

مهره لجنات افلاخ عبد الحكيم بك عسكر قاض بمكة مصر

مع فاضل احترام الكرم

مصر في اول يناير ١٩٠٥

نجيب شقرا

Paris
Chancé
34156
55277

المسؤولية

المدنية

بشاعة النكث

نجيب شقرا المحامي

بشارع عبد العزيز نمرة ٢٩ بمصر

الجزء الأول

طبعة أولى

بمصر في نوفمبر ١٩٠٤

حقوق الطبع والترجمة والتلخيص محفوظة

ومباح للجرائد نقل بعض فصول منه على سبيل التقرىظ

يباع في مركز مجلة الاستقلال بشارع عبد العزيز نمرة ٢٩ بمصر ويباع في طنطا بشارع البورصة
مكتبة الافكاكو نجيب شقرا بجوار البوليس ٠ وثمان النسخة ٢٠ قرشاً صاعماً واجرة البوستة قرشان
ويطلب من مكتبة المعارف ومطبعها بأول شارع القنطرة بمصر

طبعة الجارية بأول شارع النجاشي بمصر

فهرس كتاب المسؤولية

تأليف نجيب شقرا المحامي بمصر

بشارع عبد العزيز نمرة ٢٩

صفحة

المقدمة

- | | | |
|---|---|--|
| ١ | (الفصل الاول) غرض الكتاب | |
| ٤ | (الفصل الثاني) مآخذ الكتاب - القوانين والشرح - الحاكم والاحكام | |
| ٦ | (الفصل الثالث) في تعريف المسؤولية - ومصادرها - وتقسيمها | |
| ٩ | (الفصل الرابع) في تاريخ المسؤولية وكيف شرعت - القانون الروماني - قانون الدول المعاصرة لنا | |

القسم الاول في المسؤولية المسببة عن فعل شخصي

(الفصل الاول) في مسؤولية مرتكب جريمة

- | | | |
|----|--|--|
| ١٣ | الباب الاول في اركان المسؤولية | |
| ١٧ | الباب الثاني (من يملك دعوى التعويض) - الوصي - الآب - الزوج - الاطباء ضد الدجالين | |
| ١٩ | الباب الثالث (ضد من تقام دعوى التعويض) - شخصية الدعوى - المجنون والابله - الغرامات - ففقات القضية الجنائية - البلاغ الكاذب | |
| ٢٢ | الباب الرابع (في مقدار التعويض وفي التضامن) - تعريف التعويض - ضرر مولود و ربح مفقود - تقويض القاضي - فوائد العوض | |
| ٢٥ | في خطأ المصاب نفسه - في المبارزة - في التضامن - في نشر الحكم الذي سيصدر | |
| ٢٧ | الباب الخامس سلطة القاضي في تقدير العوض | |
| ٢٨ | الباب السادس في الحكم بالتفقات - في وجوب دفع عوض من الحكومة لمن يبرأ | |
| ٢٩ | الباب السابع في سقوط دعوى المسؤولية | |

(الفصل الثاني) في مسؤولية مرتكب شبه الجريمة

٣٠ الباب الاول (في الخطأ أو التقصير) - تعريف الخطأ - الخطأ المؤاخذ

٣٣ المبحث الاول عليه - انواع الخطأ - في تقسيم الخطأ عند الرومانيين
(في اية حالة يوجد شبه الجريمة) - تعريف شبه الجريمة -

الوكالة لا تمنع مسؤولية الوكيل - العمل الذي سبب الضرر
مأمورية من السلطة الشرعية - كلما هو غير محرم مباح -
الدفاع المباح عن النفس - سيد منع فعلته من الدخول في
حانة - اهمال شيء على اعتقاد انه ملك للهمل - من اختار
عمداً طريقة لاستعمال حق مضر بالغير مع وجود طريقة
أخرى خلو من الاضرار ملزم بتعويض - دعوى تهوور او
اعساف او مضايقة - من اوقع حجباً تنفيذياً على غير اساس -
من اوقع حجباً تحت يد ثالث - القانون الاهلي واحكام
المحاكم الاهلية - القانون المختلط والمحاكم المختلطة

٤١ المبحث الثاني (في الفعل الايجابي) - تعريف الفعل الايجابي - امثلة الفعل

الايجابي الموجب المسؤولية - الحجب على ما للشخص في ذمة
الغير - شركة غاز بور سعيد رفضت استمرار تقديم الغاز
لاحد مشتركها

٤٣ المبحث الثالث (رعونة او عدم احتراس) - تعريفها - امثلتها - مخدم

مسؤول لخادمة - في اثبات الرعونة او عدم الاحتراس -
رعونة وعدم احتراس المصاب

٤٤ المبحث الرابع (الاهمال او التقصير) - تعريفه - امثلة - سائق عربة

بوستة - دائن مرتهن تنازل عن الدين والرهن - مدير
مستشفى المجانين - حريق باهمال - مسؤولية المستأجر عن
حريق بيت - عامل فوض اليه عمل شيء فهلك ما في يده -
شركة الماء

٤٦ الباب الثاني (في اسناد الفعل او التقصير) - تعريف الاسناد - تعريف

القوة القاهرة - امثلتها - امر من السلطة الشرعية - في عيني
الاهلية - مسؤولية الوكيل

- ٤٩ في الشركاء في الفعل - في الورثة والخلفاء - خلف الخاص
٥٠ الباب الثالث (في الضرر) - تعريفه - مثال الضرر المحقق الوقوع - في
خطأ المصاب - اسباب الضرر - اصحاب الصناعات التي
يشترط فيها معارف واهلية خصوصية وهي محصورة فيهم -
الضرر الادبي - امثلة جديدة للضرر الادبي الموجب
التعويض - احكام مختصة بالضرر - في وجوب وجود الضرر
٥٧ الباب الرابع (في اثبات شبه الجريمة) - وتقدم الدعوى او عدم قبولها -
وفي المسائل الفرعية

- ٥٧ المبحث الاول في اثبات شبه الجريمة - وسائله - في قيمة التحقيقات والاحكام
الجنائية الاهلية للاثبات في دعاوي التعويض امام المحاكم
المختلطة - في قيمة الاحكام الجنائية الاهلية - في قيمة
التحقيقات والمعاينات وغيرها في الجنائيات - الاعتراف من
طرق الاثبات - جرائم مؤسسة على عقود حتم القانون ان لا
تثبت بنشر الكتابة او الاقرار - سلطة قاضي الموضوع وسلطة
قاضي محكمة النقض والابرار - في سقوط دعوى التعويض -
مدة التقادم

- ٧٤ الباب الخامس (في تعيين التعويض) حجز تحت يد الغير حكم بابطاله -
سلطة القاضي في تقدير الموضع وفي منع الضرر في المستقبل
٧٩ في الضرر الادبي - صعوبة تقدير الضرر وقسمته بين المطالبين لا تكون سبباً
لعدم قبول الدعوى بل ما دام الضرر ثابتاً فللقاضي الحق في
في تقديره حسب ذمته وضميره - الضرر المحتمل لا يكون
سبباً لتعويض - الضرر المستقبل المحقق يكون سبباً - سلطة
القاضي فيما يخص تعيين نوع التعويض - في حالة صدور مطبوعات
حاوية سبباً او قدراً - فتح محل للهارة - في حالة اصابة عرف

مقدار ضررها في الماضي وهو مجهول في المستقبل - لا يصيب الشيء
المفصول فيه - في الانذار وعدم ضرورته لبداية جريان التعويض

٨٦ الباب السادس (في تضامن مرتكبي الجريمة وشبهها)

٩٠ مهندسون ومتعهدو بناء - سائقا عربتين اصابا احد المارة بسبب مسابقتها -

لا تضامن ان امكن قسمة الضرر بين المسببين - ما هو نوع

التضامن الذي قرره اكثر الشراح الفرنسيين

(الفصل الثالث) مسؤولية الادارات العمومية او دواوين الحكومة

٩٣ الباب الاول مسؤولية الادارات العمومية ومن اتصل بها - قواعد عامة -

مسؤولية الحكومة

٩٦ مسؤولية الموظف شخصياً

٩٨ المطلب الاول في الاعمال الشورية

٩٩ المطلب الثاني في اعمال السيادة او الحكم

القسم الاول علاقات الحكومة بمجالس الشورى

القسم الثاني حالة الاحكام العسكرية

القسم الثالث احتياطات نظامية صحية

القسم الرابع اعمال سيامية

١٠١ المطلب الثالث اعمال حرية

١٠٤ المطلب الرابع اعمال قضائية

١١٠ في قوانين الدول الاجنبية غير فرنسا في تعويض الضرر الناشئ عن الخطأ القضائي

١١٢ المطلب الخامس اعمال ادارية

١١٣ القسم الاول اعمال بوليس او نظام عام

١١٨ القسم الثاني اعمال ادارة المصالح العامة

١٢٠ القسم الثالث في اعمال ادارة املاك الحكومة وطرقها الحديدية

١٢١ الباب الثاني مسؤولية الوزراء

١٢٥ الباب الثالث مسؤولية المديرين والمأمورين والمعاونين والعمد والمشايخ

١٢٥ المطلب الاول مسؤولية المديرين

	صفحة
المطلب الثاني مسؤولية المأمورين والمعاونين	١٢٧
المطلب الثالث مسؤولية العمد والمشايخ	١٢٨
في المشايخ والخلفاء	١٣٣
الباب الرابع (مسؤولية القضاة ووظفي المحاكم ومن جرى مجراهم)	١٣٣
المطلب الاول في مسؤولية القضاة	١٣٣
مخاصمة القضاة	١٣٥
تأديب القضاة	١٣٨
المطلب الثاني مسؤولية النيابة السومية	١٣٩
المطلب الثالث	١٤١
المطلب الرابع (ضرورة الاصلاح)	١٤٣
المطلب الخامس وكلاء التفتيش	١٤٩
المطلب السادس الحراس او الحفاظ	١٥١
الباب الخامس (مسؤولية المحضرين والمندوبين)	١٥٣
الباب السادس (مسؤولية مسجلي الرهن وغيرها من الحقوق)	١٦٥
تقدم هذه المسؤولية	١٧٤
(الفصل الرابع) في مسؤولية المحامين	١٧٥
الباب الاول (صفات المحامي وواجباته — وتاريخ المحاماة)	١٧٨
الباب الثاني (مسؤولية المحامي المدنية)	١٧٩
المطلب الاول (في واجبات المحامي نحو موكله)	١٨٠
المبحث الاول في الافتاء	١٨٠
مسؤولية المحامي عن الخطأ الذي يرتكبه في الافتاء	١٨٧
المبحث الثاني في المرافعة وفي تحرير المذكرات والنتائج	١٨٨
في المذكرات والنتائج	١٩١
المبحث الثالث (الوكالة واعمال السير في الدعوى)	١٩٣
امثلة لمسؤولية الوكيل	١٩٩
مسؤولية الوكيل الناشئة من نصوص خاصة	٢٠١

٢٠٣	د	وكيل الدعاوي عن رد المستندات	صفحة
٢٠٣	د	الوكيل عن رد الاوراق للوكل	
٢٠٥	د	المحامي الناشئة عن الوكالة لتبر الخصومة	
٢٠٦		المبحث الرابع (في كتمان السر)	
٢٠٨		في السر	
٢١٠		في الاباحة	
٢١١		في صفة المبيع	
٢١٢		في مسوغات الاباحة	
٢١٤		تطبيقات المحاكم الاجنبية في الكتمان	
		المطلب الثاني (في مسؤولية المحامي نحو غير موكله)	
٢١٧		المبحث الاول في المرافعة	
		المبحث الثاني في المذكرات والنتائج	
٢٢٢		الباب الثالث (في مسؤولية المحامي التأديبية)	
٢٢٦		(الفصل الخامس) مسؤولية الموقعين	
		المطلب الاول قواعد عامة	
٢٣٢	د	الثاني مسؤولية الموثق عن اشياء خارجة عن صحة الصكوك التي يجررها	
٢٣٥	د	الثالث (مسؤولية الموقعين عن بطلان صكوكهم)	
٢٣٥		المبحث الاول بطلان مرتبط بيجهر الصك	
٢٣٧		المبحث الثاني بطلان مرتبط بشكل الصك	
٢٣٩		(الفصل السادس) مسؤولية الاطباء والقابلات	
٢٤٥		في استعمال الكلوروفورم	
٢٤٦		مسؤولية الطبيب الجنائية	
٢٥٠		تطبيقات المحاكم الاهلية	
٢٥١		مسؤولية القابلات	
٢٥٢		(الفصل السابع) في مسؤولية السماسرة	
٢٥٤		(الفصل الثامن) مسؤولية التجار والبنكيرية ومديري الشركات	

- صفحة
 ٢٥٩ مسؤولية البكيرة
 ٢٦٢ في المزاخة النير القانونية - وفي حماية الملك الادبي والفني والصناعي
 ٢٦٤ في المزاخة النير القانونية
 ١٦٦ في الاسم التجاري
 ٢٦٧ في وصف الحصول او المصنوع
 ٢٦٩ بيان مصدر المصنوعات وشكل المصنوعات الخارجي
 ٢٧٠ في الاعلانات وعلامات الحل
 ٢٧٣ في النش في المعاملات التجارية
 ٢٧٥ (الفصل التاسع) في مسؤولية اصحاب المطابع والجرائد والكتاب وفي القذف والسب
 ٢٧٦ تقسيم مباحث الفصل
 ٢٧٨ المبحث الاول الطباعة والصحافة والكتاب
 ٢٨١ * الثاني في النشر الازامي
 ٢٨١ المطلب الاول في التصحيح
 ٢٨٢ * الثاني في الرد
 ٢٨٤ المبحث الثالث في الجرائم التي ترتكب بواسطة الطبع او الكتابة
 ٢٨٤ المطلب الاول كلام عام
 ٢٩٠ * الثاني استثناءات ممنوحة لمجلس نواب الامة ولنشر مباحثه
 ٢٩٢ المطلبين الثالث والرابع استثناءات قضائية ونشر ماجريات الجلسات القضائية
 ٢٩٥ المطلب الخامس نشر اعلانات لاعانة محكوم ضدهم لدفع غرامة لجناية او جنحة
 ٢٩٥ * السادس في التحريض على كراهة الحكومة
 ٢٩٥ * السابع في تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة
 ٢٩٦ * الثامن في التحريض على الاضطراب
 ٢٩٦ * التاسع في التحريض على عدم الاقياد لاوامر الحكومة وعلى ارتكاب الجرائم
 ٢٩٧ المطلب العاشر في انتهاك حرمة الآداب وحسن الاخلاق
 ٢٩٨ المطلب الحادي عشر في التعاول على مسند الخلدوية المصرية

- ٢٩٩ المطلب الثاني عشر- في التناول على شخص ولي الامر
- ٢٩٩ * الثالث عشر- في التناول على ملوك الدول الاجنبية
- ٣٠٠ المطلب ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ في اهانة امراء البيت الخديوي واهانة وكلاء الدول
- او موظف عمومي او الحاكم او الهيئات النظامية او الادارة العمومية
- ٣٠٠ المطلب الثامن عشر مسؤولية رؤساء الاديان عن الطعن بالحكومة
- ٣٠١ * التاسع عشر مسؤولية من يرتكب قذفاً او سباً ضد الافراد احياءاً او امواتاً
- ٣٠٢ تعريف القذف
- ٣٠٣ تعريف السب
- ٣٠٤ تقسيم القذف والسب
- ٣٠٥ الباب الاول- في اركان القذف
- ٣٠٥ المطلب الاول في الاستناد وفي المسند- تعريف القذف وامثله
- ٣١٠ * الثاني في المسند اليه
- ٣١١ * الثالث في الخط من الشرف او من الاعتبار والكرامة
- ٣١٤ انتقاد الموظفين العموميين
- ٣١٦ المطلب الرابع- في نية الاذى والاضرار
- ٣١٧ اعفاء الصحفيين من المسؤولية
- ٣١٩ المطلب الخامس المبحث الاول . في العلنية كتابة
- ٣٢١ الباب الثاني قذف بواسطة نذاك بوسته
- ٣٢٢ الباب الثالث في السب واركانه . في قذف الاموات
- ٣٢٤ الباب الرابع في اثبات الامور التي تمد قذفاً
- ٣٢٩ (الفصل العاشر) في مسؤولية الصناعات والفعلة
- ٣٢٩ (الفصل الحادي عشر) في مسؤولية ربان السفينة
- ٣٣٠ (الفصل الثاني عشر) في مسؤولية مدبري الملاعب والياترات
- ٣٣١ (الفصل الثالث عشر) في مسؤولية مهندسي البناء والمقاولين
- ٣٣٦ تحديد مسؤولية مهندس البناء
- ٣٣٨ * مسؤولية المقاول

كتاب المستورليه

تأليف نجيب شقرا المحامي

حقوق الطبع والنقل محفوظة

الفصل الاول - غرض الكتاب

غرض الكتاب اولا - إرشاد الخاصة والعامة الى اجتناب أمور تجلب عليهم الضرر . ثانياً - تبيينهم الى الحقوق التي تنشأ لهم من فعال النير . ثالثاً - دلكهم الى السبل التي يتالون بها تلك الحقوق .

مضى الزمن الذي كانت فيه السلطة بين الافراد للقوي والضعف وصارنا بحمد الله في زمن العدل والمساواة وأصبح الضعيف والقوي سواء أمام القانون ظهر القضاء المصري في حلة من الوقاء والجلال والبهاء وقال على حداثة عهد شياً كبيراً من الثقة وهي كل يوم بازدياد بهمة رجال من أكابرهم جعلوا نصب أعينهم (العدل أساس الملك) وكتبوا على قلوبهم (واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وبانت هبة نوابه يوم وقف أمامهم أمير من أمراء البيت الخديوي الكريم يستل عما جنت يده لا فرق بينه وبين أدنى الصعاليك وجرى العدل مجراه في ظل الملك المادل فصاح الناس بعد هذا المنظر المدهش الذي لا نظير له في تاريخ مصر فليحي القضاء المصري وليحي عباسنا حامي حي العدل والنظام .

أين هذا القضاء الذي تتمتع به اليوم من قضاء الحاكم للفقير الذي كانت ذات السلطة فيما منذ نحو عشرين سنة . وأين الحاكم للفقير من حاكم المالك وغيرهم من القوم المستبدين . لاشك ان مصر سارت شوطاً بعيداً في المدنية

ونالت نصيباً طيباً من الارتقاء - ولا اقول ان قضاءنا أصبح كاملاً لا ينقصه شيء بل اعترف باننا محتاجون الى تحسين كبير ولكن كل من سار على الدرب وصل .

واذا رأيت من الهلال نموه أقنت ان سيصير بديراً كاملاً
أخذنا قوانيننا الجديدة عن القانون الفرنسي المشهور بقانون نابليون نسبة الى بونابرت الذي دوخ العالم بفتوحاته كما ادهشه بقوانينه . والقانون الفرنسي مأخوذة اصوله عن القانون الروماني وممزوج بموائد وقوانين فرنسوية محلية متعددة . وقد اقتبس معظم الامم المتقدمة ثم غيروا فيه بعض التغيير مراعاة للموائد والظروف . وكما اقتبسنا قوانين فرنسا اقتبسنا ايضاً كثيراً من احكام محاكمها التي طبقت القوانين مدة قرن كامل فاستفدنا من علومها وتجاربها كما استفدنا من ذكاء شارعها

ولكن الذين يدرسون الشرائع والقوانين منا بالنسبة الى مجموع الامة كتنقطة في بحر والسواد الاعظم لا يعلم من القانون الا الاسم وهو محتاج الى الارشاد حاجة تزيد كل يوم بازدياد المعاملات التجارية والمواصلات والصحف والطبوعات . أينما المرء مناسواً كان عالماً بالقانون أو جاهلاً اياه من ان يكون من النظائر او المديرين أو المأمورين او المحضرين أو المدعي أو المشايخ . أو القضاة والكتاب . أو الخبراء والحراس القضائيين ووكلاء النيابة . أو الحسابة العموميين . أو المحامين . أو الاطباء . أو السماسرة . أو الطباعين أو الصحفيين ؟ وان لم يكن واحداً منهم فهل يمكن ان لا تكون له علاقة بهم ؟ وهل يمكن ان لا يكون الانسان صاحب فئدق . أو صاحب آلات نقل . أو آباء أو أماء . أو مستعملاً أو عاملاً . أو سيداً أو خادماً .

أو مريباً أو معلماً أو تلميذاً . أو ان لا تكون له علاقة باحد هؤلاء .
وهل يمكن ان يعيش الانسان في هذا الكون بدون ان يكون صاحب
عربة أو حصان أو جمل أو حمار أو كلب أو أي حيوان آخر . أو مالكا
أو مستأجراً لبيت أو دكان أو مخزن . أو له ارتباط مقصود أو غير مقصود
باحد أولئك الملاك أو المستأجرين .

أظن القاري الكريم يجيبني على الفور كلاً
لذلك اقول له ما دمت ايها القاري متيقناً بانك لا بد ان تقع في حالة
او أكثر من هذه الحالات فلا تخلو من ان تكون مرة أو مرات متعددة
معرضاً للوقوع في الضرر او لاقاع غيرك به . فان وقت في الضرر
فا احوجك الى من يرشدك الى ما هي حقوقك ومن هو المسؤول عنها
وكيف السبل اليها . وان كان ما فعله خطأ يقع غيرك في الضرر فما
أنفع من يرشدك الى اجتناب هذا الخطأ وملك بما ينالك من المسؤولية
ان لم تدارك نفسك وتصحها عن الزلل وتلجها بالصواب .

هذه الارشادات والنصائح والتعاليم هي التي نرمي الى القاها اليك
بين جنبي هذا الكتاب . فافتح لها أذنيك وأصغ لها سمعك . وعما في صدرك .
كم من البيوت تسقط وتدفن الاحياء بين اتقاضها وكم من الجدران
تتداعى وتقتل المارين بها . وكم من العملة يسقطون من البناءات فيموتون .
وكم لعربات النقل الحديدية البخارية والكهربائية والمتحركة بنفسها وبالخليل
والدواب من شهداء . وكم من الناس يهان ويسب شفاهاً وبواسطة الصحف
وطرق النشر المينة بالقانون . وكم من القضايا تخسر بالاهمال . وكم من
المرضى يموت بالهاون والجلجل

ولكن جمل الذين اصابهم الضرر بحقوقهم يمنهم من المطالبة بها .
وجمل الذين سبوا الضرر بمسئوليتهم يشجعهم على الاستمرار في عملهم المضر .
فقرضي اليوم تخفيف الضرر بإرشاد صاحب الحق للحفاظ على حقه
وتحذير المسؤول من الوقوع من جديد في المسؤولية .

وسأبين أيضاً مواضع النقص في قانوننا واستلقت انظار نظارة الحفائية
الجليلة الى وضع بعض قوانين جديدة اصبحت لازمة عندنا وقد سبقنا اليها
اغلب الامم المتقدمة فافرد لها فصلاً مخصوصاً في المكان اللائق بها .

وبما تقدم تبضح ان هذا الكتاب يسد حاجة عظيمة في نفس الامة
وانه سيكون معيناً للضعفاء لادراك حقوقهم فلا يفتالها الاقوياء وخصوصاً
بعض الشركات القوية التي تسلخت بالنفي والدهاء وخراب ذمة البعض
لتدوس حقوق الاهالي

بل سيفتح الكتاب عين كثيرين من السذج فيهبون الى المطالبة بما لهم
ويدافعون عن حقوقهم فتكون محترمة معزة وفي ذلك تحقيق آمال الكاتب
ونوال مناه .

الفصل الثاني - من المقدمة

مأخذ الكتاب . القوانين والشرح . المحاكم والاحكام
والكتاب الذي أقدمه اليوم الى القراء الكرام إنما هو زبدة مباحث طويلة
ومطالعات جسيمة . غرست الفصن الاول من هذه المباحث في صيف سنة ١٩٠٠
في ربي لبنان الجيلة في بلدة تسمى (عيناب) اشتهرت ببذوبة ماثها ونقاوة
هوائها وصفا سائها هناك على مقربة من (عين حانا) التي يفيض منها ماء
كالسلسيل طعماً وكالبور لوناً وكالتلج برودة كنت أجلس مولياً وجهي

شطر البحر الأبيض المتوسط أسرح الطرف فيما بيني وبينه من الجبال والوديان المكحلة بالخشرة وقد رصعت بالمنازل الجميلة البيضاء المتوجة بالسقوف الحمراء وفي سفح الجبل صحراء الشويفات المشهورة وقد فرش فيها الزيتون بساطاً أخضر يقاس بالأميال لا بالامتار . هناك كنت أفتح الكتب التي أوصلتها خلسة الى ربي لبنان خوفاً من تدقيقات الرقباء والجواسيس أعداء العلم الذين غصت بهم موانئ تركيا . وأقرأ فيها ما سطرته ايدي الحرية والحكمة . شرعت فيه لاشغال العقل وتحويله عن المهوم والقوم وما أكثرها في هذه الحياة ووجدته خير تسلية لاني توسمت فيه فائدة لبني وطني ولبني لنتي وكنت كلما ترددت في ذهني ومراً في خاطري معنى المسؤولية أذهب بلاداً جهلاً بحكامها معنى هذه الكلمة وما أدركها عقلاؤها ولا فهمها جهلاؤها . بلاد كانت جنة فأصبحت قاعاً نصفصافئعق في دورها يوم الحراب ولم تحفظ من المجد الا الاسم ومن الروث الا الرسم .

غصوا أيها القارئ فان الحديث ساقني الى هذه التأملات الحزنة والحديث ذو شجون . ولتبد الآن الى موضوعنا الأصلي . وهو انني بعد ان صرفت في تلك الديار نحو ٣ أشهر قضيت زهرة أيامها في المطالعة والبحث والتشقيب عدت الى مصر وواليت الدرس ايضاً . وهاك الكتب والمجموعات التي اقتطعت منها ما سأتحكمك به .

كتب قانونيه

- (١) دالوز جزء ٣٩ من القاموس وجزء ١٥ من الملحق تحت: (مسؤولية)
- (٢) البندكت فرانسيث جزء (تمهيدات) - (٣) سوردا - بحث عام في المسؤولية المدنية وفي دعوى التعويض الناشئة عن غير المقود - (٤) كاربنتيه

وموريس - بحث عملي في الطرق الحديدية - (٦) بدريد - في الطرق الحديدية فيما يخص نقل الركاب والبضائع - (٧) فيجورو - في القوانين والاحكام في شأن السكك الحديدية والترامواي (٨) جوس - دليل الطرق الحديدية - (٩) هنري جيرين - مسؤولية الموظفين الاداريين مدنياً للأفراد (١٠) لويس برجاس - المسؤولية عن اصابات ناشئة عن اشغال صناعية او زراعية بمجموعات احكام

(١) جورنال دي پاليه (فرنساوي) - (٢) النشرة الحقوقية والقضائية (مختلطة) - (٣) القضا (اهليه) (٤) الحقوق (اهليه) (٥) المحاكم (اهليه) (٦) المجموعة الرسمية (اهليه) هذه هي المصادر التي اخذت عنها وسأشرع الآن في الكلام على المسؤولية التي أريد البحث فيها .

الفصل الثالث من المقدمة

في تعريف المسؤولية . ومصادرها . وتقسيمها

راجع (دالوز) قاموس جزء ٣٩ تحت مسؤولية - من غمرة ١ الى غمرة ٥ وسوردا بحث عام في المسؤولية جزء ١ من غمرة ١ الى غمرة ٩ المسؤولية كلمة عامة تشمل كلما هو مطلوب من الانسان أو واجب عليه وتعرف المسؤولية في اصطلاح المقتنين - هي التزام الانسان بتعويض الضرر الناتج عن فعل صادر منه مباشرة أو من الاشخاص او الاشياء المسؤول عنها .

وقد وضع الشارع الفرنسي اساس المسؤولية المدنية عن الافعال في المواد ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ وهي خمس مواد صغيرة

الحجم كبيرة الفعل لانها عبارة عن خمس عيون تندفق منها دعاوى المسؤولية .
العديدة التي تشغل القضاء وتطالبه بمعظم حكته وذكائه وتديره .

وقد حذا شارعنا المصري حذو الشارع الفرنسي فقتل عنه مبادئ
المسؤولية في المواد ٢١١ الى ٢١٥ من القانون المدني المختلط وفي المواد ١٥٠
الى ١٥٣ من القانون الاهلي وهذا نصها :

١٥٠ انما يكون التضامن في الالتزامات الناشئة عن الاحوال الآتية

١٥١ كل فصل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض
الضرر . وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن اهمال من هم تحت
رعايته . أو عدم الدقة والاقبال منهم او عن عدم ملاحظته اياهم

١٥٢ يلزم السيد ايضاً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال خدمته
متى كان واقعاً منهم في حالة تأدية وظائفهم

١٥٣ وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الناشئ عن
الحيوان المذكور سواء كان في حيازته أو تسرب منه

ومن مطالعة هذه المواد يظهر ان مبدأ مسؤولية الانسان عن الضرر
المسبب عن فعله مقرر في المادة ١٥١ من القانون المدني . ومبدأ مسؤوليته
عن فعل غيره مبين في المادتين ١٥٢ و ١٥٣ ومبدأ مسؤوليته عن فعل حيوانه
وجاده مستمد من المادتين ١٥١ و ١٥٣ .

والفرق بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية ان المسؤولية
الجنائية هي عبارة عن تحمل عقاب يصيب الجسم لو عار يلحق بالشرف
وهو تعويض الضرر الذي أحس به الاجتماع في نظامه الادبي . وأما
المسؤولية المدنية فهي التعويض المالي للضرر الذي سببه المسؤول للأفراد .

ومن المسؤولية المدنية ما هو ناشئ عن (العقود) كسؤولية البائع عن تسليم الشيء المباع وعن ضمانة تملكه للمشتري ، ومنها ما هو ناشئ عن (العقود) كسؤولية من شرع في تدبير أمور غيره عن تميم تدبيرها . ومسؤولية من أخذ شيئاً بصير حق عن رده لصاحبه . ولكن مثل هذه المسؤوليات خارج عن دائرة هذا الكتاب

بالمسؤولية التي أريد البحث فيها هي التي نشأت

(١) عن جريمة جنائية كقتل انسان عمداً او حرق بيت وذلك فيما يخص التمييز فقط لا العقاب الجنائي .

(٢) أو عن جريمة مدنية كتخريب اراض ممن اقيمت عليه دعوى بتسليمها او اطلاق المياه على زرع بتصد ابلافه

(٣) أو عن شبه جريمة مدنية مثل رمي شيء على ارض الجار بدون التفات نشأ عنه جرح أحد الناس

وهي تقسم الى ثلاثة اقسام كبرى

القسم الاول - مسؤولية ناشئة عن فعل شخصي

القسم الثاني - مسؤولية ناشئة عن فعل الغير

القسم الثالث - مسؤولية ناشئة عن الاشياء الموضوعة تحت حراسة الانسان كالحوانات والبيوت والجمادات .

كتاب المسؤولية

« تابع ما قبله »

الفصل الرابع . من المقدمة

في تاريخ المسؤولية وكيف شرعت

المسؤولية في القانون الروماني منصوص عنها في مجموعة قوانين تسمى (الديجست) في القسمين الثاني والثالث من الكتاب التاسع من تلك المجموعة ذكر الضرر الذي يحدث مباشرة بفعل الانسان . وفي القسم الرابع من ذلك الكتاب الضرر المسبب عن فعل ابن الاسرة (المائلة) أو العبد . وفي القسم الاول الضرر الناتج من فعل الحيوان .

وقد قضى القسم الثاني من قانون (أ كويليا) المشهور بأن من قتل بغير حق عبداً أو جارية أو حيواناً من ذوات الاربع أو حيواناً من قطع مملوكاً للغير يلزم بدفع تعويض يساوي أعلى ثمن يملكه العبد أو الحيوان في السنة السابقة للقتل . وكان التعويض يشمل أيضاً عدا الثمن كلما احرم منه صاحب العبد أو الحيوان الذي قتل . فلو قتل رجل عبداً يزيد مثلاً وكان أحد الناس أو وصى للعبد بألف جنيه فلصاحب العبد الحق بمطالبة القاتل بالالف جنيه فوق ثمنه لانه لو لم يقتل العبد لقبض صاحبه الالف جنيه بصفته وليه بعد أن سمح للعبد بقبول التركة التي أوصى له بها .

وكذلك يلزم بالتعويض من قتل عبداً باسقاطه شيئاً من شجرة كان يقطعها أو من بيت أو بناء كان يهدمه بشرط أن يكون الشيء الذي سقط وقع في الطريق العام وأن يكون المسقط لم يتندر المارة قبل سقوط الشيء . وأما اذا كان السقوط في محل خاص لافي طريق فالمسقط غير مسؤول إلا

إذا كان سيئ النية. وقد عدوا التخصيص في مصاف الخطأ أيضاً وكانوا يعتبرون الطبيب مسؤولاً إن سبب موت التبد سواً بارتكاب خطأ في عملية أو إعطاء علاج غير مفيد أو مضر. وكانت المسؤولية تشمل أيضاً المكاري الذي قصر عن منع بقاله عن الحران فرفست أحد العبيد. والقارس الذي لا يمكنه أن يملك حصانه الحرون إما لضعف أو لعدم مهارة. وكانت القوة القاهرة عذراً يتمتع المسؤولية إن لم يمكن الاحتراس منها.

وأما القسم الثاني من قانون أكويا فإنه يلزم بالتعويض الشخص الذي اشترط له الدائن استيفاء الدين بالتيابة عنه فأبراء ذمة المدين غشاً بطريق (الاكسيتيلاسيو). والجزء الثاني من قانون أكويا نص على تعويض أي ضرر آخر غير المتكلم ذكره.

ولكن قانون أكويا لم يكن لينطبق إلا على الحالة التي حدث الضرر فيها بفعل إنسان. وأما الدعوى التي كانت تقام في حالة الضرر المسبب من فعل غير الإنسان فإنه كانت تسمى (دعوى نافعه) وهذه الدعوى كانت تعطى أيضاً لمرتهن العبد التي أصيب بضرر. وقد أوجد الرومان نوعاً ثالثاً يسمى (دعوى بسبب الفعل نفسه) وكانت تعطى ضد من أطلق عبداً من سلسلته عطلاً عليه. كما كانت تعطى أيضاً لمن حاز عبد النير بحسن نية لتعويض الضرر الذي أصاب هذا العبد. ودعوى التعويض كانت تعطى للورثة ولكنها ما كانت تعطى ضد الورثة إلا إذا كان الضرر الذي ألّم بالمصاب جر إليهم منفعة.

ومن غرائب القانون الروماني أن دعوى التعويض للضرر الذي أحدثه الابن أو العبد كانت تقام ضد الأب أو السيد فكان للاخيرين الخيار بين أحد أمرين إما دفع التعويض أو التنازل عن الولد أو العبد إلى المسمى. وهو ما كانوا

يسمونه (بالتنازل عن مؤذ) وفي زمن الإمبراطور يوستينيانوس الشهير ارتقت المبادئ القانونية فوجد شرع ذلك المصرا ان التنازل عن الابن او الابنة مثلا امر مخالف للأداب ولذلك سمحوا بأقامة الدعوى ضدّهما مباشرة . وكان عند الرومان دعوى تسمى (دي پوريا) قام ضدّ صاحب الحيوانات الاليفة لتعويض الضرر الذي يحدثونه وكان الحق في اقامة هذه الدعوى غير قاصر على صاحب الشيء الذي ألّم به الضرر بل يشمل مستغيزه ايضاً . وكانت تنقل الى الورثة . ولكن المسؤول عن الحيوان كان يتخلص من مسؤوليته بتسليم الحيوان حياً الى من اصاب بضرره منه .

هذه حالة القوانين الرومانية وهي الاصل الذي تفرعت منه القوانين الفرنسية تلك القوانين التي قلنا عنها مبادئ المسؤولية المقررة في شرائعنا . وقررت محاكم فرنسا القديمة أي التي كانت قبل نابوليون بوناپرت الشهير مسؤولية كل من ارتكب خطأ سبب ضرراً للغير . واعتبرت الوالدين مسؤولين من خطأ الاولاد الصغار الموجودين تحت ولايتهم والاسياد عن خطأ خدامهم . وقد أخذ دوما وبوتيه مبادئ المسؤولية في كتبهما عن مؤلفي الرومان .

وكانت المحاكم القديمة أشد من القوانين الرومانية فيما يخص الضرر الذي سببه الحيوان لانها لم تكن تسمح للمالكه بان يتنازل عنه لتعويض بالغير هرباً من دفع التعويض .

(قوانين الدول الأخرى) مبدأ المسؤولية مقرر في جميع القوانين . ولكن بعضها يختلف عن القانون الفرنسي اختلافاً ظاهراً اذ ينظر الى الشارع الفرنسي وضع مبادئ قليلة في مواد قليلة نجد قانون روسيا قد

أطال الكلام عليها واستغرق ١٣٦ مادة في هذا الشأن فكانه يريد الحرب من استبعاد القاضي حالة كون الشارع الفرنسي يشق به ويوسع له مجال التصرف .

ومن مبادئ القانون البروسي أن الوالدين ليسوا مسؤولين عن خطأ أولادهم إلا إذا كان سن هؤلاء أقل من ٧ سنين وأن الأسياد لا يسألون عن خطأ خدامهم إلا إذا وقع منهم أيضاً خطأ . ولا يدفع السيد شيئاً إلا إذا كان الخادم عاجزاً عن التعويض

وقانون أوستريا يشابه قانون بروسيا ومن أهم مواد المادة ١٣٠٠ التي تلزم بالتعويض صاحب الصناعة الذي أعطى رأياً غير صائب أضر بالمستشير .

وقانون روسيا يقارب قانون بروسيا وأوستريا وأهم مافيه مادة تلزم من علم بزم آخرين على ارتكاب جريمة ولم يخبر بها أو لم يمنع وقوعها أن أمكن بتعويض الضرر الذي نشأ عن تلك الجريمة وبقية القوانين أشبه بالقانون الفرنسي من قوانين بروسيا وأوستريا وروسيا ولكنها تكمل نظام المسؤولية المتبع في فرنسا بمبادئ أخرى مستعارة من القوانين الرومانية .

وعما استعاره شراح بعض الدول من القوانين الرومانية مبدأ أن الأول مبدأ التنازل عن الحيوان الذي نشأ منه الضرر والمبدأ الثاني إلزام صاحب البيت المتداعي بضمان الضرر الذي يلحق بجاره من سقوطه . ومن مميزات القانون البرتغالي أن من خلع بكرة أو امرأة مستقيمة ملزم بأن يقدم لها مهراً ملائماً لحالتها .

(قوانين انكلترا) - تجوز إقامة دعوى التعويض ضد ورثة المسؤول في

مدة لا تتجاوز ٦ أشهر من يوم الوفاة . ومن خدع امرأة مسؤول بتعويض لوالديها أو لسيادها أو لزوجها . والسيد مسؤول عن خطأ خادمه المرتكب أثناء تأدية وظيفته . ومن غرائب القانون الانكليزي انه يسمح لمالك الشيء أن يأخذ حقه بيده وذلك سواء بأخذ الشيء الذي سلب منه أينما وجدته أو بالدخول في ملك جاره لازالة العمل الذي يتوقع منه الضرر . أو بقطع اغصان الاشجار التي تدخل في ملكه .

واما فيما يخص مسؤولية الحكومة فبدأ القانون الانكليزي ان الموظفين دون الحكومة هم المسؤولون ولكن المحاكم لا تحكم عليهم الا خطأ جسيماً او سوء نية او تجاوز ظاهر للسلطة المخولة لهم .

القسم الاول

في المسؤولية المدنية عن فعل شخصي

الفصل الاول - في مسؤولية مرتكب جريمة

الباب الاول - في أركان المسؤولية

فلنا ان المسؤولية تنشأ عن واحدة من ثلاثة اما جريمة جنائية . او جريمة مدنية . او شبه جريمة مدنية .

(فالجريمة الجنائية) ينتج منها دعوى (صوميه) وهي التي تقيّمها النيابة طالبة توقيع جزاء يمس الجسم أو الحرية أو الشرف حماية للمجتمع - ثم دعوى (خصوصية) وهي التي يقيمها المصاب او ورثته او من وقع عليهم الضرر بسبب اصابته ويسمون فيها وراء تحصيل مال او نفقة تعويضهم عما خسروه . ومن المبادئ المقررة ان الدعوى المدنية وهي الخاصة بمن وقع بهم الضرر

مستقلة عن الدعوى الجنائية بمعنى ان الحكم بتبرئه متهم مثلاً في محكمة الجنائيات لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم عليه بتعويض (مواد ١٤٥ و ١٧ من قانون تحقيق الجنائيات الاهلية و ٢٤٦ مختلط) لانه يجوز أن يكون الفعل ليس فيه اركان الجريمة الجنائية ولكنه مع ذلك يستبر جريمة مدنية . وتعرف الجريمة بأنها (كل فعل مخالف للقانون يرتكب بقصد الاضرار وقصد الاضرار هو المميز للجريمة عن شبه الجريمة . ولا يكفي تعدد الاضرار لتكون الجريمة بل لا بد من أن يكون الفعل (غير مباح) في القانون . فاختبار عامل الدفوليات مثلاً بوجود شيء مهرب مع احد الناس لا يعد جريمة وان يكن غرض المبلغ الاضرار بالغير وذلك لان التبليغ الصحيح غير محرم في القانون .

(في اقامة الدعوى بسبب ارتكاب جريمة) لا محل لاقامة الدعوى الا اذا عمل المدعى عليه (شيئاً مخالفاً للقانون) وقد يجوز ان يعتمد المخالف الاضرار كما في القتل او الجرح عمداً وذلك يعد جريمة جنائية . ويجوز أن لا يقصده كما في القتل أو الجرح خطأ وكما في المخالفات .

ومن شروط اقامة الدعوى (وجود ضرر حقيقي) من الفعل المخالف للقانون ويستوي في ذلك الضرر المادي او المالي - والادبي . ولا بد من أن يكون الضرر (واقعاً) لا (محتملاً) فقط . وان تكون الجريمة احدثت مساساً (بحق مكتسب) . ولا بد ايضاً من أن ينشأ الضرر عن الجريمة او شبهها (مباشرة) فان كانت العلاقة بينهما بعيدة مبهمه فلا مسؤولية اذ يجوز ان ينشأ الضرر عن سبب آخر

(فيما يمنع المسؤولية) فلان ان عدم التعمد او عدم الارادة لا يمنع المسؤولية

الجناية في كل الاحوال لان الشارع وضع عقاباً على بعض الجرائم التي لا قصد لارتكابها
مثل القتل أو الجرح خطأ . ولكن يوجد احوال اخرى يكون فيها عدم الارادة
سبباً لانعدام المسؤولية الجنائية ايضاً كما في (الجنون) و(البلاهة) بقي هذه الاحوال
وفي حالة (القاصر) الذي لا يمكنه التمييز ماذا يكون الحكم في المسؤولية المدنية .
الجواب على ذلك يقتضي البحث اولا فيما هو سبب المسؤولية المدنية
فالمسؤولية المدنية مؤسسة على ذنب او على خطأ ولا يتصور الانسان الذنب
او الخطأ صادراً من غير عاقل لان كلا منهما يستلزم التمييز وهو معبوم عند
الجنون والابله والصغير الذي لا يدرك ولذلك لا مسؤولية مدنية عليهم
كما لا مسؤولية جنائية . وليس في ذلك شيئاً من الجور لان العمل نتيجة
قوة قاهرة او القضاء والقدر كما قرر الرومان في الفقرة الثانية من الفصل
الخامس من شريعة « اكويا » المشهورة . وفي الفصل الثاني عشر من
شريعة « كورنيليا » . « فالجنون » لا يسأل الا اذا ارتكب الجريمة في فترة
تعقل . « والابله » لا يسأل ابدأ مادامت درجة ادراكه معدومة واما
« القاصر » فانه يسأل ان كان مميزاً مافله ولكن كلما قلت درجة الادراك
وجب تخفيف التعويض لان التعويض يجب ان يكون على قياس الخطأ ولا
خلاف في ان خطأ الصغير اخف من خطأ الكبير . أما البهية « البذر » الذي
أقيم عليه قيم فان حالته لا تستدعي اعفاءه من المسؤولية الا اذا ظهر عليه
فقدان حرية الارادة .

وأما (السكران) فلا يمكنه الهرب من المسؤولية لانه يصنع فيه قول
من قال (على نفسها جنت براقش) فلماذا أدخل في جوفه شيئاً يسرق عقله .
ويستثنى من ذلك من أسكره النير احتيالا وخداعاً بشرط أن يكون قد

الادراك قدماً تالماً .

(أئمنع النفو المسؤولية) . النفو نوعان (نفو عام) وهو ما يصدر من مجلس الشورى في البلاد التي تتمتع بمجلس شورى حقيقي كأنكترا أو فرنسا مثلاً . و (نفو خاص) وهو ما يصدر به امر عال من ولي الامر كالنفو الذي يصدر من سمو الامير الكريم .

وقد اختلف الشراح في امر النفو العام فبعضهم قال انه كما يزيل الجناية فيما يخص العقاب يعدم المسؤولية المدنية أيضاً لان غرض صاحب السيادة من النفو العام تهدئة الخواطر ونشر السلام والاطمئنان ودعاوى التعويض التي يقيمها الافراد ضد الذين نالوا النفو تحدث تشويشاً واضطراباً وشقاقاً بين الاهالي . فالواجب اذاً إخماد جذوة الدعويين معاً . - وقال البعض الآخر بمكس ذلك واثبتوا ان الفرق جسيم بين الدعويين فيما يخص تأثير النفو العام لان الاعتبار النظامية التي استند اليها الفريق الاول لها قيمة فيما يخص العقاب الجنائي الذي يمكن أن يحدث شقاقاً سياسياً ولكنها لا قيمة لها فيما يخص تقدير الوقائع التي اتهمت ضرراً للافراد لان ايقاع العقاب شيء وتعويض الضرر شيء آخر أقل أهمية من الاول وأخف تأثيراً في النفوس

أما النفو الخاص فان اسسه يدل على انه قاصر على فرد أو أفراد وهو يصدر من المليك لا من مجلس الشورى ولا تأثير له على حقوق الافراد الذين أضر بهم المنعوتة . بل لا يكون النفو مانعاً من مطالبة المحكوم عليه بالتعاقب القضائية ان كان موسراً .

كتاب المسؤولية - تابع ما قبله

الباب الثاني

من يملك دعوى التعويض

يملك هذه الدعوى كل من أصيب بضرر بسبب جريمة سواء كانت علة الضرر اهانة أصابت المضرور مباشرة أو أثرت فيه باصابة غيره كالوالد الذي يقع الضرر على ولده فيلحق به أيضاً . ويخرج من ذلك الضرر الذي لا يتجاوز الولد فإنه لا يجوز للوالد المطالبة بتعويض عنه إلا أن كان ولده لا يزال تحت ولايته . وحيث أن قيمة القضية لا بالأصالة عن نفسه بل بطريق النيابة عن ولده

ويرى بعض الشراح أن كل ما عس شرف الابن عس شرف الاب لان الاعتبار الذي فله الآباء والابناء بسبب حسن سيرتهم يعتبر اراثاً مشتركاً للأسرة كلها والدفاع عن هذا الارث منوط ببنائة الآباء ومهمتهم والتفتهم . ولذلك يجوز للاب ان يقيم نفسه مدعياً بحق مدني ضد من أهان ابنه أو مس كرامته .

ويجوز أيضاً للوصي وللقيم اقامة الدعوى ضد من سبب ضرراً للقاصر أو المحجور لان في اهانة القاصر أو المحجور اهانة الوصي أو القيم أيضاً وكما يجوز للاب ان يقيم دعوى يطلب تعويض عن الضرر الذي يلحق به تبعاً للضرر الذي يلحقه بولده . ويجوز أيضاً للابن بذات الشرط ان يقيم الدعوى طالباً تعويض الضرر الذي أصابه بما فله أباه وكذا يجوز للأخ ان يطلب تعويضاً عن قتل أخيه . ويجوز للزوج طلب تعويض عن مضار الجرائم التي ترتكب

ضد زوجته لانها في عصمته وللعلاقة الشديدة التي بينهما . ولكن لا يجوز للزوجة ان تطالب بتعويض الضرر الذي ألم بزوجها الا اذا استحال ذلك عليه كما في حالة قتله لان الزوج هو رئيس البيت وصاحب الكلمة فيه والزوجة في حمايته .

وقد أجازوا أيضاً للأطباء اقامة الدعوى ضد الدجالين كما اجازوا للجمعيات اقامة الدعوى ضد من أهان اعضاءها اهانة تمود عليها .

في انتقال دعوى التعويض - أجمع الشراح على ان دعوى المطالبة بتعويض عن الضرر الذي اصاب مال امرئ تنقل الى الورثة بترتيب الارث . ولكنهم اختلفوا في تعويض الضرر الذي اصاب شخص المتوفي لاماله . فاتفقوا على ان الحق في التعويض ينشأ في غير المتوفي وقال بعضهم بان صاحبه هو أحب الناس الى المتوفي فالارملة مثلاً والاولاد يفضلون على بقية الورثة وخالفهم غيرهم وفي جملتهم دالوز فقالوا ان من الواجب اتباع المنفعة لا المحبة فكل من فقد وفاة المصاب منفعة جاز له طلب تعويض عما فقده «ضرر أدبي» وأجازوا أيضاً طلب التعويض للأقارب الذين أثرت وفاة المصاب في عواطفهم واحزنتهم وافقدتهم مرشداً أو مديراً وهي مؤسسة هنا على الضرر الادبي وأباحوا للدائنين اقامة دعوى التعويض التي يملكها مدينهم ان كانت مؤسسة على ضرر أصابه في ماله تطبيقاً للمادة ١٤١ من القانون المدني الاهلي . وأما المطالبة بتعويض عن الضرر الذي وقع على صيته أو شرفه بالسب والقذف والنيمة فهي من الدعاوى الخاصة بشخص المدين ولذلك لا يمكن أن يقيمها غيره لانه هو الحكم الوحيد فيما اذا كانت اقامتها مفيدة أو مضرة . وليس في القانون شيء يحرم التنازل عن حق المطالبة بتعويض الى

شخص آخر ولكن المدعى عليه في دعوى التعويض يمكنه أن يرى ذمته قبل المتنازل إليه بأن يدفع إليه المبلغ الذي دفعه للمتنازل ثمناً للحق المبيع .
وذلك عملاً بالمادة ٣٥٤ من القانون المدني

(صفة دعوى المسؤولية .) ودعوى المسؤولية المدنية ضد مرتكب الجريمة إنما هي دعوى (شخصية) لأنها تعطى ضد شخص هو صاحب الجريمة والمنقولة ؛ لأن النرض منها الوصول الى مال منقول يساوي الضرر الذي حدث وتسمى في الباب (دعوى تعويض)

الباب الثالث .

قد من قدام دعوى التعويض :

يهمنا بعد ان عرفنا من هو صاحب الحق في اقامة دعوى التعويض أن نعرف أيضاً على من قدام .

من المقرر ان اقامتها تكون ضد من ارتكب الجريمة وضد الشخص المسؤول عنه مدنياً مثال ذلك سائق ترامواي أو طريق حديدية هرس رجلاً خطأ قدام دعوى التعويض ضده وضد شركة الترامواي أو السكة الحديدية المسؤولة عنه . وحيث اننا نبحث في هذا القسم عن المسؤولية الشخصية أي مسؤولية مرتكب الجريمة نفسه فنقتصر الكلام على هذه الوجهة دون غيرها وترك البحث في مسؤولية الشخص المسؤول مدنياً الى القسم الثاني الخاص بمن عليهم القيام بمسؤولية الغير .

فالدعوى العمومية أي الدعوى الجنائية لا قدام الا على الجاني دون غيره فاذا مات استحال اقامتها ضد ورثته . وأما الدعوى المدنية أي دعوى التعويض قاتها قدام على ورثة الجاني كما قدام عليه

لأن الجناية جلت للمصاب ديناً لاصقاً بمجموع أموال الجاني فاذا مات الجاني لم ينحل هذا الدين عن أمواله بل يقتل معها الى ورثته . وليس الامر كذلك في الترامة لانها تعتبر عقاباً والعقاب يزول بزوال الجاني «ولا تزر وازرة وزر أخرى» . وقد طبقت هذا الرأي محكمة النقض والابرام في فرنسا في بعض أحكامها . ثم طبقت عكسه في أحكام أكثر عدداً حيث اعتبرت الترامة في مواد المكوس . كتهرب البضائع من الجرك مثلاً . من قبيل التمويضات المدنية ولكنها غطلة في التطبيقات الأخيرة لأن الترامة في هذه الاحوال وان تكن مؤدية الى تمويض ما تحصره الخزينة بسبب التهرب فغرضها الاول عقاب المهربين وقد بينا ان العقاب لا يتعدى المجرم الى غيره .

ولكن ليس كل جان مسؤولاً عما جنت يده « فالجنون » مثلاً لا حرج عليه من الوجهة الجنائية ولا من الوجهة المدنية الا اذا كان جنونه ليس تاماً ولم يحرمه من الادراك ولو قليلاً فكثيراً ما حكمت المحاكم في فرنسا بتبرئة جان لاختلال في عقله لانها وجدته لا يملك ارادته امتلاكاً تاماً ولكنها لم تخليه من المسؤولية المدنية لأن ادراكه وان يكن قليلاً لا يكفي لاستحقاق العقاب الجنائي الا انه كاف لازامه بتعويض مدني . وتعطى دعوى التعويض ضد الوكيل التي أحدث ضرراً بامر من موكله .

وان كانت الترامة شخصية ولا يمكن مطالبة الوراث بها فوفاة المورث بعد الحكم بها عليه تتيح مطالبة ورثته بها لانها حينئذ تصبح ديناً مديناً صرفاً بموجب الحكم .

والترامات التأديبية شخصية ايضاً ولذلك لا يجوز ان يطالب الوراث

بها الا اذا سبق الحكم بها على مورثه قبل وفاته لانها تصبح حينئذ ديناً على التركة .

وأما الغرامات المنصوص عنها في قانون المرافعات المدنية والتجارية الاهلي كغرامة من لم يقبل التماسه اعادة النظر { مادة ٣٧٨ مرافعات } وغرامة من حكم برفض طعنه بالزوير { مادة ٢٩١ مرافعات } فلا تعد غرامة شخصية بل هي مرتبطة بالدعوى كارتباط النفقات بها ولذلك تنتقل الى الورثة انتقال الدعوى التي هي مصدرها .

وليس الامر كذلك في غرامات الشاهد الذي يتخلف عن تلبية الدعوة بلا عذر { مادة ١٩١ مرافعات } لان الغرامة هنا وضعت لتنفيذ امر المدالة فهي لذلك عقاب يجب ان لا يتجاوز المذنب ولا يتعداه الى غيره .

ويمكن الحكم بضبط الاشياء المهربة ضد ورثة المهرب بعد وفاته ولكن لا يمكن ان يحكم عليهم بشيء آخر . وكذلك يكون الحال في ضبط المواد المضرة كالشروبات الروحية المؤذية والاسلحة الممنوعة وفي هدم المباني التي عملت ضد القانون فان الحكم فيها جائز ضد الورثة أو المشتريين وأما نفقات القضية الجنائية فانها تعد تعويضاً مدنياً لا عقاباً ولذلك يمكن مطالبة الوارث بها والامر على خلاف ذلك فيما يخص نفقات المدعي بالحق المدني فانها تعتبر تعويضاً للضرر لا ملحقاً بالعقاب

(في البلاغ النكاذب) . أما الدعوى بطلب تعويض الضرر الذي حدث بسبب بلاغ كاذب فانها تنقام ضد المبلغ لانه هو المسبب للضرر . فان كان المبلغ بلغ شيئاً يعلم انه كذب فعقابه مزدوج وهو مسؤول جنائياً مسؤوليته مدنياً . وان كان يجهل كذب بلاغه فهو مسؤول مدنياً عن خفته وطيئته .

الباب الرابع

في مقدار التعويض وفي التضامن

تعريف التعويض - أنه عبارة عن الشيء الذي يحكم به لمن اصابه الضرر او لورثته على مسبب الضرر او على ورثته .

وقد اجمع الشراح والمشرعون من زمن الرومان الى يومنا هذا على أن التعويض لا يقتصر على (قيمة الضرر) الذي اصاب المضرور بل يشمل ايضاً (قيمة الربح) الذي احرم منه . وذلك ما يطلبه المدعي في دعوى التعويض . ولتضرب لذلك مثلاً . زيد من الناس كان يطلق سلاحاً نارياً ليصيد طيراً فاصاب خطأ يد عمرو البني فمطلها فزيد في هذه الحالة مسؤول عن الضرر الذي اصاب عمراً والتعويض لا يشمل ما يفتقه زيد فقط للملاج يده بل يمتد ايضاً الى الضرر الذي يلحق به في المستقبل من حرمانه من الاشتغال بمهنته كأن يكون كاتباً مثلاً فلا تمكنه الكتابة . فتعويض نفقات العلاج هي ما يسمونه بتعويض (الضرر المولود) وتعويض المال الذي كان يربحه عمرو لو لم يصب يده يسمونه تعويض (الربح المفقود) وهذا المبدأ هو غاية في العدالة والانصاف لان التعويض يجب أن يبيد الى المصاب كل ما فقدته بسبب الفعل الذي اضر به .

واتفق الشراح على أن للقاضي مطلق التصرف في تقدير العوض ولكن المحاكم والشراح في فرنسا اختلفوا في تطبيق المادة المقابلة للمادة ١٢١ من القانون المدني الاهلي التي قضت بأن التعويض يكون عبارة عن الخسارة التي يصاب بها الدائن والربح الذي يحرم منه بشرط ان تنشأ الخسارة التي مباشرة عن عدم الوفاء بالتعهد . فالمحاكم ترى ان المادة المذكورة وزدت

في باب التعهدات المبينة على تماقد اختياري بإيجاب وقبول من المتعاقدين فلا محل لها في مواد الجرائم وأشباهاها حيث تنشأ المسؤولية اضطراراً لا اختياراً . ولكن الفقهاء أو الشراح قالوا بخلاف ذلك مستندين في تطبيق المادة المذكورة إلى أن السبب الذي دعا إلى وضع قاعدتها وهي قصر التعويض على الضرر المسبب مباشرة عن عدم الوفاء إنما هو الشك الذي يحصل أن كان الضرر مسبباً بالواسطة إذ لا يمكن حينئذ التحقق مما إذا كان الضرر حصل من عدم الوفاء أو من سبب آخر وذلك لضعف العلاقة بين عدم الوفاء وبين الضرر . فهذا الشك كما يوجد في مواد عدم الوفاء يوجد أيضاً في مواد الجرائم وأشباهاها لأنه إذا بدت العلاقة بين الجريمة والضرر عصر الحكم في نشأة الضرر وهل هي من الجريمة أو من سبب آخر .

ولاجل تسهيل فهم القاعدة على القارئ نضرب له مثلاً وهو هذا .
زيد سبأ كن في منزل خالد وأحرق المنزل عمداً . فخلال دعوى دموى جناية يطلب فيها التعويض بدخوله مدعيًا مدنيًا . ودعوى مدنية ناشئة عن عقد الاجارة الذي يقضي على المستأجر برد العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها . فإذا فرضنا أن الحريق نشأ عنه هلاك ثيران خالد وجواميسه فزيد ملزم بأن يعرض خالدًا عن منزله بإعادته إلى أصله وبرد ثيران وجواميس مساوية للتي هلكت بالحريق فإذا ارتفعت أسعارها عما كانت حين الحريق أو إذا اضطر خالد إلى تجشم مشاق وتكبد نفقات وانتقالات بشراء بهائم أخرى عوضاً عن الهالكة فالنفقات كلها وفرق الاسعار واجبة على زيد لأن هذه النفقات وفرق الاسعار نشأت مباشرة عن الحريق .

ولكن لنفرض أن خالدًا لم يتمكن بسبب فقد بهائمه من زرع أرضه

فخسر غلبها وجاءه الدائنون يقتضون منه دينهم فعجز عن الدفع وكانت الماقبة
 بيع ممتلكاته بالثمن البخس فهل يسأل زيد عن نتيجة هذا الضرر كله وعن
 الفرق بين قيمة الاملاك المبيعة وبين الثمن الذي يبت به . الجواب كلا . لان
 العلاقة بين الحريق وبين بيع الارض أصبحت بعيدة ولم يعد يمكن التحقق
 من سببية الحريق للبيع اذ يجوز ان يكون البيع نتيجة ارتباك في حالة خالد
 ناشئ عن أسباب اخرى اما الخسارة الناشئة عن عدم زرع الارض فاتها اقرب علاقة
 بالحريق وقد يجوز ان يكون عدم الزرع ناشئاً عن الحريق كما يجوز ان يكون ناشئاً عن
 أسباب أخرى لان زرع الارض ربما كان ميسراً لخالد اما بشراء بهائم
 أخرى واما بتأجير الارض واما باعطائها لشركاء الخ وربما كان الزرع غير
 ممكن بهد الحريق لأسباب اخرى احاطت بخالد ولذلك يجب تسليم الامر
 لحكمة القاضي الذي يزن كل واقعة يميزان الذمة والنباهة ويقضي بما يراه
 عادلاً . واما المادة ١١٥٣ من القانون الفرنسي المقابلة للمادة ١٢٤ من
 القانون المدني الاهلي التي قضت بأن القوائد في التعهدات الخاصة بمبلغ من
 المال لا تستحق الامن يوم المطالبة امام القضاء الا اذا قضى بخلاف ذلك
 التعاقد او العرف التجاوي أو القانون . فلها في رأي الحاكم الفرنسي لا
 تنطبق على التعويض في الجرائد لانها وضعت لتعهدات المبنية على تعاقد
 اختياري بين الطرفين . واما المسؤولية الناشئة عن جريمة أو شبه جريمة
 فان فوائده قيمة تهويضا واجبة من حين ارتكاب الجريمة لان كل انسان
 دخل في الاجتماع منذر مقدماً بان لا يرتكب شيئاً ضد نظام الجمعية التي
 هو احد افرادها

كتاب المسؤولية

تابع ما قبله

﴿ في خطأ المصاب نفسه ﴾

إذا كانت الحادثة كلها نتيجة خطأ من المصاب وحده فلا محل للتعويض مطلقاً لأن الضرر هنا وقع على مسيبه .
 وأما إذا ارتكب المصاب خطأ زاد الضرر جساماً أو ساعد على وقوعه فللقاضي حينئذ السلطة السامية في تقسيم المسؤولية على من أحدث الضرر وعلى المصاب نفسه كل منهما بنسبة الخطأ الذي وقع منه كما أن له الزام المجرم بالكل إن كان فعله أساس الجريمة ولو أن الضرر زاد جساماً بتقصير المصاب عن تلافي عواقبه .

﴿ في المبارزة ﴾

وأما الرجل الذي يخرج آخر أو يقتله في مبارزة فيمكن الحكم عليه بتعويض أما للمجروح أو لاهل القتل ولا يمنع الحكم بالتعويض تبرئة الجارح أو القاتل من الجريمة جنائياً لأن المبارزة أمر مخالف للقانون على كل حال ولا يعترض علينا بأن المبارزة عقد اختياري يقبل به كل مبارز مسؤولية الضرر الذي ينشأ له منها . لأن هذا العقد باطل في عيني القانون لمخالفته للنظام العام ولا ضراره بحسن الاخلاق .

ولا يعترض أيضاً بأن الخطأ هنا مشترك لأن القتل الذي نشأ منه الضرر أي الضربة القاضية أو الجارحة إنما صدرت من القاتل أو الجارح في المبارزة فلا محل مطلقاً لتخفيف التعويض

﴿٥٠﴾ في التضامن ﴿٥٠﴾

اما التضامن فانه موجود في المسؤولية الجنائية بين من شارك الفاعل الاصلي في جريمته ومن ساعده في ارتكابها وهو موجود ايضا في الجرائم المدنية واشباهها بناء على المادة ١٥٠ التي اوجبت التضامن في كل فعل نشأ عنه ضرر للغير على مرتكبي الفعل المضر وعلى من يكون المرتكبون تحت رعايتهم ومراقبتهم . ولكن التضامن بين مرتكبي الفعل المضر انما وضع لفائدة من أصابه الضرر ولذلك يمكن للمحاكم ان تحكم بتقسيم التعويض في العلاقات التي بين بعض المرتكبين والبعض الاخر فتخص زيدا بالنصف وعمراً بالربع وخالداً وبكراً كلا منهما بالتين مراعية في ذلك درجة خطأ كل منهم وسوء نيته ومقدار ادراكه .

﴿٥١﴾ في نشر الحكم الذي يصدر ﴿٥١﴾

ومن مكمالات التعويض ان تأمر المحكمة بنشر الحكم الذي يصدر في جريدة أو أكثر من الجرائد المحلية مثال ذلك شخص قلد علامة مميزة لبضاعة تاجر شهير او مخترع . لهذا التاجر طلب الحكم بضبط كل البضاعة التي عليها العلامة المقلدة وطلب نشر الحكم لكي يفتح بذلك اعين العامة فلا يخلطون بين المصنوعات الاصلية والمصنوعات التي عليها العلامة المشابهة .

كذلك اذا ادين شخص لسب طلي في مجتمع عام او لقذف في نشرة او جريدة او كتاب له ان يطلب فضلاً على التعويض نشر الحكم الذي يصدر بذلك في بعض الجرائد ليجي بنشره وصمة الالهانة التي لحقت به .

الباب الخامس

﴿ سلطة القاضي في تقدير العوض ﴾

عند ما يكون التعويض مؤسسا على جريمة يجب على القاضي ان يشدد على مرتكبها ويتساهل في امر تقدير الضرر الذي اصاب المضرور ويجود عليه في التقدير . والسبب لذلك ان الانسان يمكنه التحوط ووضع حدود لاية مخالفة ترتكب من معاقده وليس الامر كذلك في الجرائم حيث تكون العلاقة غصبية بين من احدث الضرر ومن اصاب به . ومن جهة اخرى فالجرائم ماسة بالنظام العام ويحسن بالقاضي ان يجعل في التعويض زاجراً آخر للمجرم يزيد العقاب الجنائي وقفاً في نفسه لان الجريمة تدل على ميل للشر لا يوجد في مخالفة العقود والسبب الاخير يعلمنا ان الشدة ليست واجبة في الجرائم التي تأتي على غير تعمد مثل الجرح خطأ مثلاً ولكنها لازمة في القتل والجرح عمداً وغيرها من الجرائم التي ترتكب بتعمد .

ولكن التعويض لا يتخطى الضرر الواقع لان الضرر المحتمل والممكن الوقوع ليس محققاً وان وقع في المستقبل فقد يجوز ان ينشأ عن اسباب اخرى . والضرر المحتمل تمكن المطالبة به عند وقوعه ويبنى الطلب على ذات الاسان الذي بنيت عليه المطالبة فيما يخص الضرر الواقع . وتعويض الضرر يشمل اعادة الشيء الى الحالة التي كان عليها فلو كسر سارق باباً ليمكن من الدخول ليت فهو ملزم بتفقة تصليح الباب واعادته الى اصله ويشمل ايضاً رد الشيء الذي هو موضوع الجريمة كرد المسروق

الباب السادس

﴿ في الحكم بالنفقات ﴾

واما النفقات فان الحكم بها على المتهم لا يكون الا اذا حكم عليه بعقاب فان برى، او لم تثبت عليه التهمة او سقطت الدعوى عليه فلا يلزم بنفقة القضية .
وهذه القاعدة مخالفة لقاعدة التعويض لان الحكم بالتبرئة او بسقوط الدعوى او بعدم ثبوت التهمة الجنائية لا يمنع التعويض والحكمة في ذلك ان التعويض امر مستقل عن العقاب الجنائي . ولكن النفقات ملازمة للعقاب ولا يمكن الحكم بها عند عدم وجود العقاب .

واذا توفي المتهم قبل ان يحكم عليه (فلا يمكن الحكم على ورثته) بنفقات للحكومة ولكن نفقات المدعي بالحق المدني يمكن الحكم بها على ورثة المتهم لانها جزء من التعويض المدني وليست ملحقاً من ملحقات العقاب الجنائي

واما المدعي بالحق المدني فانه لا يحكم عليه بالنفقات الا اذا رفضت دعواه ولم يحكم على المتهم بعقاب لان الحكم على المتهم بعقاب يدل على ان المدعي بالحق المدني ساعد العدالة باظهار مجرم . واما ان كانت نفقات المدعي المدني لا علاقة لها باظهار المجرم واثبات أدلة الجريمة فيثبت يلزم بها المدعي المذكور

مسؤولية الحكومة - ليست الحكومة مسؤولة عن النفقات التي سببتها للمتهم ولو حكم بتبرئته لان الحكومة هنا نائمة عن الجمعية وتعمل لحير العموم فان اخطأت بخطاها اضطرابي لا بد منه في بعض الاحوال ولكن يجوز الحكم على الحكومة بالنفقات عندما تعمل لا بصفة سلطة عامة بل بصفة ادارة تدبير اموالاً خاصة وتقبض رسوماً وغرامات كادارة المحرك مثلاً وادارة البريد وغيرها

ولكن الحكومة مسؤولة عن كل النفقات التي لا تزيد في اظهار جريمة المجرم ولو حكم ضده في الدعوى لان هذه النفقات مسببة عن خطأ المحققين والقضاة لا عن خطأ المجرم نفسه

﴿ في وجوب دفع عوض من الحكومة لمن يبرأ ﴾

ومن الامور التي يليق بالسلطة التشريعية المصرية البحث فيها وضع نصوص في القانون تعوض على كل بريء الخسارة المادية والادبية التي حصلت له من اتهامه وذلك في حال ظهور براءته لافي حال سقوط العقوبة بالتقادم او لسبب آخر لا ينفي عنه وصمة الجريمة لان المدالة لا ترضى بان الفرد يواخذ على خطئه نحو الفرد وان المجموع لا يواخذ بل يباح له ارتكاب الغلطات الجسيمة دون ان ينحصر قرشاً واحداً . وقد يكون المتهم قبيحاً مسؤولاً عن قوت العيال فيتصورون جوعاً مدة حبسه ثم يخرج من السجن ووصمة التهمة بادية الاثر عليه فلا يجد مرتزقاً سهلاً فن الانسانية ان يعطى له تعويض مساوٍ للربح الذي كان يربحه وللخسارة التي خسرها لسبب حبسه ظلماً اما لفرض مئة من موظف جائر او لطيش وخفة من عامل من عمال الحكومة .

الباب السابع

﴿ في سقوط دعوى المسؤولية ﴾

دعوى المسؤولية الناشئة عن جريمة او شبه جريمة مدنية تبقى مبددة ١٥ سنة كما هو نص المادة ٨ : ٢ من القانون المدني ولكن اقامتها في الحال افيد جداً اذ ينشئ على ادلة الجريمة من التشيت اذا تقادم عهدها وخصوصاً ان كانت مبنية على شهادة الشهود فقد حكمت المحاكم الفرنسية والفرنسية بدم قبول شهادة

الشهود لاثبات واقعة حدثت من ثلاث سنين مرتكنة الى ان ذكرى تفاصيل الحادث لا يمكن ان تبقى نيرة واضحة في اذهان اولئك الشهود بعد فوات تلك المدة الطويلة .

واما دعوى المسؤولية الناشئة عن الجرائم الجنائية فانها تسقط بسقوط حق اقامة الدعوى الجنائية كما هو نص المادة ٢٥٥ من قانون تحقيق الجنايات .
فلذلك يكون سقوطها في الجنايات بفوات ١٠ سنين من يوم ارتكاب الجنائية او من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق وبفوات ثلاث سنين في الجنح وستة اشهر في المخالفات (مادة ٢٥٢ من قانون تحقيق الجنايات)

واما اذا حكم بتعويض في دعوى مسؤولية سواء كانت امام السلطة المدنية او امام السلطة الجنائية فان الحكم يحفظ الحق لمدة ١٥ سنة اتباعاً للقاعدة المدونة في المادة ٢٠٨ من القانون المدني الاهلي .

الفصل الثاني

﴿ في مسؤولية مرتكب شبه الجريمة ﴾

(الباب الاول . في الخطاء او التقصير)

البندكت فرانسييز - تمهيدات نمرة ١٧٤٠ وما بعدها . - وقلموس دالوز
جزء ٣٩ نمرة ٨٦ وما بعدها . واكارياس . القانون الروماني نمرة ٦٦٢ وما بعدها
وسوردا نمرة ٦٥٠ وما بعدها .

(تعريف الخطاء) - الخطاء بوجه عام هو اِهمال يرتكب بغير تعدد الاضرار
ويمكن ان ينشأ اما عن الارتباطات المؤسسة على العقود او عن الارتباطات
المؤسسة على الجرائم واشباهها

(الخطاء المأخذ عليه) وقد حذا الشارع القنساوي (الذي أخذ عن شارعنا

(المصري) حذو الشارع الروماني فلم يؤخذ المتعاقدين الا لخطأ ثقیل (او الخطاء خفيف) ولكنه آخذ في الجرائم واشباهها من يرتكب (خطاء خفيفاً جداً) والسبب الذي يبنى عليه هذا الفرق هو أولاً - ان الاهمال في تنفيذ الارتباطات الناشئة عن العقود لا يتأتى منه سوى (ضرر مالي) مع ان الاهمال في الارتباطات الناتجة من الافعال كعدم الاحتياط والعيش وعدم التبصر يؤول الى خطر على حياة الافراد . فلا يلام الشارع ان استعمل شدة تسويق العامة الى الحذر واجتناب الغلطات التي تؤدي الى هلاك بني جنسهم او الى اصابتهم بضرر في اجسامهم او اعراضهم . ثانياً لان من يتعاقد على شيء يمكنه اتخاذ كل تحوط لحماية حقوقه ويمكنه ان يشترط التعويض في حالة وقوع (الخطاء الاخف) لما يمكنه ان يشترطه رغماً عن حيولة مانع فوق الطاقة دون تنفيذ العقد . وليست الحالة كذلك في الجرائم واشباهها حيث يصبح الانسان دائماً حتف انه اذ يصاب بضرر ناشئ عن عدم احتياط ولم يكن يتوقعه لياخذ الحيلة منه .
(في انواع الخطأ) وقد قسم الخطأ العلامة الحقوقية الشهير (بوتيه) والشرح القرنساويون القدماء الى ثلاثة اقسام (الخطأ الثقيل) و (الخطاء الخفيف) و (الخطاء الاخف).

(١) فالخطأ الثقيل - Culpa lata هو عبارة عن اهمال مفراط لا يقع فيه اقل الناس احتراً في اعماله الخاصة وهو مشبه بالتدليس والفرق بينهما تعتمد الاضرار .

(٢) والخطأ الخفيف Culpa levior هو الذي لا يرتكبه من يحسن التدبير والادارة اي من له عناية متوسطة في اعماله .

(٣) واما الخطأ الاخف Culpa levissima فهو الذي لا يقع فيه

ذو التدبير الاستثنائي *diligentissimus paterfamilias*

والفائدة من هذا التقسيم ان الشارع لم يكن يسأل المدين الا عن الخطاء
الثقل ان كان العقد مفيداً للدائن فقط كما في الابداع مثلاً . واما في حالة
الاشتراك في فائدة التعاقد كما في عقود البيع والاجارة فان المدين كان يسأل
عن خطئه الخفيف . واخيراً في حالة كون التعاقد لفائدة المدين دون الدائن
كما في قرض شيء للاستعمال لمنفعة المقرض فقط دون منفعة المقرض فالمدين
مسؤول عن خطئه الاخف ولكن هذه القواعد كانت كثيرة المستثنيات

(في تقسيم الخطاء عند الرومانيين) وكان طلاب علم الحقوق الرومانية
الاقدمون يبنون هذا التقسيم على القانون الروماني ولكن المحدثين خالفوه في
ذلك وقالوا ان ذلك القانون لم يكن يقسم الخطاء لسوى قسمين الاول يشمل
الخطاء الثقل والثاني الخطاء الخفيف . ولكن القسم الثاني كان يقدر بطريقتين
ففي الاولى يقاس الخطاء على تدبير ذي المال مجرداً *in abstracto* اي بلا
نظر الى عواقب ارتكب الخطاء وطبائه . وفي الثانية ينظر الى تقصير المدين بمراعات
حاله *in concreto* اي بما يعمله عادة انقضاء مصالح نفسه وبدون نظر الى
ما يجربه غيره من ذوي الاموال

وكان المدين يسأل عن كل خطأ او عن الخطاء الخفيف مجرداً عند ما
يجني فائدة من العقد . واما ان لم تكن له فائدة شخصية فكان لا يسأل الا عن
الخطاء الجسيم . واما المسؤولية عن الخطاء الخفيف النسبي *in concreto*
فلم تكن تقع على المدين الا بوجه الاستثناء وفي بعض العقود نظراً الى حالة
المدين الخاصة (راجع اكارياس القانون الروماني في الجزء الثاني نمرة ٦٦٢
وما بعدها)

واما في مواد الجرائم وأشباهها فقد قضى قانون أكويلا المشهور ان يسأل

الانسان عن الخطأ الاخف In lege Aquilia, et levissima culpa venit. L. 44 ff. Ad leg. Aquil.

وبعد ان عرفنا ما هو الخطأ او التقصير علينا ان نبحث في الاربعة امور

الآتية وهي : (١) في أية حالة يوجد شبه الجريمة . (٢) في الفعل الايجابي .

(٣) في الرعونة او عدم الاحتراس . (٤) في الاهمال أو التقصير .

﴿ البحث الاول ﴾

﴿ في أية حالة يوجد شبه الجريمة ﴾

(تعريف شبه الجريمة) هو كل عمل أو تقصير غير مباح وغير منصوص

عنه في قانون العقوبات يضر بالنير ولكنه لم يرتكب بقصد الاضرار .

وبما يميز شبه الجريمة عن الجريمة خلو العمل في الحالة الاولى من القصد

السيء . وشبه الجريمة لا بد ان يكون فيه خطأ . أو رعونة . أو اهمال .

والانسان مسؤول عن كل ضرر وقع منه سواء كان بعمل شيء وهو ما يسمونه

(الفعل الايجابي) أو بعدم عمل شيء وهو ما يسمونه (الفعل السلبي) أو التقصير .

والتقصير لفظة عامة هي الامتناع عن عمل ما كان من الواجب اتقائه ولكن

التقصير في المعنى المقصود هنا انما هو الامتناع عن عمل أوجب القانون .

فامتناع احد المارين عن المساعدة في اطفاء حريقه مثلاً يعد تقصيراً في نظر

الانسانية والمرؤة والنجدة ولكنه لا يعد كذلك في نظر القانون لان الشارع

لم يجهد من الضروري إرغام الناس على مد يد المساعدة في مثل هذه الاحوال .

(الوكالة لا تمنع مسؤولية الوكيل) - لنفرض ان وكيلاً عن شخص آخر عمل عملاً باسم موكله نشأ عنه وقوع ضرر بالتبذر - الوكيل هنا ملزم بالتعويض ولا تبرئه الوكالة وهذا رأى محكمة النقض والابرام الفرنسية وان يكن بعض المحاكم قضى بعكس ذلك وبرا الوكيل من المسؤولية مادام لم يرتكب في عمله غشاً أو عدم احتياط .

(العمل الذى سبب الضرر مأمور به من السلطة الشرعية)

هنا لا يمكن الحكم بتعويض لان العمل المأمور به من السلطة الشرعية يعد عملاً مباحاً والتعويض لا ينشأ الا عن عمل غير مباح . (ومن امثلة الخطأ) - فل المدين الذي أرسل الى دائته ورقة من اوراق البنك التى تدفع لحاملها فى كتاب غير مسجل ففقد الكتاب . هنا تكون الحسارة على المدين لانه كان يجب ان يرسل الكتاب مسجلاً أو يقدر في البريد قيمة الورقة التى فيه حتى اذا ضاع عوضته ادارة البريد ما فقده .

(كلما هو غير محرم مباح) لا يعد خطأً وملزماً بتعويض من سبب ضرراً في عمله ما هو حق له الا اذا قصد الاضرار بالتبذر لغير منفعة لنفسه . (الدفاع المباح عن النفس) زيد ضرب عمراً حال الدفاع المباح عن نفسه فجرحه . لا يجوز للمحكمة ان تقضى عليه بتعويض لانه عند ما ضرب كان يفعل فلاً (مباحاً) لضرورته لحفظ نفسه من اعتداء عمرو ولكنه لو تجاوز ما تقضى به ضرورة الدفاع بأنه بعد ان اعجز زيداً عن المهاجمة كسر يده أو رجله فحينئذ يكون عمله محرماً ومعاقباً عليه وموجباً للتعويض فيما تجاوز حد الدفاع المباح . ولا تمنع تبرئة الضارب جنائياً من النظر في طريقة دفاعه من جهة مدنية للحكم في هل تجاوز ضرورة الدفاع أم لم يتجاوزها .

(سيد منع فقلته من الدخول في حانة) ليس ملزماً بتعويض لصاحب الحانة ولا بان يبين له اسباب المنع .

(اهمال شيء على اعتقاد انه ملك للمهمل) زيد اخذ نجمة من عمرو اعتقاداً بان عمراً تعهد بتسليمها اليه ثم أهمل زيد العناية بالنجمة فانت . لا يلزم بتعويض لصاحب النجمة لانه كان يعتقد ان النجمة نجته والقانون لا يلزمه بالاعتناء بها . ولكن يجب ان يكون اعتقاد زيد معقولاً وان خطأه يقتصر على الوقائع لان الخطأ القانوني لا يمد عذراً .

(من اختار عمداً طريقة لاستعمال حقه مضرة بالغير مع وجود طريقة اخرى خلو من الاضرار . ملزم بتعويض) مثاله رجل دائن لذي سفينة أثبت دينه بحكم ثم شرع في بيعها في بلد بعيد في غيبة المدين وفي ظروف غير مناسبة حتى تمكن من شرائها لنفسه بثمن بخس . يلزم بتعويض مقابل الفرق بين ما بيعت به السفينة وبين ثمنها في الظروف العادية .

(دعوى تهور أو اعتساف أو مضايقة) - كل من أقام دعوى بدافع التهور أو الاعتساف أو لمضايقة خصمه ملزم بتعويض الضرر الذي يلحقه بذلك الخصم . كان قضاة الرومان يحكمون بفرامة على من خاصم . متسفاً أو لىضايق خصمه . وحذا حذوهم مشرعو فرنسا بأمر صدر من فرنسوا الاول سنة ١٥٣٩ - واليوم وان يكن القانون الفرنساوي الحديث المسمى بقانون نابوليون ليس فيه نص من هذا القبيل فالمحاكم الفرنسية تحكم بتعويض في مثل هذه الاحوال . فقد حكمت في قضية مدنية بالزام ناشر مذكرة فيها اقتراء على خصومه بان يدفع اليهم مبلغاً من المال بصفة عوض وبان ينشر الحكم على نفقته لانه نشر المذكرة الحاوية ذلك الاقتراء .

وحكمت أيضاً بتعويض ضد (من اوقع حجزاً تنفيذياً على غير اساس) وضد (من اوقع حجزاً تحت يد ثالث) عند ما اتضح أنه كان يقصد مضايقة مدينه ومطاردته وعلى من اقام المقبات المدينة ضد خصمه بقصد سيء .

وحكمت فيما يخص المدعى عليه . بالزام المعارض بتعويض لان الظاهر من قصده انه اراد التطويل ومنع الوصول الى حق ثابت لا يمكن انكاره .

وبالزام المستأنف بتعويض ان كان استئنافه على غير اساس وحال دون استلام المستأنف عليه مبلغاً مودعاً والتعويض هو عبارة عن الفرق بين فولد هذا المبلغ القانونية والفولد التي يدفعها صندوق الامانات . ولكن كل هذه الاحوال لا يجوز الحكم فيها بتعويض اذا كان الخصم حسن النية اي اذا كان يعتقد ان له حقاً فيما عمله من المعارضة او الاستئناف او غيرها

(القانون الاهلي وأحكام المحاكم الاهلية) وقد حكمت محكمة استئناف مصر الاهلية بأنه يجوز للمحكمة في جميع الدعاوى ان تحكم بتعويضات في مقابلة النفقات الناشئة عن دعوى او مدافعة كان القصد منها الكيد بالخصم (١١٥ مرافعات) محاكم سنة رابعة عدد ١٣٨ ص ٤ حكم ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٣

وحكمت محكمة اسكندرية الاهلية بالزام المستأجر الثاني والمؤجر بتعويض يبلغ ٣٠ جنهما مصرياً للمستأجر الاول لان المؤجر بعد ان أجر للمستأجر الاول تواعطى مع المستأجر الثاني وأجره العين ذاتها وجعله يقيم دعوى عليه وعلى المستأجر الاول طالباً تسليم العين المؤجرة والحكم عليهما بتعويض وهو غش وخداع كان يجيز للمحكمة ان تعاقب مرتكبيه بابلاغ التعويض الى اكثر من ذلك لو لم تكن محاكنا تضمن على المتقاضين بالتعويض الكافي كما تضمن عليهم بمكافأة انساب الحمامة قترى بمض المحاكم تقدر ٢٠ أو ٣٠ قرشاً

ككافأة لهذه الاتاب وهو امر كان اليق منه ان لا تحكم بشيء مطلقاً لانه مشين للمحاماة ومحط بمقامها وجالب نفرة ووحشة بين المحاماة وبين القضاء حالة كون مصلحة العدالة تقضي بأن تكون الملاقى بينهما على أحسن ما يكون من الصفاء والود والاحترام المتبادل .

وليت القضاء الاهلي يحذو حذو القضاء المختلط في هذا الشأن فان القضاء المختلط أسخى في تقدير المكافأة . ومكانة المحاماة عنده أرقى ولذلك نجد الملاقى بين القضاء والمحاماة المختلطين على غاية ما يرام .

وقد حكمت محكمة الموسكي الجزئية بالزام الحواجا كركور سيمونيان بأن يدفع الى الحواجات مارديروس ووانيس اصلانيان مبلغ عشرة جنيهات مصرية بصفة تعويض لانه اوقع حيزاً تخفياً على بضائعهما لمة كاذبة . وهذه هي الاسباب التي بني عليها هذا الحكم :

حيث ان هذا الحيز مبني على تمسك المدعى عليه بالمادة ٢٧٤ مصرافات باعتبار ان ليس للمدعين محل مستقر بالليار المصرية .

وحيث انه واضح من احوال القضية ان وصف المدعى عليه للمدعين بأنهما لا محل مستقر لهما في الليار المصرية وصف مخالف للحقيقة وانه انما سلك هذا الطريق سبباً وراء توقيع الحيز التخفي الذي ما كان له من مسوغ في الحقيقة ونفس الامر حتى يفرض وجود دين بمقتضى قواثير .

وحيث ان من البديهي ان استعمال مثل هذا التعايل غير شريف وصاحبه ملام ومن البديهي ايضاً ان الحيز على محل تجارة المدعين وعلى منزلهم من شأنه الاضرار بهما . وحيث ان تقدير التعويض عن هذا الضرر موكل أمره الى القضاء والمحكمة ترى ان الحكم للمدعين بألف قرش صاغ كاف لتعويض ما اصابهما

من الضرر من فعل المدعى عليه .

وحيث انه لذلك يجب إلغاء الحجز السابق ذكره والزام المدعى عليه بالتعويض السابق تقديره . وحيث ان النفاذ الموقت في محله . وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالنفقات .

حكمت المحكمة بإبطال الحجز وبألف قرش تعويض وبالنفقات وبمئة قرش مكافأة آتاعب الحمامة . حكم اول فبراير سنة ١٩٠٢ نمرة ٧٩ جدول ٩٠٢ (القانون المختلط والمحاكم المختلطة) وقضت محكمة استئناف اسكندرية المختلطة بأن القضاء بتعويض لسبب اقامة دعوى اعتساف ومضايقة لا يجوز الا اذا ثبت ان الدافع لاقامة الدعوى انما هو مضايقة المدعى عليه (النشرة التشريعية والقضائية الجزء الاول صفحة ٣٦٦) .

وقضت ايضاً بأن الحكم بالنفقات فقط ضد من يقيم دعوى مضايقة واعتساف لا يكفي لتعويض عن الضرر الذي ألم بالمدعى عليه ولذلك يجب الحكم بتعويض غير النفقات (النشرة التشريعية والقضائية الجزء الثامن الصفحة ٢٦٥)

ويسأل الانسان عن الاضرار التي تنتج لجيرانه من تصريف مياه ارضه او من الدخازاو الضجيج او الاهتزاز الذي يحدثه معمله او آلة البخار المملوكة له — وعن الاضرار التي تنشأ عن اقدامه على عمل هو عاجز عن القيام به .

ويسأل المستجلون والمحامون والكتاب والمحضرون وغيرهم عن افعالهم وكذلك الأطباء فان الرومان كانوا يسألونهم عن الخطا الذي ارتكبهوا بقطع عضو من اعضاء احد المييد او باعطائه دواء غير ملائم لحالة مرضه . والمحاكم الفرنسية السابقة لقوانين نابوليون كانت تارة تعتبر الاطباء مسؤولين واخرى تقضي

على خلاف ذلك . واليوم يعتبر الاطباء مسؤولين ان ارتكبوا خطأ خارج عن المسألة الطبية العلمية بأن عملوا عملية طبية على خلاف نص قانوني . او ارتكبوا خطأ خارج عن صناعتهم كالمداواة حالة السكر . او عملوا عملاً بطيش او دعونة كارتكاب خطأ في وصفة علاج او اهملوا في اعطاء الارشادات اللازمة عند استعمال الادوية التي وصفوها او اذا جربوا تجارب خطيرة . او اذا جهلوا مبادئ صناعتهم الاولى . (راجع اورفيل الطب الشرعي الطبعة الرابعة ص ٤٧) (مصحح المطابع) وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأن دويون ارتكب خطأ جسيماً لانه نسب رواية (السيد) الى (راسين) مع انها من مؤلفات (كورناي) ولذلك اُزمت المذكور بتعويض .

(ذكر الخطأ في الحكم) من الضروري ان يذكر في الحكم الخطأ الذي نشأت عنه المسؤولية فان لم يذكر صراحة فلا بد ان يستتج ضمناً .

(سلطة المحاكم في تقدير الخطأ) للمحاكم السلطة السامية في تقدير الخطأ الذي يكون سبباً للحكم بتعويض وهي صاحبة الكلمة النافذة في اثبات الخطأ وفي تحديد مقداره واهميته وليس لمحكمة النقض والابرام الفرنسية (التي لها النظر سواء في المواد الجنائية وفي المواد المدنية) أن تفصل في امر من هذا القبيل لان محكمة النقض ليس لها الفصل في الامور الخاصة بالوقائع ووجود الخطأ ومقداره امران لا يخرجان عن دائرة الوقائع ولا يدخلان في دائرة المباحث القانونية .

(حالات عدم المسؤولية) لا يُسأل المجنون اذا ارتكب شبه جريمة . ولا الابله . ولا القاصر الا اذا كان مدركاً . اما المحجور عليه فانه يؤخذ . وكذا السكران لانه جنى على نفسه . وقد نص على مؤاخذه السكران القانون

البروسى في المادة ١١٠ والقانون النمساوي في المادة ١٥٠٧ .

(قوة قاهرة) ولا تكون المسؤولية حيث توجد قوة قاهرة . مثال ذلك : ربان غاب عن سفينة وهي راسية في وقت لا تقضي عليه واجباته بان يلزم السفينة وفي اثناء غيابه شبت النار فيها بفعل احد رجاله فأحترقت — لا مسؤولية على الربان لان الحادثة تعتبر فيما يخصه نتيجة قوة قاهرة لم يكن في امكانه أن يحتاط لمنعها .

(أومدير ملتبس بتمهيد بأن يشخص رواية) فصدر اليه امر ناظر الداخلية بأن لا يشخصها فلا يمكن الزامه بتعويض

وكذلك الامر في الوكيل الذي لم يتمكن من القيام بالوكالة لقوة قاهرة . ولكن المسؤولية تكون اذا تمهيد احد المتعاقدين بان يأخذ على نفسه الحوادث التي تنشأ عن القوة القاهرة . وهي توجد ايضاً اذا سبق القوة القاهرة خطأ فتح السبل لوقوع الحادثة المضرّة .

ولا يجب التعويض الا اذا وجد ضرر ويستوي في تسوية التعويض الضرر المادي والضرر الادبي وما يمس الشرف يعتبر ضرراً ادبياً موجباً لتعويض وقد قضى بذلك صراحة القانون البروسى في المواد ١ الى ٦ والقانون الاوستري في المادة ١٢٩٣ .

ولا بد لوجوب التعويض ان يكون الفعل اعتدأ على حق (مكتسب) خصوصي او متعلق بالافراد . ومن واجبات القاضي ان يثبت الضرر كما يثبت الخطأ واقرار للدعى عليه يعتبر أثباتاً كافياً .

ولا يكون التعويض واجباً اذا كان من اصيب بالضرر قادراً على منعه بآية وسيلة كانت .

البحث الثاني

(في الفعل الايجابي)

(تعريف الفعل الايجابي) - هو كل عمل ينتج عنه ضرر للغير . ومن المعلوم ان الضرر ينشأ إما عن عمل . أو عن عدم احتراس . أو عن اهمال أو تقصير . فالعمل هو أعلى درجات المسؤولية كما هو ظاهر .

(أمثلة الفعل الايجابي الموجب للمسؤولية) - التبليغ عن شخص ما زعماً انه ارتكب جريمة يوجب التعويض وان يكن صاحبه ذانية حسنة مادام صادراً عن خفة وطيشة .

من آخر بغيره مادياً او ادياً بواسطة الطبوع كالجرائد والنشرات والاعلانات التي نلتقى وغير ذلك يلزم بتعويض . وقد حكمت محكمة الاستئناف الاهلية في ١٩ ديسمبر سنة ٩٠١ بالزام السيد بدفع مبلغ قدره ٢٥ جنياً لتعويض الضرر الذي سببه لخدمته بفسره في احدى الجرائد عزل الخادم لاسباب مضرة بصيت الخادم . قضية محمود افندي احمد ضد السيد عبدالحالق السادات (راجع الحقوق الممدد الثالث عشر من السنة السابعة عشرة الصادر في ٢٤ مايو سنة ٩٠٢ صفحة ٩٨)

ثبوت مك حوى وقائع غير صحيحة يسألون عن تعويض الضرر الذي نشأ عن هذه الشهادة ان كانوا طالين يكذب تلك الوقائع .

معنى بك الدعوات مسؤول عن الضرر الذي يحدث لك من تبينه الرهونات بأكثر مما تسوى .

متخذ حكم ابتدائي مشهور بالتفاد المحيل مسؤول عن الضرر الذي ينتج من التنفيذ في حالة انفاء الحكم الابتدائي في محكمة الاستئناف (سوردا ٦٦٣)

بواب يت اعلى له احد السكان المتقنين عنوانه فرفض تبليغ هذا العنوان للسائلين
عن الساكن المتقل يلزم بتعويض .

وكلاء قلبية اعملوا في البحث في حالة مفلس فقدموا تقرير دل على انه مفلس بالتدليس
ولذلك اقيمت الدعوى الجنائية عليه ثم اتضح ان الرجل برئ وان تقرير
الوكلاء مبني على عدم التبصر فبرئ الرجل واقام قضية بطلب تعويض
وقضي له به فضلاً .

محضر اقيمت عليه دعوى ذمماً اتم اهل قبض مبالغ وكل قبضها ثم ظهر انه لم يهمل بل
احسن القيام بما طلب منه له الحق في المطالبة بتعويض لان الدعوى مضرة
بحسن سمعته وصيته وهذا يقلل من معاملته لان المحضرين في فرنسا لا
يأخذون اجرة من الحاكم بل من اصحاب القضايا (سوردا ٦٦٤)

الحجز بدون قفصة يستلزم تعويضاً ان كان فيه تمويق لاعمال المحجوز عليه
واضرار بالثقة به . (سوردا ٦٦٤) راجع حكم محكمة الموسكى في قضية
اصليانيان ضد سيمونيان صفحة ٣٧ من هذا الكتاب .

(والحجز على ما للشخص في ذمة النير) يتيح للمحجوز على ماله طلب
تعويض هو عبارة عن فائدة النقود المعلقة بسبب الحجز (حكم محكمة
الاستئناف المختطة الصادر في ١١ فبراير سنة ٩٣ في قضية السيدة كرابالوتى
ضد كوزيمو داميانو نشرة التشريع والقضا الجزء الرابع صفحة ١٢٠)

(شركة غاز بور سعيد رفضت استمرار تقديم الغاز لاحد مشتركها)
هذه الشركة وان لم تكن ذات احتكار قفصة بأعمال مرتبطة بالمنافع العامة
ولذلك تلزم بتعويض ان كان الرفض مبنيّاً على استبداد ولكنها لا تلزم بشيء
ان كان عندها اسباب معقولة حملها على ذلك . حكم الاستئناف المختطة في

٢٥ مايو سنة ٩٩ في قضية شركة غاز بور سعيد ضد هيكل وأخوته .
نشرة التشريع والقضاء الجزء الحادي عشر الصفحة ٢٤٩

البحث الثالث

(روعة أو عدم احتراس)

(تعريف الروعة وعدم الاحتراس) الروعة هي طيش وتسرع يرتكبه
الإنسان في عمل وينشأ عنه ضرر . وعدم الاحتراس هو إتيان عمل دون أن يتخذ
العامل الاحتياط اللازم لعدم وقوع ضرر منه .

مبدأ المسؤولية عن الضرر الذي نشأ عن روعة أو عدم احتراس مقر في المادة ١٥١

(أمثلة الروعة وعدم الاحتراس)

شخص حمل بندقية عشية في وضع بحيث لو أطلقت ولو عرضاً لأصاب الثور

يلزم بتعويض)

قضية اندراوس مدور بك وزوجته ضد بطرس كياب وقولا كساب
حكم الاستئناف المختلط ١٠ مايو سنة ١٩٠٠ نشرة التشريع والقضاء السنة
الثانية عشرة ص ٢٤٩

سائق عربة سدم بمنع عربة أخرى يكون ملزماً بتعويض إن خالف نص قرار
من المحافظة قضى على السائقين بملازمة الجملة اليمنى في سيرهم (محكمة تقض
وابرام فرنسا في ٥ يوليو سنة ١٨٤٣)

(مخدوم مسؤول لخادمة) - مرضع قدمها الخدم إلى بيت ترضع
طفلاً لصاحب البيت فأصيبت بالداء الزهري بطريق العدوى من الولد .
لها الرجوع على الخدم لتعويض الضرر الذي ألحق بها من هذه العدوى .
(في إثبات الروعة أو عدم الاحتراس) - لا بد من إثبات ذلك في

الحكم لكي يعرف سبب الضرر الذي ألم بالمطالب بالتعويض .
(رعوة وعدم احتراس المصاب) — تكون سبباً للاحرامه من
التعويض . مثاله قرية اعتاد أهلها على عمل مسابقة عربيات في أخذ الاعياد .
حدث في سنة ١٨٠٩ ان احدى عربياتها دهست أحد المتفرجين فأقام ذووه
دعوى تمويض ورفضت الدعوى لان المصاب أخطأ بتعريضه نفسه للعربات
خالة كون جميع الناظرين يعلمون بالسبق وبمبقاته وهو مسموح به من السلطة
الحلية فكان الواجب على المصاب ان لا يعرض نفسه للخطر بالسير في طريق
عربات السباق . (حكم محكمة تورين في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٠٩)

المبحث الرابع (الاهمال والتقصير)

{ تعريف الاهمال أو التقصير } — هو ان لا يعمل الانسان ما كان يجب
عليه أن يعمل أو ان يعمل بعد الوقت الواجب فيه عمله .
القاعدة القانونية ان المرء ملزم بتعويض الضرر الذي ينشأ عن اهماله
وتقصيره

أمثلة الاهمال والتقصير

باقع باع عقاراً على انه خلو من كل حق رهن عليه يلزم بتعويض لاهماله
الحصول على شطب الرهون التي كانت مسجلة على العقار المباع .
شركة فاز حصل حادث بسبب اهمالها مراقبة الانابيب قبل اطلاق
الغاز فيها تلزم بتعويض الضرر الذي أتجه الحادث .
{ سائق عربة بوسة } — أهمل زبط الضابطة على عجلات عربته حال
سيرها في منحدر ملزم بتعويض الضرر الذي نتج من قتل أحد المارة

بسبب السرعة الشديدة التي اكتسبتها العربة لعدم ربط الضاغطة .
 { دأى مرتهن تنازل لآخر عن الدين والرهن } — ثم فك الرهن
 يكون مسؤولاً للتنازل إليه عن الضرر الذي أصابه بفك الرهن .
 { المتعهدون بأعمال على الطرق العمومية } — يكونون مسؤولين عن
 الكوارث التي تحدث بسبب هذه الأعمال إن لم يكونوا اتخذوا جميع
 التحولات التي يجب اتخاذها لمنع نزول هذه الكوارث .
 (مدير مستشفى مجاني) — مسؤول عن تعويض الضرر الناشئ عن
 هرب رجل مسجون لوفاة دين أصيب بجنون وادخل في مستشفى مجاني
 لمعالجته .
 { حريق باهمال } — كل من سبب حريقاً باهماله يكون مسؤولاً أمام
 المصاب بضرر الحريق بتعويض خسارته .
 { مسئولية المستأجر عن حريق بيت } إذا أحترق بيت مؤجر لساكن
 لزم الساكن تعويض الخسارة على صاحب البيت إلا إذا أثبت أن الحريق
 حدث بالقضاء والقدر أو بسبب عيب في بناء البيت .
 { حامل فوض إليه عمل شيء فهلك ما في يده } يلزم بتعويض الخسارة إلا إذا
 أثبت أن هلاك الشيء لم يكن باهماله .
 { شركة الماء } مسئولة مبدئياً عن كل انفجارات الماء التي تحصل في
 مواسيرها الكبرى والصغرى لأنها هي وحدها صاحبة الحق في وضع هذه
 المواسير تحت الطرق العمومية (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥
 أبريل سنة ١٨٨٩ في قضية الشيخ إبراهيم سليمان باشا ضد شركة مياه اسكندرية
 ذات الرأس المال المحدود) . نشرة التشريع والقضاء الجزء الأول صفحة ١٠٨ {

وحكمت هذه المحكمة أيضاً بما يماثل ما تقدم وأضافت إليه ان مسئولية شركة المياه لا تخفف الا اذا حدث افعال مطلق من المشتركين بعدم تبليغها في حالة انفجار مواسيرها فجأة كي تحتاط لاصلاحها { حكم في ٧ فبراير سنة ١٨٩٥ محمد بك فكاه ضد شركة مياه القاهرة نشرة التشريع والقضاء الجزء السابع صفحة ١١٨ }

ولكن لا مسئولية على الشركة ان حدث الضرر لبيوت المجاورة للطريق العام بسبب انفجار ماسورة ماء اذا كان الانفجار ناشئاً عن هبوط طبيعي حصل في الارض تحت الماسورة فقل على الماسورة ما فوقها من التراب فاقطعت واتهال الماء من القطع . حكم الاستئناف المختلط ٢٨ مايوسنة ٩٦ في قضية احمد يحيى ضد شركة مياه اسكندرية وبلدية اسكندرية . راجع نشرة التشريع والقضاء الجزء الثامن الصفحة ٣٧٧

﴿ الباب الثاني ﴾

(في اسناد الفعل أو التقصير)

دالوز ملحق بالقاموس جزء ١٥ نمرة ١٥٩ وما بعدها — وسوردا نمرة ١٥ الى ١٩ و ٤١٦ وما بعدها و ٦٤٤ الى ٦٤٨ .

{ تعريف الاسناد } — الاسناد هو وجود صلة بين الفعل او التقصير وبين الفاعل او المقصر . وهو ركن مهم من اركان الخطأ وشبه الجريمة . وقد يعدم الاسناد في حالة { القوة القاهرة } عند ما تكون هذه القوة المسببة الوحيدة للضرر او عند ما يكون الفاعل اضطر بحكمها الى العمل او الى التقصير .

(تعريف القوة القاهرة ، — كل حادثة ناشئة عن سبب مستقل عن

المدعى عليه وخارج عن دائرة ارادته ولم يكن يمكنه منعه او اجتنابه .

(امثلة القوة القاهرة) — المانة لاسناد الفعل . اشخاص جرحوا

بسقوط مرتفعات خشبية اقيمت فى ملعب خيل بسبب تهافت الناس جميعاً من محلات اخرى على هذه المرتفعات لتساقط مطر شديد وهبوب العاصفة فجأة . لاحق للمجروحين بتعويض ثبوت كون المرتفعات الخشبية اقيمت حسب قواعد الصناعة ولم تسقط الا لتراحم الناس فيها من كل صوب بسبب حادث جوي لم يكن يمكن لصاحب الملعب ان يعلم به قبل وقوعه .

« حصان ملقى على عربة جفل لمرور قطار على كبرى معدني » فى جوار طريقه فاضر بأحد المارة . لاسؤولية على صاحبه ما دام قد ثبت قطعاً ان الحصان لم يكن حروناً او فا عيب ولم يكن حينئذ مسوقاً بسرعة زائدة .

« وبان سفينة دفتت قوة العواصف سفينة » فاشتكت بحال مرسة سفينة اخرى فاضطر لقطعها لسلامة سفينة لا يلزم بتعويض لان قطع الجبال مبني على قوة قاهرة .

ولكن « القوة القاهرة » لاتمنع مسؤولية الشخص الذي ساعد على وقوع الضرر او على تجسيه فعل سابق او لاحق . مثال ذلك سقوط كبرى بقوة قاهرة كان يمكن منعه بزيادة الاحتراس كتميق اساسات قوائمه مثلاً يجوز الزام مهندس الكبرى بقسم من نفقة اصلاحه

وتلك تمد (قوة قاهرة) بالنسبة للمستأجر (الحرقة التى تنشأ من عيب فى بناء البيت أو الحرقة التى تمتد الى مسكن للمستأجر من مسكن آخر وكسر الزجاج الذى يسببه سقوط البرد القوي . وسقوط السقف أو المدخنة الناشئ عن عصف الريح بشدة ، والحريق الذى تكون سببته الصابغة وبالاختصار

كل حادث فوق طاقة الانسان ولا يمكنه ان يتداركه . ولكن سقوط الساعة أصبح مما يمكن منه بحجرة طويلة يضمنونها على قفة كل بنا كبير فتجنب الساعة اليها ونحوها الى حيث لا تحدث ضرراً فذلك يكون صاحب البناء أو للعمل مسؤولاً عند وقوع ضرر بسبب عدم وضع هذه الحجرة المانعة لضرر الصواعق

(أمر من السلطة الشرعية) يكون هذا الأمر شيئاً بالقوة القاهرة . مثال ذلك حارس من حراس الحقول منزع اعلانات ملصوقة عن أحد المترشحين للانتخاب في زمن الانتخاب لا جناح عليه ان كان التمزيق بأمر من شيخ البلد الخاضع له ولم يكن يمكنه مناقشة شيخ البلد في تنفيذ هذا الأمر .

(في عديمي الأهلية) حالة الضرر والحجر التي توجد عند الأهلية المدنية للارتباط بمقدار لا يمنع وحدها الخطأ والمسئولية التي تنشأ عنه . وقد حكمت المحاكم بتعويض ضد صغير وصل لسن التمييز لانه جرح أحد رفاقه في المدرسة بريمة لوحاً حجرياً في الهواء في صحن المدرسة عند ما كان معهم .

ولكن عدم التمييز الناشئ من سن سبب الضرر أو من جنونه يمنع الخطأ ويبعد تلك كل مسئولية مدنية ناشئة عن الجريمة أو شبه الجريمة . مثلاً رجل أعطى سلاحاً محشياً إلى (صغير عديم التمييز) قبل ان يتحقق من خلوه فاستعمل الصغير السلاح وجرح من أعطاه إليه لا مسؤولية على الغير لأن الرجل جنى على نفسه بأعماله .

وأما (المجنون) فيجب البحث أيضاً في حالة قواه العقلية عند ارتكاب الفعل وفيما له علاقة بالفعل . فان كان غير مميز فلا يسأل عن شيء . ولكن المسؤولية توجد اذا كان عدم التمييز ناشئاً عن أقران في المحارم كالمهارة والسكر لأن مرتكبهما كان يجب عليه ان يعرف ما سيكون لهما من التأثير على حاله العقلية . اما السفه المبذر (المجنون عليه) فانه يسأل مديناً عن الضرر الذي يسببه بارتكابه جريمة أو شبهها .

(مسؤولية الوكيل) الوكالة لا تمنح مسؤولية الوكيل الشخصية في حالة ارتكابه جريمة أو شبه جريمة . مثال ذلك شيخ يقد أصدر قراراً لخدم حائط متداع على حدود الطريق العمومي ولما أتى صاحب الحائط بتنفيذ القرار فغضب الشيخ بسبب من ضدهم بعد ذلك أبطلت السلطة العليا قرار شيخ البلد فقام بتعويض ولو انه في هذا العمل كان وكيلاً عن البلد .

كذلك يسأل الموظف او الكاتب عن الاحتمالات التي استعملها سيده ان كان هو اشترك فيها واستفاد منها . ولكن المسؤولية لا تكون الا اذا عرف الموظف ان الفعل الذي امره سيده بفعله محرّم قانوناً او مشوب برعونة وعدم احتراز . وقد طبقت المحاكم هذا المبدأ على عملة كانوا يشتغلون في تقليد مصنوعات فحكمت بعدم مسؤوليتهم بناء على جهلهم كوز العمل تقليداً على ان مسؤولية الوكيل لا تمنع مسؤولية الموكل فتجوز مطالبتها بالتعويض معاً كما تجوز مطالبة الموكل وحده .

(في الشركاء في الفعل) اذا كان الفعل صادراً عن عدة اشخاص اشتركوا فيه بصفة فاعلين اصليين جاز مطالبة اي واحد منهم بالتعويض دون مطالبة الاخرين ويجوز لمن يحكم عليه منهم ان يرجع على الباقي لدفع حصصهم ان كانت الجريمة مدنية .

(في الورثة والمخلفاء) المسؤولية المدنية تتبع وارث مرتكب الجريمة أو شبهها كما تتبع كل من يخلفه في جميع ممتلكاته ويسمى الخلف العام كما يسمى الذي يكتسب بعض الممتلكات الخلف الخاص ولكن الوارث لا يسأل من العواقب الجنائية الناشئة عن الجرائم التي ارتكبها مورثه ولا عن الترامات ان لم يكن حكم بها ضد المورث . ولا يمكن ان يقضى ضد الوارث بمصادرة الاشياء الا في المواد الصناعية وفي بعض مواد اخرى خصوصية أما (الخلف الخاص) فانه لا يسأل عن تعويض الضرر الناشئ عن فعل سلفه الا اذا كان ذلك مشروطاً في العقد الذي انتقل فيه الشيء اليه .

﴿ الباب الثالث ﴾

« في الضرر »

قاموس دالوز نمر ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٣ و ١٥١ الى ١٦٩
وملحق القاموس المذكور جزء ١٥٠ نمرة ١٨٣ وما بعدها وسور دائمة

٣٣ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٤٤

تعريف الضرر هو الحسارة التي تصيب الانسان والربح الذي يحرم
منه بسبب ارتكابه فعل غير مباح قانوناً وهو وان يكن الركن الاخير من
اركان المسؤولية الثلاثة فليس الاقل اهمية من تلك الاركان . والضرر لا
يجلب التعويض الا اذا وقع او كان محقق الوقوع اما اذا كان محتملاً فقط
لا محققاً فتكون المطالبة به سابقة او انها وتبحم المحكمة بذلك . واذا
اقيمت الدعوى لضرر وحكم بتعويض ثم زاد هذا الضرر جاز اقامته دعوى
اخرى للمطالبة بما زاد مثال ذلك زجل جرح في ذراعه اليمين وقضى الاطباء
بوجوب تمطيله عن الاشغال مدة ثلاثة اشهر . اقام دعوى وحكم له
بتعويض عن هذا التمطيل ثم ظهر بعد ذلك ان الذراع سيعطل طول الحياة
يجوز له ان يقيم دعوى جديدة يطلب فيها تعويضاً عن تمطيله عن اشغاله بقية
عمره الذي يقدر بوجه التقريب مع مراعاة سنه وحالته من العاقبة وما يمكن
ان يربحه من العمل

(مثل الضرر المحقق الوقوع) مالك عقار عليه حق ارتفاق لعقار آخر هو عبارة
عن مرور برجل أو بدواب وعربات شرع في بناء جدار حائط يجب المرور -
لصاحب العقار الدائن بحق المرور ان يقيم الدعوى طالباً منع البناء وهي دعوى
من دعاوي اليد تسمى *Dénonciation de nouvel œuvre* وهذه الدعوى لا

تمد دعوى مسؤولية صرفة بل هي دعوى الغرض منها منع ضرر جائر ومحتل الوقوع . والضرر يجب ان يمس (حقاً مكسوباً شخصياً أو مختصاً بالافراد) ومن واجبات القاضي ان يثبت وجود الضرر فاذا اعترف به المدعى عليه عد ذلك اثباتاً كافياً .

وعلى القاضي ايضاً ان يثبت (علاقة السببية) الموجودة بين الفعل النير مباح { وبين {الضرر} فان لم يفعل كان حكمه معدوماً من الاساس القانوني ووجب نقضه . (نقض وابرام فرنسا ١٤ مارس سنة ١٨٩٢ قضية شركة طرق اورليان الحديدية)

(في خطأ المصاب) اذا حل الضرر بالمصاب بسبب خطأ منه فلا محل لتعويض مثال ذلك . (رجل كان سائراً ووراءه عربية وقد أُنذره سائقها) فلم يلتفت للانذار بسبب ذلك دهسته العربية لا محل لتعويض ان كان سير العربية حيثئذ معتدلاً . (ورجل آخر وصل المحطة متأخراً فاسرع الى عبور الخط قبل ان يتحقق خلوه { فدهسه قطار كان سائراً على الخط . لا محل ايضاً لتعويض لان المصاب هو الجاني على نفسه اذ لو فتح عينيه والتفت يميناً ويسرة لرأى الخطر المحقق به فأجتنبه . ولكن اذا وجد خطأ للشركة كأن تكون اهملت وضع رقيب يلاحظ الناس في مكان الخطر فالمسؤولية ثابتة عليها (والشخص الذي ساعد على نشر سندات غير حقيقية عملت لتزويد الثقة في شركة) بأذن من مديري الشركة وكان له نصيب في خراب تلك الشركة لا يمكنه مطالبة المديرين بتعويض بحجة انهم ارتكبوا خطأ جالباً لمسؤوليتهم . والشخص الذي ينش الحُر لا يحق له ان يطالب بتعويض من ساعده على هذا النش كمن قدم اليه المادة التي حصل النش باذغالها .

(ولكن خطأ المصاب لا يمنع الحكم بالتعويض ان لم يكن السبب الوحيد للضرر كله)
(١ مثله) (سائق عربية أضرت بأحد المارة بسبب عدم احتياط
الآخر) لا يعفى من المسؤولية لانه لم يوقف حصانه حالاً مع امكان إيقافه
لان السير لم يكن سريعاً (حكم استئناف باريس في ٦ جولاى سنة ١٨٩٧
أرملة رجل سقط من ترامواى حال سيره ومات) يحق لها
مطالبة الشركة بتعويض ان أثبتت ان زوجها طلب من السائق أو كيساري
القطار إيقافه فلم يوقفه هنا فنزل في أثناء سيره . صحيح ان التوفي ارتكب
خطأ بنزوله ولكن السائق ارتكب خطأ ايضاً لعدم توقيفه القطار والمسؤولية
لا تزل الا اذا كان الضرر نتيجة فعل المصاب وحده وكان المطالب بالتعويض
بريئاً من الخطأ والتقصير .)

(حكم نقض و ابرام فرنسا في ٢٠ اغسطس سنة ١٨٧٩)
(من يعوي بنتاً أو امرأة على عمل شئ ضد العفة) لا يلزم بتعويض الا
اذا ثبت انه لم يتلب على مقاومة البنت أو المرأة الا باستعمال احتيالات غشية
أو باسامة استعمال سلطة اكتسبها عليها بالفرق في السن أو في الوجاهة . وهذا
المبدأ قرره المحاكم الفرنسية وهو ثابت فيها بعدة أحكام منها حكم صدر من
محكمة استئناف باريس في ٤ جون سنة ١٨٩٢ وقررت تلك المحاكم ان الاكراه
الادبي يمكن أن ينتج بسوء استعمال النفوذ الذي يتاله الرجل من كونه أكبر
سناً من البنت أو اشد قوة جسدية أو عقلية أو اعظم مكانة في المجتمع أو أكثر
ثروة أو كونه سيد البنت أو ابن سيدها أو لان له على ذويها فضلاً أو لان
بينه وبين البنت القمة نشأت عن القرابة أو المساكنة . وقد صدر بذلك احكام
متعددة منها حكم من محكمة استئناف باريس في ١٤ فبراير سنة ١٨٩٠ ومن

الاحتياالات ان ينال الانسان امرأة او بنتاً بوعده لها بأن يتزوجها .

(ولكن وعد الزواج لا يعتبر الا اذا كان بالكتابة)

اما الوعد بدفع مبلغ من المال للبنت للحصول عليها فلا يمكن اعتباره عقداً صحيحاً لانه عبارة عن مكافأة لعمل تأباه الآداب العامة . ولا احتيالاً لانه يدل على قبول من البنت صادر عن روية . ولكن اذا تعهد الرجل بعد الفعل بشئ من المال ليُرْزِلَ بمض الضرر الذي سببه لها كترية الولد الذي نشأ من العلاقات المحرمة فهذا التعهد صحيح ولا شئ فيه يخالف لقانون بل هو مبني على عمل ماتوجهه النعمة والشرف (حكم استئناف كان ١٠ جون سنة ١٨٦٢)

وقد حكمت محكمة تقض و ابرام فرنسا في ٢٤ مارس سنة ١٨٤٥ في قضية لابيـا (Labia) بأن الرجل الذي يعترف كتابة بأنه أغوى فتاة وصيرها أمماً بنير الحلال يمكن الحكم بالزامه بتعويض لها مقابل الضرر الذي اصابها بالجبل وذلك تطبيقاً للمادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي (١٥١ من المديني المصري) ولا يمكن الاعتراض على ذلك بأن فيه مخالفة القواعد المقررة في القانون الفرنسي لاثبات البتوة الغير الشرعية .

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥ مايو سنة ٩٣ في قضية جان فاسانيس ضد ماري سيكا راجع نشرة التشريع والقضاء المختلطة سنة خامسة صفحة ٢٩٤ ان والد ولد غير شرعي ملزم بتعويض الضرر الذي أصاب المرأة التي اضلها بوعده لها بأن يتزوجها واذا مات فتركته ملزمة بهذا التعويض . (والضرر قد يكون له عدة اسباب) فاذا قتل زيد عمراً مثلاً جاز لابيويه وان تكون صلتها به طيعية غير شرعية ولاخوته واخواته بل

لشريكه أيضاً) طالب التعويض لا بصفة ورثة للفقيد أو حالين محله بل بأسمهم الشخصي . والضرر هنا إما أن يكون لأحرامه أقارب المتوفى من المساعدة المالية التي كان يجود عليهم بها ولو لم يكن ملزماً بها قانوناً وإما لأحرامهم أو أحرام شريكه من القوائد التي كانوا يجنونها من تديره مصالحهم المشتركة . وقد صدرت عدة أحكام بهذا المعنى منها حكم من محكمة استئناف (الجيـه) في ٢٣ مايو سنة ١٨٩٢

وقد صدر حكم من محكمة قضا وبرايم فرنسا في ٢٠ فبراير سنة ١٨٦٣ قضى بأنه (في حالة قتل شخص ما) إذا لم تقدم دعوى تعويض من اشخاص كان يمولهم المقتول فكل شخص يسقط على عاقبه حمل اءالة أولئك الاشخاص او يزيد نصيبه في اءالهم له الحق في طلب التعويض عن الضرر الذي يلحقه . مثال ذلك الأم التي قتل ابنها فأحرمت بذلك من مزيئين الأولى اتفاق ابنتها عليها والثانية مساعدته لها في تربية اخوته . هذه الأم تستحق تعويضاً باسمها الخاص عن الضررين الذين أصاباها وقد جاز للمحكمة ان تحكم للأم بمماش طول حياتها ينتقل عند وفاتها الى أولادها المولدين وكانوا في هذه الحالة مائة وعجزة

(أصحاب الصناعات التي يشترط فيها معارف واهلية خصوصية وهي محصورة فيهم) يصيبهم ضرر يستحق التعويض عند ما يزاحمهم من لم يكن حائراً لاهلية والشروط المنصوص عنها في القانون .

مثال ذلك — الحماية لا يجوز المبل فيها الآن بدون شهادة تعطى بعد امتحانات فاذا اجتاز على الاشتغال بها بعض الدجالين (وقد رأينا منهم من يطرق ابواب المحاكم بصفة وكيل فيطرد منها) جاز للمحاميين كلهم ان كان لهم جمعية او لبعضهم او لاحدهم ممن يزعم انه اصيب بضرر بسبب عمل هذا

الرجال ان يقيم عليه الدعوى طالباً الزامه بتعويض (دالوز ملحق جزؤ ١٥
مسؤولية غمرة ٢٢٣ وما بعدها

✽ الضرر الادبي ✽

« والضرر الادبي يكون سبباً للتعويض كالضرر المادي »

اولاً — لان الضرر الادبي قد ينشأ عنه احياناً ضرر مادي . مثاله
الطعن في استقامة تاجر وحسن سمعته واخلاقه يضر به ضرراً ادبياً ينمكس
على ماديته باضفاف ثمة ماملية به . وقتل الولد الصغير يؤلم الاب التاجر
الغني ويضعف افكاره قربك اعماله وتضعف ارباحه .

ثانياً — لان الضرر الادبي منه ما يؤلم النفس ويخرج المواطن ويحلب
الحزن والكآبة كالسب العلني في مجتمع حافل او في طريق عام وكقتل
شخص عزيز عند الطالب كالاخ مثلاً او الاخت . فالتعويض كما انه واجب
لاعادة للموازنة مادياً كان يكون الاخ المقتول هو الذي كان يقوم بحاجات
الاخ الطالب فيتعين على القاضي ان يحكم على مسبب القتل بان يدفع الى
المطالب مبلغاً من المال يكفي ربه لسد حاجات هذا كما لو كان اخوه حياً .
كذلك نرى التعويض واجباً لاعادة الموازنة ادبياً اعني لتعويض عن الحزن
والالم اللذين الما بالمطالب . ولما كان نحو الحزن والالم اسراً مستحيلاً مادياً
قد وجدت المحاكم ان ليس من العدالة ان يكسب الجاني من هذه
الاستحالة ولذا جعلته يكفر عن ذنبه من الوجهة الادبية ايضاً بمبلغ من المال
وفي ذلك فائدتان — فائدة التخفيف عن الحزن المتألم وفائدة تكميل تأديب
الجاني المسبب .

ومبداً وجوب التعويض عن الضرر الادبي مقرر صراحة في القانون

البروسي في المواد ١ الى ٦ وفي المادة ١٢٩٤ من القانون التساوى

« امتة جديدة لضرر الادبي للوجوب التعويض »

(شاهد طعن فيه لسبب جائز وغير صحيح) يعد ذلك اهانة له توجب

المطالبة بتعويض .

(رجل وعد بنتان يتزوجان ثم تجاوز الحد معها) وتخلى عنها يلزم
بتعويض الضرر العظيم الذي ألم بها خصوصاً اذا وجدت وسائل منه اليها ظهر
منها انها لم تسلم نفسها اليه الا بعد ان وعداها بالزواج وانه وعداها ايضاً باصلاح
الخطأ الذي ارتكبه .

كذلك يلزم بتعويض (من اغوى بنتاً على معصية ثم جعل يفاخر بما
ارتكبه من النقيصة واليب) لان اعلانه هذا الامر يضرب بصيت الفتاة
وسمتها ويحقرها في عين الناس وهو ضرر ادبي يوجب التعويض .

﴿ احكام مختصة بالضرر ﴾

« في وجوب وجود الضرر »

قررت المحاكم المختلطة بأن وجود فعل مخالف للقانون لا يكفي لايجاب
التعويض بل يجب ان تكون المخالفة ألحقت ضرراً بطلب التعويض وان
يكون هذا الضرر محققاً وقابلًا للتقدير . راجع نشرة التشريع والقضاء
للمحاكم المختلطة سنة ثالثة صفحة ١٦٤ حكم استئنافي صادر في ٢٢ يناير سنة
١٨٩١ في قضية سليم ورزق قسطندي ضد الحكومة المصرية وإسحق يوسف
ليشع . وسنة سابعة صفحة ٧٨ حكم استئنافي صادر في ١٠ يناير سنة ١٨٩٥
في قضية ادارة بيت المال ضد الحاج حميد حسوني .

❖ الباب الرابع ❖

(في اثبات شبه الجريمة - وتادم الدعوى أو عدم قبولها - وفي المسائل الفرعية)
قاموس دالوز من نمرة ٢١٤ إلى نمرة ٢٢٩ وملحق بقاموس دالوز من
نمرة ٢٢٣ إلى نمرة ٢٥٧ وسوردا من نمرة ٣٣٣ إلى نمرة ٣٦٩ .

« البحث الاول »

(في اثبات شبه الجريمة)

من المبادئ المقررة في علم القانون (ان الاثبات واجب على من ادعى)
ولكن يجب التمييز بين حالتين

الحالة الاولى - (الطالب بالتعويض ما ارتبط بأى تعاقب يلزمه بحفظ
الشيء الذي أصابه الضرر) وهنا لا يمكن الحكم عليه بشيء الا اذا أثبت
المدعى ان الضرر نتيجة خطأ صدر منه او اهمال او عدم احتياط وذلك لانه
مدعى عليه ولان الجريمة المنسوبة اليه ليست من الاشياء التي يمكن ان تهرض
ضده فرضاً مبنيّاً على قوة القانون . وقد نصت المادة ١٢٩٦ من القانون
الاستري على ان المفروض دائماً ان الضرر لم ينشأ عن خطأ شخص آخر .
وقد حكمت محكمة بروستل في قضية تالون Talon ان على من يدعى اصابته
بضرر بفعل شخص آخر ان يثبت خطأ هذا الشخص قبل ان يحكم له بتعويض
الضرر الذي لحق به .

(حريق حصل في منزل يستكنه زيد ثم امتد منه الى مسكن مملوك
لعمره) هل يكنى عمراً لكي يستحق تعويضاً ان ثبت امتداد الحريق لبيته
من مسكن زيد - كلا بل يجب اثبات كون الحريق الذي ابتداء في مسكن
زيد هو نتيجة خطأ او اهمال او عدم احتياط صادر من زيد المذكور (وقد

حكمت بذلك محكمة نقض وإبرام فرنسا في اول جولاي سنة ١٨٣٤ في قضية *Fenillet*) وسبب هذا الحكم ان ليس من واجبات الجار السهر لحفظ البيوت المجاورة ولا يمكن الزامه بتعويض الضرر الذي ألّم بها إلا اذا أثبت المطالب انه منشئ الضرر وصاحب الخطأ. وكذلك الامر في علاقات المشتركين في الاستجار فيما بينهم فقد حكمت محكمة ليون في ٢٣ جولاي سنة ١٨٣٤ في قضية جرتيا *Gerlier* أن المستأجر الذي يطالب شريكه بتعويض الضرر الناشئ له عن الحريق الذي ظهر في منزل او مكان هذا الشريك لا تقبل دعواه الا اذا أثبت ان الحريق حدث بخطأ الآخر او باهماله او عدم تحوطه

ويدخل في حالة عدم وجود ارتباط قانوني (ارتكاب الشخص المطلوب منه التعويض مخالفة لأوامر النظام) الصادرة لمنع الحادثة التي نشأت عنها المسؤولية. فاز هذا الشخص بارتكابه المخالفة عذراً مغطياً بمحكم القانون واصبح من الواجب عليه لا تقاذ نفسه من المسؤولية ان يثبت كون الحسارة لم تنشأ عن المخالفة.

مثال ذلك (سراكب بخارية سافرت في وقت حرّم السفر فيه اي قبل شروق الشمس) بموجب امر من المحافظ او المدير لاجل منع الاخطار قابلهما مركب آخر لم يحرم عليه السفر وصدفها فافترقا تعتبر مخطئة ما لم يثبت اصحابها ان المصادمة نشأت عن خطأ المركب التي اصطدمت بها في عمل متناورة وعدم احتياطاتها (الحللة الثانية — الطالب بتعويض مرتبط بمقد يتره بحفظ الشيء وصيانته)

(حريق حصل في منزل مستأجر يسأل هذا امام المالك ما لم يثبت انه بريء من وصمة الخطأ أو الإهمال أو عدم التحوط) وهنا قاعدة الاثبات تظهر بمكوسه لان الواجب أن المالك يثبت خطأ المستأجر ولكن القاء حمل

الاثبات على عاتق المستأجر ناشئ عن كون المستأجر متعمداً برؤ الشيء المؤجر بالحالة التي كان عليها ذلك الشيء حينما استلمه (مادة ٣٧٨ من القانون المدني فان لم يضره أو عدم بسبب الحريق وعجز عن تسليمه سليماً كاملاً واستند الى كون الحريق حدث بدون خطأ أو إهمال منه فمن الواجب عليه ان يثبت ما يدعيه وهو عدم وقوع الخطأ أو الإهمال منه . هذا هو المبدأ المعمول عليه في القانون الفرنسي ولكن الشارع الفرنسي نص على ذلك صراحة في المادتين ١٧٢٣ و ١٧٣٤ والاولى منهما تفتت بقانون ١٩ فبراير سنة ١٨٨٩ والثانية بقانون ٥ يناير سنة ١٨٨٨ وهذا تعرييهما :

د ١٧٣٣ وهو (أي المستأجر مسؤول عن الحريق الا اذا اثبت حدوثه
د بقوة قاهرة أو بالقضاء والقدر او بيب في البناء . أو ان النار امتدت الى
د المنزل من منزل مجاور .
د ١٧٣٤ في حالة وجود عدة مستأجرين يكونون جميعاً مسؤولين
د عن الحريق بنسبة اجرة للكان الذي يسكنه كل منهم — الا اذا اثبتوا
د ان الحريق بدأ في مسكن احدهم وحيثئذ يكون هذا هو المسؤول وحده
د او اذا اثبت بعضهم ان النار لا يمكن ان تكون ابتدأت في منزله وحيثئذ
د يرفع عن عاتقه حمل المسؤولية .

ومن رأي العلامة بودري لا كاتيزي *Baudry Lacantinerie* في شرحه المختصر للقانون المدني الفرنسي جزؤ ثمرة ١٨٥ ان الشارع الفرنسي كان في غنى عن ذكر هاتين المادتين لانهما عبارة عن تطبيق المبادئ المقررة في الديون التي موضوعها اشياء معينة بالذات فان المدين بها (وهو في حالتنا المستأجر) عليه أن يرد الشيء الى صاحبه المؤجر بالحالة التي استلمه بها

ولا يعني من ذلك الا اذا ثبت ان الضرر الذي ألم بالشيء أو هلاكه نشأ عن القضاء والقدر وبما أن الحريق في غالب الاحيان ينشأ عن الاهمال فن يدعي بأنه لم يهمل عليه أثبات هذه الدعوى.

(مسؤولية المستأجر امام المالك في حالة الحريق في القانون المصري) وقد أقفل الشارع المصري هاتين المادتين فأتخذت الحاكم المختلطة هذا الاغفال دليلاً على انه قصد ان يضع حمل اثبات الخطأ على عاتق المؤجر لا المستأجر. وهذه اسباب اهم الاحكام التي أصدرتها في هذا الشأن :

- « حيث ان القانون المدني لم ينقل شيئاً من نصوص القوانين الاجنبية »
- « في شأن الحريق فمسؤولية المستأجر تبقى خاضعة للقاعدة العامة المقررة في المادة ٤٦٣ من القانون المدني المختلط وهي :
- « على المستأجر عند نهاية الايجارة ان يرد الشيء المستأجر في الحالة التي تكون عليها بدون نقص أو عيب مسبب من فعله أو فعل خدمه او مساكنيه »
- « في الشيء المؤجر »

- « فلذلك يكون على المؤجر في حالة الحريق ان يثبت ان العيوب التي اصاب العقار ناتجة من فعل المستأجر او من فعل الاشخاص الذين يُسأل عنهم »
- « حكم استئنافي صدر في ٢٧ فبراير سنة ١٨٧٩ (المجموعة الرسمية للاحكام المختلطة السنة الرابعة الصفحة ١٥٩)

- « لا يكون المستأجر مسؤولاً عن الحريق الا اذا ارتكب خطأ سيئه »
- « بفعله. واثبات الخطأ من واجبات المؤجر. حكم استئنافي صدر في ٢٩ يناير سنة ١٨٨٠ (المجموعة الرسمية للاحكام المختلطة سنة خامسة ص ١٢٥)
- « ويجب الرجوع الى المبادئ العامة للمسؤولية المقررة في المادتين

د ٢١٢ و ٢١٣ من القانون المدني المخطط (مادة ١٥١ من القانون المدني
د الاهلي) والى النصوص القانونية التي أوجبت على الدائن اثبات التصهد
(حكم استئنافي صدر في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ في قضية خيراثة افندي ضد
روز كولز. كتاب القوانين المصرية (لورالي صفحة ١٤٩ مادة ٦٣ من القانون
المدني نقطة ٤)

د المؤجر الذي يُعاد اليه الشيء المؤجر في آخر مدة الاجارة في حالة
د سيئة ومعينة لا يمكنه مطالبة المستأجر بتعويض الا اذا أثبت ان المستأجر
د استلم الشيء بحالة جيدة وان النقص او التلف الذي ألم بالشيء المؤجر نشأ
د من فعله او اهماله.

(حكم استئنافي صدر في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ المجموعة الرسمية السنة
الثامنة نمرة ٧٤) ولكتنازى المحاكم المختلطة مخطئة في احكامها :

اولاً - لانه من المحتمل ان الشارع المصري اتبع رأي شرّاح فرنسا
في عدم لزوم هاتين الناديتين الخاصتين بالحريق لان احكامهما مستفادة من
نصوص القانون العامة ومبادئه المسلّم بها ولذلك حذفهما كما حذف كثيراً
غيرهما عند وضعه القانون المدني المصري

ثانياً - لان المادة ٦٣ من القانون المدني المخطط المقابلة للمادة ٣٧٨
من القانون المدني الاهلي أوجبت على المستأجر رد الشيء المستأجر بلا نقص
ولا عيب مسبب عن فعله او عن فعل من هو مسؤول عنه. فالمستأجر عندما
يهلك البيت او يصيبه تلف ما يأتي للمؤجر ويقول له (هذا بيتك هلك كله
او بعضه بغير خطائي) . فالمستأجر هنا يدعي دعوى هي انه لم يرتكب
خطأ عليه اثبات هذه الدعوى ولا يمكن ان يقال ان المستأجر يتكفيه اثبات

حدوث الحريق لان القاعدة العامة في الحريق انه نتيجة اهمال الساكن أو اهمال خدمه أو تقاربهم أو مساكنه او المستأجرين منه فالواجب عليه ان يثبت الاستثناء وهو حدوثه بلا خطأ منه ومنهم جيماً فان لم يفعل ذلك كان مسؤولاً .
(اجير او مقاول اخذ مواداً ليصنعها) يعتبر مدنياً بشيء معين بالذات لا بأى شيء من جنس واحد ولذلك لا يسأل عن هلاك الشيء الا اذا نشأ الهلاك من خطأ منه . ولكنه ملزم بأثبات كون الهلاك حدث قضاء وقدراً ولا يكفي إثباته حدوث الحريق بل لا بد له من اثبات كون الحريق لم ينشأ عن خطأ منه وبعبارة اخرى انه عمل كل التحوطات التي توجبها البطنة لابطاد الخطر .
وتسري هذه القاعدة على (المزارع او المزارع) الذي يسلمه صاحب الارض ارضه ليزرعها ويقاسمه غلتها وعلى { البائع } الذي باع بئنه فاحترق قبل تسليمه للشاري . وعلى المقترض شيئاً مجاناً للاستعمال) وعلى المودع عنده في الحالات الاربع وهي حالة كون الوديعة بمقابل . وحالة كون الوديعة في مصلحة المودع عنده . وحالة كون المودع عنده عرض نفسه على المودع . واخيراً حالة اتفاق التفرقين على ان المودع عنده يسأل عن اى خطأ يصدر منه .

(في مسائل الالبات)

من المبادئ المقررة عند الشرائع والمحاكم ان اثبات الجرائم واشباهاها جائز بجميع طرق الالبات بما في ذلك الينة والقرائن) راجع ملحق قاموس دالوز جزء ١٥ نمرة ٢٤٠ وحكم صادر من الاستئناف المختلط في ٥ يناير ١٨٩٣ في قضية جولانبرج واخوته ضد برارة ارملة بريتي . نشرة التشريع والقضاء المختلطين السنة الخامسة (صفحة ١٦١)

وتطبيقاً لهذا المبدأ حكمت المحاكم بان محاضر التحقيق وغيرها مما يكتب

في مواد الجنائيات والجناح والمخالفات يمكن الاستناد اليها لاثبات الجريمة امام القاضي المدني المعروضة امامه دعوى المطالبة بتعويض ولا يمنع المطالبة صدور حكم بتبرئة المتهم او صدور امر بحفظ الاوراق. (حكم ٣١ يناير سنة ١٨٥٩ من محكمة النقض في قضية دلبورت *Delporte* وتعتمد الادلة الموجودة في هذه المحاضر للاثبات ضد اي شخص كان سواء كان حاضراً في الدعوى الجنائية او غائباً عنها. بل يجوز للقضاة ايضاً ان يعتمدوا ان شاءوا على اعلانات شبيهة بالرسمية أرسلت للحاكم من السلطة الادارية بناء على طلب النيابة بشأن حادثة وقعت في الطريق العام وكانت سبباً للمطالبة بتعويض ولا يمكن الاعتراض على هذه الاوراق بحجة ان الاعلامات التي دُوت فيها خالية من الضمانات التي وضعها الشارع لتلقي الشهادات ومن شاء معرفة تأثير الاحكام الجنائية النهائية في الاثبات في الدعوى المدنية او في عدم قبول هذه الدعوى فليراجع ذلك في الاشياء المفصول فيها *Chose jugée* تحت فقرة ٣٩١ وما بعدها قال الملامة {سوردا} عند الكلام على تأثير الاحكام الجنائية على دعوى التعويض في كتابه الذي نهباه «المسؤولية»:

ان الشيء المحكوم به في الجنائي له سلطة كبرى على الدعوى المدنية {جزء اول صفحة ٣٦٨} وان الشارع اعتمد الى هذا الفكر لكي يقرر ان الشيء المفصول فيه في الجنائي يعتبر مفصولاً فيه امام الناس عامة {صفحة ٣٦٥ من الكتاب عينهم}

وان محكمة النقض والابرار حكمت بهذا المعنى باحكام متعددة. وصرحت باحلي بيان بان قوة الاثبات الناشئة عن الاحكام الجنائية تمتد حتى تتناول الاجانب اي الذين ادخلوا في الدعوى الجنائية. وان التقارير التي تقرر في

الجنائي لها السلطة السامية ولها قيمة الشيء المفضول فيه قضائياً امام كل انسان وبان مراعاة الاعتبارات السامية النظامية لا يسمح بان الحقيقة القضائية المقررة في الحكم التي اعترف بها واعلتها المحاكم الجنائية خدمة للمصلحة العامة بمساعدة النيابة المكلفة بالسهر على مصلحة الجمعية كلها والعمل لخيرها هذه الحقيقة تنكر امام قضاء آخر مراعاة لمصلحة فرد من الافراد (حكم محكمة النقض والابرار ١٤ فبراير سنة ١٨٦٠ سورد مسؤولية جزء ١ صفحة ٣٦٦) و اضاف العلامة سورد على ما تقدم بان مبدأ ارتباط المحاكم المدنية بنتائج احكام المحاكم الجنائية مقرر عند الجميع في حالة صدور حكم بالادانة اما في حالة الحكم بالتبرئة فالشرح والمحاكم متفقون على ان الحكم يعتبر شيئاً مقضياً فيما يخص الجريمة الجنائية فقط ولكنه لا يمنع من بحث المحاكم المدنية في الواقعة كشيء يمكن ان لا يجتمع فيه كل الشروط اللازمة لتطبيق العقاب ولكنه مع ذلك يُعتبر خطأ او عدم احتياط او اهمال (سورد مسؤولية جزء اول صفحة ٣٧٠)

(في قيمة التحقيقات والاحكام الجنائية الاهلية للآليات في دعاوى التعويض)

(امام المحاكم المختلطة)

(في قيمة الاحكام الجنائية الاهلية)

اتخذت المحاكم المختلطة في بداية عملها خطة عدم الثقة بالمحاكم الاهلية ولذلك لم تعتبر احكام هذه المحاكم الجنائية رابطة لها في دعاوى التعويض المرفوعة استناداً على هذه الاحكام واستندت في اتباعها هذه الخطة على الاسباب الآتية :

« حيث ان المحاكم الجنائية الاهلية قضاء مؤسس على دعائم مخالفة »

« للدعائم المؤسس عليها القضاء المختلط فلذلك يعتبر القضاء الأهلي بالنسبة للقضاء المختلط قضاء غريباً اجنبياً وينتج من ذلك لزوماً ان قرارات المحاكم الاهلية لا يمكن ان تكون حجة في القضايا المنظورة أمام المحاكم المختلطة »

(راجع الحكيم الصادرين من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في المجموعة الرسمية للمحاكم المذكورة في الصفحتين ٣٩ و ٣١ من السنة الرابعة .)

« وان المحاكم المختلطة ليست مرتبطة بقرارات المحاكم الجنائية الاهلية لان قضاء هذه مؤسس على مبادئ تمتاز عن التي أسست عليها المحاكم المختلطة ويقع في حمله قواعد خاصة وقانوناً خاصاً ولذلك يعتبر هذا القضاء بالنسبة للمحاكم المختلطة قضاء غريباً لا يمكن ان تكون لاحكامه قوة الشيء المقضي به »

(راجع الحكم الذي صدر من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في ١٩ جون سنة ١٨٨٤ في قضية كرايديان ضد محمد علي بك المنخص من كتاب القوانين المصرية لبورلي بك تحت للمادة ٢٩٧ من القانون المدني المختلط نقطة ١٥)
وقد رد دعا على هذه الاسباب في مذكرة قدمناها لمحكمة مصر المختلطة في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٩ في قضية موكلينا الشيخ محمود ابي زيد الكيال وزوجه ضد شركة ترامواي مصر الكهربائي بطلب تمويض مقداره ٥٠٠٠ جنيه مصري مقابل الضرر الذي ألم بالمدعين بوقاة اتهما الطفلة « فوات » التي دهسها قطار من اقطارات الترامواي في منتهى الخط في مصر المتيقة ومحكمة مصر اخذت بالتحقيقات الأهلية التي أثبتت مسؤولية الشركة لخطأ سائق القطار وحكمت لنا بالجمعية

جنينه ولكنها لم تعتبر الحكم النهائي الذي صدر من محكمة استئناف مصر رابطاً لها ومحكمة الاستئناف المختطة عدلت الحكم بتخفيض التعويض الى ٢٥٠ جنياً ولكنها ايدت مبادئه واسبابه . وفيما هذا الرد على الادلة الالية :

اولاً - ان محكمة الاستئناف كانت معذورة لعدم ثقتها بالمحاكم الاهلية في سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٨٤ لان المحاكم الاهلية حينئذ التي كانت تسمى « المجالس » كانت عديمة الانظام ورجالها غير جديرين بالثقة ولكن الحالة تغيرت من ذلك الحين واصبحتنا وعندنا محاكم منتظمة مضي عليها ١٧ سنة (حينئذ) ورجالها من خيرة الرجال علماء وذمة وادباً . بل كثير منهم لا يمكننا ان نجد احسن منه في المحاكم المختطة .

ثانياً - ان قوانين ونظامات المحاكم الاهلية اخذت كلها من قوانين المحاكم المختطة بشييرات طميفة جداً ونادرة فلا يمكن ان يقال اليوم ان نظام المحاكم الاهلية ومبادئها تختلف عن نظام ومبادئ المحاكم المختطة .

ثالثاً - ان المحاكم المختطة والمحاكم الاهلية اختان تستمدان السلطة من عهيز مصر وتصدران الاحكام باسمه فمن الواجب على كل منهما احترام الاحكام الصادرة من الاخرى ما دامت اصدرتها في دائرة اختصاصها . وبما لاشبهه فيه ان المحاكم الاهلية دون غيرها صاحبة السلطة في معاقبة الجناة من المصريين ولتلك على المحاكم المختطة احترام الاحكام التي تصدر من تلك المحاكم ليس فقط بين الذين كانوا خصوماً في القضية بل أمام الجميع لان الاحكام الجنائية تعتبر صادرة في وجه جميع السكان .

على ان هذه الادلة وان لم تؤثر في محكمة الاستئناف المختطة في ذلك

الحين لصعوبة تغيير الخطة القديمة فجأة فقد احدثت اثاراً مشكورة بعد ذلك في قضية اخرى حيث قررت محكمة الاستئناف للبدا الاتي :

« ان قرارات القضاء الجنائي التي تلبت وجود واقعة جنائية تعتبر
« قرارات سامية يرتبط بها القاضي المدني . وهذا المبدأ هو من المبادئ .
« المطلقة ويجب تطبيقه بالسواء امام القضاء المختلط و امام القضاء الاهلي .
« حكم استئنافي مختلط صادر في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٠ في قضية اندرواس
بك مدور وزوجته ضد الخواجا بطرس كساب بصفته ون . كساب . راجع
نشرة التشريع والقضاء المختلطين السنة الثمانية عشرة صفحة ٢٤٩)
ولكن بعد صدور هذا الحكم صدر حكم آخر فيه رجوع الى الخطة
القديمة وهذا نص لاسبابه :

« حيث أنه وان يكن صحيحاً ان القاضي المختلط يمكنه ان يستمد من
الاثباتات الموجودة في قرارات او احكام صادرة من قضاء جنائي اجنبي
عن المحاكم المختلطة او من التحقيقات التي سبقت تلك الاحكام اشياء يبنى عليها
اقتناعه واعتقاده — فلا يوجد اى نص في القانون المختلط يلزمه بأن يطبق
حكمه على الحكم الذى صدر في القضية الجنائية بل ولا يوجد ما يلزمه بأن
يوقف حكمه حين الفصل في المسألة الجنائية . بل لا يمكن القول ايضاً ان
المسألة الجنائية تعتبرها مسألة فرعية يجب حلها ايضاً بواسطة القاضي المختص
كما هو نص المادة الرابعة من القانون المدني . »

« وحيث ان المطالبة بتعويض المبنية على وقوع جريمة تعد نزاعاً مدنياً
خاضعاً لكلي نزاع غيره الى قاعدة الاختصاص المقررة في المادة ١٩ من لائحته
تنظيم المحاكم المختلطة اعني انه من اختصاص القاضي المختلط دون سواه حتى

وقع بين اشخاص محتلي التبعة - وبناء على ذلك فلا يمكن القضاء الجنائي غير المختلط ان يحكم فيه ولا ان يحكم حكماً يؤثر عليه لانه ممنوع من الحكم في ذلك ،
« وحيث ان القضاء الابتدائي اصابوا في تقريرهم بان لمحكمة الاستئناف الحق في البحث في هل الوقائع المنسوبة الى موظفي الشركة ثابتة ام لا ولما ان تستتبع النتائج الناشئة عن ثبوت هذه الوقائع فيما يخص المسؤولية المدنية »

راجع الحكم التمهيدي الصادر بالتحقيق من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في قضية ورقة ليونيه ضد ترامواي مصر الكهربائي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ في القضية نمرة ٦٤٥ جدول السنة الخامسة والمشرين وذلك رغماً عن سبق صدور حكم من المحاكم الجنائية الاهلية برآء سائق الترامواي من كل خطأ واهمال .

(قيمة التحقيقات والمباينات وغيرها المحولة في المجلات)

ظهر مما تقدم ان حالة احكام المحاكم المختلطة في شأن اعتبار احكام المحاكم الاهلية الجنائية حجة لا تزال مضطربة ولعلها ثبتت على طريقة الاعتبار وتترك الطريقة القديمة لانعدام الاسباب التي دعت اليها .

اما في « التحقيقات » فقد قررت المحاكم المختلطة المبادئ الآتية :

« وان تكن المحاكم المختلطة غير مرتبطة بالتحقيقات التي حصلت في قضية تزوير اصلية امام السلطة الجنائية الاهلية فذلك لا يمنحها من ان تستمد من هذه التحقيقات مواداً تستير بها في حكمها وتضع ذمتها بالحقيقة .. »
(راجع حكم الاستئناف المختلط الذي صدر في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦ في

قضية علي بك قواد ضد كرايديان . بورلي — القوانين المصرية تحت المادة ٢٩٧ من القانون المدني نقطة ١٥)

وقررت ايضاً : « ان الإثباتات وأعمال الخبرة التي عملت في الجلب بناء على طلب السلطة القضائية بقصد المنفعة العامة وحماية التبعة يجب الاخذ بها والاعتماد عليها وان عملت في غياب بعض الخصوم »

حكم استثنائي مخطوط ٦ جون سنة ١٨٩٤ منشور في نشرة التشريع والقضاء المختلطين السنة السادسة الصفحة ٣١٦

ولكن يظهر ان محكمة الاستئناف رجعت عن هذه للبادئ . بحكم آخر صدر منها في ٤ يناير سنة ١٩٠٠ في قضية محمد المطار ضد درويش مصطفى المنشور في نشرة التشريع المذكورة في الصفحة ٦٤ من السنة الحادية عشرة حيث قررت :

« ان اعمال الخبرة التي عملت امام القضاء الجنائي الاهلي لا يمكن التمسك بها امام القضاء المدني المختلط في وجه الوطني الذي ما اختصم امام القضاء الجنائي الاهلي »

(الاعتراف من طرق الإثبات) ويمكن ان يستتبع من افعال تصدر من المدعى عليه ولكن العناية التي يبذلها المدعى عليه بالشخص الذي جرحه لا تعد اعترافاً بان الجرح حدث بخطأ من المستي بل يجوز لهذا ان يدفع المسؤولية بانه جرح المعتنى به حال الدفاع عن نفسه أي اضطراراً .

(جرائم مؤسسة على عقود ختم القانون ان لا تثبت بغير الكتابة او الاقرار)

مثال ذلك زيد أودع عند عمرو ١٠٠ كيس من الدقيق فاهملها هبنا ووضعها في مكان رطب فلفب الدقيق لا يمكن اثبات اتلاف الدقيق قبل اثبات

تسليه وهذا لا يجوز بغير الكتابة او الاعتراف لان الثمن يزيد على عشرة جنيهات ويستثنى من ذلك حالة كون المستلم تاجراً وكون الاستلام له علاقة بتجارته وكذلك يكون الامر في من خان من اتهمته على ختم او توقيع على ورقة غير مكتوبة .

ولكن ان كان المقد نفسه الذي حدثت الجريمة بعمده اخذ بطريق التدابير الاحتياطية بحيث لا يجوز اثبات هذه الاحتمالات بالكتابة .

(سلطة قاضي الموضوع وسلطة قاضي محكمة النقض والابرار) قاضي الموضوع له السلطة المطلقة في اثبات وجود الفعل او القصور والظروف التي تجعل فيه خطأ .
يوجب مسؤولية صاحبه - مثاله اثبات كون بعض الآلات تحدث تلقاً للجيران ووجوب تقليل عددها . وكذا في اثبات السن والعته والقضاء والقدر او القوة الفاعلة وهي الاسباب التي تمنع نسبة الفعل الى المدعى عليه وفي اثبات وجود الضرر . وفي اثبات العلاقة بين الضرر وبين الخطأ الذي ارتكبه المدعى عليه . وفي تقدير اهمية الضرر والظروف المتعلقة بحسامة خطأ كل من الحصين او في تقدير حالتها الاجتماعية او المالية التي يمكن ان تؤثر في تقدير التعويض .

ولكن لمحكمة النقض والابرار حق البحث في هل الاستنتاجات التي استنتجتها محكمة الموضوع من وجود الوقائع المادية والقصد مطابقة للقانون وهل الوقائع التي اجتها القاضي بعد خطأ او جالبة للمسؤولية (نقض فرنسا ٢٧ مارس سنة ١٨٨٢) . وهل العلاقة بين الخطأ والضرر قريبة بحيث انها تجلب المسؤولية . وهل الشخص الملاقي الذي اثبت قاضي الموضوع نوع مصلحته له صفة في اقامة الدعوى . وهل الاساس الذي استعمل لتقدير العوض هو من الاساسات التي يمكن للقاضي البناء عليها .

وهل التصريح القلاني او الوصف القلاني ليس مناقضاً للاثباتات التي
حوالها الحكم المطعون فيه . وهل طيعة التمييز الذي امر به قاضي الموضوع
مما يدخل في دائرة سلطته . (داللو ملحق جزء ١٥ مسؤولية نمرة ٢٤٦
سوردا مسؤولية نمرة ١٣٢ و ٤٦١ و ٤٦٤ وما بعده ثم ٤٦٦ و ٦٩٤) .

في سقوط دعوى التمييز

من اسباب سقوط هذه الدعوى - التقادم ويسري على دعوى التمييز
كما يسري على غيرها من الدعاوى وما دامت لم تقادم فاقامتها بمسورة ولكن
المبادرة أولى بها اذ يخشى على الادلة من الضياع ان تركت زمناً طويلاً يسير
ان تُجمع وتُدَوَّن

مثال ذلك ترامواي مصر دهنس بقاً كانت تعبر الخط في احدى طرق
العاصمة وسبب ذلك فرط اسراع السائق وعدم استعماله الجرس وقد ماين
الحادثة بعض اصحاب الدكاكين المجاورة ولكن لم يدع منهم للشهادة غير واحد
اثبت مسؤولية السائق ثم سُئمت شهادة عمال الترامواي وهم بالطبع زعموا
ان القطار كان سائراً سيراً معتدلاً وان السائق رن الجرس وان الخطأ من
البت ثم بعد مضي اكثر من ستين اقيمت القضية من والدى البنت بطلب
تمييز واستندوا كليهما الى شهادة احد اصحاب الدكاكين في التحقق الذي تم
ساعة الاصابة . وهو الشاهد الوحيد الحالي الغرض . وطلب من باب الاحتياط
سماع شهادة رجلين آخرين من ذوي الدكاكين المجاورة لمحل مقتل البنت .
ولكن محكمة مصر المختلطة التي نظرت في هذه الدعوى اخذت بشهادة
السائق والكومياري مع كونهما من عمال الترامواي ومن مصلحتهما اخفاء
الحقيقة لتج المسؤولة الجناية عن السائق والمسؤولة للدنية عن شركة ترامواي

مصر ونبتت ظهرياً شهادة الرجل الخالي الغرض (الذي مثل ساعة الحادثة في غياب ذوي البت) استناداً على قاعدة ان شهادة الرجل الواحد لا قيمة لها *Unus testis, nulla testis* وهي قاعدة اليق بزمان الرومان مما هي بزماننا الحاضر ثم رفضت الطلب الاحتياطي للسبب الآتي

» ان اثبات واقعة بالينة بعد ان مضى عليها زمن طويل جداً امر لا تؤمن عواقبه «

(راجع حكم محكمة مصر المختلطة الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٠ في قضية فرج نادرس وزوجته ضد شركة ترامواي مصر الكهربائي في القضية المدرجة تحت نمرة ٢٨٣٨ من السنة القضائية الرابعة والعشرين للمحاكم المختلطة وقد ايد الاستئناف المختلط هذا الحكم للاسباب عينها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١ وهو مثال لكثير غيره من الاحكام التي تؤيد بقرع دون بحث واف في ادلة المستأنفين والرد عليها كي يقتعوا بخطائهم وبعدل الحكم المستأنف وتمكنه من الصواب

مدة التقادم . على ان التقادم اما ان يكون مدنيا ان كان اساس الدعوى مدنياً وهنا يقع القاعدة العامة اي انه لا يتم قبل فوات ١٥ سنة خلا الاحوال المستتاة بنص خاص في القانون مثل تقادم مسؤولية مهندس البناء فانه يتم بفوات عشر سنين كما هو مذكور في المادة ٤٠٩ من القانون المدني واما ان يكون جنائياً وحيث يتم بفوات المدة المقررة للجناية أو الجنحة او المخالفة كما هو مبين في المواد ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون تحقيق الجنايات وتسقط دعوى التعويض بالاسباب الآتية :

(١) الفصل في النزاع قضائياً (٢) الصلح (٣) التنازل عن الدعوى

اشتراط عدم المسؤولية — يجوز اشتراط عدم المسؤولية ويكون هذا الشرط نافذاً في المسؤولية الناشئة عن عقود الآ اذا ارتكب الشخص المسؤول غشاً او خطأً ثقيلاً . ويستثنى من ذلك الاشتراطات المعفية من المسؤولية التي توضع في عقود النقل واجارة الاشخاص . أما في المسؤولية الناشئة عن شبه جريمة فاشتراط عدم المسؤولية فيها يكون باطلاً لمساس هذه الاحوال بالنظام العام (انظر سوردا نمرة ٦٦٢ - ادساً جزء اول صفحة ٦٧٩ ودالوز ملحق جزء ١٥ مسؤولية نمرة ٢٥٣).

ولكن يجوز للانسان ان يشترط عدم مسؤوليته عن غش او اهمال ثقيل يصدر ممن هو مسؤول منهم مثاله مسؤولية متعهد النقل عن الشخص الذي نقل . ومسؤولية صاحب السفينة عن ربابها وملاحها (دالوز ملحق جزء ١٥ مسؤولية نمرة ٢٥٤)

وحيث ان شرط عدم المسؤولية هو استثناء للقواعد العامة فمن الضروري التضييق في تفسير هذا الشرط وعدم التوسع فيه . وقد حكمت محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ في قضية ادارة طرق الحكومة الحديدية بصحة شرط عدم المسؤولية الذي تشترطه ادارة طرق الحكومة الحديدية على مرسل البضاعة بمرات كاملة الذي تعطيه الادارة المذكورة حقاً في ارسال خفير مع البضاعة يتخذه هو او تفوض اليه ضمان البضاعة المرسلة في احدى شركات الضمان مقابل دفع شيء زهيد من المال . وان هذا الشرط لا يعني الادارة المذكورة من المسؤولية عن الخطأ الذي أثبت بالطريقة القانونية انها ارتكبهتة هي او عمالها .

ويشتر خطاء ارسال بضائع سرية المطب الى محطة غير المحطة الواجب

ارسال البضاعة اليها وتفرغ تلك البضائع بواسطة عمال الادارة ثم وضعها من جديد في العربات بواسطة اولئك العمال وبدون حضور المرسلة اليه البضائع والادارة مسؤولة عن كسر البضاعة والضرر الذي اصابها بسبب ارسالها الى غير المحل المراد .

نشرة التشريع والقضا الجزء الثاني عشر صفحة ٢٥١

(فاعل انهال عليه تراب) حكمت محكمة استئناف باريس في اول ابريل سنة ١٨٦٥ في قضية بوتو ضد طريق جنوب فرنسا الحديدية — بأن الفاعل الذي انهال عليه التراب وهو يشتغل في كشف بعض عربات يمكنه مطالبة الشركة مباشرة وان اشترطت هي على المقاتل الذي استخدم هذا الفاعل عدم مسؤوليتها عما ينشأ من الحوادث وذلك اذا ثبت انها هي والمقاتل اهملا اتخاذ الاحتياطات التي قضت بها حالة الارض الجيولوجية

❖ الباب الخامس ❖

• في تعيين التعويض •

دالوز جزء ٣٩ مسؤولية غمرة ٣٣٠ وما بعدها ملحق جزء ١٥ مسؤولية غمرة ٢٥٨ وما بعدها سوردامن غمرة ١٠٢ الى ١٣٣ ومن ٤٥٤ الى ٤٦٧ ومن غمرة ١٣٤ الى ١٤١ وغمرة ٤٦٨ وما بعدها

مبدأ التعويض ان يُعطى لمن اصابه الضرر شيء لا يقل عما خسر

Lucrum cessans et damnum emergens كسبه متطراً كسبه

وهذا المبدأ مستفاد من نص للمادة ١٥١ من القانون المدني القاضي بالزام من أضر بالغير بتعويض الضرر والضرر يشمل الخسارة المولودة والارباح

المفقودة وقد قرّر هذه القاعدة فيها القانون الاوستري في المادتين ١٢٩٣

و ١٣٢٥ والقانون البروسي في المادتين ٧ و ١٠ تحت عمدة ٢١

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٨ ابريل سنة ١٨٩٧ في قضية محمود العيسوي ضد ادارة الاملاك الاميرية (الدومين) بأن مبدأ النظر الى حسن نية المدين في تقدير قيمة التعويض لا ينطبق الا في حالة الضرر الذي لم يكن يظن وقوعه عند التعاقد. نشرة التشريع والقضاء الجزء التاسع صفحة ٢٦٣ ومن ذلك يستتبع ان القاعدة لا تنطبق على حالة المطالبة بتعويض عن ضرر مسبب عن جريمة او شبهها

وحكمت محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٥ يناير سنة ١٨٩٥ في قضية حسن افندي وهي ضد محمد افندي الصدر بأن سلامة النية ليست شرطاً من الشروط اللازمة لايجاد المسؤولية بل يكفي لذلك حدوث ضرر للغير من فعل غير مباح قانوناً

الحاكم سنة ستادسة عدد ٢١٢ صفحة ٤٥٣

والتعويض لا يقتصر على الضرر الذي ينال الانسان في الحال بل ما يناله في المستقبل ايضاً فالشخص الذي جرح بسبب افعال شخص آخر لا يسأل فقط عن الضرر الذي نشأ للجرح من الاتفاق على المعالجة ومن الاقطاع عن العمل في الزمن الحاضر بل يكون مسؤولاً ايضاً عن المصيبة التي أصيب بها الجرح. واصبحت مأمنة لمباشرة اعماله في المستقبل. (حكيم محكمة بروسل في ٦ يناير سنة ١٨٢٠) والفاعل الذي ينال كان يشتغل في شغل مهم قرية من القرى جرح بلا افعال منه بانفجار معدن مثلاً بحيث له ان يطالب تلك القرية ليس فقط بتقانات علاجية لحين شفاؤه بل له ان يطلب منها تعويضاً عن الآلام

التي قاساها وعن مجزئه عن الاشغال بسبب جروحه وعن النتائج المضرّة التي
يترتب لها في مستقبله بسبب الاصابة (حكم مجلس الحكومة الصادر في ١١
مايو سنة ١٨٥٤ قضية روجيه)

ويجب ان يشمل التعويض كلما فشأ مباشرة عن شبه الجريمة) وقد
اختلف دالوز وسوردا في حل هذه المسألة وهي :

(حريق) رجل اهل قنشا عن ايماله حريق اصاب منزله وخشي رجال
المطافئ امتداد الحريق الى دور الجيران لذلك هدموا المنزل الملاصق له فهل
يتمتع هذا المدمم ناشئاً مباشرة عن افعال من ابتدأ الحريق في بيته .

يقول (سوردا) انه لا يكون مسؤولاً لأن المدمم نتيجة استعمال النيران
لوسائل يقصد بها وقاية الاملاك ويقول دالوز انه يكون مسؤولاً لانه لولا
افعال الرجل الذي أوجد الحريق لما اضطر الجيران الى هدم بيت احدهم
ولذلك يكون مسبب الحريق مسيئاً له مباشرة .

(حجز تحت يد النيران حكم بإبطاله) يطلي حقاً في التعويض ان نشأ عنه
ضرر كضياع فوائد المبلغ المحجوز او ان كان الشيء المحجوز اسهماً او سندات
لحاملاها يكون المحجز مسؤولاً عن الفرق الذي ربما يحدث بزول ثمن تلك
الاسهم والسندات .

ويوجد عدة عوامل تؤثر في قيمة التعويض . (منها مقام الشخص
المطعون فيه) او المبلغ ضده . فقد حكمت المحاكم الفرنسية في شأن الضرر
الادبي — بانه اذا كان الشخص الذي بلغ ضده بلاغ مبني على المكيدة
من الموظفين الرقيعي المقام فن الواجب ان تؤثر رتبة مقامه في قيمة التعويض
تقرضه . (دالوز جزء ٣٩ مسؤولية نمرة ٢٣٦)

(ومنها جسامه الخطأ أو خفته واشترك المصاب فيه) فإذا كان الخطأ خفيفاً كانت قيمة التعويض خفيفة وعكس ذلك إذا كان الخطأ جسيماً. (سوردا مسؤولية نمرة ٦٨٩) وقد حكمت المحاكم بوجود تخفيف التعويض ان نشأ الضرر عن خطأ خفيف يكاد يشبه القضاء والقدر. وبوجود تنقيص التعويض اذا كان المصاب بالضرر مشتركاً في الخطأ الذي نتج منه الضرر وهذا المبدأ تقرر صراحة في المادة ١٣٠٤ من القانون الاوستري التي قضت بان يحمل المصاب قسماً من التعويض مساوياً لما خصه من المسؤولية فإذا لم يمكن وضع نسبة بين الخطأ الواقع منه والخطأ الواقع من الغير فيحمل كل من الفريقين نصف التعويض

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختطة في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ في قضية جورجوتاكو بولو ضد اريكو فونتانا بان المسؤولية تنتج من الخطأ مهما كانت درجته في الجسامه او الخفة وانه من الواجب تخفيض التعويض اذا كان الذي أصيب بضرر من فعل الغير اشترك في الاسباب التي جلبت الضرر. نشرة التشريع والقضاء الجزء التاسع الصفحة ٥.

وحكمت ايضاً في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ في قضية باساتو ضد صندوق الامانات والتسليم أن مبدأ الاشتراك في الخطأ يمكن بعض الاحيان تطبيقه من قبيل الاستثناء في حالة ككون احد الخصمين يقصر عن عمل فيضطر الفريق الآخر الى ارتكاب جريمة عمل او تعصير ينشأ منها ضرر للخصم الآخر. (نشرة التشريع والقضاء الجزء الرابع الصفحة ٥٠)

وحكمت ايضاً في ٧ مايو سنة ١٨٩٦ في قضية عمر خالد ضد نقولا عماوئيل كبوري بان للمحكمة ان تنظر عند تقدير تعويض بسبب ضرب

وجرح الى سبق اعتداء المضروب والى اهماله امر معالجته مما جثم الضرر
فتخفف عن المدعى عليه بنسبة الاعتداء والاهمال . نشرة التشريع والقضا
الجزء الثامن صفحة ٧٧٧ (ومنها ثروة مسبب الضرر) فقد حكمت محكمة
استئناف نانتسي في فرنسا في ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ في قضية ريكور *Ricour*
بناء على الاسباب الآتية :

حيث ان المحكمة الابتدائية ما نظرت الى ثروة سوريه *Sourier* العظيمة
وحيث ان العقل والقانون يقضيان بجعل التعويض مناسباً ليس فقط لاهمية
الضرر بل ايضاً لثروة الشخص الذى سببه . وان الحكم بتعويض انما هو نوع
من العقاب فاذا كان المبلغ المحكوم به طفيفاً بالنسبة لعظم ثروة المجرم اصبح
العقاب وهمياً ولم يكن له في نفسه ذلك التأثير الادبي المقصود — وان فكرة
وضع تناسب بين التمدد والقدرة على الدفع مودعة في نص المادة ٢٠٨ من
القانون (الفرنساوى) المدنى وطالما حكمت المحاكم الابتدائية تبعاً لها بل
وهذه المحكمة الاستئنافية طبقها ايضاً اذ حكمت في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٤
في قضية توزيك *Toszeg* بان لا يفني في هذه الحالة ان يمتلئ شكل الاحسان
لما هو بالحقيقة تعويض لضرر

وحكمت محكمة الاستئناف الاهلية في ١١ مارس سنة ١٨٩٧ في قضية
خديجة هانم محبة ضد ورثة عبد الرحمن احمد بان من الواجب ان يراعى في
تقدير التعويض قيمة الضرر (وحالة من وقع منه) ومن وقع عليه
(سلطة القاضي في تقدير الموض وفى منع الضرر فى المستقبل) قررت
المحاكم ان القاضي ذا سلطة سامية في تقدير الضرر والموض الواجب الحكم
به لان كلا الامرين من الوقائع اللوكل البحث والتفصيل فيها لحكمته ودمته

(دالوز جزء ٣٩ مسؤولية نمرة ٢٣٨ ملحق دالوز مسؤولية جزء ١٥ نمرة ٢٥٩ سورداد مسؤولية نمرة ٦٩٤)

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٤ يناير سنة ١٨٩٤ في قضية بتروشركائه ضد جانوس هيسي وشركائه بأن للقاضي الحق في تقدير التعويض حسب فكره ان لم يمكن اثبات مقدار الضرر بالتاكيد . راجع نشرة التشريع والقضاء الجزء السادس صفحة ٧٨

ومن المقرر ايضا أن للقاضي الحكم في الوسائل الواجب استعمالها لاجل منع الضرر في المستقبل . وان هذا الحق حقه ايضا فيما يخص مخازن الاشياء المضرة بالصحة وهذا الحق مستقل عن حق الادارة بإباحة فتح مثل هذه المخازن أو منعها .

(في الضرر الادبي) سبق لنا القول بأن الضرر الادبي جالب للتعويض كالضرر المادي وهذا المبدأ قرره دالوز في جزء ٣٩ من موسوماته تحت مسؤولية نمرة ٢٧٨ كما قرره ايضا الملمان اوبري ورو في الجزء الرابع فقرة ٤٤٥ نقطة ٢ ولوران في مؤلفه للمسمى مبادئ القانون المدني جزء ٢٠ نمرة ٥٢٥ وسوردا جزء اول من كتابه المسمى المسؤولية نمرة ٣٣ وقد حكمت المحاكم الفرنسية :

(في قضية مقامة من ارملة واولاد شخص أصيب بحادثة طريق حديدية بأن المطالبة بالتعويض في هذه القضية يجب ان تؤسس ليس فقط على الضرر المادي الذي أصيبوا به بل ايضا على (الضرر الادبي) التي نشأ لهم من فقد ادارة رئيس البيت وأربطة الخن التي قطعت والآلام التي قُوسيت ولكن بشرط ان لا يزيد المبلغ عن الخسارة الحقيقية التي يمكن تقديرها بالمال

(وفي قضية اخت شخص قُتل بجاذة طريق حديدية مسؤولة عنها الشركة) ان هذه الاخت لما كانت تلت في تركه أخيها مبدأ دعوى تمويض ضد هذه الشركة وقد أصابها عدا الضرر المادي - ضرر أدبي عظيم مؤلم لمواطني حنوها الاخوي ومحبتها فيمكنها ان تقبض مبلغاً من المال حدده الحكم كتعويض للضرر الذي ألم بها .

(وفي قضية والدين قضي على ابنهما الذي عمره ٥ سنين بواقعة مسببة عن اهمال النير) بأن للوالدين حقاً في تمويض الضرر المادي والادبي الذي أصيبا به بسبب وفاة ابنهما وانه بالنظر لهول المصاب الذي وقع بهما باحرامهما من عزيرتهما وولدهما الذي كانا يتوقمان منه ان يكون ركناً يستندان اليه ضمهما في مستقبلهما فالضرر الذي نشأ من هذا المصاب وان يكن غير قابل للتمويض حسب طبيعته فذلك لا يمنع تخفيفه باعطاء الوالدين عوضاً مالياً .
وطالما حكمت المحاكم بتعويض لمن قذفوه او عابوه او سبوه .

(حالة قتل ولد صغير السن او أب كبير السن وعاجز وجوده حمل على المدعي)

يقول موسيو سوردا معتمداً على رأي موسيو دويين Dupin ان الدعوى مقبولة في هذه الحالة . ويلتم اوبري ورو Aubry et Rau في الجزء الرابع صفحة ٤٤٥ نقطة ه ان الولد الذي قُتل أباه له حق خاص في المطالبة بتعويض وان يكن الاتفاق على الاب حلاً على الابن أراحه منه الموت ويظهر ان موسيو لارومير Larombière (صفحة ٧١٤ و ٧١٥) يرى هذا الرأي اذ يقول اذا قُتل الاب فلاولاد ان يطلبوا تمويضاً وان يكن ابوهما أصبح حلاً عليهم اما لكبر سنه أو لسبزه . والتعويض واجب لهم على

في الاحوال بسبب الضرر الادبي الذي لحق بهم وأثر في عواطف حبيهم
وحبهم نحو والدهم. وإذا لم يمكنهم دائماً التمسك بضرر ماذي فيكفيهم ان
يستندوا الى ما يسميه الرومان دعوى التألم والحزن *Causam agant doloris*
كذلك يجوز للاب للطالبة بتعويض عن وفاة ابنه وان يكن هذا الابن
عاجزاً عن اية مساعدة لوالديه .

وقد تمسكت بهذا الرأي بحكمة نانسي *Nancy* الاستثنائية واعترضت
على مذهب الذين لا يرون في خسارة اليث احد اعضائه سوى انحرامه من
مساعدة محتلة وبعيدة . غير نظر الى الحزن العميق ولا الى القلق والآلام
والشدائد التي قاساها المصاب قبل موته . وأضافت الى ذلك قولها - ان
الانسان بفساده هذه الاحساسات الطبيعية للمستحقة لكل احترام يسوق
مرتكب الخطأ او عدم الاحترار او الالتفات المضر بشخص الغير الى ان
يشتهي موت المصاب بدلاً من شفائه لانه ان مات لم يعد محتاجاً الى شيء مع
كونه ان سلم وعوفي احتاج الى ما يساعده على الحياة وطالب بما يموض عليه
ما خسر وما سيخسره بنقص قواه واستعماده - وان العدالة تقتشف بانها
عند ما يقع مصاب تصبى لصوت الانسانية الاقرب للانصاف ولثقة اكثر
من إصغلتها للقانون الضيق وذلك لكي تتمكن من عاربة نظريات كالتمقدم
ذكرها ومن منع نتائجها المحزنة .

(صعوبة تقدير الضرر وقسمته بين المطالبين لا تكون شيئاً لعدم قبول
الدعوى بل ما دام الضرر ثابتاً فللقاضي الحق في تقديره حسب ذمته وضميره)
ولكن موسيو لارونسيار نفسه يعترف بضرورة وجود تأثير

مادري بقوله :

وان يكن من الصعب الوصول الى مقياس دقيق للضرر المادي الذي ينشأ من الالم ومن جرح عواطف المحبة ومن الالاف الا ان ذلك لا يمنع حق المصاب في الحصول على تعويض . ولكن القضاة يقدرّون الضرر في مثل هذه الاحوال بالنظر الى الحالات الاخرى المادية التي تكون اساساً اكثر تحقيقاً وثباتاً لتقديرهم مثل انحرام الاسرة من مساعدة وتضيد الاب أو الابن او الام أو الزوجة . ويمكن الاستعانة بصوت الانسانية الذي تصيخ اليه محكمة (ناسي) والتساهل كثيراً في اثبات رد الفعل المادي كالا انحرام من سند او من تدير نافع — او انحراف الصحة — أو انحطاط القوى — او ارتباك في الاشتغال بسبب الآلام التي قاساها المطلب

(الضرر المحتمل لا يكون سبباً لتعويض) مثاله مدين متأخر في تجارته مات بمجادة في طريق حديدية لا يجوز لمداثيه المطالبة بتعويض بدعوى انه لو لم يميت لكان من المحتمل أن تعود اعماله الى النجاح بعد الانحطاط فيقوم بوفاء ديونهم . حكم محكمة ميترانسون في اول ديسمبر سنة ١٨٨٠ قضية بواللون وفورفريه Boillon et Fenvrier . مثال آخر (جوار معبل بارود من معامل الحكومة لا يكون سبباً لتعويض) وان يكن هذا الجوار فيه خطر لان الخطر محتمل لا لا محقق ولكن يمكن الحكم مثلاً بدفع تعويض مقبله كذا في اليوم في حالة استمرار المدعى عليه على العمل للضرر .

(الضرر المستقبل المحقق يكون سبباً لتعويض) مثال فلك ضرر مسبب من الجوار او واحدة تمتع المصاهب من العمل أو تجرم اسرته من ثمره جملة . (سلطة القاضي فيما يخص تعيين نوع التعويض)

من المبادئ المقررة ان تعويض الضرر الناشئ عن جريمة لوشبه جريمة

يكون بطريق المال ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من القضاء بتعويض يدفعه المخالف اذا ابنى اطاعة او امر المحكمة كما لها ان تأمر بإصلاح الاشياء التي حدث فيها تلف أو بعمل الاعمال التي تطلع سبب الاضرار . او ازالة الابنية والمنشآت التي نشأ منها الضرر . وذلك اما بواسطة مسبب الضرر فان لم يفعل يلزم بتعويض - واما بواسطة المدعي على نفقة مسبب الضرر وبمساعدة القوة العمومية ان ابدى الاخير مقاومة . (سوردا مسؤولية غمرة ٢٣ مكررة وما بعدها وغمرة ٤٦٨ وما بعدها وغمرة ٦٩٧ وما بعدها).

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ١٦ ابريل ١٨٩٦ في قضية ديوان الاوقاف ضد نور فير اليضا ان المحكم يدفع تعويض قدره كذا في اليوم الواحد لحين تقديم حساب يجب ان يكون مساوياً لقيمة الضرر الذي نشأ للشخص الواجب تقديم الحساب اليه ولذلك لا يقيس تقدير هذا الضرر تقديرًا صحيحًا الا عند تقديم هذا الحساب .

نشرة التشريع والقضاء الجزء الثامن المصنعة ٧١٩ رابع ايضا حكم الاستئناف المختلطة الصادر في ٧ جون سنة ١٩٠٠ شركة الزراعة والصناعة المصرية والقرنباوية ضد تيوفور واماييل كومبو نشرة التشريع والقضاء الجزء الثاني عشر المصنعة ٣٧٧

ولكن { تستثنى من ذلك الحكومة } اتباعاً لبدأ استقلال كل من السلطتين القضائية والادارية

(في حالة صدور مطبوعات حاوية سباً أو قذفاً)

يمكن القاضي ان يأمر بحذف هذه المطبوعات بل يمكنه ايضا في حالة لزوم ذلك ان يحكم باعلان الحكم الذي يصدره وبشره .

ويجوز للقاضي ان يحكم بدفع دفعات دورية وموقرة عندما يكون الضرر فيه هذه الصفة ويجوز له ايضاً ان يمين مرتباً طول الحياة للشخص الذي أحرَم وسائل الكسب طول حياته بتجيزه عن العمل بسبب المحكوم عليه وفي هذه الحالة يمكنه ان يأمر بشراء سندات على الحكومة يكون حق امتلاكها المجرى للمحكوم عليه ونحو الانتفاع برئيسها للمصاب بالضرر .
(فتح محل للمهارة) يبيح للقاضي ان يحكم للمطالب اولاً بالزام صاحب المحل بدفع تعويض للجيران عن الضرر الماضي . ثانياً بالزامه بدفع مبلغ آخر شهري للجيران ما دام البيت مفتوحاً .

(في حالة اصابة عرف مقدار ضررها في الماضي وهو مجهول في المستقبل) يجوز للقاضي الحكم بتعويض الضرر الماضي وتقرير رقعة للمصاب لمدة معينة في نهايتها يعاد الكشف طياً عن المصاب ويحكم حسبما يرى حينئذ - وله ان يحكم ايضاً بانه في حالة وفاة المصاب قبل الزمن المحدد لاعادة الكشف طياً يفصل في حقوق اسرته في تعويض جديد .

وقد قررت المحاكم الفرنسية ما نذكر خلاصته في الفقر الآتية .

(لا يعيب الشيء المفقول فيه) الاشياء التي لم تمر في خاطر المطالب بالتعويض عند المطالبة ولا في خاطر القاضي عند الحكم لان الغرض في الحالتين ليس واحداً . ومن باب اولي لا يمد مفصلاً فيه الشيء الذي ابقى القاضي النظر فيه اما صراحة او ضمناً مثل قصره التعويض على مدة وقوع الضرر . وحيث ان التعويض لا يمكن المطالبة به ما لم يكن عن اضرار محقة الوقوع فواقب الجرمية او شبهها التي لم تكن حادثة التحقيق اللازم يمكن ان تكون موضوعاً لمطالبة جديدة طالما ثبت ان هذه الواقف لم تكن محقة .

ولذلك لم يكن يمكن القاضي ان يفصل فيها . ولكن اذا ظن القاضي نفسه متحققاً من وقوع هذه العواقب او من عدم وقوعها وقصد الفصل فيها نهائياً سواء كان ذلك عن خطأ أظهرته الحادثة وكان يمكن محكمة الاستئناف ان تصلحه او من تجاوز القاضي حد سلطته تجاوزاً كان يمكن عرضه على محكمة النقض والابرام فلا يمكن لاحد ان يطلب تسوية جديدة مستنداً الى عواقب الفعل المضر . وهذه القاعدة عينها تسري عندما تكون التسوية الاولى نتيجة صلح وقع بين الطرفين المطالب بالتعويض والمسؤول عنه ولكن يمكن فسخ هذا الصلح اذا كان مبنيّاً على خطأ في الترض المقصود منه . ولاجل تفسير الحكم او المصالحة فيما يخص الترض المراد بها يجب البحث في طبيعة التفسيرات التي حدثت وفي أهميتها وفي استحالة كشفها .

(في الانذار وعدم ضرورته لبداية جريان التعويض)

القاعدة العامة المقررة في المادة ١٢٠ من القانون المدني الاهلي و١٧٨ من القانون المدني المخطط هي ان التعويض لا يكون واجباً الا من تاريخ الانذار الذي يثبت عدم وفاة المدين بما تعهده او تأخره عن اتمامه .

صدرت عدة احكام من محكمة الاستئناف المخططة مؤيدة هذا المبدأ مذكورة في كتاب التشريع المصري لبوريلى بك تطبيقاً على المادة ١٧٨ من القانون المخطط . ومما يستوقف النظر في هذه الاحكام حكم ٢٥ مايو سنة ١٨٨١ الذي قضى (باعتبار كتاب بسيط الى المدين انذاراً له) وهذا الحكم نُشر في مجموعة الاحكام المخططة الرسمية السنوية جزء سادس صفحة ١٧٤

ولكن يستثنى من هذه القاعدة حالة التعويض للبنى على جريمة او شبه جريمة لانه ان لم يقض في هذه الحالة بجريان التعويض من تاريخ حدوث الضرر .

فالتعويض يكون ناقصاً فضلاً على كون مسبب الضرر يتبر في شرع القانون بأنه منذر دائماً بعدم ارتكابه وهو رأي موسيو بيوش *Bioche* وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأن لقاضي الجنائي ان يحكم بفوائد المبلغ المطلوب بضعة تعويض وان يعن الخصم لم يطلبه لان المادة ١١٣٥ من القانون الفرنسي المدني لا تنطبق على هذه الحالة

❦ الباب السادس ❦

❦ في تضامن مرتكبي الجريمة وعيها ❦

موسومات دالوز جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٣٤٠ غمرة ٣٤٣ . وملحق دالوز جزء ١٥ مسؤولية صفحة ٥٣٠ غمرة ٣٣٦ وسوردا مسؤولية جزء اول غمرة ١٤٢ وما بعدها الى غمرة ١٦٤ الى ٤٧٣ الى ٤٩٠ وغمرة ٦١٦ وغمرة ٧٠٤ الى ٧٠٧ وغمرة ٧٨٨ وغمرة ٧٦٣ الى ٧٩٥

قرر الشارع المصري في المواد ١٥٠ وما بعدها من القانون المدني الاهلي وفي المواد ٢١١ وما بعدها من القانون المدني المختلط تضامن مرتكبي شبه الجريمة وعلقت المحاكم المختلطة هذا المبدأ بأحكام عديدة اسدرتها نذكر منها الحثثين الآتين .

بحكم ١٤ مايو سنة ٩٨١ في قضية محمد حمدي باشا ضد يودا كوهين ومجريدش الجواهرجي حيث قرر (وجوب التضامن بقوة القانون وحده في تعويض خطأ ارتكبه اكثر من شخص واحد باشتراكهم معاً)

نشرة التشريع والقضاء الجزء الثاني - صفحة ٢٩٦

وحكم ٢٩ نوفمبر سنة ٩٣ في قضية شالوم طوبني ضد سورتة مردخ صهيون وخايل كويال حيث قرر (ان ثلاثاً ممن اشتركوا في ارتكاب جريمة

مدينه ملزم بمويعض الضرر كله) نشرة التشريع والتعويض الجزء الثاني صفحة ٤١
وقد قرر الشارع التضامن فيما يخص مرتكبي الجنايات والجنح دون
المخالفات (سوردا مسؤولية جزء اول صفحة ٤٤٤ نمره ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧)
حيث يرى المؤلف ان التضامن في المخالفات جائز في طلب التعويض وفي
طلب الرد ولكنه غير جائز في الترامات والتعاقبات بل يجوز في التعاقبات اذا
حكم بها لمن أصابه الضرر بصفة تعويض كما يحدث في المواد المدنية البصرية .
وقد استدل المؤلف رأيہ هذا الى ان التضامن موجود في المواد المدنية البصرية
حيث يؤسس التعويض على جريمة مدنية او شبهها فن باب اولي يجب
التسليم بالتضامن في طلب التعويض للمؤسس على ارتكاب مخالفة لان هيئته
تعد جريمة أجسم من الجرائم المدنية اذ لولا ذلك لما اجتم الشارع بأمرها
ووضع لها حدا بالمقاب . ويشترط في التضامن وحدة الفعل او الجريمة .
ولكن لا يشترط وجود اتفاق سابق على ارتكاب الجريمة بل اذا اشترك
كثيرون فيها بلا سابقة اتفاق يستبر كل منهم فاعلاً أصلياً ويكون التضامن
واجباً (١٥٧) ويمكن الحكمة مع حكمها بالتضامن في التعويضات التي تعطى
للمدعي بالحق المدني ان تين ما هي حصة كل من التضامنين في علاقته مع
شركائه في المسؤولية لان التضامن ليس سوى عبارة عن ضمانه وضمت
لتنفيذ منها الجزية والمدعي بالحق المدني (١٥٧)

في مقابلة التصوص القانونية الاهلية والمختلطة والقرنساوية فيما يخص
التضامن

مادة ٢٤ من قانون العقوبات الاهلي
المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جناية او جنحة واحدة يلزمون

بالتزامات والرّد والتعويضات والمصاريف على وجه التضامن والتكافل
وفي القانون المختلط يجد الباحث نفس هذا النص في المادة ٢٤ من
قانون العقوبات.

وأما الشارع الفرنسي فإنه لم ينص عن التضامن في الجرائم المدنية
وأشبهها بل اقتصر على اشتراطه في المواد الجنائية مودعاً هذا الشرط في
المادة ٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي . ولذلك نشأ خلاف بين العلماء
وانقسموا الى مذهبين . المذهب الاول يقول ان لا تضامن في شبه الجريمة
ويستند الى المادة ١٢٠٢ من القانون المدني الفرنسي التي قضت بأن لا تضامن
بغير نص صريح وهي شبيهة بالمادة ٤٩٨ من قانوننا المدني الاهلي

وقال العلامة توليه *Toullier* في تعليل ذلك ان ارتكاب شبه الجريمة
ليس فيه تعدد الاضرار وميل الى الشر كما هو الحال في ارتكاب الجريمة او
الجنحة ولذلك لا يستوجب صرامة القانون وقد حكمت محكمة النقض والابرام
الفرنساوي في ٣ دسمبر سنة ١٨٢٧ في قضية *Boudier Lange* لانج
ان الحكم بالزام عدة اشخاص بتعويض لانهم منعوا ذوي املاكهم من اتمام
اعمالهم في املاكهم لا تضامن فيه ضد المرتكبين وحكمت محكمة ليون في ٢١
مايو سنة ١٨٥٥ في قضية برادبان الشركا في ملك حائط مشترك فاضل بين
عقارين سقط بسبب اصلاحه وترميته مسؤولون عن الضرر الذي اصاب
الغير بسقوط هذا الحائط كل بنسبة حصته وبمقدار الخطأ الذي وقع منه

وأما انصار المذهب الثاني في مسألة التضامن ومنهم العلامة فالقوز
وسوردا ويوش فيرون وجوب التضامن مستندين الى ان اتحاد المجرمين
مدنياً هو الذي سبب الضرر ولولا ما كان للضرر وجود

وقد حكمت المحاكم الفرنسية طبقاً لهذا المذهب عدة احكام نذكر منها حكماً صدر من محكمة النقض والابرار في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٥٢ في قضية جاليير Gallibert قررت فيه ان مسيبي الضرر الذين اشتركوا في ايجاده ملزمون بالتضامن بتعويضه لان كلاً منهم معتبر كانه المسبب الوحيد لذلك الضرر

ويرجع هذا المذهب خصوصاً عندما يكون في الوقائع التي تؤنس عليها المطالبة بالتعويض تدليسٌ وغشٌ اذ في هاتين الحالتين يوجد خيانة وقصد اضرار يجب ان يجلبا ضد منشيء الوقائع ذات التضامن الذي ينشأ في عقديما من قصد المتعدين المشترك التهد بالشيء ذاته وقد طبقت هذا المبدأ محكمة نانس في ١٨ مايو سنة ١٨٢٧ في قضية سرف بير Cerf Beer ودائرة طلبات محكمة النقض والابرار الفرنسية في ٢٧ فبراير سنة ١٨٢٧ في قضية كاربنتييه Carpentier وقد حكمت محكمة النقض والابرار الفرنسية في ٤ مايو سنة ١٨٥٩ في قضية جمعية بيكوس Communauté de Picpus بانه وان يكن منصوصاً في المادة ١٢٠٧ من القانون المدني الفرنسي بان التضامن لا يوجد بغير نص صريح واشترط ظاهر فينتج صراحة من الفاظ المادة المذكورة ان هذه القاعدة لا تنطبق الا على التمهيدات الاتفاقية وان الامر يكون بعكس ذلك عندما ينشأ طلب التعويض عن الوقائع المنصوص عنها في المواد ١٣٨٢ من القانون عينه (مادة ١٥١ وما بعدها من القانون للدني الاهلي) وعن بعض تمهيدات توجد بغير تماقد . وان اعضا جمعية ديفية غير مأذونة عندما يحكم عليهم برد اموال دفعها الى الجمعية احد اعضائها المنسحب منها يمكن الزامهم

بالتضامن عندما يستحيل تمييز الحصة التي استفادها كل منهم من ذلك المال
و حكمت أيضاً في ١٥ يناير سنة ١٨٧٨ في قضية كازامايان بأن
التضامن واجب في التعويض والتفقات التي حكم بها ضد مرتكبي جريمة
او شبه جريمة وخصوصاً ضد الذين سبوا موت احد الناس بأهالهم وعدم
احترازهم المشتركين

(مهندسون ومتهدو بناء) وحكمت محكمة دييجون في ٢١ يناير سنة
١٨٦٩ في قضية لينيه Lainée بأن للمهندسين ومتهدي البناء الذين أنيط
بهم اصلاح بناء قديم ذي خطر على الابنية المجاورة مسؤولون بالتضامن عن
الضرر الذي وقع ببعض الناس لاهالهم اتخاذ الوسائل اللازمة لمنع الاخطار
ووقاية الارواح والاجسام

(سائقا عربة اصابا احد المارة بسبب مسابقتها) المسؤولية بالتضامن
تشمل السائق الذي وقع احد المارة وجرحه والسائق الآخر الذي كان يساقه
(حكم محكمة بوردو الاستئنافية في ١٢ اغسطس سنة ١٨٥٩ قضية بارياس
وزوجه Epoux Barrias ويشمل التضامن ايضاً الشخص المسؤول مديناً عن
فعل السائق أي مالك العربة) حكم محكمة ليون الابتدائية في ٢٩ يناير سنة
١٨٧٠ قضية برتيه وآخرين Berthes et autres

(لا تضامن ان امكن قسمة الضرر بين المسيئين) ولكن المحاكم في
فرنسا قررت ان من الواجب على القاضي ابعاد التضامن عندما يمكنه ان
يعرف ما هو الفعل الذي ارتكبه كل من المجرمين مديناً أو أن يقيس حصة كل
واحد منهم في توليد الضرر . وقد طبقت محكمة ايمان الابتدائية المدنية هذا
المبدأ بحكم صادر منها في ٢٤ فبراير سنة ١٨٦٤ مذكور في سوردا مسؤولية

جزء أول فقرة ٧٠٦ قررت فيه ما يأتي :

انه في حالة تساعد عدة اسباب لايجاد شبه جريمة واحد يبطل قابلية
الالزام الناتج منه للانقسام ولا يكون كل من الاشخاص الذين سببوه
مسؤولاً عن تعويض كل الضرر ان كان ممكناً معرفة مقدار تأثير كل من
الاسباب . وتكون الحالة كذلك على الخصوص عندما ينتج من عمل الخبرة
ان الضرر الذي أصاب اشجار حديقة ونباتاتها نشأ بمضه عن الغاز المتصاعد
من معمل والبعض الآخر من الهباء والغاز المتصاعدين من معمل آخر بحيث
يمكن نسبة نصف الضرر الى كل من المعملين

(ما هو نوع التضامن الذي قرره اكثر الشراح الفرنسيين) سلم
اكثر الشراح الفرنسيين بوجود التضامن في الجرائم المدنية واشباهها ولكنهم
اختلفوا في كيفية هذا التضامن (تضامن كامل) فبعضهم مثل مزلين ودلفنكور
ولاروميير وسوردا وبونسين ورولان دوفيلارج وروتيه — يرون ان هذا
التضامن كامل يجب ان تكون له كل المفاعيل المخصصة له في المادة ١٢٠٣ وما
بعدها من القانون المدني الفرنسي بما في ذلك هذا التأثير وهو ان الفعل
الذي يؤتى ضد واحد منهم لقطع مدة التقادم أو لتجريد القوائد يسري على
الكل . ومن جهة اخرى يستفيد الكل من حكم صادر لقائدة البعض وكذا
من قسم اقسامه أو من مصلحة وقعت أو من ابراء ذمة احدى فيما يخص الشيء
اللززم به الكل وليس فيما يخص فصلاً خاصاً بالبراءة ذمته . (تضامن ناقص)
اما البعض الآخر مثل كوليه دوساتير ورودلير ودمولومب فيزعمون ان
التضامن غير كامل وغاية ما ينشأ عنه اعطاء الحق لمن أصيب بالضرر في اقامة
الدعوى بطلب التعويض كله ضد احد مرتكبي الجريمة او شبهها — وبراء

ذمة الكل ان دفع احدهم الدين ولكنهم ينكرون امتداد التأثير للكل في حالة صدور عمل ضد البعض لقطع مدة التقادم او لتجزية القوائد أو في حالة صدور قسم أو عمل صلح او ابراء ذمة ان كان ذلك في مواجهة بعض الجانين او شبه الجانين . بل يأتي دمولومب ان يسمي هذا الالتزام تضامناً خوفاً من ان تجلب هذه التسمية مثل هذه المفاعيل ويسميه التزاماً بالكل *Obligation in solidum* ويلتق عليه كل المفاعيل التي يعطيها غيره للتضامن الناقص . واما ماركاويه فانه يمكن وضعه في مصاف خصوم مذهب التضامن الناقص نفسه لانه بعد ان سلم باعتبار هذا الالتزام (الزاماً بالكل) احرمه من كل تأثيراته واعطى للمسؤولين به حق الدفع بمطالبة الآخرين *Bénéfice de division*

اما زكريا - واوبري ورو - فن الممكن ان يدهم الانسان من انصار المذهبين اي مذهب التضامن الناقص . لانهم يدون التضامن كاملاً من تاريخ الحكم الذي يصدر بالالتزام ولكن يلوح من كلامهم انهم يقصرون التضامن على الاحوال التي يوجد فيها تواطؤ واتفاق غشّي بين المسؤولين . « ورأي ذالوز ان وحدة شبه الجريمة تجعل لالتزام كل فاعل الصفات المقررة في المادة ١٢٠٠ من القانون المدني وهي :

« دین موضوعه ذات الشيء مطلوب من كل من المدينين بكليته وتبرأ ذمة الكل عندما يقوم بدفعه واحد منهم » ويتج من ذلك ان هذه الوحدة تقضي بتطبيق المواد التي لها علاقة بالموضوع وهي المواد ١٢٠٦ و ١٢٠٧ وكل تأثيرات التضامن

وقد احسن الشارع للصري باتباعه هذا الرأي وبمنحه صراحة في المادة ١٥٠ من القانون الاهلي عن وجوب التضامن في الالتزامات الناشئة

عن الجرائم المدنية واشباهها وهي حسنة تشفع بكثير من تقصيراته الجمة التي يراها الباحث في كل باب من ابواب القانون العديدة .

﴿ الفصل الثالث ﴾

« مسؤولية الادارات العمومية او دواوين الحكومة »

(الباب الاول — مسؤولية الادارات العمومية ومن اقل بها)

« قواعد عامة »

مسؤولية الحكومة — موسومات دالوز جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٥٤٤ من نمرة ٣٤١ .

اتفق رجال القانون في فرنسا على ان المملكة أو الحكومة مسؤولة ولكنهم اختلفوا في مصدر مسؤوليتها وهل هي ناشئة عن المواد ١٣٨٢ وما بعدها من القانون المدني الفرنسي المقابل للمواد ١٥١ وما بعدها من القانون المدني الاهلي أو عن غيرها . ولكن محكمة التنازع القضائي Tribunal de conflits ومجلس الحكومة الاول منها ينظر في النزاع الذي يقع بين محاكم القضاء ومحاكم الادارة والثاني هو المجلس الاعلى في مجالس الادارة وصاحب القول الفصل في الامور الادارية باعتراف محكمة التنازع القضائي ومحكمة النقض والابرار) يقضيان بأن الحكومة ليست مسؤولة الا فيما يخص املاكها الخاصة . وهذا هو رأي الكثيرين من شرائح القانون الاداري .

وقد لحص العلامة لافريار Laferrière في كتابه على القضاء الاداري مجلد ثانٍ صفحة ١٧٣ تطبيقات الادارة فيما يخص مسؤولية الحكومة . فقال « ان هذه المسؤولية لا تنطبق عليها المبادئ المقررة في القانون المدني للعلاقات

بين فرد وآخر من الناس - وانها ليست عامة ولا خاصة - وان لها قواعد خاصة بها تتغير بتغير احتياجات الادارات وضرورة التوفيق بين حقوق الحكومة وحقوق الافراد . فاذا شاء الانسان ان يدرك الاختلافات التي تقع في مسؤولية الحكومة طبقاً لوظائف التي عليها القيام بها يجد ان مسؤوليتها تنخفض وتتحصر بمقدار ما تكون الوظيفة عالية سامية فتكون المسؤولية معدومة عندما تؤدي الحكومة وظيفة السيادة *Souveraineté* أو الحكم ولذلك لا يمكن ان تسأل الحكومة عن الاعمال التشريعية ولا عن الاعمال الحكومية ولا عن الاعمال الحربية مهما كانت جسامه الخطأ المسند الى عملها وكذلك يكون الخطأ القضائي لان اجراء العدل مظهر من مظاهر السيادة والحكم واذا نظر الانسان الى وظيفة الادارة الصرفة يجد هناك عملاً لا إعطاء تمويش مالي للذين أُصيبوا بضرر بسبب خطأ الادارة المذكورة . ولكن في هذا الخيز أيضاً تكون المسؤولية حيث تضعف السلطة . فاذا كانت العمل الاداري صادراً عن الادارة بصفتها (دولة) *puissance* فقلما توجد مسؤولية بسببه وتكون المسؤولية اكثر وجوداً في اعمال الادارة الخاصة بالمصالح العامة ثم تزداد ايضاً اكثر من ذلك في الاعمال التي تأتيناها الحكومة لقائدة المصالح والاملاك الخاصة . ومن رأي الاداري الشهير (لافريار) *Laferrière* ان العمل الصادر في أمر يتعلق بالسلطة او الدولة لا مسؤولية تنشأ عنه مهما كانت درجته من مخالفة النظام وان الحالة الوحيدة التي توجد فيها المسؤولية هي حالة عمل يتعلق بالادارة والتدبير . على ان هذا المؤلف لا يسلّم بان المسؤولية تنشأ من المواد ١٣٨٢ و ١٣٨٤ (المقابلة للمواد ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني الاهلي) حتى في الاحوال الخاصة بإدارة وتدبير المصالح العامة . وهو يقول -

ان القاعدة هي ان الحكومة لا تسأل الا بفعل نوابها الشرعيين وهؤلاء النواب هم الوزراء واذا طبقنا هذه القاعدة تطبيقاً دقيقاً نجد ان الحكومة لا تُسأل عن جريمة ارتكبتها احد العمال ان لم يكن وزيراً . ولكن الحكومة اخذت على نفسها ببعض القوانين الخاصة بتطبيقات المحاكم مسؤولية ما يحدث من الخطأ من غير الوزراء وذلك بقصد ان تمنع عنهم مطالبتهم شخصياً بالضرر الناشئ من عملهم . وقد صدرت قوانين خاصة لمسؤولية بعض الادارات كادارة البريد وادارة التلغراف واما فيما يخص بقية الادارات فتطبيقات مجلس الحكومة المستمدة من مبادئ القانون العامة تعترف بإمكان مسؤولية الحكومة مالياً بسبب خطأ عمالها وان تكن تعترض على تطبيق نص المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي على هذه المسؤولية . وهي تتميز بين الخطأ المرتبط بالوظيفة والخطأ الشخصي . فمسؤولية الحكومة القاصرة على النوع الاول اي على الخطأ المرتبط بالوظيفة انما هي مسؤولية مباشرة directe مبنية على قرينة هي سوء تنظيم الادارة او الديوان او عدم كفاءة وسائط العمل فيه او قصور مراقبته .

ويعترف العلامة لافريار Lafferrière بالمشابهة الكائنة بين هذه المسؤولية وبين المسؤولية العامة فيما يخص الاصابات التي تحدث في معامل الحكومة ومصاننها او آلاتها وأدواتها التي تستعملها في خدمة الامة . وهو يعترف ايضاً بوجوب تطبيق المواد ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ برمتها عندما تدير الحكومة شؤون املاكها الخصوصية أو طريقاً حديدية وفي هذه الاحوال يبطل التمييز بين الخطأ المرتبط بالوظيفة والخطأ الشخصي .
أما موسيو لارومبيير Larombière فانه (في كتابه المسمى التعمهات

مجلده ٥ صفحة ٧٥٦ مادة ١٣٨٤ نوته ١٥) فيعتبر الحكومة مسؤولة مثل بقية الافراد ولكنه لا يطبق عليها في كل الاحوال المبدأ القانوني العام المدون في المادة ١٣٨٤ بل هو يميز في هذا الشأن بين العمل المرتبط بالدولة ^{acte de puissance} الذي لا يمكن أن تنشأ عنه مسؤولية للحكومة والعمل المرتبط بالادارة والتدبير وهذا يجلب لها مسؤولية المادة ١٣٨٤ وان يكن متعلقاً بالمصالح العامة ولكن هذه المسؤولية ليست عامة ولا مطلقة ولذلك يؤثر في مقدارها وفي مفاعيلها نوع كل مصلحة واحتياجاتها .

اما العلامة لوردان فانه تكلم عن مسؤولية الحكومة في الجزء العشرين من كتابه تحت غمرة ٤١٩ و ٤٧٧ و ٤٤٤ ورأيه في ذلك ان شأن الحكومة في المسؤولية شأن بقية الافراد وانما تنبى على حق مهضوم وعلى علاقة موكل بوكيل كائنه بين الحكومة والموظف الذي هضم ذلك الحق . وهو يبعد مسؤولية الحكومة فيما يخص السلطة الشورية والسلطة القضائية ويحصرها في وظيفتها الادارية بغية تمييزين العمل المرتبط بالدولة وتدبير الشؤون وأبالملاك (مسؤولية للموظفين شخصياً) مسؤولية القضاة الشخصية مينة في المواد ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات الاهلي تحت عنوان «مخاصمة القضاة» . واما مسؤولية موظفي الادارة فلها لم تبن بطريقة دقيقة مثل مسؤولية القضاة . وهي في فرنسا منظمة أحسن منها في مصر لان في فرنسا محاكم ادارية تنظر القضايا المرتبطة بالادارة والتي تقع بين الادارة وبين الافراد . أما في مصر فلا يوجد من محاكم الادارة سوى مجالس التأديب التي تعاقب الموظفين على ما يرتكبونه من الخلل في وظائفهم من الوجه الاداري ويوجد ايضاً محكمة ادارية عليا تعاقب النظار وكبار الموظفين اذا اذتوا بأفئاق نفقات ليست مقررة

على ان مخالفة العمل للقانون بل ابطاله لخروجه عن دائرة سلطة صاحبه مهما كان الخطأ جسيماً . ومن باب اولى الخطأ الواقعي في استعمال السلطة التي يجوزها الموظف كل ذلك لا ينتج منه لزوماً تحول العمل الاداري الى خطأ شخصي بخلاف اختلاس السلطة الذي يمنع صيرورة الفعل عملاً ادارياً لان المفروض فيه انه خارج عن اختصاص الموظف او محرم عليه بنص القانون . ولكن غش الموظف وتدليس باستعماله سلطته بدون مراعاة القواعد المفروضة لذلك الاستعمال او اساءة استعمال تلك القواعد او تحويلها عن الغرض الموضوعه له لارضاء شهواته يمكن ايضاً ان يفصل العمل عن الوظيفة وان يكون سبباً للحكم على الموظف بتعويض من المحاكم العادية كانه فعل شخصي له . وكذلك يكون الامر في واقعة موصوفة بجناية او جنحة في قانون العقوبات بل في خطأ ناشئ عن اهمال او عدم احتراز جسيم بهذا المقدار حتى لا يمكن ان يُسند الى الوظيفة بل الى الرجل . ولكن المحاكم العادية يجب عليها ان تحيل الى السلطة الادارية الفصل في المسائل القرضية المختصة بالادارة والتي يتوقف عليها معرفة هل الخطأ شخصي ام لا .

على ان هذه القاعدة لها تأثير عظيم في مسؤولية الموظف المالية وتأول الى ازالتها قاطبةً فيما يخص النقطات الادارية الصرفة — لان المحاكم العادية من جهة تجتذ نفسها غير مختصة في النظر فيها والمحاكم الادارية من جهة اخرى ليس لها ان تفصل الا في العمل الاداري فتبطله ان كان مخالفاً للقانون ولكنها لا تحكم على صاحبه بتعويض بل ربما عاقب الموظف رؤسائه عقاباً ادارياً على ان الموظف الذي يؤمر من رئيسه بان يعمل عملاً ما يكون غير مسؤول عن عواقب هذا العمل بشرط ان يكون امكنه الاعتقاد بان العمل

المأمور به مباح قانوناً وان يكون مجرد عامل لتنفيذ الاوامر مادياً وليس في امكانه مناقشة الأمر فيما أمره به . مثال ذلك خفي في التياض أمره شيخ البلد أن يمزق اعلانات انتخابية غير محكوم بمخالفتها للقانون (حكم اميان في ١٦ اغسطس سنة ١٨٧٨ بأنه غير مسؤول)

وبعد ان بينا القواعد العامة سنقدم الكلام الى عدة مطالب . الاول في الاعمال الشورية . والثاني في اعمال السيادة . والثالث في الاعمال الحربية . والرابع في الاعمال القضائية . والخامس في الاعمال الادارية .

المطلب الاول — في الاعمال الشورية

القاعدة العامة هي ان الاعمال الشورية لا تكون سبباً لهدوى مطالبة بتعويض ضد الحكومة أو ضد الموظفين الذين نفذوا القرارات الشورية لفائدة الاشخاص الذين اضر بهم ذلك التنفيذ . (ملحق قاموس دالغوز جز ١٥ صفحة ٥٣٥ نمرة ٣٤٩)

قال موسيو لافريار « الاداري الشير » ان القانون عبارة عن عمل سيادة ومن خواص السيادة ان تكون فرضاً على الكل بغير ان يمكن لاي كان ان يطالب بتعويض . والشارع وحده هو الذي يمكنه ان يقدر هل من الواجب اعطاء تمويض ام لا مراعيًا في ذلك نوع الضرر وجسامته وضرورات الحكومة واحتياجاتها

مثال ذلك — القوانين التي تضيي مصالح خاصة لمصالح عامة بابطالها صناعة من الصنائع المضرة أو احتكار ما فان الاشخاص الذين اُصيبوا بضرر بسبب هذه القوانين لا يمكنهم ان يطالبوا الحكومة بتعويض كما ان الاشخاص الذين نالهم منفعة منها ليسوا ملزمين بدفع تمويض الى الحكومة . فاذا ارادت

الحكومة ان تعطي تمويضاً لمن اصابه ضرر نصت عن ذلك صراحة في القانون الذى تصدره وان لم تنص عنه فلا تمويض .

﴿ المطلب الثانى — فى اعمال السيادة او الحكم ﴾

تعريف اعمال السيادة : هي الاعمال التى حفظها النظام الاساسى والقوانين لهيئة الحاكم بلا رقيب عليها سوى مجالس الشورى والرأى العام (دارست فى القضاء الادارى صفحة ٢٢١) ولا ينطبق عمل الحكومة على احتياطات مختصة بافراد ومخالفة للقوانين (لافريار شرح القضاء الادارى جزء ٢ صفحة ٤٣)

وان تكن هذه الاحتياطات حدثت للمفاوضة فيها فى مجلس الوزراء أو الجأت اليها المصالح السياسية أو قبلت بقرار صادر من مجلس الشورى ولكنه لم يحز على الشكل القانونى والمفعول الشورى . وتنقسم اعمال السيادة الى أربعة اقسام

﴿ القسم الاول . — علاقات الحكومة مع مجالس الشورى ﴾

مثال ذلك — من امتيازات الحكومة او الوزارة عرض مشروعات قوانين على مجلس الشورى فاذا رفضت الوزارة عرض مشروع أو اخرته وكان فى ذلك ضرر لاحد الافراد فليس له ان يطالبها بتعويض بل لمجلس الشورى نفسه ان يراخذ الوزير على التقصير الذى وقع منه وهذه المؤاخنة قد تكون سبباً لاستغفائه

﴿ القسم الثانى — حالة الاحكام العسكرية ﴾

فى قانون ٣ ابريل سنة ١٨٧٨ تفويض للوزارة الفرنساوية كي تعلن حالة الحصار فى احوال مخصوصة يخشى فيها على الامن العام فاذا اطلت الحكومة

ان بلاداً او اكثر تكون تحت الاحكام العسكرية ووقع ضرر بالاهاالى بسبب ذلك فيجب البحث في هل كان وضع البلاد تحت الاحكام المذكورة مطابقاً للحالات المنصوص عنها في ذلك القانون ام لا . فان كانت النتيجة ايجابية فلا تمويض واذا كانت سلبية فالتمويض واجب

❖ القسم الثالث - احتياطات نظامية صحية ❖

تُعَدُّ من اعمال السيادة بعض الاحتياطات التي وضعتها القوانين للوقاية من اوبئة وضررات مثال ذلك الحجر الصحي - واتلاف الاشياء الملوثة وقتل الحيوانات المضرة او المشبوهة ومنع دخولها او خروجها من البلاد . واعدام الكروم والنباتات المصابة بالفيولوكسرا والدوريفورا وهذه الاعمال لا تسمح بان يُطَلَب من الحكومة تمويض عن الاضرار التي نشأت عنها الا اذا وُجِد نصٌ خاصٌ بذلك في القوانين او اللوائح الخاصة بها أو اذا وقع الضرر من خطأ ارتكبه عمال الحكومة في تنفيذ تلك القرارات او عدم التفاهم الى الشروط والاحتياطات الاحترازية المنصوص عنها في القانون أو في الامر المالي . لانه ان كان الذكر يتو عبارة من عمل سيادة فالتنفيذ ليس سوي عمل اداري .

وكذلك يمد عمل حكومة ولا يكون سبباً للتمويض الاحتياطات التي تتخذها الحكومات لمنع المجامات او لمنع غلاء الاسعار

❖ القسم الرابع - اعمال سياسية ❖

الاعمال السياسية كماهديات الصلح والاتحاد او الحماية أو التنازل عن اراضٍ والاتفاقيات الخاصة بالحدود أو باستئصال المناطق المجاورة أو كل مسألة اخرى مرتبطة بحق الامم العالمة تمد اعمال سيادة من الطبقة الاولى

ولذلك لا تكون سبباً في مسئولية الحكومة أمام الأشخاص الذين أصابهم ضرر من الأعمال المذكورة . وليس لأحد الأفراد الحق في مطالبة الحكومة بتعويض إن لم تتدخل سياسياً لحماية حقهم أمام حكومة أخرى لأن للدخلة سياسياً عمل من أعمال السيادة

﴿ المطلب الثالث - أعمال حرية ﴾

عدم مسئولية الحكومة : من أهم أعمال السلطة الحاكمة وأكثرها خطورة وضع بلد ما تحت الأحكام العسكرية . فإذ قررت ذلك أصبح هذا القرار الزامياً للجميع ولم يحق لأى منهم مطالبتها بتعويض عن أى ضرر يصيبه من هذه الحالة مباشرة أو بالواسطة . وهذه الأضرار تعبر فيما يخص الأفراد قوة قاهرة والأمة وحدها هي التي تحكم بواسطة نوابها بمقدار التعويض الذي تقضي بإعطائه المدالة والامكان للذين أصابهم الحرب بمظم أضرارها { لافريار جزء ٢ صفحة ٥٢ } وقد قال موسيودى تيارس السياسي الفرنسي الشهير عند كلامه على المساعدة التي طلب تصديق المجلس الوطني على إعطائها في سنة ١٨٧١ للبلاد الفرنسية التي اقتتحمها الألمان في حرب سنة ١٨٧٠ المشهورة ما يأتي :

« ليس الأمر هنا ديناً بل هو إحسان وكرم وطنيان » وقد قبل المجلس الوطني هذا التمييز وقرّر « إعطاء مساعدة مؤسسة على شعور بالتضامن بين « أبناء الوطن الواحد كي تحتمل الأمة كلها قسماً من الخسائر التي ألتمت بالبلاد « والتي اقترحها العدو »

في تعريف الأعمال الحربية - إذا أزيلت الحكومة بيوتاً أو أبنية خارج

المناطق العسكرية لقاعدة الدفاع عن القلاع أو النقاط العسكرية أو اذا نزلت ملكية ارض أو أبنية أو رقت عليها حق ارتفاق لاجل احدث تغيير في استحكاماتها أو لاقامة ابنية جديدة للدفاع فيكون لاصحاب الابنية والارض حق في التعويض لان هذه الاعمال ليست نتيجة القوة القاهرة بل هي من باب الاحتياط للمستقبل . ولكنها ان احتلت ارضاً أو أبنية أو هدمتها او منعت اصحابها من الانتفاع منها سواء كان العمل صادراً من نظارة الحربية او من فيلق او شزيمة من الجيش فالتعويض غير واجب مادام العمل حدث في حالة الحصار او في مواجهة العدو لانه يكون حينئذٍ نتيجة القوة القاهرة (ملحق قاموس دالوز جزء ١٥ صفحة ٥٣٨ عمدة ٣٦٨)

ولكن اهمية تعريف الاعمال الحربية ليست قاصرة على المدن المحصنة بل يوجد اجماع على ان تخرج من هذا التعريف احوال كثيرة مسببة عن الحرب ولكنها اما عمليات تحضيرية (كجمع المؤن وتحريك الجنود وحشدها ونقلها ومناورها بقصد الوصول الى ميدان القتال) او احتياطات دفاع مانهة مثل الابنية التي تقام في المدن المحصنة أو في نقط حربية دفاعية توقفاً لحصار يجوز ان يقع كما يجوز ان لا يقع - أو طلب مؤونة او تسخير يقع من القوة العسكرية ويوجب تمويصاً منصوباً عنه في قوانين خاصة بذلك .

ويوجد اتفاق على ان تعتبر اعمالاً حربية لا تجلب مسؤولية على الحكومة جميع الافعال الصادرة عن العدو او الناشئة من مقابلة العدو أو الآيلة الى الدفاع عن المدن المحصنة لا توقفاً لوقوع الحصار بل في اثناء الحصار المترف في القانون أو التي وان تكن خارجة عن القتال والحصار فهي مرتبطة بضرورات القتال القريبة .

وقد عرّف المسير لافريار الاعمال التي تُمدّ اعمال حرب غير حالة القتال
والحصار بأنها تشمل ما يأتي :

التسكّر . وانتخاب المراكز امام الجيش المحاصر . واتخاذ الاحترازاات في
مؤخر الجيش والاحتياطي ومحلات الطوبجية والمستشفيات الثقالة لان كل
هذه الاشياء اجزاء من ذات المجموع المسمى حرباً

وقد حكمت محاكم فرنسا تطبيقاً لهذه المبادئ بان لا حق بتعويض
لصاحب جسر هدمه الجيش خوفاً من مرور العدو فوقه . ولا لصاحب
قطيع من النعم مرّ بالجيش وكان مرصّاً لان يأخذه العدو وينتفع به لولا ان
الجيش القرنساوي باعه بثمن بخس بلزاد . ولا لاصحاب البيوت التي هدمها
الجيش في باريس استعداداً للحصار بعد واقعة سيدان لان الحصار اصبح
أمراً محققاً . ولا لاصحاب مزارع حرق الجيش غلها لكيلا تقع في يد العدو
المقرب .

وخلاصة ما تقدم ان اعمال الحرب هي التي تعمل في اثناء الحرب أو في
اثناء الحصار الفعلي وان لم تكن في هاتين المدينتين فيجب البحث في هذا الامر
وهو هل الهدم أو الاضرار الذي وقع بأمر من السلطة العسكرية كان من
ضروريات الحرب القريبة ام لا فان كان منها فهو عمل حرب لا يعطي
للمصاب بالضرر حقاً في التعويض وان لم يكن منها فهو ليس بعمل حرب
والضرر الناشئ منه يوجب التعويض

في الطلبات العسكرية . ويوجد في الحرب ما يسمونه طلبات عسكرية
ومعناها ان الجيش يطلب من احدى القرى أو من بعض سكانها تقديم مؤونة
أو حيوانات نقل أو ما شاكل ذلك والقاعدة العامة ان القلّد الذي يطلب ذلك

يعطي ورقة لاهل القرية لاجل المحاسبة بموجبها - ولكن يستثنى من ذلك الطلبات التي تعمل حال حلول الخطر بالجيش كطلب متغولات لاقامة حواجز ومتاريس في وجه العدو المهاجم فان هذه الطلبات نتيجة القوة القاهرة ولدفع خطر قريب ولذلك لا تمويض واجب عنها .

كذلك لا تمويض ايضاً اذا كانت الطلبات صادرة من العدو انما اذا كان الطلب محصور في اجد اهالي القرية أو بعضهم فلهؤلاء الرجوع على القرية فيما خسروه باعتبار انهم قاموا مقام القرية كلها . ولكن الطلبات العسكرية لا توجب على الحكومة التمويض الا اذا كانت طلبات قانونية وقد حكمت المحاكم برفض طلب تمويض قدمه بعض الاهالي عن خيول اعطوها لشرذمة من العساكر الغير منتظمة التي قبلها الجيش الفرنسي عند حصار باريس بشرط ان يقدم كل منها حصاناً لنفسه

(طلبات سلطة ثورية) ومن باب اولى لاحق في التمويض لمن اجاب طلبات سلطة ثورية . لان الاضرار الناشئة من ثورة او حرب مدنية لا تلزم الحكومة بشيء كما لا تلزمها بتمويض طلبات الجيش الاجنبي . وهذه الطلبات تعتبر قوة القاهرة اصاب الذين ثبوا فليس للقضا الحكم لهم بتمويض بل للشارع ان يساعد المصابين بما يظنه عدلاً ومطابقاً للاحوال

﴿ المطلب الرابع ﴾

« اعمال قضائية »

الخطأ القضائي الذي ينشأ من حبس برئ عسباً احتياطياً ومحاكمته لا يكون سبباً للحكم له بتمويض ضد الحكومة - فلا المواد ١٣٨٢ وما بعدها

من القانون المدني الفرنسي للمقالة للمادة ١٥١ وما بعدها من القانون المدني الاهلي ولا أي نص قانوني آخر يمكن ان يكون أساساً لدعوى من هذا القبيل لان مثل هذه التلطّات مسببة عن وجود ظواهر أدلة توجب على الجمعية محاكمة المتهم ولذلك تفقد هذه المحاكمة صفة الخطأ . والمتهم البرئ الذي ناله ضرر من هذا الخطأ ليس له حق في شيء سوى اقامة القضية على الشاهد الزور أو المبلغ الكاذب أو المدعي بالحق للمدني الذي اقيمت الدعوى بفضله وله في القانون الفرنسي ان يقيم دعوى جنحة ضد الموظف الذي جسد حياً احتياطياً بغير حق وبطريقة الاستبداد أو سوء النية وهذا الموظف يماقب باقتاده حقوقه المدنية بناء على المادة ١١٤ . والذي حُبس الحق في طلب تمويض ينظر في تقديره الى حالة الشخص والظروف والضرر الذي وقع ولكن التمويض مهما كانت حالة الشخص لا يجب ان يقل عن ٢٥ فرنكاً في اليوم عن الشخص الواحد — مادة ١١٧ . هاتان المادتان لا مثيل لهما في قانون العقوبات المصري ولذلك لا يمكن معاقبة الموظف امام محاكم الجنح بل يماقب ادارياً ويمكن مطالبته بتمويض امام المحاكم المدنية اعتماداً على المادة ١٥١ التي فيها أساس دعوى التمويض . لكن مجرد الخطأ لا يوجب التمويض بل لا بد من وجود استبداد أو سوء نية كي يكون التمويض واجباً

هذه هي آراء المحاكم في فرنسا بنيت على قوانين تلك البلاد ولكن الرأي العام هناك قام يطالب بحقوق التهمين الا برء الذين يذهبون ضحايا خطأ القضاء فرضت عدة مشروعات لاصلاح هذه الاحوال آخرها جاز الاقتراع في مجلس نواب فرنسا في ٧ ابريل سنة ١٨٩٢ ثم حوِّره مجلس شيوخها في ٢ مارس سنة ١٨٩٤ . وقد ظهرت هذه الحركة في الخارج في

مؤتمر جان الدولى فى سنة ١٨٩٣ وفى مؤتمر فقهاء الالماني فى نورمبرج فى سنة ١٨٧٥ وفى سالتزبور فى سنة ١٨٧٦ وذلك بعد ان وضع مبدأها بطلبهم الانكليزي فى مؤلعة فى التشريع المدنى والجنائى جزء ٢ صفحة ١٤٩

وهذا المشروع القدي قبله مجلس شيوخ فرنسا بعد تحويره يشمل اميرين : الاول — توسيع حالات اعادة النظر فى الحكم *Revision* المذكورة فى المادتين ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنائيات. والثاني — اضافة تمويض مالي لمن يرا ابعاد النظر (ملحق دالوز جزء ١٥ صفحة ٥٤٠ نمرة ٣٧٧)

وقد اباح مجلس شيوخ فرنسا اعادة النظر *Revision* مهما كانت درجة العقاب المحكوم به حتى الترامة فى مواد الجنح (ما ابعاد ذلك عن مشروع عدم استئناف الحكم بالمجلس الذي لايزيد على ١٤ يوماً الذي جادت به طينا نظارة الحفاية فى سنة ١٩٠٣ ولعله يدرج فى الاكفان ويكون خاتمة غلطات النظارة فى هذا الزمان) وقد اضاف المشروع الى الاحوال الثلاثة المباح فيها اعادة النظر حالة جديدة وهي : عند ما يحدث بعد الحكم بالادانة امر جديد او تقدم مستندات او اوراق جديدة لم تكن معروفة عند المرافعة ويكون من شأن ذلك الامر او تلك الواقعة او المستندات اثبات براءة الشخص المحكوم عليه . ولكن لاجل وضع ضمان خصوصى حصر المشروع الجديد حق طلب اعادة النظر فى هذه الحالة الرابعة بناظر الحفاية وحده الذي يقضى فى استعمال الحق او عدم استعماله بعد استشارة لجنة مؤلعة من رؤساء استشارته ومن ٣ من قضاة محكمة النقض والابرار يؤخذون من خارج اعضاء الدائرة الجنائية (ما اللطف مقابلة هذا الترتيب بترتيب مشرعتنا الجديد الذي جعل القاضي الذي اصدر الحكم فى المشروع السابق

ذكره المجلس لمدة لا تزيد على ١٤ يوماً صاحب الحق في اباحة الاستئناف أو منعه.
وقد جعل المشروع مهلة سنة واحدة لاستعمال حق طلب إعادة النظر
ولكن هذه المهلة تبدأ لا من تاريخ حصول الحادثة الموجبة لإعادة النظر
بل من تاريخ علم الخصوم بها . ولا يعطى لطلب إعادة النظر بذاته مفعول
إيقاف التنفيذ الا اذا لم يشرع فيه - اما اذا كان التنفيذ قد شرع فيه فلا يمكن
إيقانه الا اذا قرّر ذلك الناظر أو محكمة النقض والابرام عند حكم احدهما
في قبول طلب إعادة النظر

ولكن القسم الآخر من المشروع وهو المختص بالتعويضات المالية
قامت له قیامة البحث والجدال بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فجلس
الشيوخ ما جارى مجلس النواب في اعطاء من يُصاب بضرر لحطاً قضائي الحق
المطلق في أن يحكم له بتعويض في ذات الحكم المعلن براءته بسبب ذلك
الضرر الذي يمكن ان يصيبه بل ترك امر الحكم بالتعويض للقاضي واتبع
في ذلك رأي اللجنة التي عينها لدرس المشروع ورأيها مشابه لمشروع الحكومة
الا في نقطة التعويض المادي . ولكن انطبق مشروع مجلس الشيوخ على
مشروع اللجنة والحكومة فتح مجالاً للبحث عند الاقتراع على المشروع مرة
ثانية في هل النص الذي وُضع اقرّ على المذهب الذي جواه رأي مجلس
الحكومة المتعلق بمشروعها وهو القاضي بان الحكم بتعويض ليس سوى عمل
انسانية والتفات يتصرف به القاضي كيف يشاء وهو مبني على واجب ادبي
لا على مسؤولية وضعية للحكومة فتله مثل التعويضات التي تقضي بها القوانين
بسبب الحوادث التي تجلبها الحرب . أو هل اقرّ على مذهب وجود خطأ من
الجمعية ودين على الحكومة وهو المذهب الذي قرره مجلس النواب ولجنة

مجلس الشيوخ مع استثناء الطرف الموجود في مشروع مجلس النواب لانه
ترع من يد القاضي تقدير الوقائع التي تكون ذلك الخطأ الاجتماعي او تركه
خطأ المصاب ذاته وقضى بان خطأ المصاب لا يمكن ان يزيل مسؤولية الجمعية
بل غاية ما يصل اليه تخفيف التمويض مع كون لجنة مجلس الشيوخ ترى ان
خطأ المصاب يمكن ان يؤدي الى رفض طلبه التمويض رفضاً مطلقاً

ولكن الذي يلوح لنا هو ان مجلس الشيوخ أقر على الرأي الاخير وأن
ناظر الحقاية اعترف به لانه قرر في ختام المباحثة لاجل نفي اي ريب او شك
انه من الواجب ان يفهم النص ويُطبق كما تفهم وتُطبق المادة ١٣٨٢ من
القانون المدني الفرنسي (المقالة للمادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي) ،
وبناء على هذه الكلمات اقترح مجلس الشيوخ على النص المذكور في
جلسة ٢ مارس سنة ١٨٩٤ . ويخرج من ذلك ان النص المشار اليه الذي اقره
مجلس الشيوخ يختلف عن النص الذي اقره مجلس النواب بانه لا يعطي حقاً
مطلقاً بالتمويض ولكنه لا يسمح بان يبتى الرفض الا على اسباب عدم وجود
مسؤولية طبقاً للحق العام . ولكن ألا يفهم في اكثر الاحوال من الرجوع
الى الحق العام استبعاد مذهب الخطأ الاجتماعي . اذ كيف تُتهم الجمعية بالخطأ اذا لم
يرتكب وكلاهما هي غلطة . وكيف لا نعتبر شهادة احد الناس زوراً على متهم
بصفة شيء فوق الطاقة *Force majeure* فيما يخص الجمعية التي اضطرت
بسبب وجود هذا الدليل الى الحكم على المتهم

وقد اعطى مجلس الشيوخ حق التمويض ليس فقط الى من أصيب بضرر
بل الى من تناسل منهم ومن تناسلوا منه والى زوجه . اما الاقارب الذين هم
من طبقات أبعد فلا يتحمل اليهم هذا الحق الا اذا أثبتوا اصابهم بضرر من

الحكم على مورثهم. والتعويض تلزم به الحكومة ولها حق الرجوع على المدعي بالحق المدني وعلى المبلغ أو شاعد الزور الذي بخطائه سُرع في اقامة الدعوى او حكم بالادانة. وتدفع التعويضات كأنها نفقات العدالة الجنائية

وقد أقر مجلس الشيوخ على طريقة لاعلان براءة المحكوم عليه لتكون تعويضاً للضرر الادبي الذي أصيب به ومن جنس ذلك الضرر. وهذه الطريقة هي ان يلصق الحكم الصادر ببراءة المحكوم عليه في المدينة التي صدر فيها حكم الادانة وفي المدينة التي تقيم فيها المحكمة التي اعادت النظر في الدعوى وفي المدينة التي كان فيها آخر محل لاقامة المحكوم عليه بفرض وفاته. وينشر من قبل المحكمة نفسها في الجريدة الرسمية وفي خمس جرائد اخرى ينتخبها المحكوم عليه اذا رغب ذلك. وجميع نفقات النشر تكون على الحكومة

وقد تبع مجلس الشيوخ رأي الحكومة ورفض ما عرضه مجلس النواب وما عرضه لجنة مجلس الشيوخ من النصوص التي تسمح باعطاء تعويضات لمجرد اقامة دعوى على شخص لم تظهر صحته وذلك في حالة براءة ذلك الشخص او صدور امر بلمس وجود وجه لاقامة الدعوى. وقد ذلرت الاسباب الآتية في عرض اسباب مشروع الحكومة :

« يوجد بالفعل فيما يخص جسامه الضرر فرق جسيم بين الحكم بشير حق ومجرد الدعوى المتروكة او التي لا يقام عليها الدليل الكافي. وفضلاً عن ذلك فان البرئة او التقرير بعدم وجود وجه للمعاينة لا يوجد لهم دليل على براءته بل قرينة فقط وفي بعض الاحيان تكون القرارات التي من هذا القبيل مبنية على تأملات واعتبارات خارجة عن فكرة البرائة. وفوق ذلك فان قسمة الدين اخلي سيلهم من المتهمين الى قسمين ينتج اضراً اجسية. لان

بعضهم يحكم له بتعويض فيصبح مبرراً — والبعض الآخر يفضل في طلبه التعويض أو لا يجسر على طلبه فيصبح مبرراً مع كون الرأي العام يعتقد في هذه الحالة بأنه مجرم. وفوق ذلك فلا يجب ان ينب عن ذهنا أن القوانين الحالية تتيح لنا المسؤولية المدنية ضد المبلغ او ضد المدعي بالحق المدني وحق المتهم ضد المدعي بالحق المدني جعل وجهاً لتشديده بحقه ضد الحكومة ويقول البعض معترضين لماذا حق مطالبة المتهم الحكومة بتعويض يجلب ضرراً وحق مطالبة للمدعي المدني بذلك لا يجلب ضرراً. ولكن الجواب على ذلك ان ميدان البحث في الحالتين مختلف اختلافاً جوهرياً. فحين المدعي بالحق المدني والمتهم لا يدور البحث على جرم المتهم او برأته لان هذه النقطة قضى فيها قطعاً بالحكم او القرار الذي ختم السير في الدعوى. بل النزاع بينهما قائم على مسؤولية المدعي بالحق المدني والضرر الذي امكن ان يجرمه على الشخص الذي اقيمت عليه الدعوى بسبب خطأ ذلك المدعي. ولكن بين الحكومة والمتهم يدور الجدل على شيء آخر. اذ من الواجب على المتهم ان يبرهن على برأته ليحصل على تعويض مدنى. ولذلك يوجب هذا البحث الرجوع الى الدعوى الاصلية من جديد مع هذا الفرق وهو عدم امكان الحكم بمقوبة. ويكون موضوع الجدل دائراً على البراءة او الجريمة. هذه هي الاسباب التي جعلت مجلس الشيوخ يرفض هذا القسم من التغييرات المراد ادخالها على القانون في شأن النقطات القضائية

❦ في قوانين الدول الاجنبية غير فرنسا في تعويض الضرر
« الناشئ عن الخطأ القضائي »

في قوانين (البورقغال ومديرية جنيف) نص يقضي بالتعويض بسبب

الخطأ القضائي وذلك بعد صدور حكم بتعديل حكم بالادانة . وفي قوانين مديريات اخرى من سويسرا برن (وفريبور) (ونوشاتل) نصوص تعطي للقاضي الخيار في الحكم بتعويض او عدم الحكم به بعد التبرئة او بعد ترك السير في الدعوى - (وفي نوشاتل) للقاضي الحكم بتعويض حسب رأيه بسبب الحبس الاحتياطي .

وفي (بلاد السويد) يمكن الحكم بتعويض بعد صدور حكم بتعديل حكم سابق بالادانة او بعد التبرئة او ترك السير في الدعوى اذا لم يكن هناك جريمة ارتكبت او اذا ارتكبتها غير المتهم او اذا كان غير ممكن للمتهم ان يرتكبها وفي الحالتين الاخيرتين اذا استحال عليه الاشتراك في الجريمة . ويقتد المتهم حق طلب التعويض اذا هرب او اذا كان هو المسبب لاقامة الدعوى بسبب اهماله او بسبب اقراراته التي من شأنها ان تنش التحقيق .

وفي (بلاد الدانمرك) تكون التبرئة او ترك السير في الدعوى بعد الحبس الاحتياطي سبباً لتعويض في حالة التبرئة او في حالة جريمة لا توجب هذا الحبس فان لم تكن الدعوى اقيمت بسبب خطأ المتهم . والتعويض تدفعه خزينة الحكومة ولها حق الرجوع على القاضي الذي تجاوز حد سلطته او اهل او خطأ خطأ لا يمدر عليه .

وفي (المكسيك) يجوز للمتهم الذي اقيمت عليه الدعوى من تلقاء نفس الحكومة وقد اثبت براءته تماماً ولم تتم الدعوى هذه بسبب خطأ منه - ان يطلب تمويضاً يدفع اليه من الخزينة ان لم يكن القضاء المسؤولين او ان لم يكونوا مقتدرين على الدفع . واكثر هذه القوانين تتيح لاهل بيت المصاب المطالبة بالتعويض ان ادر كته الوفاة .

واما في (اوستريا) وفي (بلجيكا) فتوجد مشروعات في موضع النظر والبحث ولكنها لم تكن تقرر نهائياً (في سنة ١٨٩٢) (راجع ملحق دالوز جزء ١٥ صفحة ٥٤٠ الى ٥٤٢ من نمرة ٣٧٨ الى ٣٨٠)

وما احرى مشرعينا بوضع قانون من هذا القبيل يصون حقوق الافراد لان الضرر الذي يلزم بفرد من الافراد اذا ترك على عاقبة يضربه ضرراً جسيماً مع انه لو قسم على بقية افراد المجتمع لما اشعروا به . وليس الانصاف ان يحمل الفرد نتيجة خطأ نواب الكل

﴿ للمطلب الخامس — اعمال ادارية ﴾

ملحق دالوز) جزء ١٥ صفحة ٥٤٢ — ٥٤٥ من نمرة ٣٨٣ الى نمرة ٤٠٨ — وكتاب مسؤولية الموظفين الاداريين المدنية امام الافراد صفحة ٥١ (تعريف للموظف الاداري ومقابلة للموظف العام)

شرح موسيو (هنري جيرين) في كتابه المسمى « بمسؤولية الموظفين الاداريين المدنية امام الافراد ، الفرق بين هذين الموظفين فقال :
« ان تمييز (موظف عام) اوسع كثيراً من تمييز (موظف اداري) . ويسمى « على العموم موظفاً عمومياً (وعندنا في مصر اميرياً) كل من اودع في يديه « جزءاً من السلطة العامة — بل كل رجل يمارس وظيفة عامة اعني يساعد « بأي نوع كان وفي دائرة يختلف مقامها علواً وانحطاطاً على ادارة الشيء « العام . »

« واما (العامل او الموظف الاداري) فانه حسب معنى الكلمة الحقوقي « الدقيق فذلك الرجل الذي يحق له ان يعطى أمراً او ان يصدر قراراً نافذاً . « وهو عبارة عن وسيط بين القوة التشريعية والمواطنين » .

(تقسيم اعمال الادارة - دالوز غرة ٣٨٣) اتفق العلماء والمحاكم على تقسيم اعمال القوة الادارية فيما يخص مسؤولية النولة والحكومة الى ثلاثة اقسام:

القسم الاول - اعمال نظام عام (بوليس)

القسم الثاني - اعمال ادارة مصالح عامة.

القسم الثالث - اعمال شخص خصوصي او ادارة مصالح خاصة .

﴿ القسم الاول - اعمال بوليس او نظام عام ﴾

الاعمال الخاصة بالنظام العام لا تجلب على الحكومة مسؤولية ما امام الاشخاص الذين اصابوا بضرر منها وذلك لان المواطنين لا يمكن ان تكون لهم حقوق ضد القانون

وتطبيقاً لهذه القاعدة - لا يحق لرجال الجيش طلب تعويض لضرر حدث بسبب تنفيذ القوانين حتى ولا امام المحاكم الادارية . ولا يحق ايضاً لمتهم نقل ان يطلب تعويضاً لاياف سير نوع من العربات في طريق من الطرق العامة بناء على امر احد المحافظين الذي اصدره بماله من السلطة للمحافظة على الطريق المذكور (حكم مجلس الحكومة في ١٤ يولييه سنة ١٨٥٩)

وكما ان الضرر الذي يتبع من اتخاذ احتياطات في مصلحة النظام العام لا يجلب مسؤولية على الحكومة فكذلك لا مسؤولية على الحكومة عن الضرر الذي ينشأ من عدم اتخاذها مثل هذه الاحتياطات لان لها السلطة السامية في اتخاذها وفي عدم اتخاذها حسبما يلوح لها .

وقد حكم مجلس الحكومة في فرنسا بان لا حق بتعويض للشخص الذي اضطر الى ترك مدينة كان يشتغل فيها لعدم اتخاذ الحكومة احتياطات لمنع الاهالي من المظاهرة ضده بطريقة جعلت حياته في خطر والجأته الى السفر.

(حكمه مارس ١٨٨٠ في قضية بستان) وتكون مسؤولية الحكومة أقل عن الاضرار التي سببها لصوص حربيين وغيرهم لملكات واقعة في مداخل مدينة محاصرة لان ترك هذه الملكات وعدم وجود بوليس بجوارها من مفاعيل الحرب الناتجة مباشرة وكل ضرر ينتج من الحرب مباشرة يُعَدُّ قضاء وقدراً ولا يكون سبباً ملزماً بالتعويض (حكم مجلس حكومة فرنسا في ٨ أغسطس سنة ١٨٧٣)

ولكن تقصير الحكومة في استعمال سلطتها التأديبية على جنودها المنتظمة يمكن ان يجلب عليها مسؤولية .

كذلك تال البلد أو القرية في فرنسا عن الضرر الذي يلحق بالافراد بحصول شغب واضطراب بين السكان وذلك لان كل مدينة هناك تتولى أمر بوليسها أو رجال الشرطة فيها . ولكن لا يمكن ان يُسأل الحكومة ولا البلد أو القرية عن الاضرار التي قُشَتْ من الجنايات المنفردة والتي تحصل عادة بدون استعمال قوة ظاهرة أو اكره وبدون تجمع . وكذلك يكون الامر فيما يخص استعمال آلات ومواد متفرقة لغرض جنائي . وبناء على اعتدات من هذا القبيل حدثت في باريس في ١١ و ٢٨ مارس و ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٢ صدر قانون في ٢٦ و ٢٧ يوليو سنة ١٨٩٢ أباح لناظر الداخلية ان يعطي تفويضات غير عادية ومساعدات الى الذين اصابوا بضرر منها سواء في اشخاصهم او في املاكهم . ولكن الحكومة عندما عرضت هذا القانون على مجلس النواب علت تدخل الدولة في هذا الامر بالحالة الاستثنائية التي وُجِد فيها المصابون لانهم كانوا محرومين من اي حق في الرجوع على ضامنهم ولى حق رجوع مفيد ضد المجرمين مسببي الضرر وأيضاً في حالة البعض

من المصايين لكونهم أصيبوا بهذا الضرر بسبب قيامهم بشجاعة وبساله
بواجباتهم المدنية . وقد أبدت الحكومة فكر مسؤولية الدولة مدنياً عن هذه
الاضرار التي كان يريد ان يلصقها بها موسيو برجييه وموسيو اميل فرى فيما
عرضاه في جلسة ٢٨ مارس سنة ١٨٩٢ لكون الحكومة متولية بنفسها ادارة
شرطة باريس .

﴿ في الخطأ الذي يرتكب في اعمال النظام العام ﴾

اذا كانت الحكومة لا مسؤولية عليها عند استعمال سلطتها الخاصة
بالنظام العام في حدود دائرتها القانونية فهل تبقى غير مسؤولة عندما تستعمل
هذه السلطة خلافاً للقانون او عندما تنفذ بطريقة الخطأ احتياطات اتخذت
طبقاً للقانون ؟

الراى العام يجب على ذلك بالسلب اى يقول بان الحكومة غير مسؤولة
في هذه الحالة ايضاً . ولاجل ان تربط هذا الخل للمسألة بشروط المسؤولية
العامة يجب القول بان المسؤولية لا تكون بلا خطأ وان الحكومة مادامت
معرضة دائماً للضلال في استعمال السلطة العامة لا يمكنها بوجه عام ان يحسب
عليها هذا الضلال خطأ تؤاخذ عليه . ومن جهة اخرى فالاستقلال الذي
يتمتع به كل من الموظفين الذين يمارسون السلطة لا يسمح باعتبار الحكومة
كانها السيد بالمعنى المراد بالمادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي (وهي التي
نص فيه على ان السيد مؤاخذ بخطأ خادمه او صاحب العمل بخطأ عامله)
والمشروعات القانونية التي تأول الى اباحة التمييز المالي الى حد محدود تظهر
استحالة تأسيس هذا التمييز على المواد ١٣٨٢ وما بعدها من القانون المدني
الفرنساوى ويمكننا بطريق التمثيل القول بان هذه المواد لا تنطبق ايضاً على

نتائج الخطأ الذي يرتكبه الموظفون الإداريون ومن الواجب عدم الزام الحكومة بالتفقات عندما يحكم في مجلس الحكومة بإبطال قرار صادر من المحافظ او قرار صادر من الوزير بتأييد قرار المحافظ لسبب تجاوز حدود السلطة

excès de pouvoir

وقد أيد مجلس الحكومة هذا الرأي اذ قضى بأن مسؤولية الحكومة المالية لا تكون عندما تتخذ الحكومة خطأ احتياطات غير المقررة في قانون ١٤ جولاى سنة ١٨٥٦ لاجل حماية عين ماء معدنية تقرر انها من النافع العامة وعندما يحكم مجلس الدولة Conseil d'Etat بالناء تلك الاحتياطات لما فيها من تجاوز حد السلطة . (حكم مجلس الدولة الذي صدر فى ٢٣ جون سنة ١٨٨٢ قضية لارو)

ولكن هذه للساحة للخطأ لا تنطبق الا على عمل القوة والسلطة لاعمل الادارة سواه كان فى املاك الحكومة او فى مصالحها العمومية وان يكن من مفاعيله أن يسهل بالواسطة أعمال مرتبطة بالنظام العام . بل يجب على الحكومة أن تحمل تبعه المسؤولية عن اشياء الجرائم التي يرتكبها نوابها فى أعمال مثل التي تقدم ذكرها . وغاية ما فى الامر انها تهرب من المسؤولية الجنائية بصفتها شخصاً ادياً . مثال ذلك - تُسأل الحكومة من تقليد اختراع مأخوذ عنه امتياز عندما يرتكب هذا الفعل الناظر التائب عن الحكومة ويكون الفعل مرتبطاً بشراء مواد وان تكن هذه المواد معينة لعمل من أعمال النظام العام كتحقيق وتمتعة الموازين والمكاييل .

بل ان ذات العمل المرتبط بالنظام العام ان حوّل عن غرضه العادى ولم يميل فى الحقيقة الا لغرض مالي يمكن أن يجلب مسؤولية الحكومة ان

كان غير قانوني نحو الشخص المصاب بالضرر. وقد حكم بهذا المعنى ضمناً لقائلة صاحب معمل كبريت كيباوى لم يكن عنده اذن كالواجب اخذه للمعامل المضرة بالصحة وقد صدر امر من المدير بمنعه من معاطاة عمله واغلاق معمله ولم يكن ذلك بامر وزير التجارة ولقائده النظام العام الذي وُضع لاجله قانون المحلات المضرة بالصحة ولكن بامر وزير المالية ولقائده الاحتكار الذي تقرر في فرنسا بشأن عيدان الكبريت بقانون ٢ اغسطس سنة ١٨٧٢ وذلك قبل دفع التعويض عن نزع الملكية المنصوص عنه في ذلك القانون الواجب دفعه حتى للمحلات التي كانت تشتغل بدون اذن من الحكومة . (حكم مجلس الدولة في ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٩ قضية لومونية كاربول)

ويحدث أحياناً ان تطبيق قوانين ولوائح النظام العام يضع الادارة في مركز شبيه بمركز المودع عنده. وتوجب عليها الزامات يجلب الاخلال بها مسؤولية الحكومة . مثال ذلك ان بعض هذه القوانين تضي على الادارة بوضع الاشياء التي تجدها متروكة في الطرق في مخازن لحفظها فاذا لم يحتفظ بهذه المتروكات يجب تطبيق القانون فيما يخص مسؤولية المودعة الاشياء عنده . ومن الامثلة على هذه المسؤولية — ان احد التجار اودع في محافظة فرنسوية ملفاً حاوياً اوراق اقراض بذار بواسطة وكلاء الادارة في سنة مجاعة وهذا الايداع كان بناءً على طلب حاكم الجزائر العام . ثم حدث ان الملف فقد من المحافظة ولذلك ألزمت الدولة بالخسائر التي نشأت للتاجر من ضياع مستنداته بخطأ الادارة المودع ملف هذه المستندات عندها .

ولكن اذا اخرجنا حالة تحويل السلطة المطاعة للنظام العام لمنفعة المكوس او ادارة اموال الحكومة . وحالة قبول مركز تعاقب كودع عنده ومؤجر فهل

لا تسأل الحكومة في ممارستها عمل النظام العام عن غلطات عمالها الجسيمة مع استثناء الخطأ في التقدير الذي يجوز أن يعذروا عليه كما يعذر غيرهم من الناس؛ يلوح أن موسبو لافريار (المؤلف المشهور في علم الحقوق الادارية في فرنسا) لا يضع هذا الحد الفارق بين الحالتين بل يعني الحكومة من المسؤولية في كليهما.

ولكن تطبيقات مجلس الدولة يخالف هذا الرأي الذي ذهب اليه موسبو لافريار الا اذا اعتبرنا بعض اعمال النظام العام اعمالاً متعلقة بإدارة اموال الحكومة . ولنا على ذلك مثال وهو غلطات ضباط المينا . فهؤلاء الضباط من عملهم ادارة حركات دخول السفن في المينا وذلك في منفعة النظام العام لاجل ضمان سلامة هذه السفن وضمانه مبانى المينا ايضاً . ومحكمة تقض واربام بلجيكا التي وضعت تمييزاً صريحاً بين اختصاصات البوليس وادارة أملاك الحكومة العامة أو الخاصة قد وضعت في اختصاصات البوليس المناورات التي بأمرها رئيس المينا . مع ان الحال ليست كذلك في فرنسا بل قد حُكم بإلزام الحكومة بتعويض الضرر الذي أصاب سفينة بسبب خطأ من ضباط المينا .

ويعد ايضاً من الاعمال المرتبطة بالنظام العام منع المرور على جسر في حالة خطرة ومع ذلك فقد حكم مجلس الدولة الفرنسية في ٢٨ مارس سنة ١٨٨٥ في قضية فيشارس بمسؤولية الحكومة لانها لم تمنع المرور على جسر من هذا القبيل فتتج من هذه الاباحة وقوع ضرر .

والقسم الثاني - اعمال ادارة للمصالح العامة

يخرج قبل كل شيء من هذا البحث حالة كون الاعمال التي من هذا النوع لم

تسبب ضرراً لحقوق الافراد بل لمصالحها اذ في هذه الحالة لا محل لتعويض .
مثال ذلك مقال أعمال عمومية لم يتعاقد مع الحكومة على ان تمده
بالبارود اللازم لاعماله لا يمكنه ان يطالبها بتعويض لثقلها مخزن باروده فارغا
لان لا حق له عليها .

ويكون الامر قبيض ما تقدم عند ما يقع الضرر بحق لا بمصلحة أو
منفعة . ولكن هذه القاعدة ليست مطلقة بل يجب تقيدها بقيود ويجب
ربطها بقاعدة اخرى هنا عمل لتطبيقها وهي ان مجرد احتمال ضرر بل حدوث
ضرر غير ناشئ عن الخطأ مباشرة لا يمكن ان يعطي حقاً بتعويض

ومن امثلة ذلك ان انشاء سجن في مكان لا يوجب على الادارة اعطاء
تعويض للجيران الا اذا اهملت الحكومة مراقبة المسجونين فنشأ عن هذا
الاهمال ايقاعهم الضرر باملاك اولئك الجيران .

كذلك لا يمكن مطالبة الحكومة بتعويض لمجرد انشائها معملآ للبارود في
جوار الطالب لما في وجود هذا المعمل من احتمال حدوث تفرقات
واختبارات تضر بالجيران .

ولكن التعويض يكون واجباً اذا وقع الضرر فعلاً وحينئذ لا ينحصر
التعويض في الضرر الذي وقع بل يتناول الاضطراب الذي حدث في
الانتفاع ويشمل ايضاً انخفاض ثمن العقار الذي نشأ من الانفجار .

اما التعويض الواجب بسبب اطلاق الانتفاع فلا يتبدى الا من يوم
حدوث عائق يمنع للزراعة فعلاً ان كان الملك عبارة عن ارض زراعية وكان
المانع مثلاً سقوط مقذوفات من ميدان قذف النار . ويستمر التعويض
الى ان يزول المانع ويعلن المالك رسمياً بزواله او يعلن المستأجر .

واذا كان المقار شيئاً صناعياً كحجر او معمل طوب محروق فالتعويض
يمكن ان يشمل الضرر الناشئ عن توقف العملة اضطراراً عن العمل او عن
صعوبة استخراج الحجارة

❖ القسم الثالث - في اعمال ادارة املاك الحكومة وطرقها الحديدية ❖
لا ينافر احد في تطبيق نصوص القانون العام للدولة في المادة ١٣٨٢
من القانون المدني الفرنسي (المقابلة للمواد ١٥١ وما بعدها من القانون
المدني المصري) على الدولة او الحكومة بصفتها مالكة عندما ينشأ ضرر
لغير في اثناء ادارتها تلك الاملاك سواء فعلها او فعل مندوبيها أو بسبب
في الشيء ذاته . مثال ذلك ضرر اصاب غيضان المجاورين لغابة تركت
الحكومة الخنازير البرية ترداد فيها دون ان تعدمها .

وكذلك تكون الحكومة مسؤولة عن الضرر الذي يلحق بالغير بسبب
الاعمال العمومية

وكذلك تُسأل الحكومة عن الضرر الذي ينشأ للناس من ادارتها
طرقها الحديدية (راجع كتاب العلامة لافرياي على الحقوق الادارية جزء ٢
صفحة ١٧٩)



— الباب الثاني — مسؤولية الوزراء —

الوزراء دعائم تقوم عليها الممالك بل هم للامة بمنزلة المدبرين المرشدين كل منهم في دائرة عمله ويشترك الكل فيما يقررونه بينهم من القرارات المهمة والتاريخ علمنا ان الممالك التي نبغ فيها وزراء ذووهمة ووطنية صادقة سبقت غيرها من الممالك وأصبحت على نوع ما تدير دقة سفينة العالم كله .
خذ مثلاً انكلترا في زمن اللورد بالمرستون وروسيا في زمن الكونت غورتشاكوف والمانيا في زمن البرنس بمارك ترى ان كلاً منها كانت تحوز المركز الاول بسعة عقل وزيورها وبراعته في السياسة والادارة

(ومسؤولية الوزراء متنوعة متفرعة) — شرحا حضرة زميلنا التفاضل مرقس أفتدى حنا في كتابه المسمى بنظام الحكومة المصرية صفحة ١٦٦ الى ١٧٣ وقسمها الى عدة اقسام .

(المسؤولية السياسية) وفيها يعتبر النظام متكافلين متضامنين فيما يتبع عن ادارتهم وان يكن زمام الامور السياسية على الاخص في أيدي وزير الخارجية ورئيس الوزارة وهذا التضامن في مصر ناشئ من الامر العالي الذي صدر من سمو الخديوي في سنة ١٨٧٨ بعمل بعض اصلاحات .

وهذه المسؤولية السياسية يحملها النظام ويسألون عنها لامن الامة بل من سمو الامير الكريم نائب مولانا السلطان الاعظم لان جميع سلطة الحكم في مصر محصورة في يديه الكريمتين وهو الذي وكل الوزراء في استعمال بعض هذه السلطة لجير رعيته فاذا اساء استعمالها فله ان يطلب منهم حساباً

وان يوقع بهم عقاباً والمقاب هنا ليس سوى عزل الوزير من وظيفته أو عزل الوزراء بآجمعهم

على ان الامير لا يدين كل الوزراء بل يدين رئيسهم ويفوض اليه تأليف الوزارة فينتخب الرئيس من يتوسم فيهم الكفاءة ثم يمرض اسماءهم على الامير فاذا حسن لديه امر بتعيينهم وهكذا تؤلف الوزارة . واول امر صدر من هذا القيل الامر العالي المؤرخ ٢١ ستمبر سنة ١٨٧٩

وفيما عدا الاعمال المشتركة بين الوزراء فكل وزير لا يزور وزير آخر (المسؤولية المالية) من الامور المقررة في الازدهان وان لم تكن مدونة في الاوراق الرسمية ان مسؤولية النظار السياسية تكاد تكون عدماً لان سياسة مصر الخارجية اصبحت بعد الاحتلال تدبر في دوتنج ستريت (مركز وزارة لندن) وقصر الدوباره (مركز وكيل بريطانيا العظمى السياسي اللورد كرومر) اكثر مما تدبر في شارع الدواوين (مركز وزارة الخارجية المصرية) - وهذا الامر من الشرائع الطبيعية فلا حاجة للاسهاب فيه او تعليقه - ولكن بمقدار ما قلت المسؤولية السياسية زادت المسؤولية المالية والفضل في هذه الزيادة للامر العالي الذي صدر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ فقد قضى هذا الامر بتأليف محكمة عليا من وظيفتها محاكمة الوزير أو الموظف الكبير الذي يامر باقتناق اموال فوق الاعتمادات المقررة . أو يحول مبالغ من فصل أو فصول في ميزانية الحكومة الى فصل آخر قبل أن يقرر مجلس الوزراء هذا التحول . أو يعمل أعمالاً مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة ولكن هذه المسؤولية لا توجد بمجرد ارتكاب المخالفة بل بعد تقرير مجلس الوزراء ومحاكمة المخالف

وتؤلف المحكمة العليا الادارية من الوزراء الذين لاعلاقة لهم بالدعوى ومن المستشار المالى ومن مستشار خديوي. ورأسها رئيس مجلس الوزراء الا اذا كان هو المخالف فيثبت يرأسها أكبر الوزراء سنًا وتكون المرافعة شفاهية والمحكم الذي يصدر من هذه المحكمة يجب ان يبنى على اسباب ولا يقبل الطعن بأية الطرق . ولا يفي الموظف المسؤول استغافؤه من الوظيفة بل لا يقبل الاستغفاء الا بعد انتهاء المحاكمة .

ويجدر بنا هنا القول بان نظام المالية وضع فيها مستشاراً انكليزياً له الكلمة العالية في جميع الامور المالية فلا يقضي ناظر المالية في أمر مهم الا بعد قبول المستشار وهذه نتيجة لازمة للاحتلال لان المسائل المالية هي حياة البلاد والذي يضع نفسه موضع المصلح لا بد له من القبض على زمام كيس قودها ومفتاح خزانها وما دام الامر على هذه الحال فسؤولية وزير المالية المصرية خفت بمقدار ما اعطي من السلطة الى المستشار - والمستشار خاضع طبعاً لاحكام المحكمة العليا الادارية وان يكن انكليزياً لان قبوله وظيفته في الادارة المصرية ينتج منه ضمناً قبوله بالخضوع لقوانين الادارة التي دخل فيها والامر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ لم يستثن الموظفين الاجانب ولذلك يطبق عليهم جميعاً اسوة بالوطنيين وليس في ذلك شئ من الاحجاف بحقوقهم

(المسؤولية الجنائية والمدنية) هذه المسؤولية يتساوى فيها الكبير والصغير والوزير والنصلاوك ولم تقل الامير لان الامير فوق القانون - ولا يقل ان المحاكم التي تصدر الاحكام باسم الامير تدعي ان لها سلطاناً عليه وسلطانها مستمد منه . فالامير اعلى من ان يطلب منه حساباً على اعماله -

ولكن الامير ارفع من ان يرتكب جناية او يقتل حقاً وهو حامي الأمن العام وصائن حقوق رعيته : وهو الرقيب على المحاكم لاجراء العدل وانصاف المظلوم فلنا في صفاته الكريمة وسجاياه الحميدة ما هو أعظم ضماناً لحقوق الرعية التي اشتهرت باخلاصها لأميرها وحبها لئدانه المأية

فلنا ان ماسوى الامير خاضع للقانون العام مهما علت درجته وارتفعت مكانته وهذا القانون فيه مسئوليتان احدهما جنائية وهي الناشئة عن الجرائم الجنائية والثانية مدنية وهي تنشأ عن الجرائم الجنائية كما تنشأ المسؤولية الجنائية وتنشأ أيضاً عن الجرائم المدنية وشبه الجرائم

فاذا ضرب الوزير شخصاً او جرحه او قتله او سبباً عتياً او غير عتلي حق للمصاب ان يقيم دعواه على ذلك الوزير غير هياب سطوته ولا خاشية عظته لان محامنا اصبحت تفاخر بدم التمييز بين افراد الامة وتنادي بالمساواة التامة أمام القانون

واذا اغتال موظف كبير ارض احد الصمالك جاز لهذا الصمالك ان يقيم قضية ضد الموظف ويطالبه امام المحاكم بردها اغتصب ويتعويض الضرر الناشئ عن الاغتصاب

(المسؤولية الادبية) وفوق كل هذه المسؤوليات المسؤولية الادبية أي مسؤولية الذمة والضمير وهي التي اذا احترمها الوزراء ابدتهم عن كل مسؤولية غيرها - ولكن هذه المسؤولية لا توجد الا في الامم الراقية وفي الافراد الذين امتازوا بالتربية على المبادئ الصحيحة وعلى اعلاء الفضيلة على المال ووضع التقوى وخوف الله فوق كل متاع الدنيا الفاني

﴿ الباب الثالث ﴾

مسؤولية المديرين والمأورين والمعاونين والعمد والشيوخ

﴿ المطلب الاول ﴾

(مسؤولية المديرين)

للمديرين (مسؤولية اديية) لا بد لنا من الاشارة اليها واهم ما قال بشأنها ان من الواجب عليهم ان لا يستعملوا نفوذهم لجلب الربح والنياشين للاغنياء مقابل منفعة مالية . وان يصلحوا بين البيوت الكبيرة المتنافرة التي يخرب بعضها البعض الآخر . وان يلتفتوا لاستمراض همم الاهالي لانشاء المدارس وخصوصاً مدارس البنات . وتشيد بيوت للمجزة ذوي السلوك الحسن . واقامة مستشفيات مستوفاة شرائط الصحة ومدارة ببنية مشاهير لاطباء . وترقية العمال ذوي الاهلية بدلاً من ترقية الذين لهم حماة اقوياء ووسطاء كبار . والضرب على أيدي المرتشين ومساعدة الضعفاء على الظالمين وتمضيده انصار القضية ورفع شأنهم وكرامهم لتشجيع الخير على الاقتداء بهم .

وعند تعيين العمد الذين لاستحقاق لهم سوى المال الذين يجدون به في سبيل تعيينهم .

نحن نعلم ان هذه الوصايا حرجية لان المال غرار جذاب والقضية عندنا لم تبلغ بعد المكاة التي يجب ان تعطى لها ولكن لا بد لنا من الشروع في اصلاح فساد اخلاقنا الذي جلب انتقاد الغريب وحزن القريب والمديرون هم دعائم الحكومة ونواب الوزراء في مديرياتهم فاذا كان المدير جراحاً

عزيف الحاصل فتوعاً كريم النفس مجاً لوطنه غيوراً على تقدم الذين وكل إليه أمر تدبيرهم ارتقت مديريته وفاقت بقية المديريات علماً وادباً وانتظاماً وما د ذلك عليه بالصيت الحسن وبرضى الضمير والذمة وخير له ان يموت فقيراً من ان يجمع مال الحرام ويكسب اللعنة يوم القيامة .

اما (مسؤولية المديرين الادارية) فاتها مثل مسؤولية الوزراء اغني ائهم تجوز محاكمتهم امام المحكمة الادارية العليا التي سبق لنا الكلام عليهم وذلك اذا ارتكبوا مخالفة في الامور المالية كأن تجاوزوا في الاتفاق حد المال المسموح لهم باتفاقه او حولوا مالاً من فصل الى فصل آخر بلا قبول مجلس النظار بذلك

وقد يحاكمون ايضاً لتجاوزهم حد السلطة الممنوحة لهم كما حصل في حادثة الثرية المشهورة حيث أنهم سعادة مدير الثرية مخروجه عن حدود وظيفته لارساله المأمور مع التهمين بسرقة ثور الخاصة الخديوية الى منزل سعادة احمد باشا المنشاوي بالقرشية مع انهم كانوا محبوسين وتحت تصرف النيابة وقد حوكم سعادة المدير امام المحكمة الادارية العليا وحكمت يوم الاحد ١٣ ابريل سنة ١٩٠٢ بعزله من وظيفته مع عدم حرمانه من حقوقه في الماش .

أما (مسؤولية المديرين المدنية والجنائية) فهي كسؤولية بقية الافراد ولكنهم ان اخطأوا وارتكبوا جريمة مرتبطة بوظيفتهم جلبوا مسؤولية على الحكومة واما اذا كانت الجريمة أو التظلة غير مرتبطة بالوظيفة فاتها تجلب عليهم مسؤولية شخصية لا مهرب لهم منها ولا تحميلهم منها الوظيفة ولا يفتنهم الجاه . ولكن المديرين يصممهم عن الوقوع في مثل هذه المسؤولية

حسن التربية وكمال الادب لانهم قدوة للناس وكالمح للطعام ولا يصلح
الطعام اذا فسد الملح

﴿ المطلب الثاني ﴾

« مسؤولية المأمورين والمعاونين »

المأورين (مسؤولية أدبية) تشابه مسؤولية المديرين لانهم نواب
المديرين في صرا كزهم ولذلك يجب أن يكونوا قدوة حسنة في أعمالهم وان
يأبوا الرؤوسين على الكمال لان يتعلموا منهم التقص . ويسوء ما علمناه
من أن الكثيرين منهم في القرى ألقوا الاستبداد واضاعوا أمن اوقاتهم بين
الكاس والطاس وغير ذلك

ولهم أيضاً (مسؤولية ادارية) ولكنها اخف من مسؤولية المديرين
من بعض الوجوه واشد واقل من وجوه اخرى وهم يحاكون في مجالس
تأديب لافي المحكمة العليا

اما اقل مسؤولية عليهم فهي مسؤولية (اليجاد مجرم اكل جريمة)
فاذا حفظت النيابة القضية لعدم كفاءة الادلة أو لعدم معرفة الجاني وقع اللوم
على أمور المركز وعلى العمدة والخضراء أما مسؤولية العمدة والخضراء
فستكلم عليها في الفصل الخاص بالعمد واما مسؤولية الأمور فلأنها من أشد
ضروب الظلم الا اذا ثبت عليه شيء من الاهمال او التهاون في واجباته
وظهراته لم يبدل المجهود لكشف الحقيقة . ولكن وضع المسؤولية بصفة
قاعدة عامة جور شديد على المأمورين لان من التذمر على الأمور ان يلم
باطراف مركزه المترامية ويعرف كلما يحدث في داخل القرى وبين جدران
المنزل وفي وسط المزروعات وغيرها

وللمأمورين (مسؤولية مدنية وجنائية) وهي تجلب على الحكومة مسؤولية مدنية ان كان الفعل مرتبطاً بالوظيفة ناشئاً من العمل في دائرتها — واما اذا كان العمل شخصياً محضاً فمسؤوليته المدنية او الجنائية عائدة على الموظف مباشرة اما (للمعاونون) فانهم قسمان (معاونو المديرية) وهؤلاء يتدبرون لامال ومأموريات من المديرية مباشرة

(ومعاونو المراكز) وهم مساعدون للمأمورين ولكن مسؤولية الفريقين الادارية اخذت من مسؤولية المديرين والمأمورين لان اعمالهم اضيق دائرة واما مسؤوليتهم المدنية والجنائية فشاها شأن مسؤولية المديرين والمأمورين

المطلب الثالث

« مسؤولية المدد والتأجيل »
« في المدد »

وظيفة المدد من اهم الوظائف وقد اعترفت الحكومة بذلك باعطائها لبعض المدد حق القضاء في القضايا الصغيرة جداً سواء مدنية او جنائية (مخالفات) ولكن الحكومة تسرعت كثيراً فيما فملت واتت بنظام سابق اوانه لان السواد الاعظم من المدد لا يصلح لادارة شؤون نفسه فكيف يومن على (ادارة شؤون غيره فالحكومة في هذا المشروع تشابه الشخص الذي يضع سلاحاً نارياً مسدس الطلقات في يد طفل مشهور بالطيشة وكان الاخرى بالحكومة ان تشتري في اعطاء مثل هذه السلطة ان يكون المدد حائراً للشهادة الثانوية او الابتدائية وقد أمضى مدة سنة على الاقل في درس مبادئ الحقوق ان لم يكن من حائري اجازة علم الحقوق

نعم انه لا يوجد الآن على ما نعلم سوى عمدة واحد حائز لهذه الشهادة وهو عمدة بقراس ولكن لو اشترطت الحكومة ذلك لرأينا كثيرين من العمدة الاغنياء يملكون اولادهم الحقوق ليكونوا قضاة من الدرجة الثالثة في بلادهم وماذا يمنع الحكومة من اعطائهم مرتباً قليلاً مقابل هذه الوظيفة الجديدة وجعل كل عمدة فيه الاهلية اللازمة مختصاً بالقضاء ليس لبلدة فقط بل للبلاد المجاورة ايضاً

ولا يسعنا هنا السكوت عن مفسدات الكثيرين من العمدة الذين ينفقون نصف اموالهم للحصول على الوظيفة ثم يستخدمونها سلباً نازلاً للوصول الى الدنيا المكتسبة للمال . فيدبرون المكائد لصيد مال الارامل واليتام . ويقعون الشقاق بين بيوت بلادهم لينحازوا الى من يتقدم للمال الاكثر . وأبوزن اللصوص . ويقاسمونهم على نتائج سرقاتهم بشرط ان لا يسرقوا من بلادهم . واذا حدثت سرقة في بلادهم سارعوا الى اتهام احد خصومهم ولفقوا عليه الشهود واحسنوا السبك حتى يبرر على القضاة كشف مكرهم واحتياهم . أولئك عمدة الشر وإركان الفساد واعضاء ميتة في جسم النظام العام لا يد من قطعها وطرحتها .

(مسؤولية العمدة الادارية) للعمدة واجبات كثيرة اذا اهل واحداً منه عرض نفسه للمقاب . والمحاكمة وهذه الواجبات مبيته في كتاب قانون البوليس ولكننا نرويها هنا باختصار

فن . وظيفة العمدة . (١) ان يراقب استعراض الخفر امامه ليتحقق من كمال عددهم ولبسهم واسلحتهم . (٢) ان يمنع حدوث ما يخل بالامن العلم . (٣) ان يحمي البوستان وكلما يتعلق بها . (٤) ان يحمي الطريق الحديدية .

الاميرية ويمنع الاعتداء على ممتلكاتها (٥) ان يعمل ما هو واجب عليه حسب
لائحة اول يوليوسنة ١٨٩٥ بشأن الصحة العمومية والمسائل المالية واعمال الري
والاشغال العمومية . (٦) وان ينظم الخفر ويصون الاملاك (٧) وان
يراقب القطعة (٨) وان يراقب الرباط ويخصص لهم مكاناً للاقامة فيه
(٩) وان يمنع حمل الاسلحة النارية مع استثناء الاشخاص المباح ذلك لهم
بموجب الامر العالي المختص بذلك . وهو يبيع حمل السلاح للعمد - والمشايخ .
والخبراء الاميريين والخصوصيين . والذوات والوجوه والاعيان . واصحاب
الاطيان الذين يملكون اكثر من خمسين فداناً . والتجار الذين لهم محل تجارة
باسمهم . وارباب الرتب والنياشين (١٠) وملاحظة الاشخاص المراقبين
وملازمهم مساكنهم ليلاً . (١١) والابلاغ عن الوفيات المشبهة بها والمساعدة
في حفظ الصحة (١٢) وتوقيع النرامة او السجن على افراد الاهالي والخفري
حالات مدينة في نمرة ٩٥ وما بعدها من قانون البوليس بعد مصادقة المأمور
او المعاون (١٣) ومنع كل خلاف ومشاجرة تنشأ من المنازعة في حدود
الاملاك (١٤) والحكم مؤقتاً في امر استعمال المساقى والمصارف (١٥) واثبات
حدوث الحرائق للمحصولات بسبب شرار وابور طريق حديدي (١٦)
وابلاغ المركز الجرائم والحوادث المهمة . (١٧) وعمل التحقيقات الابتدائية
في حالة التلبس بالجناية (١٨) والقبض على المتهم وارساله للمركز (١٩) وتفتيش
منزل المتهم عند تلبسه بالجناية . (٢٠) وتفتيش المنازل لمصادرة المهربات (٢١)
ومساعدة المحضرين في اعلان الاوراق القضائية وتنفيذ الاحكام (٢٢)
وتحرير محضر عند دخول منزل احد رعايا الدول الاجنبية (٢٣) ومساعدة
البوليس الملكي في القبض على الجاني . (٢٤) وعدم انتقاله من مقر وظيفته

الآ في حالة الضرورة (ولا يزيد النياب عن ٤٨ ساعة الا باذن المأمور الذي
يمكنه ان يأذن له لنفاية ٧ ايام وفوق ذلك لا بد من اذن من المديرية) (٢٥)
والقيام بواجبات مأمور للضبطية القضائية (٢٦) ومجازاة الخفر (٢٧) وابلاغ
الاهالي ما يهمهم معرفة مما ينشر في « النشرة الادارية » التي ترسل لكل العمدة .
ومن اهم ما يستوجب النظر في هذه الواجبات المديدة الثقيلة امران . اولهما
مسؤولية العمدة عن الامن العام - والثاني . اعطاؤه السلطة القضائية
تقول الداخلية ان العمدة يجب ان يكون (مسؤولاً عن الأمن العام)
في بلده ولعلها تنبي ذلك على هذا الفكر وهو ان العمدة لا بد ان يكون عالماً
بما جريات البلد واشرارها فان كان كذلك واخفى الحقيقة فهو خائن وان لم يكن
ولم يعلم فهو مهمل او غير كفؤ فالمسؤولية ثابتة على الحالتين

ولكن لنا على ذلك اعتراض وهو ان العمدة ان كان عالماً بأشرار بلده
الذين يمكن ان يرتكبوا الجرائم في النالب يجمل اشرار البلاد الأخرى واكثرية
الجرائم يرتكبها مجرمون غريباء عن البلد التي تقع الجريمة فيها . صحيح ان العمدة
يجب عليه السهر على نظام الخفر والتحقق من ان الخفراء مستيقظون متنبهون
ولكن ذلك لا يضمن عدم وقوع الجرائم ولذا نجد أن من المدالة أن تين
هذه المسؤولية وتحدد وان ترفع عن العمدة كل مسؤولية الا اذا اتضح من
قرائن الواقعة انه اهل إما بعدم منع وقوع الجريمة أو بعدم السعي في القبض
على القاعل أو بعدم جمع الأدلة الكافية لاثبات نسبة الجريمة الى القاعل - لأن
هذه المسؤولية للبهمة محمل العمدة على دفع الشر عن انفسهم بتقديم برىء
بصفة مجرم وخصوصاً اذا كان من ذوي السيرة الغير الحميدة أو من خصومهم
والأمر الثاني الذي يحسن البحث فيه هو اعطاء سلطة القضاء الى

العمد ، فأنه معيد لمصر الاستبداد لان ٩٥ في المائة من العمد لا يعرفون معنى القانون ولا يتحركون الا لمصلحتهم الذاتية ولا يعملون الا لمنفعتهم فكيف تستطيع الحكومة تسليم القضاء وهو أعظم سلطة الى أولئك العمد الذين كلنا يعلم سيرة أكثرهم؟ ألم يكن الأضمن لحقوق الاهالي اشتراط عدم اعطاء هذه السلطة الا للعمدة الذي حاز شهادة ثانوية أو ابتدائية على الأقل ودرس الحقوق ولو سنة واحدة واشتهر بحسن السلوك بين اقرانه

استشهد انصار مذهب جعل العمد قضاة على صحة مذهبهم بقلة عدد الشكاوي المقدمة ضدهم والحقيقة ان قلة عدد الشكاوي ناشئة من خوف الفلاحين من عدم تيسر طرق الاثبات ورجوع العمد عليهم بدعوى البلاغ الكاذب مع سوء القصد ومطاردتهم ايام بكل السبل . ولكن اصحاب المشروع معذرون لأنهم لا يعرفون احوال البلاد الداخلية فهم لذلك يقصدون خيراً وينال الأهالي من عملهم شرّاً لا خيراً . والغلاصة ان هذا المشروع يليق ببلاد مثل فرنسا وانكلترا لا بمصر التي أغلب عمدها على جانب عظيم من الافتقار للعلم والكمال الذي يجب ان يحوز به كل من وُضع في يده ذرة صغيرة من جوهر القضاء

(مسؤولية العمد المدنية والجنائية) شأن العمد فيها شأن الوزراء وغيرهم من كبار الأمورين فاذا وقعت الجريمة في حال تادية الوظيفة وبسبب تأديتها كانت الحكومة مسؤولة مدنياً عن عملهم امام الافراد وكان العمد مسؤولين شخصياً أيضاً مدنياً وجنائياً . أما اذا وقعت الجريمة او وقع الخطأ خارجاً عن الوظيفة فالمسؤولية واقعة على مرتكبها مباشرة ولا حرج على الحكومة بوجه من الوجوه

﴿ في المشايخ والخفراء ﴾

المشايخ يُتَبَرَّون كساعدين للعمد ويقومون مقامهم عند غيابهم . وأهم ما يعملونه ملاحظة الخفراء ليلاً بالنيابة عن العمدة (٢) وتوسطهم لمنع المنازعات في حدود الأراضي (٣) وحضورهم قتيش مساكن المراقبين والمتهمين (٤) وحضورهم دخول البوليس مسكن اجنبي (٥) وتبليغهم المركز عن الجرائم

﴿ أما الخفراء ﴾

فرئيسهم المسمى العمدة مسؤول (١) عن نظام الخفر وترتيبهم في قطعهم والمرور بهم ليلاً (٢) وعن تعليم الخفراء واجباتهم (٣) وعن إتخاذ التدابير اللازمة لاطفاء الحرائق (٤) وعن مساعدة المصاين والقبض على السكارى وقتل بحث الموتى (٥) وعن تنبيه السكان والبوليس عند وجود شبايك أو أبواب غير مقفلة جيداً

(هذه هي مسؤوليتهم الادارية) وأما مسؤوليتهم (المدنية والجنائية) فشبيهة بمسؤولية العمد والمشايع . الى هنا انتهى الكلام عن مسؤولية رجال الادارة وسنشرع الآن في شرح مسؤولية رجال القضاء وغيرهم من موظفي المحاكم والتابعين لها

﴿ الباب الرابع ﴾

(في مسؤولية القضاء وموظفي المحاكم ومن جرى مجراهم)

« المطلب الأول - في مسؤولية القضاء »

« لا عدل الا بالقضاء » ولا شك انهم بقيامهم في ذلك المسند الرفيع ، واشرافهم على تقسيم تلك النعم بين الناس يحق لهم ان يجلسوا في المقام الأول ،

« بين الذين قاموا بخدمة بلادهم واشتغلوا لقائدة وطنهم ومن اقدس الواجبات »
 « على الائم أن تقوم لهم بما يقابل نعمتهم من التجلة والاحترام »
 « القضاة هم الذين يؤيدون حكم العدالة ويثبتون الامانة بين الناس ويعينون »
 « لكل فرد الحد الفاصل بين واجباته وحقوقه من غير تمييز ولا ميل وهم الذين »
 « لا تنزع لهم قدم في الحق مهما اصططكت الغايات واصطدمت الاهواء وتزاحمت »
 « الاحزاب . وهم الذين يقتحمون اخطار القوة فينصرون الضميف على القوي »
 « ويقتلون الظلم ويوقمون بصاحبه ما يستحق من العقاب انى وجدوه وفي »
 « اي لباس وجدوه وهم الذين يحافظون على آداب الامة العامة فيضربون »
 « بسيف العدل كل من تعدى وانتهمك حرمتها »

« تلك وظيفة سامية ورتبة عالية لكنها تقتضي من الفضل والمكارم »
 « ما لا ينال بالسهولة ومن التبعة ما تتخلل له القلوب »

(كتاب المحاماة للعلامة الفاضل احمد بك فتحي زغلول صفحة ٤٠٥)
 هذه مسؤولية القضاة الادبية منقولة مما خطه يراع احد نوابهم وافاضلهم
 بل احد نواب القانونيين المصريين ومن لا نخطئ اذا سميناها مفتياً *Juriconsulte*
 بالمعنى المدني لا الديني ويلوح للقاري بين السطور ان المؤلف الفاضل معترف
 بصعوبة وجود الكمال في القضاء كما اعترفنا بندرتة في المحاماة ولذلك يجب علينا
 ان نتكاتف معاً لنصل الى تلك الدرجة الرفيعة والمنزلة السامية التي تجعلنا اهلاً
 لمراكرنا الكبيرة وذلك لا ينال الا بامر ين تضحية المال والجاه في سبيل العلم
 وفي سبيل المنفعة العامة وخدمة الحقيقة

وما دمنا ببيدين عن درجة الكمال فلا مندوحة لنا من الوقوع في المسؤولية
 كلما شططنا وهذا هو موضوع مبحثنا الآن

(مسؤولية القاضي المدنية بسبب وظيفته) شرح هذه المسؤولية العلامة دالوز في الجزء التاسع والثلاثين من موسوعاته تحت كلمة مسؤولية من نمرة ٢٨١ الى نمرة ٢٨٥ وفي ملحق الموسوعات المذكورة جزؤ ١٥ تحت كلمة مسؤولية نمرة ٤٥١ و٤٥٢ وهي عندنا مستمدة من الفصل الاول من الباب العاشر من قانون المرافعات الاهلي راجع المواد ٦٥٤ الى ٦٦٧ الخاصة بمخاصمة القضاة

(حالات مخاصمة القضاة) هذه الحالات حددها الشارع المصري في المادة ٦٥٤ وهي ثلاث. أولها - سكوت القاضي عن الحق اي امتناعه عن الحكم في قضية أو عن الاجابة على عرض. ثانيها - وقوع غش أو تدليس من القاضي أو إرتشائه في اثنا نظر الدعوى او في وقت توقيع الحكم او في اثناء التنفيذ ثالثها - وجود نص في القانون على جواز مخاصمة القاضي او الحكم عليه بتضمينات (اثبات السكوت عن الحق) السكوت عن الحق يثبت بظلمين يقدمان للقاضي على يد محضر يكون بين الاول والثاني ٢٤ ساعة على الاقل في حالة الامتناع عن الاجابة على عرض وثمانية ايام في حالة الامتناع عن الحكم (مادة ٦٥٦ مرافعات)

(السير في دعوى مخاصمة القضاة) يجوز تقديم هذه الدعوى بعد الطلب باربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على عرض وثمانية ايام في حالة الامتناع عن الحكم في قضية (٦٥٧) وترفع الدعوى بعرض يقدم الى المحكمة التابع لها القاضي ويسلم الى قلم الكتاب ويكون موقفاً عليه من ذات المدعي او من عنده من المدعي توكيل خاص بذلك وبين فيه اوجه المخاصمة وصور الاوراق التي يستند اليها (٦٥٨) وترض الدعوى الى المحكمة في أول

جلسة تُعقد بعد الثمانية أيام التالية لتقديم العرض وفي أثناء ذلك يبلغ العرض للقاضي (٦٥٩) وتسمع المحكمة اقوال الخصم او وكيله ولا يجوز للخصم استعمال القاطب سبب ضد القاضي المخاصم لا في العرض ولا في اقواله في الجلسة والاغرم الى التي غرش (٦٦٠ و ٦٦١) ولا تحكم المحكمة الا في أمر واحد وهو هل أوجه المخاصمة مقبولة أم لا فان حكمت بانها مقبولة تحيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف وهذه تحكم في الموضوع بعد المرافعة الشفاهية بين المدعي والقاضي المدعى عليه بمواجهتهما (٦٦٢ و ٦٦٣)

واذا كان القاضي المخاصم من قضاة محكمة الاستئناف فتحال القضية الى هذه المحكمة بشرط ان تكون مركبة ممن لم يحكم من قضائها الآخرين. في جواز قبول اوجه المخاصمة . او تحال عند اللزوم الى محكمة تشكل على الوجه المدون في المادة ٣٢٨ مرافعات اي من احد عشر قاضياً بالاقل من قضاة الاستئناف الذين لم يحكموا في القبول وعدمه . ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها . وعند اللزوم يضاف اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية وهذه الدعوى لا ترفع عن القاضي المسؤولية التأديبية اذا كان لذلك محلاً (٦٦٥) والمدعي الذي يرفض عرضه ويحكم بعدم صحة دعواه يفرم ثمانية الاف غرش على التضييعات (٦٦٦) وفي ذلك ضمان شديدة لتأديب من يتهم القاضي زوراً . واذا حكم ضد القاضي المخاصم فلا ينشأ من ذلك بطلان الحكم الذي اشترك في إصداره (٦٦٧)

ومن المقرر ان مبدأ المسؤولية العام عن الضرر المسبب عن الخطأ والاهمال لا ينطبق على القاضي الا في الاحوال التي ينص فيها القانون على ذلك صراحة وفي الحالات التي سبق لنا ذكرها المنصوص عنها عندنا في المادة ٦٥٤ مرافعات

حكم استئناف جرينوبل بفرنسا في ١٥ فبراير سنة ١٨٢٨ قضية ليه . موسوعات
داللو جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٣٤٦ نمرة ٢٨٤

(التزام القاضي او المحقق بنفقة القضية في حالة البطلان) ومن مواضع
مسؤولية القاضي التي نص عليها الشارع الفرنسي في قانون تحقيق الجنايات
(مادة ٤١٥) - ولم ينص عليها الشارع المصري - اجازة التزام الضابط او القاضي
المحقق بنفقة التحقيق الذي ابطل بسبب ارتكابه في التحقيق عملاً سبب ذلك
البطلان . ولكن ذلك لا ينطبق الا على النملطات الجسدية جداً . اما في القانون
المصري فلا مسؤولية مالية على القاضي او الموظف الذي ارتكب مثل هذا الخطأ
مهما كانت درجة جسامته ولكن ذلك لا يمنع العقوبات التأديبية ان كان لها محلاً
(ومن مواضع مسؤولية القاضي الجنائية) ويترتب عليها مسؤولية مدنية
لمن أصيب بضرر بسببها

أولاً - امتناع القاضي بناء على رجاء من صاحب وظيفة اميرية عن الحكم
أو اصداره حكماً ثبت انه غير حق . وجزاء ذلك التي مدة ٣ سمين والزل
من الوظيفة وسقوط أهلية القاضي مؤدياً للتوظيف بأية وظيفة قضائية . (مادة
١١٢ عقوبات)

ثانياً - امتناع القاضي عن الحكم في غير الحالة المابق ذكرها . وعقابه
التعريم من الف قرش الى الف قرش ويجوز عزله أيضاً (مادة ١١٣ عقوبات)
ثالثاً - استعمال القوة مع الناس في اثناء تأدية الوظيفة بطريقة تخل بشرفهم
أو تحدث آلاماً بابدانهم . وعقاب ذلك الحبس من ثمانية ايام الى ستة .
وأما اذا وصلت القوة لدرجة جنحة أو جناية فيحكم بالعقوبات المقررة لذلك
(١٢٠ عقوبات)

(في مسؤولية القاضي خارج وظيفته) ومن المقرر أيضاً عند علماء القانون الفرنسي ان مخاصمة القضاء لا محل لها اذا كانت الوقائع التي حدثت من القاضي أو من بقية موظفي القضاء خارجة عن دائرة وظائفهم . ولكن حتى في هذه الحالة لا يمكن الذي أصيب بضرر من فعل القاضي أن يقيم عليه الدعوى أمام المحكمة الابتدائية وان تكن الواقعة جنحة بل لا بد من اقامتها أمام محكمة الاستئناف وبواسطة النائب العمومي فان لم يقمها النائب العمومي فالطريق الجنائي مسدود في وجه الشاكي وليس أمامه سوى المحاكم المدنية التي يطلب منها تعويضاً (مواد ٤٧٩ الى ٤٨٢ من قانون السير في الجرائم الفرنسي)

اما في القانون المصري فان القاضي اذا ارتكب جريمة خارج وظيفته مسؤول مثل بقية الافراد ولا امتياز له في القانون . صحيح ان الياقة تقضي على المحامين بعدم قبول مثل هذه الدعوى من الخصم الذي اصابه الضرر كما لا يجوز للمحامي ان يقيم قضية ضد محام آخر ولكن هناك طريقة تمكن صاحب الشأن من ايجاد محام عنه وهي ان يقدم عرضاً الى رئيس المحكمة بطلب انتداب احد المحامين عنه فيكون المحامي حينئذ مضطراً لقبول الدعوى بعيداً عن تهمة تضييع الياقة والجمالة في سبيل المال أو في سبيل الانتقام . ان كان ما بينه وبين القاضي المطالب خراب

(في تأديب القضاء) يجب ان يكونوا مثال الفضيلة والكمال والآداب لانهم تربوا في مراكز تعليم الامة التعليم العملي فكل من شذ عن الفضيلة اعادوه اليها باحكامهم . وكل من حاد عن الكمال ارجصوه اليه بنواهيهم وكل من خالف الآداب ردوه اليها بعقابهم

وقد نص الشارع في تأديب القضاة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

(قضاة اية محكمة ابتدائية) يحاكمون تأديباً أمام مجلس تأديب مؤلف من قضاة من محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية ومن قاضيين من قضاة محكمة ابتدائية

واما (قضاة الاستئناف) فتأديبهم موكول الى محكمة الاستئناف نفسها المؤلفة بهيئة جمعية عمومية اي من جميع الاعضاء ما عدا العضو المطلوب تأديبه (والمقوبات التأديبية) التي تصدر ضد القضاة هي (١) التوبيخ (٢) والانذار (٣) والزل

(فالانذار) يصدر لقضاة محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة . ورئيس محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة الاستئنافية التابعة لها الابتدائية . ورئيس محكمة استئنافية من ناظر الحفائية
(واما الزل) فانه جزاء كل قاضي ارتكب عملاً خطأ لشرف القضاء او خلاً بكمال حرية القضاء في آرائهم

المطلب الثاني

« مسؤولية النيابة العمومية »

وضع الشارع المصري في يد النيابة العمومية سلطة هائلة يمكنها القول بكل حرية انها اسامت استعمالها بصفة مجموع وان يكن في النيابة كثيرون من رجال الفضل الذين لم تدرهم وظيفتهم ولم يخرجوا عن حدودهم . والذنب كل الذنب ليس على من تجاوزوا الحد بل على الشارع نفسه لانه نزع سلطة واسبغة جداً من

ايدي قضاة التحقيق الذين لا يُعيّنون في فرنسا الا من القضاة الذين طال
اختبارهم وهذبت السنون اخلاقهم وخفضت من طيشهم واودعها في ايدي
شبان كثير مثلهم لا يزال في المدارس فأهينت بذلك بيوت كبيرة وضاعت
حقائق عظيمة ووقع ابرياء كثيرون تحت طائلة العقاب لجهل المحقق واظلت
مجرمون كثيرون من شبكة العدالة ومما زاد الطين بلة سوء انتخاب بعض القضاة
وكثرة اعمالهم وبذلك انعدمت الضمانة الباقية

اي ذمة ترضى بأن ينظر القاضي في مائة قضية في جلسة واحدة وفي
الاستئناف ! حيث لا مرد للحكم ولا طريقة لاصلاح الخطأ حقيقة ان نظام
المحاكم الحالي لا يليق مطلقاً بحكومة راقية وان السنة الخلق تنادي بالاصلاح !
الاصلاح ! فبقاء حالة القضاء على ما هو عليه حار على المصلحين

(مسؤولية النيابة مدنياً) قلنا ان نظام النيابة وتوسيع سلطتها أدى الى
مضرات كبيرة جعلت الحرية الشخصية العوبة في ايدي القادير ولكن النيابة
مسؤولة عن عملها مسؤولية مدنية ان لم تكن جنائية وهذه المسؤولية المدنية
ناشئة من القانون المدني نفسه (مادة ١٥١)

وقد قرر برلمان تولوز بفرنسا هذا المبدأ وهو :

« ان للقضاة ان يحكموا بتعويض على وكلاء الملك (او وكلاء النائب العمومي
عندنا) شخصياً اذا ظهر جلياً من الواقعة انهم عوگوا على مبلغين مجهولين
او مشهورين بالافلاس او الفقر أو ذوي نية مشبوهة وقال العلامة دالوز ان
هذه المسؤولية توجد اليوم كما كانت في ايام برلمان تولوز (موسوعات دالوز
جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٣٤٧ نمرة ٢٨٦)

(النيابة مسؤولية مدنياً وجنائياً ايضاً) اذا خرجت عن حدود القانون

ومن مواضع هذه المسؤولية

أولاً - الأمر بإدانة متهم أو ايدائته لجله على الاعتراف - وعقابه السجن المؤقت وعدم اهلية الموظف مؤبداً لتقلد رتبة أو وظيفة اميرية (مادة ١١٧ عقوبات)

ثانياً - استعمال القسوة مع الناس اثناء تأدية الوظيفة بطريقة يخل بشرفهم أو يتحدث آلاماً بابدانهم وجزاء ذلك الحبس من ثمانية ايام الى سنة واما اذا وصلت القسوة لدرجة جنحة أو جناية فيحكم بالعقوبات المقررة لذلك (١٢٠ عقوبات)

ولا حاجة بنا للقول بأن المصعب بالضرر يمكنه الدخول مدعياً بحق مدني ضد الموظف كما يمكنه المطالبة امام المحاكم المدنية بتعويض ذلك الضرر وفي اعتقادنا ايضاً ان الحكومة مسؤولة مدنياً عن سوء سلوك موظفيها ولذلك يمكن مطالبتها بتعويض الضرر بالتضامن مع الموظف الذي ارتكب الجريمة هذا فيما يخص الجرائم او الغلطات التي ترتكب في اثناء تأدية الوظيفة ويكون لها ارتباط بالوظيفة اما الجرائم الخارجة عن ذلك فشان النيابة فيها شأن بقية الافراد واعضاؤها مسؤولون عنها مدنياً وجنائياً مسؤولية شخصية الى هنا انتهى الكلام عن النيابة

— المطلب الثالث —

(مسؤولية الكتاب الأول في المحاكم)

مسؤولية كتاب المحاكم الاول مستمدة من المادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي و٢١٢ من المخطط ١٣٨٢ من الرنساوي. وقد حكمت المحاكم الرنساوية

بناء على المبدأ المقرر في المادة الأخيرة أولاً - بأن الكاتب الاول الذي يسلم الشهادة التي توجبها المادة الخامسة من قانون ٢٥ نيفوز سنة ١٣ قبل رد ضمانه أحد الموظفين المفوض اليهم عمل العقود وماشاكلها كالموثقين ووكلاء السحاوي والكتّاب الأول والمخضرين ويثبت في الشهادة عدم وجود معارضة مع وجود معارضة أعلنت اليه من شخص آخر يسأل امام هذا الشخص المعارض عن نتائج هذا التسليم وان تكن المعارضة عملت قبل تسليم الشهادة بزمن - ولم يقدم المعارض دعوى لطلب تثبيت الحجز ولم ينقل الدائن المعارض صورة صك دينه في رأس اعلان المعارضة . ثانياً - ان الكاتب الاول الذي سمح بسحب مستندات أحد الدائنين المقدمة في طلب توزيع مال مودع في المحكمة مسؤول لهذا الدائن عن كل الضرر الذي أصابه بفقد هذه السندات ولا يمكنه أن يهرب من المسؤولية الا اذا اثبت أن السندات المقدمة سُرق او أُخذت بالقوة من مكتبه (محكمة استئناف ريون في ٢١ فبراير سنة ١٨٥٧) (دالوز موسوعات جزء ٣٩ صفحة ٣٤٧ نمرة ٢٨٧)

ويقع الكتاب الاول ايضاً في المسؤولية الخاصة المنصوص عنها في المادة ٤١٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي . وهذا المبدأ طبقته محاكم فرنسا فحكمت : أولاً - بأن الكاتب الذي اهمل التوقيع على مناقشة متهم ملزم بغرامة الاجراءات التي تعاد بناء على هذا الخلل . (تقض فرنسا ١٣ مارس ١٨٤٥) ثانياً - بأنه مسؤول عن نفقة الاجراءات الجنائية الواجب إعادتها لبطلان محضر استجواب (مناقشة) المتهم بسبب علم توقيع القاضي المحقق عليه ولكن الكاتب الاول الذي يساعد القاضي المعين مديراً لاجراءات تفتيشه بما لا يسأل عن الاعمال التي عملها بأمر ذلك القاضي ولو بحكم باطلها (تقض

فرنسا في ١٣ مارس سنة ١٨٥٠)

راجع دالوز موسوعات جزء ٣٩ صفحة ٣٤٧ نمرة ٢٨٨ و ٢٨٩ - وراجع
ايضاً ملحق موسوعات دالوز جزء ١٥ صفحة ٥٥٥ نمرة ٤٥٤ حيث تجد امثلة
اخرى من الوقائع الجالبة مسؤولية مدنية للكتاب الأول
وتقضي المادة ٥٩ من الذكرى الفرنساوي الصادر في ٦ يوليوسنة ١٨١٠
الخاص بتنظيم المحاكم الاستئنافية بان :

« الكتاب الاول مسؤول بالتضامن عن كل غرامة او رد او نفقات
« او تعويضات تنشأ من المخالفات والجنح والجنايات التي يرتكبها مساعدوه في
« القيام بوظائفهم وله الرجوع عليهم فيما يدفعه عنهم طبقاً للقانون »
وهذا النص بينه أعيد في المادة ٢٧ من ذكرى ١٨ اغسطس سنة ١٨١٠
الخاص بتنظيم المحاكم الابتدائية

ولكن هذه المسؤولية لا يمكن تطبيقها في مصر لان القانون المصري
لم ينص على هذا التضامن ولم يحمل الكتاب الاول مسؤولاً عن تويض الضرر
الناتج عن عمل مساعديه ولذلك يكون الكتاب الأول غير مسؤول الا اذا
ظهر للقاضي انه اهل في مراقبة اعمال مرؤوسيه اهمالاً لا يلتبس له عذرفيه

المطلب الرابع

« مسؤولية الخبراء »

ليس من غرضنا اليوم ولا ينسنا مقام هذا الكتيب ان نخوض مبحث
مسؤولية الخبراء الادبية ولكن في النفس اشياء تدفنا الى ابداء بعض
ملاحظات نعرضها على حكمة رجال القضاء الافاضل لهم يسيرونها التفاتة

يكون منها الشفاء من داء عضال يثن منه أكثر المتقاضين
كل من درس حالة الخبراء يعلم ان تسعين في المائة منهم يُتبرون ضربة
تأضية على حقوق العباد وان عيوبهم الكبرى هي : (١) الرشوة (٢) والنرض
(٣) والجلل المركب

وسبب هذه الحالة السيئة سوء انتخاب الخبراء والتساهل في قبولهم وفي
تعيينهم في القضايا فترام في أكثر الاحيان وقوفاً على ابواب القضاة يرجون رزقاً
والقضاة يندفعون بعاطفة الحنان والشفقة فيلبوث طلبهم مع علمهم بانهم
لا يصلحون في أكثر الاحايين للقيام بواجباتهم.

ولكن العامة التي تتخضع بالظواهر تسمى الظن بالقضاء بسبب هذه
الشفقة وتكون النتيجة زبالاتاً على اصحاب القضايا وزعزعة في الثقة في القضاء
ويوجد عيب آخر من نظام الخبراء الحالي وهو تعيين بعض موظفي الحكومة
واكثرهم ذوي رواتب كبيرة بصفة خبراء - وفي ذلك انصاف كبير بحقوق من
انقطعوا لهذه الصناعة وضرر للحكومة لان موظفيها يشتغلون بأمر أخرى غير
وظائفهم وهي تأخذ جزءاً غير قليل من قوتهم العقلية والجسمية - وهذا ما
نستلقت اليه خصوصاً نظر ذوي الحل والعقد من رجال المالية والمالية لاصدار
قرار وزاري بمنع تعيين الخبراء من رجال الحكومة الا اذا لم يوجد خبراء من
المختصين لهذا العمل

وما نرضه على اولى الامر في الحكومة لاصلاح الحالة الحاضرة اشتراط
الامور الآتية لقبول أي شخص بصفة خبير :
الشرط الاول - ان يكون حائراً للشهادة ثانوية
الشرط الثاني - ان يكون حسن السلوك

الشرط الثالث - أن يجتاز امتحان امام لجنة فنية تعين في وزارة العدلية
فالشرط الاول يحرم من الدخول في الخبرة كل من لم يبلغ درجة كافية من
العلم - والشرط الثاني يبعد كل ذي سلوك ردي . والثالث يحقق كفاءة المرشح
في الصرع الذي يبين به خيراً

ويقسم الخبراء الى اقسام بعضهم كتاب للخطوط والاختام - وبعضهم
حساب لمراجعة حسابات وعمل ميزانيات وما شاكلها - وبعضهم مهندسون
لقياس الارض وعمل الرسوم ومعاينة الابنية - وبعضهم كيميائيون لمعرفة انواع
الخبر وقدمه أو حداشته وهلم جراً وللتحليل الكيميائي

هذه امانتنا نرفها الى اولي الامر لنير غرض سوى اعلاء كلمة العدل
ورفع مقام القضاء واجلاله واباد كلما يشينه ويسوقه للخطأ ولتقديان ثقة الناس
به . واذا قد نفتنا ما طالما آكته الصدر نمود الى مسؤولية الخبراء المدنية فنقول :

مسؤولية الخبراء مدونة في القانون من زمن الرومانيين فقد كانوا يتفقون
على تعيين خير ليسمح حقولهم او يثمن شيئاً مباعاً او يفرز جزءاً مباعاً من ارض
البائع وقد اباح القاضي الروماني (Prêteur) لمن استخدم الخبير اقامة دعوى
ضده اذا ارتكب تدليساً او خطأ جسيماً ومنعها عند ارتكاب الخبير خطأ خفيفاً
لان قضاة الرومانيين ما كانوا يتبرون التعاقد الذي يتم بين مستخدم الخبير وبين
الخبير تعاقد ايجار عمل بل خدمة خدم بها الخبير صاحب العمل ولذلك كان
ما يدفعه صاحب العمل الى الخبير يد مكافأة لاجرة

ولكن هذه الاعترافات تقادم عهدها واصبح الخبراء في الزمن الحالي
يؤخذون على الخطأ الذي يصدر منهم وان يكن خفيفاً فالذين ينتخبهم الخصوم

دون ان يكون هناك نزاع قائم بينهم أمام القضاء يمدون وكلاء ولهم مالوكلاء
وعليهم ما عليهم

وقد حدد قانون الاحراش الفرنسي مسؤوليتهم في مأموريتهم اذا
اخطأوا في تقدير ما قطعه ملتزمو التحطيط في الغابات خطأ يبلغ جزءاً من
عشرين وذلك لا يمنع عنهم المسؤولية الجنائية في حال ثبوت اختلاس او تجاوز
لحدود سلطتهم كما هو منصوص في المادة ٢٠٧ من قانون الاحراش

(التأخر في تقديم التقرير) اما الخبراء الذين تعينهم المحاكم اثناء بحثها في
دعوى فاذا تأخروا عن تقديم تقريرهم جاز ازامهم بتعويض الضرر الذي ينشأ
من هذا التأخر وهذا الالتزام منصوص عنه صراحة في المادة ٢٤٢ من قانون
المرافعات الاهلي

(خلل في اعمال الخبراء) واذا تطرق الخلل الى اعمال الخبراء بسبب
تدليسهم او غشهم فهم مسؤولون باتفاق آراء الشراح

(خطأ جسيم) وكذلك يكونون مسؤولين اذا وقع منهم خطأ جسيم
لان هذا الخطأ مشبه بالتدليس في عرف القانون الروماني

(الخطأ البسيط) ويرى اشهر الشراح ان الخبراء مسؤولون ايضاً عن
الخطأ الخفيف اذ لا يوجد ما يفهم من المسؤولية العامة المنصوص عنها
في المادة ١٥١ من القانون المدني خصوصاً اذا تأملنا في ان هؤلاء الخبراء
بسطوا الرجاء للمحاكم لتعيينهم في هذه الوظيفة الشريفة الكثيرة الربح

وقد اعترض بعضهم على هذا الرأي بقوله ان الخير يؤدي وظيفة شبيهة
بوظيفة القاضي ولذلك يجب ان تكون له امتيازات القضاء فلا يؤخذ إلا لنش

او تدليس (مادة ٦٥٤ من قانون المرافعات الاهلي فقرة ثالثة)

والجواب على ذلك ان الشبه بين الوظيفتين ظاهري فقط والفرق بينهما عظيم فالخير لا يطلب منه ابداء رأيه الا في نقطة من نقط النزاع يؤهله لايضاحها العلم الخصوصي الذي حصله ويمكنه ان يحلها على مهل وهو حر في قبول العمل او رفضه

أما القاضي فهو غير مختار بل مرغم على الحكم مهما كانت المصاعب التي يلاقها ولذلك وضع الشارع نصاً مخصوصاً لحمايته من المسؤولية الا اذا ساءت نيته وظهر غشه . بل نرى ان الشارع الفرنسي جعل القاضي مسؤولاً عن نفقة اعادة التحقيق اذا ابطال بسبب خطأ وقع منه (مادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الفرنسي)

ولكن هذا النص لا وجود له في القانون المصري ولذلك لا يكون القاضي المصري مسؤولاً عن مثل هذه النفقة . والخلاصة ان القاضي متى من المسؤولية العامة بنص صريح وأما الخير فلا ولذلك يكون الخير مسؤولاً عن اخف انواع الخطأ.

وترى بعض المحاكم ان اعتماد المحكمة تقرير الخير بحكم نهائي يقلل باب مطالبته بتعويض بسبب ما يسند له اليه المطالب من الخطأ ودليلها على ذلك ان الحكم الذي اعتمد التقرير جملة جزءاً منه فالتقرير مقدس كالحكم ولا يمكن الطعن فيه تباعاً لبدأ احترام قوة الشيء المقضي به ويستثنى من ذلك حالة وجود غش او تدليس

ولكن العلامة سورداد صاحب كتاب (شرح المسؤولية) يخطئ هذا الرأي ويؤيد على اصحابه بقوله ان التقرير ليس سوى نوع من البحث خارج عن الحكم

او بالأقل مستقل عنه . وهو صك يستعمله القاضي للحكم في الدعوى وليس غرض الدعوى . ولذلك يكون خطأ الخبراء غير محمي بقوة الشيء المقضي به ولا يكون الحكم مانعاً من مطالبة الخبير بتعويض لان الخبير لم يكن خصماً في الدعوى التي حكم فيها

صحيح ان القاضي يمكنه ان يرفض دعوى التعويض في حالة كون المطالب اكتشف عيوب التقرير قبل الحكم في الدعوى إذ يكون المطالب ارتكب خطأ ايضاً لعدم طعنه فيه . اما اذا لم يكتشف المطالب تلك العيوب الا بعد الحكم النهائي فيثبت لا يجوز للقاضي رفض دعواه

نم ان للخصم الطعن في الحكم بعد صيرورته انتهاياً بطريق التماس اعادة النظر ولكن اذا مضت المواعيد المخصصة لهذه الطريقة من طرق الطعن ولم يكتشف الخصم الغش او التدليس الا بعدها نقلت في وجهه كل ابواب طلب العدالة . لذلك يجب القول بان باب دعوى التعويض ضد الخبير مفتوح للخصوم حتى بعد صيرورة الحكم في الدعوى انتهاياً

(راجع سوردا مسؤولية جزء اول صفحة ٧٩٠ نمرة ٦٧٩ مكررة)

وقد حكمت محكمة استئناف جرينوبل في فرنسا في ٢١ مارس سنة ١٨٩٣ حكماً عززت فيه مذهب القائلين بدخول الخبراء تحت احكام المسؤولية العامة وذلك بانها الرمت خبيراً بتعويض لأنه قرر بطياشة ان بعض الرسائل الخالية من التوقيع التي طلب منه ... تحقيق خط صاحبها صادرة من شخص معين حالة كون هذه الرسائل تكون جريمة البلاغ الكاذب . وبنت هذا الحكم على كون الخبير بدلاً من اعتماده على قواعد الخط دون غيرها ومقارنته احرف الرسائل الخالية من التوقيع باحرف خط المتهم اشتغل في مأموريته متأثراً

بالاشاعة المنتشرة وبشهادات طالها في التحقيق القضائي ولم يعمل بمحبه القضي
الابطريقة سطحية وبغير التفات كبير حتى قرر وجود مشابهات بين الخطئين
لا وجود لها في الحقيقة واهمل اثبات بعض الامور التي كان يحتمل ان تقيد
المتهم . ولم تلفت المحكمة الى دفاع الخبير عن نفسه بقوله ان قاضي التحقيق
رأى رأيه باحالة المتهم الى المحاكمة وذلك لان البحث في صحة هذا التقرير لم
يكن من شؤون قاضي التحقيق - ولا التفت ايضا الى دفاعه بان المحكمة
عينت خبيراً آخر لان هذا التمييز نشأ من الديوب التي ظهرت في عمل الخبير
الاول ومن تقديم المتهم رسائل من شخص آخر يشابه خطها خط الرسائل
الخالية من التوقيع . (راجع ملحق موسوعات دالوز جزء ١٥ صفحة
٥٥٥ و ٥٥٦)

المطلب الخامس

في مسؤولية وكلاء التظليسة .

موسوعات دالوز جزء ٣٩ مسؤولية نمرة ١٣٥ قرة ثانية و ١٩٥ و ٣٢٥
وملحق الموسوعات المذكورة مسؤولية نمرة ٤٥٧
حكمت محكمة التقض والابرام الفرنسية بان للسلطام الكلمة النافذة في
تطبيق قواعد المسؤولية مشددة او مخففة على الذين لهم مأمورية مجانية
وخصوصاً على وكلاء تظليسة ارتكبوا خطأً أضرباً بالدائنين . (حكم ٢٦ يوليو
سنة ١٨٣٦) . ولكن التخفيف لا محل له الا اذا كان وكلاء التظليسة غير مأجورين
على عملهم اذ في هذه الحالة لا مهرب لهم من المسؤولية البامة بل شأنهم
فيها شأن غيرهم .

وحكمت محكمة استئناف بوردو في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بان المفلس الذي عمل اتفاقاً (كنكردا) مع دائنيه لا يمكنه ان يسأل السنديك عن عدم اقامته القضايا اللازمة لتحصيل الاموال التي تمهد بدفعها الى دائنيه رغماً عن وجود شرط في الاتفاق يفوض الى وكيل التفليسة (السنديك) اعطاء كل دائن ما هو مطلوب له لان هذا الشرط لا يحرم المدين من تحصيل المال ولا يعطي تفويضاً بذلك لوكيل التفليسة

ولا يمكننا ان ندع هذه الفرصة تمر دون ان نظهر استياء المتقاضين من النفقات الجسيمة التي يستلزمها تعيين وكيل او وكلاء للتفليسة فان نتيجة هذا التعيين في اغلب الاحايين ان الوكيل يأخذ نصف ما يحصله بل ربما اخذ ثلاثة ارباعه او كله لذلك ترى الدائنين يسينون سنديكاً منهم احياناً واحياناً يتنازلون عن مطالبهم او يرضون بالسير منها خوفاً من ان لا يجنوا من الطريقة القضائية سوى ضياع الوقت والمال

والحق يقال ان قوانيننا المدنية والتجارية وقوانين المرافعات محتاجة لاصلاح كبير يقلل من هذه الاجراءات العقيمة. ويقصر من هذه المواعيد الطويلة ويوفر على المتقاضين ما لهم ووقم كما ان من المستحسن ان لا تجبر الحكومة بدليلتها وتجعلها واسطة لتحصيل المال بل تخفف الرسوم الى ما يساوي حاجتها للاتفاق على المحاكم دون ربح اذ تكفيها الضرائب الاخرى لبقية نفقاتها وديونها وحق العدالة ان تكون « مجانية » فكيف بها ان اصبحت « تجارة » يقصد بها جمع المال !!!

المطلب السادس

الحراس والحفاظ

موسوعات دالوز جزء ١٥ صفحة ٥٠٥ من نمرة ٢٣٤ الى نمرة ٢٤٤
وملحق الموسوعات المذكورة جزء ٤ نمرة ٩٠

(اهم واجبات الحارس القضائي) ثلاث : (١) ان يحفظ الشيء الملم اليه (٢) ويدبره طبقاً
لا هو منصوص في حكم الحراسة (٣) ويرده الى الشخص الذي حكم له به)

ويجب عليه ان لا يخرج عن الحدود التي وضعا له الحكم القاضي بتعيينه .
لانه ليس سوى مدير للشيء الموضوع تحت الحراسة وشأنه في ذلك شأن
المدير الخاص . فاذا اقام قضية بطيش متجاوزاً الحدود التي وضعا له القاضي
عرض نفسه لان يحمل شخصياً نفقات تلك القضية . ولكن يجوز للمحكمة
ان تعطي الحارس في حكم تعيينه تفويضاً اوسع بان تسمح له بعمل اعمال
تزيد على التفويض الذي يعطى عادة للمديرين كأن تبيع له قبض نفود واعطاء
مخالصة وفك تسجيل انتهائي مأخوذ تأميناً لوفاء الدين الذي يقبضه ويرى
ذمة المدين به . ولكن من الواجب على القضاة ان لا يوسعوا التفويض الذي
يعطونه للحارس الا بعد اخذ الضمانات اللازمة لحفظ حقوق المتقاضين
(تفويض التأجير) حق الادارة المعطى للحارس لا يبيع له التأجير . لان
هذا الحق مصدره الخصوم فاذا لم يتفقوا على تفويضه بالتأجير احتاج الى تفويض
من القاضي وعليه التماس هذا التفويض اذا خشي تعطيل الارض من الزرع
(تحديد سلطة الحارس) اذا فُوض الى الحارس قبض دين وبراء ذمة
الدائن وفك الرهن المأخوذ ضده فليس له ان يقيم قضية يطالب فيها بالموائد

لان ذلك من شأن الدائنين والحارس يجب ان لا يخرج عن دائرة وظيفته
 للمعينة بالحكم ولا يتجاوزها خطوة واحدة . (حكم صادر من محكمة استئناف
 ليون في ٢٠ يوليو سنة ١٨٣٩)

(ففقات الحارس وديونه) الخصم الذي كسب القضية ملزم بدفع ففقات
الحارس وبوفاء المال الذي اقترضه للقيام بأموريته

(مسؤولية الحارس) مسؤوليته شبيهة بمسؤولية المودع عنده المأجور على
العمل وعليه ان يعامل الشيء الذي استلمه بذات العناية التي يديرها المالك
لحفظ ملكه واستغلاله بل هو مسؤول عن الخطأ الخفيف ان كان يأخذ
اجرة على عمله

(الحارس القضائي) يجب على الحارس القضائي كما يجب على الحارس الذي
يعينه الخصوم رد الشيء الى الشخص الذي تحكم الحاكم باحتيته به - وعليه
ان يقدم له حساباً عن ثماره واوريقه (حكم استئناف ليون بفرنسا في ٢٣ جون
سنة ١٨٣١)

(الحارس حافظ وديعة قضائي) يوجد في القانون الفرنسي نص يلزم
بعض حفظة الودائع بدفع ما قبضوه في الثمانية ايام التي تلي الشهر من تاريخ
قبض المبلغ وهذا الدفع يكون لخزينة الودائع والمخروقات . على ان هذا النص
لم يذكر الحفظة صراحة ولذلك لا يمكن تطبيقه عليهم

ولكن يمكن من جهة اخرى الزامهم بالفرق بين الربح الذي حصلوه من
المال المودع عندهم وبين الربح الذي كان يمكن الحصول عليه في خزينة الودائع
والمخروقات لان حافظ الوديعة مسؤول عن حسن التصرف ومن حسن
التصرف ان لا يقلل ريع المال المودع عنده

(حارس قيم قضية بلا تقويض بالمقاضاة) مثل هذه القضية باطلة قانوناً ولا يزال البطلان دخول ذوي الشأن في الدعوى بعد اقامتها لان الدعوى لا وجود لها الا اذا كان مقيمها ذا صفة حين اقامتها والحارس لم يكن كذلك حينئذٍ فالدعوى تسقط على كل حال (وقد حكمت بذلك محكمة ليون في ٢٠ يوليو سنة ١٨٣٩)

—o— الباب الخامس —o—

« مسؤولية المحضرين و مندوبيهم »

موسوعات داللو ز جزء ٣٩ مسؤولية من نمرة ٤٦٩ الى ٤٨٣ و ٦٧٥ و ٦٧٨ و ٧٧٥ وملحق داللو ز جزء ١٥ نمرة ٣٦ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٥٧ و ٤٧٢ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦٣ — وكتاب المسؤولية تأليف سوردا جزء ثان نمرة ٩٠٠ — وقانون المرافعات الاهلي مادة ٢٣ والمختلط مادة ٢٥ والفرنساوي مادة ٧١ (وظيفة المحضرين والخلل المنتشر بينهم) للمحضرين وظيفة مهمة للمساعدة على اجراء العدالة فهم رسل القضاء وحجابه وجنده وآلة لتنفيذ احكامه ولكننا من سوء الحظ نجد التزيه فيهم قليلاً والعالم بواجباته علماً صحيحاً نادراً كما اننا نجد في المحاكم الاهلية اقل علما منهم في المحاكم المختلطة والباعث على ذلك ان المحاكم المختلطة تنقد محضرها راتباً واسماً مع ان المحاكم الاهلية تنقد اكثر محضرها وهم الفريق المسمى « مندوب محضر » راتباً لا يكتفي ضروريات عيشه وهو عشرة قروش في اليوم الواحد وهذا ما دعا الى دخول كثيرين من غير ذوي الكفاءة والذمة في هذه الوظيفة فضاغت حقوق كثيرين من المتقاضين

وهنا نحن نورد مثلاً شائعاً للطريقة التي تضع بها الحقوق . زيد في يده حكم ضد عمرو سلمه لقم المحضرين لأجل تنفيذه بحجز منقولات عمرو كاثاث بيته مثلاً ولم يتخذ احتياطاً لمراقبة تنفيذ الحكم بنفسه - ثم بعد يومين او ثلاثة جاء زيد لسحب الحكم . ومثلاً ان يجد محضراً يفيد القاء الحجز على كثير من المنقولات لعله ان بيت عمرو كثير الاثاث فاخر الرياش - ولكنه خاب أمله عند ما وجد محضراً يفيد عدم وجود شيء مما يسوى الحجز في منزل عمرو او يفيد حجز منقولات لا تساوي عشر الموجودة في البيت ولا تكفي لوفاء جزء يسير من الدين

ولو شئنا اياد امثلة اخرى من هذا القليل لضاقت بنا صفحات هذا الكتاب ولكتبنا نكتفي بهذا المثال راجين من اولي الامر في وزارة المدلية أن يزيدوا راتب المحضرين ولا يقبلوا في هذه المهنة صنائع زيد وعمرو بل ينتخبوا من اشتهر بالذمة والدكاء والعلم ليكون التنفيذ دائماً على محور الاستقامة والتزاهة ولكي لا تضع فائدة القضاء العادل والاحكام الصلبة لاغراض بعض المحضرين السافلة وجعل البعض الآخر

وبعد ان يينا أهمية وظيفة المحضر والنقص الذي نشكو منه في اكثرية رجال هذه الطائفة نشرع في البحث في مسؤولية المحضر المدنية

(مصدر مسؤولية المحضر) هذه المسؤولية مستمدة من مصدرين « المصدر العام » وهو المادة ١٥١ من المذني الاهلي التي تلزم كل من سبب ضرراً للغير بتويض الضرر الذي سببه . والمادة ٢٣ من قانون المرافعات الاهلي التي اعطت طالباً ابطلت ورقة قضائية اعلتها المحضر بناء على طلبه - حق الرجوع على المحضر لإلزامه بالنفقات وتعويض يساوي ما ناله من

الضرر بسبب هذا البطالان والمادة ٤٦٥ من قانون المرافعات الاهلي التي جعلت المحضر ضامناً نحو الحاجز لثمن الاشياء المبيعة بالمزاد اذا لم يأخذ المحضر ثمنها تقدماً او اذا اهمل في بيعها ثانياً في حالة تأخر المشتري عن دفع الثمن . وذلك عدا مسؤولية المحضر التأديبية

ومسؤولية المحضر تنشأ من خطأ يرتكبه أو اهمال أو عدم احتراز وسواء في ذلك ارتكب الخطأ أو الاهمال أو عدم الاحتراز في اثناء قيامه بوظيفته أو في عمل خارج عن هذه الوظيفة

وقد حكمت محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٢ مارس سنة ١٨٩١ في قضية ديرا ان مسؤولية المحضرين المدنية عن بطلان الاوراق التي تملن على يدهم . مؤسسة على القاعدة العامة المدونة في المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من القانون المدني الفرنسي المقابلتين للمادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي وان المادة ٧١ من قانون المرافعات المدنية الفرنسية المقابلة للمادة ٢٣ من قانون المرافعات الاهلي والخاصة بالزام المحضر بنفقات الاعلان الذي ابطال بسبب خطائه أو قصيره وبتعويض الضرر الذي نشأ عن البطلان ليست سوى تطبيق لتلك القاعدة العامة . وان للقاضي بناء على المادة ١٥١ ان يحكم في وجود الخطأ أو عدم وجوده وفي وقوع الضرر ومقداره وانه عند ما يحكم على احد المحضرين بتعويض كل الضرر الذي نشأ من بطلان ورقة اعطىها يكون استعمل حقاً اباحه له القانون

(ركنا المسؤولية) والمسؤولية المحضر ركنان لا تقوم بينهما - الاول ان يرتكب خطأ أو اهمالاً أو عدم احتراز حقيقي - والثاني ان يسبب ذلك ضرراً حقيقياً للطلاب

(أشلة خطأ المحضر) (١) حكمت محكمة متزا الاستئنافية في ١٨ يونيو سنة ١٨١٩ بأن المحضر الذي ارتكب خطأ أوجب بطلان احدى الاوراق المعلقة على يده وخصوصاً ورقة الاستئناف مسؤول عن نتائج البطلان . . (٢) وحكمت محكمة استئناف بواتيه في ٢١ مايو سنة ١٨٣٤ بأن المحضر الذي قصر عن ذكر محل اقامة المحجوز عليه على صورة محضر حجز استرداد مسؤول للحاجز عن بطلان الحجز الناشئ عن اغفال محل اقامة المحجوز عليه (٣) وحكمت محكمة باريس في ٢٢ ابريل سنة ١٨٣٨ بأن المحضر الذي شمل في الحجز اشياء لا يجوز حجزها كأسلحة احدى الضباط مثلاً مسؤول دون الحاجز عن الضرر الذي اصاب الضابط من هذا الحجز لأن من المفروض ان الحاجز لم يفوض الى المحضر ايقاع الحجز الا طبقاً لنصوص القانون (٤) وحكمت محكمة نانسي الاستئنافية في ٢٩ يناير سنة ١٨٣١ بأن المحضر الذي طلب منه اقامة الحجة لعدم دفع قيمة كميالة واكتفى بعمل محضر تفتيش مسؤول عن نتائج عدم اقامة الحجة

ولكن محكمة « كان » الاستئنافية حكمت في ١٩ فبراير سنة ١٨٥٠ بأن المحضر الذي فوض اليه اعلان حكم في محل مختار ليس مسؤولاً عن كون هذا الحكم لم يعلن في الوقت عينه في المحل الاصلي مادام لم يثبت اعطاء تفويض خاص للمحضر بعمل الاعلان الثاني

كذلك لا يسأل المحضر المفوض اليه اقتضاء دين عن عدم تجديد تسجيل رهن مأخوذ لضمانة هذا الدين مادام لم يفوض اليه امر هذا التجديد وان يكن سند الدين وضع في يده قبل فوات الموعد الواجب التجديد فيه . (حكم صدر في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٥١ من محكمة برج الاستئنافية

وحكمت محكمة ليون الاستئنافية في ٣٠ يناير سنة ١٨٤٥ بأن المحضر ضامن لشخصية الذين يعمل عملاً باسمهم فإذا جاء لقبض قيمة سند وجب عليه الاستعداد لاقامة الدليل على ان موكله هو صاحب السند بعينه واذا اتضح فيما بعد ان السند مزور كان المحضر مسؤولاً عن المال الذي قبضه اذا عجز عن الدلالة على الشخص الذي دفع اليه المال المقبوض

(مسؤولية المحضر عن الحارس الذي عينه لحفظ الاشياء المحجوزة) يسأل المحضر عن فعل هذا الحارس وتبديده الاشياء المسلمة اليه اذا ظهر انه اهل في الانتخاب او اخطأ فيه . واما اذا لم يكن هناك اهمال او خطأ من المحضر فلا يكون مسؤولاً . وقد حكمت محكمة استئناف « كان » في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٢٦ ان المحضر لا يسأل عن ميسرة الحارس الذي عينه في حالة عدم تعيين حارس من قبل الحاجز ولا عن سرقة الاشياء المسلمة اليه اذا كان الحارس من غير المشبوهي السيرة ولم يرتكب تقصيراً وعدم احتراز

وحكمت محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٢٥ يناير سنة ١٨٣٦ - انه في حالة عدم وجود تواطؤ او غش او اهمال يمكن اسناده للمحضر في انتخابه حارساً لاشياء حجزها يجوز للحكمة ان تقرر عدم مسؤولية المحضر عن الخطأ الذي ارتكبه الحارس المذكور ولا يحق لمحكمة النقض والابرام ان تنقض هذا الحكم . وان المحضر لا يسأل عن ميسرة الحارس الذي عينه . وحكمت في ٢٤ ابريل سنة ١٨٣٣ - ان عدم ميسرة الحارس الذي عينه المحضر لعدم تعيين الحاجز حارساً من قبله لا ينتج منه مسؤولية المحضر في حالة تبدد الاشياء المحجوزة باهمال الحارس وعدم وجود فائدة من اقامة الدعوى على الحارس نظراً لفسره اذا لم يسند الى المحضر اهمال او تواطؤ . وان ليس من الواجب

هنا تطبيق المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي (مادة ١٥١ مدني اهلي) بل المادة ٥٩٧ من قانون المرافعات الفرنسي (٤٤٦ مرافعات اهلي) التي لم تحتم على المحضر تعيين حارس من ذوي الميعة ولذلك يجب نقض الحكم الذي جعل المحضر مسؤولاً امام الحاجز دون ان يثبت اي خطأ ضد المحضر ودون ان يبحث في هل كان من الممكن للمحضر ان يجد حارساً موسراً

ولكن يوجد حكم آخر صدر من محكمة النقض والابرار الفرنسية في ١٨ ابريل سنة ١٨٢٧ قضى بان المحضر الذي اوقع حجزاً وعين حارساً اتخذه بنفسه لحفظ الاشياء المحجوزة نظراً لكون طالب الحجز لم يعين حارساً لتلك الاشياء - مسؤول عن آداب الحارس وعن ميسرته - . وبناء على ذلك فاذا سلبت الاشياء المحجوزة ليلاً بواسطة كسر باب او قف حائط وكان ذلك باهمال شخصي من الحارس الذي اتخذه المحضر امكن المحكمة ان تحكم على المحضر والحارس بان يدفعاً متضامين الى الحاجز قيمة المحجوزات المسلوقة

ولكن العلامة سوردا يرى في كتابه المسؤولية ان المحضر خاضع في كل الاحوال لنصوص المادة ١٣٨٣ من القانون المدني الفرنسي (١٥١ و ١٥١ مدني اهلي) ومسؤول عن كل خطأ شخصي يثبت وقوعه منه . ويؤيد المحضر مخطئاً ان اتخب شخصاً مشهوراً بغير استقامته او عاجزاً بسبب الظروف المحيطة به عن الالتفات الى حراسة الاشياء المسلوقة اليه . وتزيد على ذلك ان نص المادة الفرنسية المقابلة للمادة ٤٤٦ من قانون المرافعات الاهلي يؤدي الى التقرير بان المحضر مسؤول مسؤولية مطلقة لا الى اعفائه من المسؤولية العامة . ونص هذه المادة الصريح يلزم المحضر بتعيين حارس للاشياء المحجوزة

إذا لم يقدم له الحاجز حارساً موسراً وذلك يفيد أنه في حالة عجز الحاجز عن تعيين حارس موسر وفيه الصفات الأخرى المشترطة قانوناً يجب على المحضر ان يعين رجلاً حائزاً لجميع هذه الصفات

وهذا التفسير معزز بمقارنة نص المادة ٤٤٦ من قانون المرافعات الأهلي بالمادة ٥٩٧ من قانون المرافعات الفرنسي والمادة ٤٨ من تعليمات محضري المحكمة المختلطة (راجع معلقات بوريلى على التشريع المصرى صفة ٦٤٥) وهذا نص الأخيرة

« حالما يتم حجز عين المحضر حارساً للأشياء المحجوزة ويمكن الحاجز ان يمرض على المحضر شخصاً يقوم بالحراسة »
« وللمحضر وحده ان يتحقق من ميسرة الحارس فإذا وجده مصراً أمكنه ان يستبدله بآخر »

« ويجب ان يكون الحارس حائزاً لصفة الشاهد أي رشيداً لا قريباً ولا مصاهراً لأحد الخصوم للدرجة السادسة بدخول الناية في المنيا »
وظاهر من مطالعة هذا النص ان من الواجب على المحضر ان يتحقق من الامور الآتية قبل تعيين الحارس

اولاً - انه موسر

ثانياً - انه رشيد وليس يشك فيه وبين أحد الخصوم قرابة او مضاهرة

للدرجة السادسة

صحيح ان المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات الأهلي نصت على ان يكون الحارس متصفاً بالصفات المشترطة في الشهود وان المادة ١٩٨ من ذلك القانون لم تبعه من الشهادة من كان قريباً او صهراً لأحد الخصوم بل ابدت كل من

لا يقدر على التمييز سواء لطعنه في السن او لصنر سنه او لمرض في جسمه او في قواه العقلية او غير ذلك من الاسباب التي من هذا القليل ولكن الشارع المصري وسع على القاضي في الاستشهاد وترك لحكمته التمييز بين الشهادة المبينة على غرض والشهادة المختصة وذلك بقصد ان يكثر للقضاة موارد العلم والبحث

اما الحكمة في عدم تعيين حارس من اقرباء احد الخصمين فلا تزال موجودة الى اليوم وهي منع النزاع الذي يحصل بين المحجوز عليه وبين الحارس ان كان هذا قريباً للحاجز . ومنع التواطؤ الذي يحصل بين المحجوز عليه وبين الحارس ان كان هذا قريباً للمحجوز عليه . ويظهر ان الشارع المصري عندما عدل المادة ١٩٨ لم يلتفت الى تعديل المادة ٤٤٦ بل تركها على حالها وهذا من قبيل السهو فقط ولكن ذلك لا يستتبع منه انه اباح تعيين احد اقارب الخصمين حارساً لما في الامر من الضرر المحقق

وقد قضت محكمة النقض والايام الفرنسية في اول الامر قضاء مطابقاً لمذهب العلامة سورداف بحكمت دائرة الطلبات فيها في ١٨ ابريل سنة ١٨٢٧ حكماً أثبتت فيه السبب الآتي :

« حيث ان الحكم المطعون فيه بطريق النقض قضى قانوناً ان المحضر الذي ينتخب حارساً من تلقاء نفسه بناء على المادتين ٥٩٦ و ٥٩٧ مسؤول عن آداب وميسرة هذا الحارس »

« وحيث ان هذا المذهب مستتبع من المواد ٥٩٦ و ٥٩٧ من قانون المرافعات والمواد ١٩٩٢ و ١٣٨٢ من القانون المدني الخ »

ولكن محكمة النقض والايام تحولت عن هذا المبدأ الى مبدأ آخر اخف

وطأة على المحضرين وهو عدم مسؤولية المحضر الا اذا ارتكب خطأ جسيماً
في تعيين الحارس او تواطأ معه

وهذا المبدأ هو الذي أقر عليه شرّاح القانون - وحجة انصاره ان الحارس
لا يمكن ان يعتبر وكيلاً للمحضر - وان وظيفة الحارس كانت في الماضي من
الواجبات التي لا يسع الانسان رفضها اما اليوم فان الحرية الشخصية ارتقت واصبح
لكل انسان الحق في قبول الوظيفة او رفضها ولذلك يتنذر على المحضر ان يتخذ
حارساً من غير فريق من الناس احترف بهذه الحرفة مدفوعاً اليها بدافع الحاجة
ومن الجور ان يسأل المحضر عن رجل اضطرّ لانتخابه في مثل هذه الظروف
وبناء على هذه التأمّلات حكمت محكمة النقض والابرار في ٢٥ يناير
سنة ١٨٣٦ بما يأتي :

« لا يوجد اي نص قانوني يجعل المحضر مسؤولاً عن ميسرة الحارس »
« الذين يعينهم لحفظ الاشياء التي يحجزها . ولذلك حق للمحاكم ان تنظر »
« فيما اذا كان هناك تواطؤ او غش او إهمال ينسب للمحضر في تعيين الحارس »
« وهذا الحق تفرد به قضاة الموضوع وليس لمحكمة النقض والابرار ان تنقض »
« الاحكام التي يصدرونها بهذا الشأن »

والحق يقال ان رجوع محكمة النقض والابرار عن مذهبها القديم القاضي
بمسؤولية المحضر عن ميسرة الحارس الذي عينه مبني على محبة الانصاف أكثر
من بنائه على نصوص القانون ولكن قانوننا المختلط جعل المحضر في تعليمات
المحضرين مسؤولاً عن ميسرة الحارس الذي يعينه وذلك بنص صريح ورد في
المادة ٤٨ من تلك التعليمات فمن واجبات القاضي المختلط ان يحكم بمسؤولية
المحضر عن الحارس الذي عينه اذا كان هذا الحارس معسراً . اما القاضي الاهلي

فان يده مطلقة في هذا السبيل فله ان يسأل المحضر وله ان لا يساله طبقاً لظروف القضية فاذا لم يكن هناك حارس من ذوي اليسار وجب عذر المحضر واعفاؤه من المسؤولية

(امثلة اخرى لخطأ المحضر) المحضر الذي فُوض اليه الحجز تحت يد شخص مدين لدين الحاجز فاقع الحجز تحت يد شخص آخر اسمه يشابه اسم المطلوب توقيع الحجز تحت يده - مسؤول عن الضرر الذي ألّم بالطالب بسبب هذا الحجز الباطل ولكنه لا يسأل امام اشخاص عمل اعمالاً ضدهم بناء على طلب احد الناس او بناء على قضاء احد القضاة وان يكن ذلك الطلب او هذا القضاء في غير محله

(في الركن الثاني من اركان مسؤولية المحضر وهو الضرر) من المبادئ المقررة التي مرت بناء في هذا الكتاب ان لاتمويض بغير ضرر وان قيمة التعميض يجب ان تقاس بقيمة الضرر فالمحضر الذي يعلن ورقة استئناف يحكم بطلانها لا يجب ان يحكم عليه من قبيل التعميض الا بشهادات الاعلان الذي ابطال

اذا اقتصت القضية بان الحكم المستأنف - يستحق التأنيد وان الاستئناف عقيم . (حكم استئنافي صادر من محكمة كان في ٥ ابريل سنة ١٨٤٠)
وتقرر في حكم آخر صدر من محكمة استئناف باريس في ١٨ ابريل سنة ١٨٣٦ ان المحضر الذي اعلن ورقة اوصفاً مصاباً ببطلان جوهرى مسؤول عن جميع نتائج هذا البطلان

وتقرر ايضاً أن المحضر لا يكون مسؤولاً الا اذا كان الضرر نتيجة لازمة من فعله . وطبقاً لهذا للبدأ حكمت محكمة اورليان في ٥ اغسطس سنة

١٨٥١ بان المحضر لا يمكن ان يسأل عن بطلان ارتكبه في صك اعلنه اذا كان هذا الصك مصاباً بعيب آخر من فعل الطالب موجب وحده للبطلان كأن يكون الطالب دل المحضر على مسكن بصفة كونه مسكن المطن اليه والحقيقة انه غير مسكنه . وحكمت محكمة النقض والابرام الفرنسيات في ٧ نوفمبر سنة ١٨٤٩ بان المحضر ليس مسؤولاً عن ابطال اعمال سير في الدعاوي لوصف الطالب في اعلان افتتاح الدعوى بأنه وارث بسيط حالة كونه رفض قبول حصته في التركة اذا كان هذا الخطأ ناشئاً من فعل وكيل الدعاوي الذي ادار حركة السير في الدعوى - بل الواجب ان تقع المسؤولية كلها على هذا الوكيل دون غيره

(الفرق بين القانون الفرنسي والقانون المصري في المسؤولية عن البطلان)

نصت للمادة ٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الفرنسي على « جواز » الحكم على المحضر بدفع نفقات الاعلان الذي يبطل خطأ ارتكبه فيه وبالتعويضات ان كان لها محل - حالة كون المادة ٧٣ من قانون المرافعات الاهلي « اوجبت » الحكم على المحضر في هذه الحالة بدفع نفقات الموافقات او اعمال السير في الدعوى التي ابطلت « وأباح » الحكم بالتعويض بقولها ان كان لها (اي بالتعويضات) وجه . فالقاضي المصري ملزم بالحكم بنفقات الاجراءات التي ابطلت بفعل المحضر على كل حال مع ان القاضي الفرنسي يخير في ذلك . واما التعويض فيدا كل من القاضيين مطلقتان فيه اذا اقتنع بوجوده حكم به وان لم يقتنع لم يحكم

(في صك اعلنه المحضر وحرره الخصم) اذا اعطى صاحب الشأن ورقة

جاهزة لمحضر ليعلمها وكان فيها عيب يوجب بطلانها فلا يسأل المحضر عن نتيجة

هذا البطلان لانه ليس من فعله بل من فعل الطالب (ولا تزر وازرة وزر اخرى) وهذا المبدأ قرره حكم صدر من محكمة استئناف كان في ٢٧ مارس سنة ١٨٠٣ - ولكن توجد احكام أخرى قررت مبدأ « مخالفاً » لهذا المبدأ اذ قضت بمسؤولية المحضر عن البطلان الواقع في صك أعطي اليه جاهزاً لاعلانه مادام هذا الصك مديلاً بتوقيعه . وبأن المحضر لا يمكنه في هذه الحالة الرجوع على وكيل الدعاوي الذي حرر الاعلان المبطل

وربما كان السبب في تناقض هذين الحكمين اختلاف ظروف الحادتين اختلافًا كبيراً ولذلك يجب تفويض الامر الى ذمة القاضي وفطنته لكي يحكم طبقاً للعدالة مراعيًا حسن نية المحضر واجتهاده في عمله

واما اذا اقتصر المحضر على اعلان صور موقع عليها من وكيل دعاوي فلا يسأل عن اي بطلان وجد في هذه الصور لانها كلها من عمل ذلك الوكيل ومن المقرر ايضاً ان المحضر لا يسأل عن نتيجة بطلان صك الا بعد صدور حكم قضى بذلك البطلان

واذا رغب القارئ التوسع في هذا الموضوع فليراجع مؤنوعات داللو ز جزء ٢٧ صفحة ١٨٧ نمرة ١١٠ وما بعدها تحت كلمة محضر . «Huissier» .

(احكام المحاكم المختلطة في شأن مسؤولية المحضرين) حكمت محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في ٧ مارس سنة ١٨٧٨ بان البطلان الذي يحدث في الصكوك التي يملئها المحضرون بناء على طلب الخصوم تكون تبعته على طالب الاعلان انما يكون لهذا الطالب الحق في اقامة دعوى تعويض ضد المحضر

راجع المجموعة الرسمية لاحكام المحاكم المختلطة جزء ٣ صفحة ١٤٣ .

وبوريللي صفحة ٣٢٩ مملقات المادة ٢٥ من قانون المرافعات المختلطة
وحكمت في ١٢ ابريل سنة ١٨٧٧ بأن من الجائز قانوناً تعيين احد
شهود الخبز حارساً للمنقولات المحجوزة (مجموعة الاحكام المختلطة الرسمية جزء
٢ صفحة ٢٧٩)

وحكمت في ٣ يونيو سنة ١٨٨٠ في قضية راللي ضد متولي سيد احمد .
بان الحائز الذي يقدم حارساً للمحضر مسؤول عن نقص الاشياء التي سلمت
الى ذلك الحارس



الباب السادس

« مسؤولية مسجلي الرهن وغيرها من الحقوق المبنية على القار »

« القانون للمدني الاهلي مواد ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٤٠
و ٦٤١ والمختلطة ٢٦٩ الى ٢٧١ و ٧٧٣ الى ٧٧٤ والقوانين ٢١٩٦ و ٢١٩٧
وموسوعات دالوز جزء ٣٩ نمرة ٢٩٨ الى ٣٠١ وملحق دالوز جزء ١٥ مسؤولية
صفحة ٦٥٦ نمرة ٤٥٩ و ٤٦٠ - وموسوعات دالوز جزء ٣٧ امتياز ورهن نمرة
٢٩٦٥ وما بعدها وملحق دالوز جزء ١٤ امتياز ورهن نمرة ١٧٧٩ وما بعدها
اصطلاح رجال القانون وتبتمهم العامة في هذا الاصطلاح على تسمية
المكتب الذي تسجل فيه اكتسابات الحقوق المبنية على القار » مكتب
الرهن » والحقيقة ان الرهن ليست سوى جزء من الحقوق التي تثبت
لاصحابها ازاء الغير بمجرد تسجيلها وكان الاولى تسمية هذا المكتب « مكتب
تسجيل الحقوق المبنية على القار » وان يُبرَّع عنه بالاختصار بكلمة

« مكتب التسجيل العقاري » ولذلك سنتخذ هذه التسمية في تعبيراتنا في هذا الفصل

عقد الشارع في القانون المدني الاهلي باباً ثالثاً لدفاتر التسجيل بين فيه صفة هذه الدفاتر. قرر في المادة ٦٢٢ من ذلك القانون ان يكون في كل محكمة ابتدائية دفتران يدرج الكاتب في احدهما ما سجل من « الرهون وحقوق الامتياز » المنصوص عنها في الكتاب الرابع من القانون المدني الخاص بحقوق الدائنين - وفي الدفتر الآخر ما سجل من حقوق اختصاص الدائن بمقارات مدينه . ثم اوجب في المادة ٦٢٣ وجود دفتر آخر لإتبيين السندات والعقود او القوائم المطلوب تسجيلها وحث على الكاتب ادراجها به حال تسليمها اليه وبترتيب وقت التسليم اي ان يقدم ما سلمه اليه قبل غيره . وجعل من الواجب ايضاً انشاء دفترتي فهرست احدهما لاسماء مكنتسي الحقوق العينية العقارية او المتنازلين عنها . والثاني لذكر اسماء المتنازلين عن حقوق او المكتسبة ضد هم حقوق في السندات او الاحكام

وجعل الشارع من واجبات كاتب قلم التسجيل العقاري اعطاء كشف عام او خاص بالتسجيلات او صورة من السندات أو العقود أو الأحكام أو قوائم الرهون المسجلة التي لم تسقط بفوات عشر سنين عليها - او اعطاء شهادة بعدم وجود تسجيل بالدفتر ان لم يكن هناك شيء مسجل (مادة ٦٣٦)

وقد قسم مسؤولية الكاتب المذكور الى قسمين

القسم الاول مسؤوليته المدنية

والقسم الثاني مسؤوليته التأديبية

(مسؤولية كاتب التسجيل المدنية) قد يحدث ان زيدا من الناس يريد

ان يشتري منزلاً بـ كرو ولا بدّ لاطمئنانه من ان يكشف في دفاتر التسجيل العقاري أو يأخذ شهادة بالتصرفات التي حصلت من بكر من حين اكتسابه ملكية البيت فاذا كان بكر اشترى البيت في أول يناير سنة ١٩٠٠ مثلاً يطلب زيد شهادة بتصرفات بكر عن بيت كائن في مصر مثلاً من اول يناير سنة ١٩٠٠ ليوم الطلب . ولنفرض ان كاتب التسجيل اعطى شهادة نفي اي عدم وجود تصرف وبناء على هذه الشهادة دفع زيد ثمن البيت ١٠٠٠ جنيه ثم اتضح له بمد دفع الثمن ان البيت مباع خلالا وان البيع مُسجَل وان الشهادة أُعطيت عن سهو أو خطأ . - زيد حينئذ الحق في الرجوع على كاتب التسجيل ومطالبته بجميع الضرر الذي يلحقه بسبب هذا الخطأ

وهذه المسؤولية مستمدة من المادة ١٥١ من القانون المدني . ولكن الشارع الاهلي حذا حذو الشارع الفرنسي والمختلط في النص صراحة عليها هذه لكي لا يبقى شك في ذهن القاضي في وجوب إلزام كاتب التسجيل بدفع التعويض . راجع المادتين ٦٣٧ و ٦٣٨ من القانون المدني الاهلي (مسؤولية كاتب التسجيل التأديبية) يقرم الكاتب خمسة جنيهات في الاحوال الآتية :

اولاً - اذا لم يسجل من تلقاء نفسه ملخص الاحكام الصادرة بـ رسو الزاد في المزايدات العمومية

ثانياً - اذا لم يؤثر من تلقاء ذاته على هامش التسجيلات بـ رسو الاحكام المبطله للسند أو للحكم المسجل او للدالة على فسخه (مادة ٦٤٠ مدني)
ثالثاً - اذا لم يسجل الاحكام الصادرة في شأن سند انتقال للملكية النير المسجل الذي له تاريخ صحيح سابق للعمل بموجب هذا القانون (مادة ٦٤٠ مدني)

ولكن الكاتب لا يكون مسؤولاً مديناً في هذه الحالات الثلاث لأصحاب الحقوق اذ لا شيء يمنعهم من طلب التأشير او التسجيل (مادة ٦٤١ مدني)
(تطبيقات المحاكم الفرنسية) حكمت دائرة الطلبات من محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٧ ابريل سنة ١٩٠٣ برئاسة موسيو تانون بأن كاتب التسجيل العقاري الذي طُلب منه تسليم كشف بالتأشير التي لا تزال لها قوة قانونية يوم الطلب على عقار ما مسؤول بنص المادة ٢١٩٧ من القانون المدني الفرنسي عن إغفاله تأشيراً عمل منذ أكثر من عشر سنين ولكنه حافظ لقوته القانونية بتسجيل حكم رسوم مزاد خاص بالمعار عنه

وخصوصاً اذا استلقت الطالب نظر كاتب التسجيل الى هذا الامر
بالفاظ الطلب المقدم

راجع تطبيقات دالوز العامة سنة ١٩٠٣ الكراس ١١ قسم أول صفحة ٣٢٥
(مسؤولية كاتب التسجيل أو حافظ الرهن كما يقول القانون الفرنسي عن

خطأ في تسجيل سكوك قل الحقوق المينة أو في تسجيل قائمة التأشير بالرهن)

لم ينص الشارع في الباب الثالث الذي عقده في آخر القانون المدني للكلام على دفتر التسجيل الا على مسؤولية كاتب التسجيل في حالة وقوع خطأ او سهو منه في الصور التي يعطيها من السكوك المدرجة في تلك الدفاتر ولكن لا شبهة في ان هذا الكاتب مسؤول ايضاً عن الخطأ الذي يرتكبه في ادراج تلك السكوك في الدفاتر فاذا اغفل ادراجها نشأ ضرر لمكتسب الحق اذ لا يمكنه التمسك به في وجه مكتسب جديد لذات الحق الذي اكتسبه بعد الاول ولكنه سجله قبله . واذا ادراج السك وارتكب خطأ في نقله فربما نتج منه ضرر لمكتسب الحق بنسبة ذلك الخطأ . وما دام الضرر موجوداً وهو

مسند الى بخطأ كاتب التسجيل فلانماص لهذا الكاتب من تعويض ذلك الضرر وقد قررت المحاكم أولاً - ان حافظ الرهون مسؤول عن كونه أغفل في دقائره البيانات المدرجة في قوائم التأشير برهون وبذلك أصبحت تلك التأشيرات باطلة قانوناً وان تكن تلك القوائم غير موقع عليها من الحافظ المذكور بل من موظف آخر كان قائماً مقامه في العمل أثناء غيابه

ولكن الحافظ لا يلزم بدفع جميع المال الذي حصل التأشير الباطل لضمائمه بل تكون مسؤوليته قاصرة على الحصة التي كان يمكن الدائن قبضها من مال المدين المودع للتوزيع لو كان التأشير صحيحاً حكم استئناف بوردو في ٢٤ يونيو سنة ١٨١٣ وحكم تقض وإبرام فرانساً في ١١ يوليو سنة ١٨٤٣

ثانياً - ان حافظ الرهون الذي لا يبين في التأشير نوع العقار المرهون ومركزه يسأل أمام الدائن طالب التأشير عن قيمة الدين الذي لم يحصل تأشير صحيح عنه . ولا يمنع بطلان هذا التأشير القول في التسجيل ان نوع العقار وموقعه مبين في القائمة المعلقة بل يجب ذكر ذلك في الدفتر عنه

وقررت محكمة النقض والابرار بان حافظ الرهون الذي قدم اليه احد الدائنين قائمة التأشير برهن مركبة من صورتين الواحدة صحيحة والثانية ناقصة وباطلة فوضع على الصحيحة اشارة بانه سجلها قبل ان يسجلها فعلاً واعطاها للدائن ثم سجل الناقصة الباطلة بعد ذلك - مسؤول للشخص الذي اشترى هذا الدين عن بطلان التسجيل وضياع الضمانة الرهنية لان المشتري وثق بشهادة الحافظ بانه سجل الصك الصحيح ولولا ذلك لما اشترى . ولكن الحافظ يمكنه الرجوع على الدائن لانه هو الذي سبب له الخطأ باعطائه

صورتين مختلفتين مع انه كان الواجب عليه ان يعطيه صورتين متطابقتين تماماً
(نقض فرنسا ١٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤)

ولكن محكمة النقض والابرار رجعت فقررت في حكمها الصادر في ٢٩
ابريل سنة ١٨٢٩ بان الدائن الطالب التأشير يمكنه هو ايضاً ان يلزم حافظ
الرهون بالضمان في مثل الحالة المتقدم ذكرها - وكان طلب النقض مبنياً
على كون الخطأ ناشئاً من الدائن طالب التأشير لانه قدم قائمتين احدهما
صحيحة والاخرى باطلة - وان الحافظ عندما اشر على القائمة بانه سجلها في
دفتر الرهن لم يشهد بان التسجيل مطابق للصورة المؤشر عليها بل اقتصر على
القول بمحصول التسجيل في التاريخ القلاني - وان الحافظ لم يكن يمكنه ان
يسجل القائمة حالاً لوجود قوائم سابقة لها ولذلك اضطر الى تسليم احدى
القائمتين مؤشراً عليها بالتسجيل بناء على طلب الدائن . وان لالوم على الحافظ
لشهادته بتسجيل القائمة قبل تسجيلها فعلاً لان هذا التسجيل موجود قانوناً
من تاريخ الشهادة بمحصوله . وان من الواجب على الدائن ان يقدم قائمتين
متطابقتين تطابقاً تاماً فاذا قدم قائمة صحيحة واخرى فاسدة فهو أولى باللوم
ويجني العواقب الوخيمة من الحافظ الذي وظيفته لا تتمدى هنا وظيفة
الكاتب الناقل

وكان الملامة المشهور دالوز وكيلاً عن المدعى عليه في محكمة النقض
فاجاب على دفاع طالب النقض بما يأتي : اولاً - أن وظيفة حافظ الرهون
ليست وظيفة ناقل بسيط بل ان للحافظ مأمورية تقتضي ادراكاً وتقبلاً
وتوجب عليه مراجعة كل من الصورتين على الاخرى ليتحقق ان لا فرق بينهما
ولكي يعول على الصورة الصحيحة لاعلى الصورة الناقصة ويسجل الصحيحة .

ثانياً - ان الدائن احتاط بان طلب من حافظ الرهون كشفاً بالتأشيرات شاملاً التأشير الذي طلبه وقد اعطاه الحافظ هذا الكشف وذكر فيه انه اشر في دفتاره تأشيراً مطابقاً تمام المطابقة للصورة الصحيحة من القامتين اللتين سلمتا اليه - وبذلك جعل الحافظ اطمئناناً في فكر الدائن نزع منه اي ريب في صحة التأشير الذي عمل . وان الدائن لولا ذلك لما تأخر عن اصلاح الخطأ الذي حصل . وان الخطأ الذي وقع فيه الدائن ناشيء من فعل الحافظ وان هذا القمل يُعد خطأ جسيماً ومخالفة لواجب من ام واجبات الحافظ وهو ان لا يعطي شهادة الا اذا كانت مطابقة بالتام لما هو مذكور في دفتاره وقد اقتضت بحكمة النقض بدفاع العلامة داللو ز وحكمت برفض طلب النقض

ولكن حافظ الرهون او كاتب التسجيل لا يسأل عن الخطأ او الاغفال الذي يصدر منه اذا نشأ ذلك من عدم اعطائه الاعلام الكافية من صاحب الشأن فاذا اعطى شهادة واغفل فيها تأشيراً فلا يسأل عن ذلك اذا كان الاغفال ناشئاً من خطأ الدائن كأن يكون الدائن لم يعط في التأشير الايضاحات الكافية إما عن شخص المدين او عن طبيعة العقار المرهون او موقعه . ويسأل حافظ الرهون اذا لم يبادر من تلقاء نفسه الى التأشير عن المبالغ الباقية للبائع في ذمة المشتري من ثمن العقار المباع والمذكورة في صك البيع الذي سجله الحافظ المذكور لان عدم التأشير عنها وان كان لا يضر بحق امتياز البائع الذي يحفظ بمجرد تسجيل صك البيع فقد يلحق ضرره بالنير وهذه المسؤولية مذكورة صراحة في المادة ٢١٠٨ من القانون المدني الفرنسي ولكنها تستتج في قانوننا المدني الاهلي من النص العام الذي حوته المادة ١٥١ - ويسأل الحافظ ايضاً عن محوه تأشيراً بغير حق الا اذا كان التأشير باطلاً بطلاناً سببه عدم اهلية الشخص الذي

قبل الصك المؤثر عنه في هذه الحالة تكون مسؤولية الموعودة على الموثق الذي عمل ذلك الصك

وقد قرر علماء القانون وفي مقدمتهم العلامة دالوز ان من الواجب ان لا يسأل حافظ الرهن الا اذا كان في الإهمال او الانغال المسند اليه مخالفة واقعية لواجباته ونشأ عنه سقوط حق دائن او مكتسب بطريقة لا يمكن فيها إحياء ذلك الحق

ويُسأل الحافظ ايضاً عن الغلطات التي يرتكبها من يقوم مقامه (في سمة مسؤولية حافظ الرهن) تكون هذه المسؤولية على نسبة الضرر الذي ينشأ من الخطأ او الإهمال . فلا توجد حيث لا يوجد إهمال كما أنها لا تتعدى حد الضرر الذي ينشأ عنه

مثال ذلك حافظ رهون سلم اليه صك شراء عقار فاهمل في تسجيله لا يلزم بتعويض اذا لم يسجل رهن او حق عيني آخر على ذلك العقار لان الضرر في هذه الحالة غير موجود

كذلك لا يسأل الحافظ اذا اغفل التأشير برهن او ماشا كله اذا كان الرهن باطلاً قانوناً بنير فعله . ولا اذا امتنع عن التأشير بحق ارتهان باطل قانوناً اذا لا ضرر لصاحب الحق من عدم التأشير لان حقه وهمي لا وجود قانوني له على ان عدم الحكم على الحافظ بتعويض لعدم وجود ضرر لا يمنع الحكم عليه بالمقويات التأديبية اذا امتنع عن القيام بما اوجبه عليه القانون او اذا قصر في واجباته وان لم ينتج من ذلك ضرر للغير

ومن المقرر ان الحافظ الذي يضطر بسبب مسؤوليته الى دفع الدين المطلوب لاحد الدائنين المؤثر بديونهم في دفتر التسجيل يحل بقوة القانون

محل الدائن وان لم يذكر الدائن هذا الحول في البراءة لان الحافظ ملزم مع المدين بدفع الدين الى الدائن المذكور

ومن قوانين فرنسا ما يوجب على حافظ الرهون ان يقدم ضمانه عقارية ويحدث تأشيراً في دفتر التسجيل بانها ضامنة لحقوق الذين يطلبون تسجيل صكوك تكسبهم حقوفاً أو الذين يطلبون صوراً أو ملخصات أو شهادات مستخرجة من الدفاتر. ويجب ان تدخل في هذه الضمانات جميع العقارات التي يكتسب الحافظ ملكيتها بعد دخوله في الوظيفة. ولأصحاب الشأن فضلاً على هذه الضمانة المقاربة الضمانة العامة المباحة لكل دائن وهي الضمانة الشخصية التي يتيح للدائن ان يحجز منقولات مدينة وأمواله من اي نوع كانت وان يبيها ويقتضي دينه من ثمنها. وعلى الحافظ ان يقدم ضمانه اخرى تقنية يكون للحكومة عليها حق امتياز التحصيل اي مبالغ اختلسها. وللحكومة فوق هذا الحق الممتاز الضمانة العامة الغير الممتازة المعطاة للدائن في القانون على كلما يملكه مدينه

ومن المقرر عند شرح القوانين ان مسؤولية الحفاظ عن الخطأ أو الاغفال الذي يرتكبه في الشهادات أو الملخصات التي يعطونها قاصرة على الشخص الذي عملت الشهادة لقائده لان الحافظ في منزلة رجل تعهد لآخر بصحة وقائع شهد له بها مقابل أجر يأخذه من الحكومة التي تأخذ أجرة على الفعل من الطالب ولذلك لا يمكن غير طالب الشهادة المطالبة بتعويض للضرر الذي يلحق به من الخطأ المرتكب فيها. ومتى وقعت المسؤولية على الحافظ وجب عليه دفع المطلوب على الفور وان يكن الدين مؤجل الدفع

وقد أصدر مجلس حكومة فرنسا Conseil d'Etat في ١١ و ٢٦ ديسمبر سنة

١٨١٠ منشوراً بين فيه الطريقة الواجب اتباعها لاجل اصلاح الخطأ الذي يقع في التسجيل حال اكتشافه وتلك الطريقة هي ان يكتب الحافظ مذكرة يصحح فيها الخطأ ويسجلها في تاريخها في دفتر التسجيل ويشير اليها في نمرة التسجيل الذي وقع فيه الخطأ فاذا طلبت منه بعد التصحيح صورة من الصك المصحح وجب عليه ان يعطي صورة من الصك الذي وقع فيه الخطأ وصورة اخرى معها من المذكرة التي أصلح الخطأ فيها - وكذلك يكون الامر في الشهادة

(في مدة مسؤولية الحافظ) هذه المدة فيما يخص المقارات المعطاة بضمانة ضمان تمتد في فرنسا الى عشر سنين بعد اعتزال المسجلين الوظيفة وذلك لان الخطأ قد لا يكتشف الا بعد مدة طويلة فاذا أعيدت الضمانات الى الحافظ حال عزله ضاعت حقوق أصحاب الشأن

وبعد العشر سنين يبقى لأصحاب الشأن حق إقامة دعوى تعويض تسقط بعد فوات اطول مدة لسقوط الحق وهي ١٥ سنة هلالية في مصر و ٣٠ سنة شمسية في فرنسا ولكن المؤثمين في فرنسا اختلقوا في هذا الشأن فذهب فريق منهم هذا المذهب وذهب فريق آخر الى ان مدة العشر سنين وتسقط كل حق في المطالبة سواء فيما يخص العقار المخصص للضمانة أو فيما يخص املاك الحافظ الاخرى النير المخصصة لها ويبي الطريق الثاني رأيه على ان الشارع الفرنسي نص في قانون ٢١ فانون سنة ٧ على ابراء الحفظة من الضمان بعد فوات مدة عشر سنين من خروجهم من الوظيفة وانه نص في المادة ٧ من ذلك القانون على انه ضمانة الحافظ تدوم ما دامت مسؤوليته وذلك مايدل على ان مدة المسؤولية ومدة الضمان واحدة وانهما متحذتان لا تنقسمان فسقوط الضمانة يسقط المسؤولية ايضاً - وقد ايدت محكمة النقض الفرنسيه هذا

المذهب بمحكم صدر منها في ٢٢ يوليو سنة ١٨١٦
وقد بين العلامة دالوز في الصفحة ٩٣١ نمرة ٣٠١٦ وما بعدها من الجزء
٣٧ من موسوعاته كيفية إقامة القضية على الحافظ المسؤول وأمام أي محكمة
تجب إقامتها فليراجعها القارئ متى كان في حاجة إلى ذلك

❦ الفصل الرابع ❦

« في مسؤولية الحامين »

(صفات الحامي) « الحامون لقيف من المتشرعين تجمع بينهم روابط
« الشرف خصصوا انفسهم تحت حماية القانون والقضاء للدفاع عن مواطنهم »
« فلا يكون منهم ولا يعيش معهم الا من اعترم القانون ولم يعلم عنه ما يشين »
« صناعتهم الشريفة (كتاب المحاماة) للعلامة القانوني الفاضل أحمد بك »
« فتحي زغلول رئيس محكمة مصر الاهلية طبعة اولى صفحة ٣٣٧ »

(واجبات الحامي) « قل الخير . ودفع الضرر . وحماية القانون . ونصرة
« المظلوم . ونصح الماقل . وهداية الجاهل . وقول الحق . والتمسك بالصدق »
« ومجاملة الاخوان . وضوء اللسان . والترفع عن الدنيا . واجادة درس »
« القضايا . هذه صفات الحامي الصحيح . (الكتاب المذكور صفحة ٤٣٤)
« تاريخ المحاماة عند الامم القديمة) متصل بتاريخ القضاء العادل وقد جاء
في كتاب المحاماة المذكور صفحة ٤ وما بعدها ما ملخصه :

(المحاماة عند اليهود والكلدانين والبابليين والفرس والمصريين) وجدت
المحاماة في زمن موسى عليه السلام حيث كان فريق من امة بني اسرائيل
يعمل على حل مشكلات الناس القانونية ويأخذ اجراً على ذلك من بيت المال .

وكان انتخاب القضاة من رجال هذا الفريق . ووجد أيضاً بين الكلدانيين والبابليين والقرس والمصريين رجال ينصحون الناس ويرشدونهم في مشاكلهم وخصوماتهم . ثم اخترع المصريون الكتابة فحجروا على أولئك الرجال المدافعة خطابة وحصروها في الكتابة خوفاً من ان يختلب المتكلم ألباب القضاة بسحر يائنه وبإشاراته المؤثرة وما كان يذرف من الدموع»

«ثم انتقلت المحاماة من المصريين الى اليونانيين فنبغ في بلادهم عدد كبير من الخطباء . والفلاسفة والمشرعين حتى فاقت كل البلاد الاخرى واشتهرت عدالة قوانين اليونان حتى ارسل الرومان وفوداً لينقلوا الى رومة تلك الشرائع العادلة لتستنير باصولها لوضع قوانين الجمهورية الرومانية»

«وعني اليونان بالقصاحة وجملوها فناً بروابط واصول يدرسها الطالب واشتهر في المحاماة بريكليس وتيستوكل وارستين وانطيفون وليزياس وايزوكرات وديموستين وهو اخطب خطباء اليونان»

«وكانت حظيرة مقام المحامين ودائرة المحكمة كلها معدودة من الاماكن المقدسة وكان ممتد الخطباء ان وظيفتهم منحصرة في خدمة العدالة . ولم تكن المحاماة مأجورة بل كان المحامي يكافأ بالارتقاء في وظائف الحكومة . واول من قبض اجراً من موكله « انطيفون » ثم تبعه الباقرن»

«اما في رومية فكان في طبقات الناس في زمن رومولوس اول ملوكها التابع والمتبوع . وكان من واجبات المتبوع المدافعة والمرافعة عن تايبه كما كان من واجبات التابع طاعة متبوعه ومساعدته بالمال عند الحاجة ولم يكن المتبوع ينتخب الا من الطبقة الرفيعة في الامة الذين يرنجع اليهم مدى الزمن في ان يتولوا النيابة عن الامة في المجلس او يجلسوا على عروش القضاة - وسرى هذا

النظام من حكم رومولوس الى حكم الجمهورية فنقل النص في القوانين المعروفة في تاريخ رومية بالالواح الاثني عشر

وكانت المحاماة في زمن الجمهورية السلم الذي يرقى منه الى ارفع المناصب . وارتفع منها « كاتون » الاكبر الى القضاء ثم ما زال يتنقل حتى عين مسيطراً عاماً في الامة . وعلا سيسرون المسمى بأبي الوطن وامير البلاغة وهو اخطب خطباء الرومان الى مقام القنصلية . وكان جوليوس قيصر ممن ازدادت بهم المحاماة وهو الذي اخضع الامم لسلطانه

ثم بعد ذلك ابيح للمتوسطين الدخول في المحاماة واطلق على المحامي لقب ادقوكاتوس ومعناه « المنادي » او المستغاث به « من » ad « من » و « منادي » vocatus ثم ابيح للثغاء اتخاذ هذه الحرفة في زمن الامبراطور اسكندر سيفير وأمر الامبراطور كونستانس بان لا ينتخب لوظائف الولاة الا من المحامين . وسوى الامبراطوران تيودوس وانطيموس بين المحامين ورجال الجيش وكان رجال الجيش اكبر القوم وأعزهم جاهاً - مستنديين على عدم وجود فرق بين الذين يحمون دمار الدولة بمجد اللرهفات وبين الذين يدودون عن حقوقها بالسهم واقلامهم . وأمر انسطاس بان ينم على كل من يتزل هذه الصناعة طلباً للراحة بلقب من القاب الشرفاء « كلا رئيسم »

وكان يشترط على كل محام وكل قاض ان يحلف عند سماع كل خصومة عينا على انه يقول الحق . وكان من واجبات المحامي الامتناع عن الشتم وتقرع الخصوم والتحايل لاطالة زمن الخصومة

وكانت المهنة بلا أجر في الاصل ثم عمد الناس الى تقديم الهدايا ثم منع المحامي من أخذ أجر قبل نهاية الدعوى ثم جاء الامبراطور جوستينيانوس

الشهور فحرم على المحامي طلب أجر غير المتفق عليه بينه وبين موكله
ولما قتل الملك كرا كالة اخاه طلب من المحامي الشهير بإفنيان ان يمدحه
أمام الامة وتهده بالقتل ان لم يفعل ففضل هذا المحامي الباسل الموت على
تمجيد ظالم ائيم ومات شهيد طهارة الدمة وصدق العزيمة
ثم انتقلت المحاماة الى الالئم الحديثة ولا تزال رفيعة المقام طويلة المهاد
انتهى ملخصاً

(المحاماة في مصر) أما المحاماة في مصر فان نظامها مأخوذ عن نظام
المحاماة في فرنسا وهي تنقسم الى قسمين محاماة مختلطة ولها نقابة تذود عن
حوضها وتحميها من المهاجرين وترفع مقامها . ومحاماة اهلية وهي مشتتة ايدي
سبا . وقد سعى بعض افاضل المحامين أمام الحاكم الاهلية ووضعوا قانوناً
لتأليف نقابة اهلية وعرضوه على جناب المستشار من زمن طويل ويظهر ان
جناحه كان مشتتلاً بتعديلات قانونية واصلاحات كثيرة فلم يتمكن من درس
المشروع وعرضه لصدور الامر العالي بتنفيذه ونحن نبسط الرجاء لجناحه بان
يسرع في انجازه حرصاً على نظام هذه الطائفة لاننا على يقين من انه أول من
يحترمها ويود اعلاء كلمتها وجعلها محترمة مشرفة لكي يمكنها القيام بواجباتها
الخطيرة والدفاع عن حقوقها

(مسؤولية المحامين) تنقسم هذه المسؤولية الى ثلاثة اقسام : (١)
مسؤولية ادبية وقد بينها تقيلاً عن نائبة من نواب القضاة المصريين تحت
عنوان صفات المحامي وواجباته (٢) ومسؤولية مدنية (٣) ومسؤولية تأديبية



٥٠ الباب الثاني ٥٠

« مسؤولية المحامي المدنية »

« المحاماة لجناب احمد بك فتحي زغلول من صفحة ٣٣٥ الى ٣٣٩ -
وموسوعات دالوز جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٣٢٧ نمرة ١٧٣ و صفحة ٣٤٩ نمرة
٣٠٢ وما بعدها و صفحة ٣٩٥ نمرة ٤٥٢ وما بعدها - وملحق دالوز جزء ١٥
مسؤولية صفحة ٥٥٦ نمرة ٤٦١ وما بعدها و صفحة ٥٨٩ نمرة ٦٤٦ وما بعدها «
والمحامي في مصر يجمع بينوظيفتين كل منهما مستقلة عن الاخرى في
فرنسا فمر محام avocat لانه يفتي ويرافع ويكتب نتائج في القضايا ووكيل
دعاوي لانه يعمل كلما يلزم لسير الدعوى من اذار و اعلان و ادراج في الجدول
الحق وتنقسم مسؤوليته الى قسمين قسم خاص بموكله وقسم خاص بالنير
فالقسم الاول الخاص بموكله يشمل المباحث الآتية :

- (١) الاقتاء (٢) المرافعة وهما من اعمال وظيفة المحامي الصرفة avocat
- (٣) اعمال السير في الدعوى وما يحتاجه ذلك من كتابة الانذار والاعلان
وغيرها من الاوراق القضائية - وهي من عمل وكيل الدعاوي Avoué (٤)
- وكتمان السر وهو واجب على الحرفتين حرفة المحامي وحرفة وكيل الدعاوي
والقسم الثاني الخاص بشير الموكل او بالخصم يشمل مبحثين (١) المرافعة
(٢) المذاكرات او النتائج

المطلب الاول

« في واجبات المحامي نحو موكله »

المبحث الاول

« في الافتاء »

« المحاماة » لجناب احمد بك فتحي زغلول صفحة ٤١٨ - وظيفة المحامي من الوجهة القانونية - مسؤولية ومكافأة اتماب - للمحامي لوسيان سرجان .
صفحة ٨٤ - قوانين صناعة المحاماة في رومية وفي التشريع الفرنساوي القديم الى ستمبر سنة ١٧٩٠ « تأليف الدكتور فوشياه المحامي صفحة ٦٥ وما بعدها
وصفحة ٢٧٣ وما بعدها »

(تعريف الافتاء) الافتاء هو رأي يعطيه المحامي في نقطة نزاع قانونية تعرض عليه من المستفتي على التسليم بان الوقائع صحيحة
(الافتاء عند الرومان) كانت طرق المرافعة والسير في القضايا سراً عند
الرومانيين لا يباح لغير المشتغلين بالحقوق

وكان الرومان يسقطون الدعوى لاقل خطأ في الشكل أو في لفظة من
الالفاظ الواجب استمالتها وبقي الحال كذلك الى ان قيص الله للعامة وجود
رجل من ذوي الفضل والنيرة على تعميم الخبر بين افراد الامة والمساواة بين
المواطنين وهو كنيانوس فلافيوس *Cnæus Flavius* المشهور فأفتى اسرارها
للشعب ومن ذلك الحين انتشرت تلك الانموزجات المحتكرة والطرق المنحصرة
وانتشر معها علم القانون بين جميع طبقات الامة الرومانية واشتغل كثيرون

منهم بدرس الحقوق والتعمق في علومه وحكمته حتى دعي من برع منهم
jurisprudentes أي علما القانون او juriconsultes أي مستشارين في القانون
او prudentes او sapientes ومعناها «علما» وكان هؤلاء العلماء منزلة كبيرة لحاجة
الناس الى الاستفادة من علومهم ومعارفهم

ويوجد خلاف بين المؤرخين القانونيين في هل كان المحامي الروماني يعطي
فتاوي ام كان الافقاء مستقلاً تماماً عن المحاماة بمعنى ان المحامي لا يعطي والمفتي
لا يترافع . والحقيقة الثابتة ان القاعدة العامة هي ان المحامي كان يقوم بالوظيفتين
ويستتي من ذلك بعض من القانونيين الذين حصروا عملهم في الافقاء وفريق
ثان كان أكثر عمله الافقاء واقله المرافعة . وفريق ثالث كانت مرافعاته أكثر
من فتاويه

وكان سيسرون اعظم خطباء الرومان غير متضلّع في علم القانون . ولذلك
كان يستعين بأحد التعمقين في المباحث القانونية ويأخذه معه الى المحكمة
ويوقفه الى جانبه حتى اذا بدت مسألة قانونية منفصلة عجزت عن حلها فصاحه
سيسرون قائم مساعده ويبحث فيها بحث ابن مجتهدتها وحلها حلاً ينطبق على
قواعد العلوم القانونية . وكان كاتون الذي عين مسيطراً على حكومة رومية يمتاز
على سيسرون الخطيب المشهور بجمعه بين التصاحّة في الخطابة والتعمق في
العلوم القانونية

وكان المحامون المشتغلون بالافقاء يقتون في بيوتهم وقد سعى « سيسرون »
منزل المحامي « بيت الوحي » للمدينة كلها

وكان بعضهم يذهب الى المحكمة ويتمشى في ساحتها حتى اذا وجد أحد
المتقاضين في ضيق عرض عليه اقتاده منه بفتوى تريل حيرته وترشده الى سواء

السبيل ولكن أكثر المحامين كانوا يفتون في منازلهم حيث كانوا يجلسون على كرسي عال شبيه بعرش الملك ويجيبون المستشيرين الذين كانوا يردون اليهم أفواجاً أفواجاً

وكان الناس يتلقون آراءهم السديدة كما يتلقون الوحي المنزل . وكان المستفتي يتدئ أولاً باستئذان المحامي بقوله « Licet Consultare » ومعناه أسمع لي بالاستفتاء ؟ فيخيه المحامي بقوله « Consule » اي « استفت » وحينئذ كان يعرض قضيته بالايجاز ويحتم كلامه بقوله Quæro an existimes id jus est necne ومعناه « اطلب رأيك في هل انا مخطئ أم مصيب »

وكان المحامي يجيب دائماً في النقطة القانونية غير ملتفت الى مسائل الوقائع وكان المحامي يجيب أحياناً دون ان يبين الاسباب التي يستند اليها ولكنه كثيراً ما كان يسند الفتوى الى الحق الطبيعي او الى نص قانوني او الى رأي المفتين الرسميين او الى تطبيقات القضاء وأكثر هذا الاسناد في الفتاوى المكتوبة التي كان يتمسك بها المحامي المترافع

وكان القضاة يستعينون أحياناً بالمحامين المفتين فيعقد هؤلاء اجتماعاً لكي يجملوا جوابهم موقراً محترماً

(في المحامين الاختصاصيين) وكان بعض المحامين في رومية ينقطعون لدرس فرع مخصوص من القوانين كي يجيدوا درسه ويصبحوا ثقة فيه فإذا جاء بعض المستشيرين اليهم للاستفتاء في علم آخر من غير العلوم التي اختصوا بها ارسلوه الى احد زملائهم الذين كانوا أعلم منهم في ذلك الموضوع وهو امر يدل على تمكنهم من العلم الحقيقي وتزاهتهم والمودة التي كانوا مرتبطين بها بعضهم نحو البعض الآخر .

(الافتاء في القوانين الفرنسية القديمة) قال تريشوا في قاموسه تحت لفظة «اقوكاتو» ان المحامين في فرنسا يصبحون مفتين بمعنى انهم بعد ان يكتسبوا بواسطة المرافعات والاعمال الخبرة والمعرفة وعندما يصبحون عاجزين عن المتاعب والضجيج والاختلاط يتخذون الافتاء صناعة وذلك جزاء عادل لمتاعبهم وتقاعد شريف لشيخوختهم »

ولم يكن من مانع للجمع بين المرافعة والافتاء ولكن الناس كانوا يفضلون استفتاء المحامين القدم لكثرة اختبارهم ولتعمقهم في العلوم وفي معرفة تطبيقات المحكمة وفي طرق السير في القضايا

وكان الافتاء ينقسم الى قسمين إفتاء خاص يصدر من محام واحد وإفتاء عام يصدر من اساتذة نقابة المحاماة بهيئة جمعية

فالافتاء الخاص كان يعطى من المحامي في منزله . وروى لوازيل ان « بطرس فيرسوريس » الشهير كان يضطر الى اعطاء موعد للمستفتي في ساعة مخصوصة لان الزحام في غرفة الانتظار في مكتبه كان هائلا . ولم يكن المحامي في عهد القانون الفرنسي القديم ليسأل عن رأي ابداه سواء شفاها أو كتابة . ومما يروى من هذا القليل ان احد المسجونين في سجن باريس طلب من المحكمة ان تسمح له بمقابلة محام لكي يأخذ رأيه فسمحت المحكمة له بذلك وقابل المحامي فعلا وأسر اليه حكايته فنصحه المحامي بان يبذل مجهوده للهرب لان القضية خطيرة فتبع المسجون رأي المحامي وفر هاربا وعلمت المحكمة بذلك واستدعت المحامي وسأته عما اذا كانت نصحه بالهرب فاعترف بذلك أمام المحكمة التي كانوا يسمونها حينئذ (برلمان) والمحكمة اخلت سبيله

ومن الاستشارات الخاصة ما يجب توجيهه الى المحامي القديم - ومعنى

القديم هنا الذي اشتغل في المحاماة عشرين سنة . وكان ملتزم إعادة النظر مضطراً الى تقديم قوى بجوازه موقع عليها من محامين من المحامين القدم . بل كانت محكمة الاستئناف تمرز مقام اثنين من أولئك المحامين بان تستشيرهم في بعض النقط

(الافتاء الشرعي) قال العلامة فحفي بك في كتاب المحاماة صفحة

٤٧٠ ما يأتي

« وقد كان الافتاء عندنا في قديم الزمان رفيع الجانب غزير المنهل ين »
« اهل الشريعة النراء ولا يزال له بعض الشأن في العصر الحاضر غير انه بعد »
« ان كان عامماً يطلبه اهل العلم انفسهم اصبح قاصراً على ذوي الحاجات في »
« الدعاوي . وهذا غير ما يجري عادة في البلاد الاوروبية وغير الذي كان »
« معروفاً عن السلف الصالح . ولذلك اسباب كثيرة يطول بنا شرحها لو »
« اردناه . لكننا نقول بوجه الاجمال ان تلك الاسباب ترجع كلها الى ذلك »
« التقيد للذي استولى على العقول والوقوف بالعلم عند حد لا يتخطاه واستسلام »
« العقول الى ما سطر في الكتب من المنقول كأنما شرع للمعاملات ووجد »
« في بدء الكائنات ويجب ان يبقى كما وجد ابد الآبدين . وليس الامر »
« في الشرع كذلك فان الضرورات تبيح المحظورات . ويحدث للناس »
« أفضية بقدر ما يجدون من الفجورة والمالم متغير . والمادات متحولة . »
« فالمعاملات متبدلة . وشرع لا يحكم على المعاملات بمقتضى منافع الامة »
« في زمانها ومكانها ولا يلاحظ مقتضى المادات التي اقتضتها المصالح الجديدة »
« شرع ابتد . وشرعنا على غاية ما يرام . وافى بالحاجات في كل زمان وكل »
« مكان (ما فرطنا في الكتاب من شيء) »

« ولعل من تلك الاسباب أيضاً الاقتصار في القنوى على السلب او ،
والايجاب بلا توضيح ولا تفسير . ولعل منها أيضاً تناقض الأقوال ونيل الحق ،
« والمبطل منها ما يهوى في جميع الاحوال . انتهى »

ولعل فضيلة مفتي الديار المصرية يستد هذه الثلمات في الافتاء الشرعي
ببناء القناوي على الاسباب الشرعية والعقلى والمنطقية المقننة وبترجيح رأي على
رأي عند تضارب آراء أئمة الشرع فاذ ذلك على نباهة فضيلته وسعة مداركه
وعلومه القفية بعبيد

(الافتاء في البلاد الاوروية) جاء في كتاب فتحي بك عن المحاماة في
الصفحة ٤٢٠ ما يأتي :

« ان للافتاء في البلاد الأوروية شأنًا كبيراً وأهله من ذوي الاعتبار الأسمى
بين علماء القوانين . ومنهم من اقتطع اليه وجعله العمل في حياته . وفيه عندهم
من القوائد المادية ما يزيد على الحاجة . فقد كنت أعرف ان استاذي معلم
القوانين الرومانية بمدرسة الحقوق في باريس وهو موسيوليون كان . (الذي
اشتهر بمطوله في شرح القانون التجاري ينال منه في كل سنة مائة وخمسين
الف فرنك وكنت أسمع من زملائي الفرنسيين انه مبلغ ليس بعظيم في
جانب ما يربحه غيره من ذلك السبيل »

(شروط القنوى) شرح الملامة فتحي بك الشروط اللازمة لتكون
القنوى صحيحة محترمة مفيدة فقال في الصفحة ٤١٨ من كتاب المحاماة ما يأتي :
« اخص ما يلزم فيها تحكيم العقل وحده واستعمال الروية والتوقي وذلك ،
« لازم في الرأي وفي الاسباب التي يتي عليها وقد تؤدي القنوى بكلمة او ،
« كلمتين كما كان يفعل مشرعو الرومانيين وكما هو الشأن عند علماء الشريعة »

« النراء وقد يكون النرض من الاستفتاء الحصول على قول واحد سلباً كان ،
 « أو ايجاباً وحله ان كان المفتي عالماً دانت لفضله الأفهام إلا ان هذه الطريقة ،
 « غير وافية بالفائدة اذ لا يجب ان تصدر الفتوى كوجي نزل من السماء بل ،
 « ينبغي ان يضاف اليها بعض العلل والاسباب التي توضحها فان ذلك مفيد ،
 « للخصوم ومودّ الى احترام الفتوى وقائلها لدى الناس . وايضاً فانها ما طلبت ،
 « الالتذاع بين ذوي الشأن ولتقدم الى القضاة مع النتيجة كأنها جزء منها ،
 « فاذا تجردت عن الاسباب ضعف تأثيرها وربما احتقرها من رآها »

« ويجب ان تحرر الفتوى بأسلوب سهل بسيط خال من الاستعارة ،
 « والتشبيه مجرد عن التشنيع . وان تكون عبارتها علمية لا أدبية وأن لا يمتاز ،
 « بعض اجزائها عن بعض الا بزيادة الشرح أو الايجاز حسبما يقتضيه المقام ،
 « واذا سئلت أي الطرق أولى بالاتباع في الخصومة فأشر الى ما يؤمن ،
 « فيه السير منها . وكن في اشارتك موافقاً للقانون دون سواء ونبه الى وسائل ،
 « الحياطة ولا تهمل واحدة منها وان كثرت فاطمئنان المرء على عمل أئمة أكبر ،
 « من جميع الاتماع »

« اذا سئلت اي دفاع أحسن للدعوى فعليك باستعمال ذكائك واستخدام ،
 « فصاحتك لبيان وجهة الصواب في الامر المطروح بين يديك بمد ان ،
 « بتحقيق من عدالته وان لا حرج فيه »

« اذا سئلت عن رأيك في اقامة الخصومة فاذكر في نفسك ما قد ،
 « جربت منها وما حكم به القضاء في نظائرها ولا تنس ان تغلب الاحكام ،
 « كغلب الأيام وكن قبل ان تقضي بوجوب الخصام متردداً على الدوام ولكن ،
 « إحذر التردد ان سئلت صلحاً »

« اذا سُئِلَتْ حجة في خصومة نُشِبَتْ أمام القضاة وبأن لك عدلها »
 « قَاتَ بما تستطيع من أوجه البرهان واستنفذ قدرتك باللسان وبالبيان » انتهى
 (مسؤولية المحامي عن الخطأ الذي يرتكبه في الافتاء) من وظيفة المحامي
 ان يعطي رأياً ونصيحة لمن يستشيرهُ والمستشير أن يتبع هذا الرأي ان شاء
 أو يبذره ويتبع غيره . فاذا كانت نقطة الاستشارة مسألة قانونية فلا مسؤولية
 على المحامي الا في حالة من ثلاث - التدليس أو النش أو الخطأ القبيح . فاذا
 كان الخطأ القبيح مما يجوز ان يقع عادة فلا مسؤولية واما اذا كان الخطأ مما
 يدل على جهل حقيقي لصناعة المحاماة فالمسؤولية واقعة ومؤكدة . وقد بينت
 محكمة استئناف أجاهايتين الحاليتين قتالت في اسباب حكم اصدرته في ١٨ فبراير
 سنة ١٨٧٣ ما يأتي :

« لا يمكن ان توجد المسؤولية في حالة الغلطات القانونية التي يرتكبها »
 « وكيل الدعاوي في أمور تضاربت فيها آراء الشراح وتطبيقات المحاكم اذ »
 « يلتمس حينئذٍ عذر لذلك الوكيل - والحق يقال أن المحاكم والشراح كثيراً »
 « ما يختلفون في تفسير القوانين ومن الجور أن يطلب من الوكيل في حالة هذا »
 « الاختلاف أن يتبع الرأي الذي تفضله قضاة الدعوى ما دامت الآراء »
 « المخالفة لأهم تستحق ذات الاحترام الذي يستحقه رأيهم »

وقد طبقت هذا المذهب محكمة الاستئناف المختلطة في حكم اصدرته في
 ٥ ابريل سنة ١٨٩٤ في قضية محرم بك محمد ضد أحد المحامين (مجلة التشريع
 والقضاء المختلطين جزء ٦ صفحة ٢٤٥) حيث قالت في اسبابه ما يأتي :

« وأن يكن المحامي مسؤولاً عن الخسائر التي تنشأ لموكله من بطلان »
 « أعمال السير في الدعوى والاوراق القضائية ومن عمل اجراءات لا فائدة »

« منها لانه حامي موكله وصاحب الكلمة في الخصومة dominus litis »
« وذلك رغباً عن سكوت القوانين المصرية عن هذا الأمر - فلا مسؤولية »
« عليه في الفتاوي التي يفتيها ولا في كيفية تديره طريقة السير في الدعوى الا
« اذا برهن بعمله على انه جاهل تماماً لأبسط القواعد القانونية »
الى هنا انتهى الكلام على الافتاء

المبحث الثاني

« المرافعة وتحرير المذكرات والنتائج »

« في المرافعة »

اذا كانت المذكرات جسماً للدعوى فالمرافعة في أكثر الاحيان روح لذلك
الجسم لذلك ترى ان ابدع المحامين شهرة افصحهم بياناً واطلقهم لساناً وابلغهم
تعبيراً . ومن فوائد الخطابة القضائية انها تؤثر في اذهان القضاة تأثيراً عميقاً
بشرط ان يكون المتكلم صادقاً تزيهاً ابي النفس يجتنب الحيل ويعتمد عن النش
وبما لا غنى عنه للخطيب ان يجمع في ذاته ما يسميه البيانون « اخلاق
الخطيب » وأهم هذه الاخلاق

- (١) ان يكون من المتسكين بمروءة « الفضيلة » الوثقى
- (٢) ان يكون مستقيماً لا غشاشاً ولا خداعاً ولا طماعاً ولا خرب التهمة
- (٣) ان يكون حريصاً على صون اللسان فلا يجرح السامعين ولا ينطق
بما تنكره الاسماع
- (٤) ان يكون متواضعاً لا مفاخرأ ولا مغروراً لان ذلك ينقص من قيمة
مزياه ويغتر منه اخوانه وسامعيه ..

ومتى تمهد المحامي بالمرافعة في قضية من القضايا فلا يمكنه الامتناع عن القيام بهذا العمل وقد تقرر هذا المبدأ في قرار اصدورته نقابة محامي باريس في ٣ و ٢٤ يونيو سنة ١٨٥١ ذكر فيه السبب الآتي :

« حيث انه لا يمكن ابداً أن يسمح للمحامي الذي في يده ملف أوراق ،
« احدى القضايا بان يتمتع عن المرافعة فيها بأية حجة كانت ويعرض بذلك ،
« صاحب القضية الى الفصل في قضيته بلا دفاع . — وأن قبول المحامي ،
« اوراق القضية وإقامتها في حيازته أو جذا تماقداً بينه وبين صاحب القضية ،
« فاذا امتنع المحامي عن المرافعة بلاعذر مقبول وجب عليه تعويض الضرر
الذي يلزم بصاحب القضية من هذا الامتناع . » (كتاب الصفة القانونية لوظيفة
المحامي تأليف لوسيان سرجان صفحة ٨٢)

وأرى أن من الاعذار المقبولة اكتشاف المحامي بعد الاتفاق اوراقاً
واحوالاً جديدة ثبتت له ان الدعوى مخالفة للحق وللفضيلة . أو ان نجاحها
مستحيل . أو انه استغنى من الخصم بشأن النزاع عنه قبل ان يقبلها . ولكنه
في هذه الحالة ملزم بان يخبر صاحبها قبل الجلسة بمدة كافية بئنازله عن التوكيل
لكي يتمكن من توكيل محام آخر يستمد للمرافعة فيها . كذلك يجب على المحامي
اذا اصابه مرض يمنعه من المرافعة يوم الجلسة . أن يكتب الى رئيس الجلسة
ليخبره بمرضه ويوكل احد اخوانه ليحضر عنه ويطلب التأجيل لهذا المنر .
وعليه ايضاً ان يوكل من يحضر عنه في الجلسة اذا كانت مشغولاً عند طلب
القضية للمرافعة في جلسة اخرى فاذا لم يتخذ التحولات اللازمة جاز الحكم عليه
بالنفقات التي تنشأ من ذلك بل جاز الحكم بتعويض ايضاً للموكل (راجع الكتاب
السابق ذكره صفحة ٨٣)

وهذه الالتزامات ناشئة في فرنسا من المواد ٦ و ٧ و ٨ من الدكرتو الصادر في ٢ يوليو سنة ١٨١٢ الخاص بالمرافعات في محاكم الاستئناف الملوكية. وأما عندنا فلانها تنشأ من المادتين ١٥١ و ٥٢١ من القانون المدني الاهلي أما اذا رافع المحامي عن موكله فلا مسؤولية عليه وعدم مسؤوليته مبني على الرغبة في حفظ استقلاله واطلاق لسانه في الدفاع وفكره في التفنن والتدبير. وقد قررت نقابة المحامين في باريس في قرار اصدرته في ٢ ابريل سنة ١٨٢٩ المبدأ الآتي :

« المحامي هو صاحب الكلمة السامية في عرض الدعوى التي يرافع »
« فيها بالطريقة التي يراها موافقة لمصلحة صاحب القضية ولا يمكن ان يُسأل »
« عن الاحكام التي يقررها القضاة . وقد أيدت محكمة استئناف باريس هذا »
« القرار في كل مرة تجاسر فيها الموكل على الطعن في ذمة المحامي »

راجع البندكت فرانسيز جزء ١١ تحت كلمة « افوكا » صفحة ٣٣٣ نمرة ٧٣٦
ومن المبادئ المقررة أيضاً أن الدفاع يجب ان يكون حرّاً حتى إزاء
القاضي ومعناه ان للمحامي انتخاب وسائل الدفاع والشكل الذي يرض به تلك
الوسائل على القضاء بشرط ان لا يخرج عن حدود القانون واللياقة

(ملحق دالوز جزء اول تحت كلمة « افوكا » صفحة ٧٢٥ نمرة ١٠٢)
ومن اداب المرافعة احترام القضاء . ومجاملة القاضي بدون تزلف وتذلل
لان ذلك لا يلين بمقام المحاماة الرفيع فضلاً على كونه غير مقبول عند كل
قاضي فاضل يحترم القضاء والمحاماة على السواء ويبدل كلما في وسعه لرفع مقامها
في أعين المتقاضين . والمحامي حري في قبول المرافعة عن شخص ما أو رفضها
الآ اذا انتدبه لذلك احدى المحاكم فينتد عليه ان يرافع عن ذلك الشخص

مجاناً (مادة ٢١ من لائحة المحامين) ولا يمكنه التخلي عن المرافعة الا لمذر مقبول عند اللجنة التي انتدبه (كتاب المحاماة للعلامة احمد فتحي بك زغلول صفحة ٣٥٤) وقد نشرنا في مجلتنا « الاستقلال » في الصفحة السابعة من السنة الاولى مقالة يتنا فيها ان من المدالة ان لا يقوم المحامون وخدم بالدفاع عن جميع قراء الامة مجاناً بل ان تشاركهم خزينة الحكومة في ذلك ولو بدفع نصف ما يستحقونه من المكافأة وفي هذه الطريقة فائدة كبيرة للمحامين الجدد اذ تساعد على تفقاتهم في السنين الاولى من مهتهم حيث تكثر المتاعب وتقل المكاسب

﴿ في المذكرات والتأجيل ﴾

هذه المذكرات هي عبارة عن سرد وقائع الدعوى وتطبيقها على نصوص القانون وتطبيقات المحاكم بما يجعلها مستنداً يؤيد مطالب مقدمها وحيث ان رأي القضاة في شكل هذه المذكرات وترتيبها يفيد المحامين فما انا اخلص ما جاء عن المذكرات في كتاب المحاماة السابق ذكره :

« اذا حدثت المرافعة علناً كان من المستحسن الايجاز في النتيجة أو المذكرة والاختصار اذ يكون النرض منها تذكير القضاة بامم مباحث الدعوى فيسرد الكاتب امم الوقائع ويرددها باقطع الادلة مع الاختصار في الالفاظ »

وعلى الكاتب ان يفرق بين القضاة وغيرهم فيكتب لاولئك موجزاً ولهؤلاء كما يشاء - ثم ان كان النرض من النتيجة بيان بحث قانوني وجب إفراغ الجهد في الايضاح ويجمل بالكاتب ان يأتي على اقوال العلماء وآراء الشراح واحكام المحاكم في ملحقات صغيرة وان يجمل لب النتيجة قاصراً على النرض من المبحث وتقريره كي لا يتعب القارئ بمطالمة ما نقل من الاقوال اتنا النظر في اصل

الموضوع . واما اذا كان النرض من نتيجه شرح بعض الوقائع فيجب استعمال الحذق في حكايتها وان لا يذكر منها الا ما كان ظاهراً جلياً وان يترك ما من شأنه التشويش وتقريق المعاني والمناسبات . وعلى المحامي ان يبدأ حكايته بما يثير الرغبة فيها بلا تعسف ولا تفهيق في الكلام وليلاحظ استمرار الافادة فلا يأتي بما عنده منها دفعة واحدة بل يجعلها تعظم كلما كتب وبذلك تكون قراءة الادلة موصلة للاقتناع بها ومفيدة للارتياح ومن طريقة سوقها ومؤكدة للاطمئنان الى ما اخذته حكاية الوقائع في النفس من اليقين فلا يقف القارئ الا حيث يقف البيان . انتهى ملخصاً عن « كتاب المحاماة »

ومما يوجب الاستغراب ان المذكرات لا تقدم الا في القضايا المدنية أما في الجنائي فتقدمها فاصر على القضايا الكبيرة حالة انها كثيرا ما تكون ضرورية للدفاع عن المتهم لذلك نؤمل من اخواننا المحامين ان يكثروا من عمل المذكرات في القضايا الجنائية وان يطبعوها عندما تكون وقائعا ومبادئها القانونية مما يهم الاداب العامة والعلم والقانون لان ساحات المحاكم مراسع تشخص فيها روايات واقعية كثير منها لا يقل اهمية عن الذ روايات الوهمية التي وضعا كبار المؤلفين . ونشر المذكرات المطبوعة يمكن الناس من معرفة ما يجري حولهم فيقرأون فيها عبرة وتبصرة .

عل ان عدم تقديم مذكرة في القضية لا يجعل المحامي مسؤولاً لموكله في حال خسارة القضية لان المحامي كما قلنا صاحب القول الفصل في تكيف القضية وترتيب الدفاع فيها ولكن عدم مسؤولية المحامي المدنية لا ترفع عنه ثقل المسؤولية الادبية ولذلك يجب عليه المبادرة لعمل نتيجة كلما توسم في عملها بعض الفائدة لان من واجباته ان يعمل كلما ما في وسعه لنجاح الدعوى

وتحصيل حق موكله ان كان محقاً وان لم يكن كذلك وجب على المحامي ان لا يقبل الوكالة في الدعوى لان من اللبيب في المحاماة مساعدة المبتطل على الحق

المبحث الثالث

الوكالة واعمال السير في الدعوى

«موسوعات دالوز تحت كلمة Avoué جزء ٦ صفحة ٤٨ نمرة ٢١٩ وما بعدها وجزء ٣٩ تحت كلمة مسؤولية نمرة ١٥١ اولاً وثانياً - ٤٥٢ وما بعدها و٦٧٥ وما بعدها و٤٥٣ و٤٦١ و٤٥٦ وما بعدها»

«وملحق دالوز تحت كلمة Avoué جزء ١ صفحة ٧٦٠ نمرة ٥٦ وما بعدها وجزء ١٥ تحت كلمة Avoué نمرة ٦٤٦ وما بعدها - وبندكت فرانسيز جزء ١١ تحت كلمة Avoué من نمرة ١٢٠٧ الى نمرة ١٤١٩ وكتاب المحاماة لاحمد فتحي بك زغلول صفحة ٣٥٤ وما بعدها»

المحامي في فرنسا لا يكون وكيلاً بل عمله قاصر على المرافعة ولذلك لا يعتبر الاقرار الصادر منه وهو ملزم باتباع خطة الطلبات التي رسمها الوكيل المسقى Avoué فاذا جلس هذا الوكيل الى جنب المحامي حين المرافعة اعتبرت المحكمة ذلك الاقرار صادراً من الوكيل الا اذا اعترض الوكيل عليه في ذات الجلسة . اما في مصر فالمحامي يجمع بين الوظيفتين فهو عام يترافع ووكيل يستلم مستندات الدعوى من موكله ويمحرر اعلانات الدعوى وجميع الاوراق التي يحتاجها السير في القضية ثم يعمل كل الاعمال اللازمة لتمشية القضية الى ان يصل الى الغرض المقصود

واذا كان استقلال المحاماة يوجب عدم مسؤولية المحامي عن مرافعاته

ومذكراته فبدأ مسؤولية الوكيل الذي لاغنى للمتقاضين عنه يوجب مؤاخذته عن الخطأ الذي يقع منه اذا احدث ضرراً بمصلحة الموكل . والوكيل ملزم بان يبذل كل الاعتناء لحماية مصالح موكله فاذا ارتكب خطأ جسيماً أودى بتلك المصالح لزمه الضمان ووقعت عليه تبعة الخسارة

(مصادر مسؤولية وكيل الدعاوي) المصدر الأول - نصوص القانون العامة . والثاني النصوص الخاصة بالوكالة في الدعاوي . والثالث الوكالة لعمل خارج عن الخصومة *Ad négotia*

(١) في مسؤولية الوكيل الناجمة عن نصوص القانون العامة
(تشعب الآراء في هذه المسؤولية)

يرى الباحث في تطبيقات المحاكم الفرنسية انها على تخالف وتناقض فيما يخص المسؤولية الناشئة للوكيل من « القانون العام » فبعض المحاكم يسند هذه المسؤولية الى النصوص الخاصة بالجرائم واشباهها وهي النصوص عليها عندنا في المادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي التي تلزم كل من سبب لغيره ضرراً بفعله او بتقصيره بتعويض ذلك الضرر . وفريق ثالث يسندها الى النصوص الخاصة بالوكالة على العموم واخصها المادة المقابلة للمادة ٥٢١ من قانوننا المدني الاهلي التي نصت على ان الوكيل مسؤول عن تقصيره الجسيم وعن عدم قيامه بالتوكيل باختياره وعن تقصيره الخفيف اذا كانت له أجرة . وفريق آخر يجمع بين المذهبين ويقول ان وكيل الدعاوي مسؤول بالمادة ١٥١ والمادة ٥٢١ وان للمحاكم تطبيق اي المادتين حسب ظروف كل واقعة تعرض عليها وللتمييز بين المذهبين شأن عظيم لاننا لو جعلنا المحامي مسؤولاً كوكيل لما وجب عليه سوى ان يسلك في الوكالة مسلك صاحب العمل المعتني بعمله

Culpa lata in abstracto. bon père de famille ولو تمت مسؤوليته عند الخطأ الخفيف.

(الخطأ يقسم الى جسيم وخفيف واخف) واما اذا اعتبرنا مسؤولية ناشئة من المادة ١٥١ الخاصة بمن يرتكب شبه جريمة مدنية فيجئنا بتمتد هذه المسؤولية الى الخطأ الاخف Culpa levissima اعني انه يضمن دائماً الا في حالة القضاء والقدر أو القوة التي لا تقاوم

قال العلامة لوران وهو من اشهر شراح القانون المدني في الجزء ٢٠ من شرحه صفحة ٥٣٧ ما يأتي :

عند ما يرتكب وكيل الدعوى خطأ خفيفاً جداً يصبح من المهم ان نعرف أية المسؤوليةين يجب ان نطبقها على هذا الخطأ - هل المسؤولية الناشئة عن التعاقد أو الوكالة - أو المسؤولية الناشئة عن ارتكاب شبه جريمة مدنية . فاذا اعتبرناه مسؤولاً كوكيل لم يمكن أن نؤاخذه عندما يكون بذل في القيام بوكالته عناية رجل كنز ومجتهد واما اذا اعتبرناه مسؤولاً لارتكابه الخطأ المنصوص عنه في قانون كويليا الروماني (١٥١ من القانون المدني الالبي) فيؤخذ على كل الاحوال ونضرب لذلك مثلاً - أبطلت اعمال سير في دعوى بفعل الوكيل فاعتذر الوكيل عن البطلان بخلاف بين الشراح وبين الحاكم في امر البطلان . فاجابت محكمة استئناف بروج على هذا الاعتذار بانه كان من القطنة العامة ان يتبع الوكيل الطريقة المنتظمة التي لا يترضى عليها أحد بدلاً من سلوكه طريقاً خطراً باغفال العمل . (حكم المحكمة المذكورة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٥٥)

وهذا الحكم صحيح المبدأ ان استندناه الى المادة ١٥١ الخاصة بمسؤولية شبه الجريمة ولكنه مثله ان بيناه على المادة ٥٢١ الخاصة بمسؤولية الوكالة وقد اصابنا محكمة استئناف تولوز الفرنسية عند ما قررت في حكم

أصدرته في ١٠ يونيو سنة ١٨٢٥ المبدأ الآتي :

« وكيل الدعاوى ليس سوى وكيل - وبهذه الصفة يكون مسؤولاً ،

» عن الخطأ الذي ارتكبه في ادارة الاعمال التي فوضت اليه «

ولذلك يجب البحث في هل ارتكب خطأ أم لا . ففي هذه الحالة عمل الوكيل كلما يمكن الانسان ان يتوقعه من وكيل دعاوى له من المهارة والخبرة مقدار ما عنده من الاستقامة والاجتهاد . والزلل الذي استندوه اليه انما هو من نوع الزلل الملازم للجنس الانساني ولذلك لا يمد خطأ بالمعنى المقصود من المادة ١١٣٧ من القانون المدني الفرنسي (المقابلة للمادة ٥٢١ من القانون المدني الاهلي الخاصة بالوكالة) وان يكن يحسب خطأ طبقاً للمادة ١٣٨٣ من القانون المدني الفرنسي (المقابلة للمادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي الخاصة بمسؤولية مرتكب شبه الجريمة)

وينتج مما تقدم ان وكيل الدعاوى يُسأل عندما يرتكب خطأ يضر بموكله ويكون منشأ هذا الخطأ عدم بذله العناية التامة التي يبذلها الوكيل الحائز درجة كافية من العلم والخبرة والنشاط طبقاً لاحتياجات صناعته . ولا يمد جهل القانون عذراً بل ان الدفاع بجمل القانون يزيد الخطأ جساماً لان من واجبات وكيل الدعاوى ان يدرس القانون جيداً لكي يكون دليلاً ومرشداً لصاحب القضية حتى لا يصح فيها المثل القائل « اذا كان أعشى يقود أعشى سقط كلاهما في حفرة واحدة »

ولا يمكن المحامي الاحتجاج بأنه انما عمل طبقاً لإلحاح موكله ورغبته لانه غير ملزم باتباعها اذا خالفت مصلحة الموكل بل من واجباته مخالفتها أو التنازل عن الوكالة ان اصرر الموكل على غير

ولا يتوهم القارئ اننا نريد بما تقدم أن المحامي بصفته وكيلاً ملزم بأن لا تقوته شاردة من شوارد القانون ولا ان يكون معصوماً عن الخطأ ولا أن تطابق افكاره افكار القضاة الذين يحكمون في الدعوى فذلك رابع المستحيلات لان من النادر وجود محامٍ ينبغ الى درجة ان لا يخطئ في اية مسألة قانونية . بل غرضنا ان الوكيل عليه ان لا يجهل ابسط المسائل القانونية مثل سقوط الحكم التبايني ان لم يغد قبل قوات ٦ أشهر من يوم صدوره - وسقوط الاستئناف الذي لم تعلن دعوة الحضور فيه الى الخصم في الموعد القانوني . وهلم جرا . فاذا استصدر أحد المحامين صورة من حكم غيابي ساقط ضمن نفقة تلك الصورة لانها نفقة عقبة لاستحالة تنفيذ الحكم - واذا اعلن ورقة استئناف عن حكم أعلن ومضت مهلة استئنافه لزمته نفقة الاعلان

واما اذا اتبع الوكيل مذهباً من مذهبين في حالة وجود خلاف في مسألة قانونية بين الشراح والمحاكم ونتج من ذلك ضياع نفقة القضية أو ضرر آخر فلا يضمن الوكيل النفقة أو الضرر لان كلا المذهبين جدير بالاعتبار والاحترام ولا يلام الوكيل على اختياره احدهما دون الآخر .

(تسليم الاوراق من الموكل - هل يدل على قبول الوكالة) - في المسألة

خلاف وقد ذهب بعضهم الى ان وجود الاوراق في يد الوكيل دليل على قبوله الوكالة واستند الى حكم صدر من برلمان باريس في ٢٦ ابريل سنة ١٦٤٤ (وكان البرلمان حينئذ يقوم مقام محكمة) تقرّر فيه ان مجرد وجود اوراق ومستندات لازمة لعمل معارضة في يد احد وكلاء الدعاوى يكفي للدلالة على انه مفوض بعملها ومسؤول عن عدم قيامه بهذه الوكالة الضمنية

وذهب آخرون قتيض هذا المذهب واستندوا الى حكم صدر من محكمة

التنقض والابرام (دائرة الطلبات) في ٣٠ ابريل سنة ١٨٧٣ تقرر فيه ان استلام وكيل الدعاوى أوراق قضية مالا يربط الوكيل بحيث أن لا يتمكن من البحث في مكانة القضية من الحق قبل قبوله الوكالة فيها

وأرى ان المذهب الثاني راجح والاول مرجوح لان مجرد وجود الاوراق في يد الوكيل ليس بالدليل القاطع على قبول الوكالة اذ ربما تكون هذه الاوراق سلمت اليه ليبحث فيها فاذا وجد القضية ناجحة قبلها والارفضها ولكن يجدر بالمحامي ان لا يطيل زمن وجود هذه الاوراق في يده قبل البت في قبول الدعوى أو رفضها خوفاً من ان يكون هناك مواعيد يخشى من فوتها فتضيع حقوق صاحب تلك الاوراق ويرض الوكيل ذاته للمسؤولية الادبية ان لم يكن هناك محل للمسؤولية المدنية

ويمحسن بالوكيل أن لا يكتفي بالقيام بالوكالة لحين انتهائها بل ان يعمل كلما في وسعه لحفظ حقوق موكله مادامت الاوراق في يده لان الناس اعتادوا الاطمئنان الى وكلاء الدعاوى والثقة بلمهم واجتهادهم وغيرتهم على مصالحة الموكلين . نعم ان الوكالة القانونية تنتهي بانتهاء القضية ولكن بقاء الاوراق في يد الوكيل ينشئ وكالة ضمنية خصوصية تقضي على الوكيل ان يعمل كلما كان يمكن الموكل ان يعمله لوردت اليه أوراقه

وقد أشار العلامة دالوز على وكلاء الدعاوى واشباههم بان ينتخبوا من بينهم مندوبين ماهرين لكي يجمعوا كل المعلومات اللازمة لحسن القيام بالصناعة ويضموها في شكل دليل يسترشد الوكلاء به في اكثر الحالات التي يحار الانسان فيها . وقال انهم اذا فعلوا ذلك اجتنبوا كثيراً من الدعاوى والملاحظات التي تضرهم غالباً وتؤلمهم دائماً

واردف ذلك بقوله - «أن مركز الوكيل مخوف في أكثر الاحيان بالمصاعب
واذا كان صاحبه ماهراً ومجتهداً فلا يمنع ذلك عنه في كل الاحيان لوم اللاتمين
بل ان موكله لا يقدر عمله الا طبقاً للنتيجة التي نالها من الدعوى . فاذا كسب
دعواه بالغ في اطرائه والثناء على صفاته وعلمه واذا خسرها ضاقت نفسه طبعاً
وأُسند في غالب الاحيان خسارتها الى إهمال وكيله أو عدم مهارته في الصناعة
واذا كان من محبي النزاع وهم فريق كبير من اصحاب القضايا اتهم القرصة لاقامة
قضية جديدة ضد الذين لا ذنب لهم سوى انهم دافعوا عنه باخلاص وبكران
النفس . ولكن من حسن الحظ يجد الوكلاء في قضاة المحاكم الافاضل ما يتقون
به هذه المهاجمات الظالمة . انتهى

(امثلة لمسئولية الوكيل) يسأل الوكيل اذا لم يطلب كل الطلبات المدونة
في الاوراق ونشأ من ذلك الحكم بما طلبه وترك ما لم يطلبه واضطراره الى
اقامة قضية جديدة حكم بالمطلوب فيها ولكن ألزم الموكل بنفقها لانها نشأت
عن اغفال هذه الطلبات في القضية الأصلية

ويضمن ايضاً الوكيل الذي يحفظ الاوراق عنده مع عدم الحاجة اليها
للقيام بوكالته اذا نشأ عن حفظها خسارة لصاحبها كأن يفلس بعض المدينين
حالة كونهم لو طولبوا قبل الافلاس لدفعوا ما عليهم

ويضمن ايضاً اذا تجاوز حدود وكالته ونشأ عن هذا التجاوز ضرر لموكله
وقد حكمت محكمة استئناف برج في فرنسا ان وكيل الدعاوى مسؤول
عن كل خطأ جسيم يرتكبه اذا دل هذا الخطأ على إهمال أو عدم تمييز أو جهل
أو إساءة تدبير سير الدعوى . (حكم محكمة برج في ٢٢ فبراير سنة ١٨٥٥) -
ولكن الامر لا يكون كذلك ولا يسأل الوكيل اذا أغفل عمل اختلف علماء

القانون والمحاكم في لزومه

وقد يحدث أيضاً أن وكيل الدعاوى يجلب على نفسه مسؤولية بعمل ليس من دائرة وظيفته مثال ذلك وكيل الدعاوى في المحكمة الابتدائية الذي يعلن ورقة استئناف باطلة يضمن الضرر الذي ينشأ من هذا البطلان

ويضمن أيضاً الوكيل الذي فوض إليه تقديم طلب توزيع فأهمل ذلك ولم يقرر لموكله الحصة التي يعطيه إياها القانون

وكذا الوكيل الذي أعلن إليه انذار بتقديم طلب توزيع ومستنداته فأرسل الانذار الى محل موكله القديم ولم يبحث جيداً عن محله الجديد ونشأ من ذلك عدم وصول الانذار إليه

واختلفوا في مسؤولية الوكيل الذي سلمت إليه أوراق دين ولم يعمل الاعمال التحفظية اللازمة لعدم ضياع حقوق موكله كتسجيل امتياز أو رهن قضائي (بحكم القانون كالرهن الذي يعطيه القانون الفرنسي للقاصر على عقار الوصي وللزوجة على عقار زوجها في حالات مخصوصة) فذهب بعضهم الى أن تسليم الاوراق الى الوكيل يوجب عليه ضمناً عمل الاعمال التحفظية لحفظ الدين فاذا اهملها ضمن . وذهب آخرون الى ان تسليم سندات دين الى الوكيل لكي يطلب تحقيقتها وقبولها في قفيلة ماثم يقدمها عند فتح توزيع ما نتج من تصفية مال المفلس لا يجعل الوكيل مسؤولاً عن الضرر الذي ينشأ من عدم المبادرة للاعمال التحفظية كتجديد التأشير برهن أخذ قبلاً لقائدة الموكل الآذا ثبت ان الموكل فوض ذلك اليه وجعله من واجباته

ويضمن أيضاً: الوكيل الذي أهمل إحدى القضايا حتى بطلت اعمال السير أو المرافعات فيها بفوات ثلاث سنين على آخر عمل

والوكيل الذي طلب اليه ان يستأنف عن متهم في جنحة فلم يستأنف في الموعد القانوني وبذلك سقط حق موكله في الاستئناف

(لا يسأل الوكيل الا من المتعاقد معه) ومن الذين ينوبون عن هذا المتعاقد - ولا يسأل من اجنبي وان يكن ما عمله الوكيل احرم ذلك الاجنبي من منفعة وشرط المسؤولية هنا - شرطها في كل الحالات الاخرى - وقوع ضرر بالموكل فان لم يقع الضرر امتنعت المسؤولية

(رجوع الوكيل على من اقام عليه دعوى باطلة) اذا اقام احد الموكلين دعوى باطلة على احد وكلاء الدعاوى شوهت سمعته وتنتج منها ضرر لشهرته حق للوكيل مطالبة المدعي بتعويض الضرر الذي اصابه وللمحاكم الحق في تجسيم قيمة التعويض لجعله زاجراً للذين يسهل عليهم القاء التهم الباطلة على فئة هي اقرب الى القضاء من حبل الوريد

(٢) مسؤولية الوكيل الناشئة من نصوص خاصة ، هذه المسؤولية

مؤسسة في القانون الفرنسي على المواد ١٣٢ و ١٩١ و ٣٦٠ و ٧١١ و ١٠٣١ من قانون المرافعات

فالمادة ١٣٢ تقضي بالزام الوكيل بنفقة العمل الذي عمله خارج حدود وكالته بل تلزمه ايضاً بتعويض ان كان له محل

والمادة ١٩١ تختص بالوكيل الذي سلمت اليه اوراق الخصم للاطلاع عليها وردها وامتنع عن الرد وتبجح لصاحب الاوراق الحق في تقديم عرض للقاضي لاصدار امره بالزام الوكيل برد الاوراق كرها ان لم يسلمها طوعاً - ولصاحب الاوراق فضلاً على ذلك الحق في مطالبة موكل المتعيب بتعويض اذا ناله ضرر من الامتناع

والمادة ٢٦٠ من قانون المرافعات الفرنسي تقضي بالزام الوكيل الذي عمل عملاً بدون تفويض موكله وانكره الموكل بتعويض الضرر الذي ينشأ من هذا العمل

والمادة ٧١١ من القانون ذاته تلزم بالتعويض الوكيل الذي يجعل المزاد يرسل على معسر

واما المادة ١٠٣١ فانها تلزم الوكيل أو المحضر أو الموثق الذي عمل عملاً باطلاً أو عقياً أو جالباً للترامة بدفع نفقات هذا العمل والتعويض ان كان واجبا بل يمكن ايضاً عند جساءة الاهمال ايقاف الذي ارتكب الخطأ عن معاطاة مهنته . وأما الصكوك والاوراق التي يحزرها وكيل الدعوى فلا يمكن الحكم بطلانها الا في الاحوال المنصوص عنها صراحة في القانون ولذلك لا يمكن الزام وكيل الدعاوي بتعويض الا في الحالات التي يحكم بها القانون بابطال العمل الذي عمله

اما النفقات المقيمة اي التي لا فائدة منها ولا لزوم لها فوكيل الدعاوي ملزم بها وللقاضي ان يقرر أي النفقات عقيم وايها مفيد عند وجود نزاع في ذلك ولكن القاضي يراعي دائماً اعتبار وكيل الدعاوي وحسن نيته فلا يحكم بان النفقات عقيمة الا عند ما لا يجد لها مسوغاً ولا يجد للوكيل عذراً مقبولاً في اتفاقها (امثلة النفقات المقيمة) أولاً نفقة معارضة في امر صدر من رئيس احدى المحاكم مأذوناً بالاعلان لمهلة قصيرة حالة كون المحكمة سبق لها رفض معارضة مثلها في القضية عينها لان الشيء المفضي به يمنع قبول المعارضة الثانية ثانياً النفقات الناشئة عن وجود عدة وكلاء دعاوي في اعمال توزيع مال على دائنين حالة كون المادة ٧٦٠ من قانون المرافعات الفرنسي قضت بان

يكون الوكيل واحداً

(مسؤولية وكيل الدعاوي عن ردّ المستندات المعلقة اليه)

هذه المسؤولية تسقط طبقاً لنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني الفرنسي بعد خمس سنين من صدور الحكم في القضية وهي مهلة كافية اذا لا يتصور العقل ان صاحب المستندات يقيمها اكثر من هذه المدة في يد الوكيل بعد انتهاء الوكالة بصدد الحكم الفاصل في النزاع . ومن الخذر ان يطلب المحامي وصولاً بهذه المستندات اذا ردها قبل فوات الخمس سنين المذكورة وتسقط هذه المسؤولية ليس فقط فيما يختص بالمستندات التي استلمها وكيل الدعاوي من موكله بل ايضاً فيما يختص بالمستندات التي استلمها من الخصم أو من وكيله للاطلاع عليها واعادتها . وحكمت محكمة استئناف آتجه في فرنسا في ٩ يناير سنة ١٨٩٤ ان من الواجب ان تطبق على وكيل الدعاوي المادة ١٩٢٤ من القانون المدني الفرنسي التي تقضي بتصديق مستلم الوديعة فيما يقرره بشأن فعل الايداع - وذاتية الشيء المودع وحالته - ورده الى المودع . ولكن بعضهم ذهب الى ان تسليم الاوراق الى وكيل الدعاوي لا يمد ايداعاً بل هو اقراض شيء لاستعماله

(مسؤولية الوكيل عن رد الاوراق للموكل في القانون المصري)

جاء في كتاب المحاماة للامامة احمد بك فتحي زغلول ما ملخصه :

قضت المادة ٢٤ من لائحة المحامين بان من الواجب على المحامي عند انتهاء التوكيل ان يرد لموكله كل اوراقه ومستنداته الاصلية متى طلب منه ذلك واذا لم تدفع للمحامي اجرته جاز له ان يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في الاجرة ولا يكون على كل حال ملزماً بان يسلم لموكله الاوراق

التي حررها في الدعوى ولان يسلم اليه الخطابات المرسلة اليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من عنده مؤقتاً ولم يؤد اليه من موكله ولكن يجب عليه ان يعطي موكله صوراً من ذلك تحرر على نفقة الموكل وبناء على طلبه

والاوراق التي يسلمها الموكل الى المحامي تبقى ملكاً للموكل وعلى الوكيل حفظها وصيانتها واستعمالها في الغرض الذي استلمها المحامي لاجله فاذا انتهى عمله وجب ردها ولا يجوز له حجزها لأي سبب كان

(ماذا يجب رده الى الموكل) يرد المحامي الى الموكل المستندات التي استعملها لفائدته في القضية ويرد اليه ايضاً التوكيل عند انتهاء الوكالة . اما في المحاكم المختلطة فالمحامي يكتبني بان يؤثر على التوكيل بانتهاء الوكالة او بسحبها منه م ١٩٤ من لائحة القضاء المختلط العامة . أما المذكرات واعلانات الدعاوي والاذنات والاحكام وغيرها مما نتج من فعل الوكيل والرسائل التي تبودلت بين المحامي وموكله بشأن القضية فلا ترد الى الموكل بل له ان يأخذ صورة منها ان اراد على نفقته (حق حبس المستندات لحين قبض المكافأة) للمحامي الحق في حبس المستندات في يده لحينما تدفع اليه المكافأة فاذا طلبها الموكل يودعها المحامي في قلم كتاب المحكمة حيث تؤخذ صور منها لتكون مستنداً للمحامي في المطالبة بالمكافأة ونفقة الصور يدفعها المحامي ويرجع بها على الموكل

(المسؤولية الناشئة عن الامتناع عن رد الاوراق) واذا امتنع المحامي عن رد الاوراق ونتج من ذلك ضرر للموكل ضمن المحامي تعويض الضرر . واذا دعت مصلحة الموكل الى استلام الاوراق حالاً جاز له ان يطلب ذلك من قاضي الأمور الوقفية بعد اعلانه المحامي بدعوة للحضور ولو الى أجل قصير . (سقوط الحق بطلب رد الاوراق بفوات خمس سنين) قضت المادة ١٩٣ من

لائحة القضاء المخطط العامة Réglement Général Judiciaire بسقوط

حق المطالبة برد المستندات بعد فوات خمس سنين من انتهاء عمل المحامي وكذلك في القانون الاهلي بناء على المادة ٥٣ من لائحة اجراءات المحاكم الاهلية الواجب السير بموجبها بناء على الامر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ (٣) مسؤولية المحامي الناشئة عن الوكالة لنير الخصومة . Ad negotia

يمكن القول بوجه عام ان مسؤولية المحامي الناشئة عن الوكالة لنير الخصومة شبيهة بمسؤوليته الناشئة عن الوكالة للخصومة وقد حكمت بهذا المنى محكمة استئناف رين الفرنسية في ٧ فبراير سنة ١٨٧٠

ولكن بعض المحاكم الفرنسية تجعل المحامي الموكل لنير الخصومة غير مسؤول الا عن الخطأ الجسيم Culpa lata الذي يرتكبه في تدبير أعمال الوكالة (حكم محكمة آجان في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٣) مع ان بعض المحاكم الاخرى يجعل المحامي الموكل لنير الخصومة مسؤولاً أكثر من الموكل للخصومة ويحاسبه على الخطأ الأخف (حكم محكمة ليوج في ١١ يوليو سنة ١٨٣٩)

والصواب ان وكالة المحامي لنير الخصومة خاضعة لاحكام المادة ٥٢١ من القانون المدني الاهلي (الخاصة بمسؤولية الوكيل) وهي وكالة مأجورة ولذلك يكون المحامي الوكيل لنير الخصومة مسؤولاً عن الخطأ الخفيف . ومن امثلة التوكيل لنير الخصومة - توكيل احد المحامين أو وكلاء الدعاوي للحضور عن الموكل في جلسة مزاد والمزايدة بالنيابة عنه أو للحضور عنه في اجتماع دائمي تفليسة . أو اتخاذ محل مختار عند الوكيل في قاعة تأشير برهن وقبول الوكيل ذلك . فاذا لم يحضر الوكيل في جلسة المزاد أو في جلسة الدائنين او لم يوصل الاعلان الذي جاءه لمن اتخذ محلاً مختاراً عنده لزمه التعويض في حالة حدوث

ضرر بسبب هذا التقصير . ومن احسن ما يفعله الوكيل عند ما يعلن اليه شيء من الاوراق القضائية لمن اتخذ عنده محلاً مختاراً أن يرسل الورقة في غلاف مسجل بالبوستة باسم الموكل ويرسل مع الغلاف ورقة استلام ترد اليه بعد تسليمها الى البوستة ويعلم منها هل سلم الغلاف الى الموكل أم لم يسلم . فإذا وجد انه لم يسلم كان من واجباته الادبية أن يجتهد في البحث عن الموكل من مكانه الاصلي أو من اصدقائه لان وظيفة المحامي تقضي عليه بالسعي في كلما يلج لموكله خيراً ويبعد عنه كل ضرر بكل ما في يده من وسائل الجد والذكاء والقفظة . ثم ان المحامي مصدق لوقال انه ارسل بالبوستة الورقة الى من اتخذ محلاً مختاراً في مكتبه ولكن الاليق به ان لا يدع مجالاً للظن في ذمته واجتهاده وعنايته ولذلك تكون الطريقة التي اشرنا بها اضمن لحسن سمعته

واذا اخذ أحد وكلاء الدعاوي على نفسه (اقتضاء دين) واستلم اوراقه وجب عليه ان يعمل كلما في وسعه لحفظ حقوق الدائن فإذا ضاعت هذه الحقوق باهماله أو تقصيره ضمن الضرر

المبحث الرابع

في كتمان السر

د المحاماة للعلامة أحمد بك فتحي زغلول صفحة ٣٤٠ - وموسوعات دالوز جزء ٥ صفحة ٥٢١ نمرة ٣٠٠ الى ٣٠٧ - وملحق دالوز جزء ١ صفحة ٧٣١ نمرة ١٤٥ الى ١٥٠ - والبنديكت فرانسيز نمرة ١١٣٧ الى ١١٧٤ - واللائحة العامة لتنظيم المحاكم المختلطة مادة ١٨٨ بوريلي صفحة ٤٨ وقانون العقوبات المختلط مادة ٢٧٤ بوريلي صفحة ٥٤٤ . وقانون العقوبات الأهلي مادة ٢٨٤ وقانون

للمرافعات م م ٢٠٥ و ٢٠٦ والدكرينات التكميلية صفحة ٧٦ مادة ٢٠ من أمر
عال صادر في ١٦ ستمبر سنة ١٨٩٣

(كتمان السر واجب ادبي للكل) صدور الأحرار قبور الأسرار . ومن
شماثل كل حر قوي الارادة صادق الود عالي النفس ان يكتم أسرار من يركن
اليه وينزله منزلة صديقه وأخيه ويستتر على هذا الكتمان ان انقلب الوداد
نفوراً وتحولت الصداقة الى عداوة اذ ليس من المروءة أن يدخل الانسان
ضيغاً الى منزل ثم يعمل على سرقة أثاثه ورياشه بعد ان يخرج منه
والصديق الذي اذا انقلب الى العداوة وغدر بصاحبه أولى بان يحذره
الناس اذ فيه صبح قول القائل

احذر عدوك مرة واحذر صديقك الف مرة

فلربما انقلب الصديق فكان اعلم بالمضرة

ولذلك يجب على كل عاقل ان لا يطلع على اسراره الا الصديق العاقل
المجرب لكي يأمن غوائل الافشاء وعواقب الانقلاب من الصداقة الى العدوان
واذا كان كتمان السر واجباً ادياً للكل فهو (واجب مدني للبعض) وهما نحن
نقتطف ما جاء عن هذا الموضوع في كتاب « المحاماة » لجناب الرئيس الكامل
أحمد بك فتحي زغلول لما فيه من الفائدة الجزيلة :

« من الناس من له حرفة لا بد فيها من العلم بأسرار بعض اللاجئين اليه
طلباً لمنافع صناعته فصار الافشاء اليه بالسر امراً قهراً نظراً لمقتضيات تلك
الصناعة . ولا شك ان مجرد الخطر الادبي في افشاء الاسرار لا يكفي لاطمئنان
خواطر الناس وامنهم على الكثير من مصالحهم وروابطهم مع اهلهم ومواطنهم
وغيرهم على شرفهم ومكانتهم فلهذا وجب تداخل القانون ليؤكد ذلك الواجب

ويمنحه من سلطته القاهرة تأييداً تطمئن عنده النفوس وتضامن المصالح وتؤدي الواجبات في الحرف النافعة كما ينبغي . وجاءت القوانين كلها ناطقة بمقاب أولئك الذين علموا بواسطة صفتهم أو خدمتهم امراً ما أو توضيحات لذلك الامر فاخبروا بما علموا . قالت المادة (٢٨٤) من قانون العقوبات ما نصه :

« كل من كان من الاطباء أو الجراحين أو الاجزائية أو القوابل أو غيرهم مودعاً اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أو تمن عليه فافشاء في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبلغ ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر ويدفع غرامة من اربعمائة قرش الى التي قرش

ولا تسري احكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانونا بافشاء امور معينة كالمقررة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فيشترط لتطبيق عقوبة هذه المادة ان يكون هناك سر . وان يفشى ذلك السر في غير المستثنيات المنصوص عنها في القانون . وان يكون الذي افشاء قد اؤتمن عليه لصنفته أو وظيفته . ولشرح هذه الشروط استيفاء للموضوع

في السر

« يؤخذ من عبارة المادة ان السر الذي يعاقب على افشائه ليس هو الامر الذي يفهم عادة من ذلك اللفظ اعني كل امر يعرف بذلك بين الناس عادة بل كل امر يقوله صاحبه ويدل عليه انه سر لا يجب ان يفشى بدليل قول المادة (سر خصوصي) اعني ان يشترط في العقوبة ان يكون الامر المفضى به سراً في اعتبار قائله وان ينبه على ذلك عند الاقتضاء به ولكن لا نرى ذلك صواباً لان من الامور ما هي سرية بذاتها من دون التصريح بذلك وكتماها واجب على

كل حال . ولعل مراد المادة من قولها (سر خصوصي) ما اختص بقائه اي ترجع تبعته عليه أو ما اختص بالموضوع الذي يرضه على صاحب الصناعة أو الوظيفة ويؤيده ان هذا القيد (خصوصي) غير موجود في الطبعة الفرنسية . وربما يمتنع بقول المادة (أوتمن عليه) لانه يفيد ان مجرد الاخبار بامر لا يفيد ان المخاطب قد أوتمن عليه فان افشاء فلا عقاب . الا ان الاعتراض مردود بطبيعة الحال فكتمان السرواجب عام يقطع النظر عن الائتمان فيه خاصة وهو مردود ايضاً اذا لوحظ ان المكلف بالكتمان شخص من صناعته أو وظيفته الوقوف على اسرار الناس الذين يلجأون اليه فهو في الواقع مستودع اسرار لازم . ولزومه يقتضي التشديد في الواجب عليه حتى تركز المخاطر اليه ومن هنا اتفق الرأي الغالب على ان كتمان الاسرار المنصوص عنه في هذه المادة متعلق بالنظام السوي ولا يشترط في العقاب ان يكون افشاء السر الذي افشي موجباً ضرراً لصاحبه اذ الواجب هو كتمان الامر من حيث هو لا لأنه يضر أو لا يضر . وعلمه ان الامر بذاته قد يكون مضراً يزيد دون عمر وقد يراه الذي أوتمن عليه سليم المأفة اذا افشي وهو في الواقع غير ذلك بالنظر الى علاقات صاحبه بمن نقله عنه أو بالنظر الى ملاحظات خصوصية لم يكن الذي أوتمن عليه عالماً بها . فالاباحة ممنوعة على كل حال لمنع ما عساه يأتي من الضرر الذي قد لا يخطر بالبال . ومن هنا ايضاً قالوا انه لا يلزم في العقاب ان يقصد المفسى اضرار الغير بفعله لان المنع ليس مسبباً عن الضرر كما تقدم بل ارادة الافشاء وتعمده كافياً . وبناء على ما تقدم قول ان السر الذي امر القانون بكتمان وعاقب على افشاءه هو كل امر سري في عرف الناس أو في اعتبار قائله ولا يشترط فيه الائتمان لما تقدم بل مجرد الافاضة به وكونها حاصلة لذي حرفة

أو وظيفة من شأنها حمل الناس على الافاضة بأسرارها لصاحبها كيف في المقاب . حتى ان الاباحة لا تجوز وان اشتهر الخبر وذاع ذلك السر من طريق آخر وهو معقول لان الاشاعة قد تكون كاذبة وقد تكون غير ذلك وهي على كل محل للشك والظنون مادامت لا تخرج عن كونها اشاعة . لكن اذا اضيف اليها قول ذلك الذي أودع السر نفسه تنيرت صفتها وصدقها الناس في العادة وهو ضرر يجب ان يتحرز منه . وايضاً ليس للاشاعة حد معروف فقد تحصل بقول رجل أو رجلين وقد تحصل بقول جريدة أو بنشر خطاب وقد تحصل بأكثر من ذلك والاولى تركها كلها وعدم اعتبارها في جواز اباحة الاسرار . ثم السر المقصود من هذه المادة هو سر الافراد لا سر الدولة أو الحكومة لان كتمان هذا الاخير منصوص عليه في محل آخر هو الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . بهذا جرى القضاء كما اتفق عليه جمهور العلماء »

في الاباحة

« انتشار السريـس شرطاً في العقوبة على اباحته بل مجرد نقله الى اجنبي ولو فرداً كاف في المقاب . ثم يشترط ان تكون الاباحة عمداً فلا يعاقب من أباح خطأ أو سهواً والعمد هنا عبارة عن قصد الاباحة لا عن نية السوء بالنـير كما تقدم خلافاً لرأي (فستان هيلي) فانه يشترط نية الاضرار بالنـير في استحقاق العقاب وكان القضاء . وافقاً لقوله في أول الامر غير ان العلم فرق بعد ذلك بين عمد الجريمة وبين سببها . فالعمد هو مخالفة القانون بفعل امر نهى عنه وعلم المخالف بذلك . والسبب هو الحصول على ارضاء شهوة في النفس ايأ كانت . ونية الاضرار بالنـير راجعة الى السبب كما لا يخفى وهذا هو الرأي الذي اصبح راجحاً وعمل به القضاء بعد المدول عن مذهب (فستان هيلي) الذي بلى

فاهل . وانما يشترط في الاباحة ان يكون السر للمباح به اودع بالاختيار فلا يكون قائمه مابجاً عند الافضاء به لان الذي اعتبره الشارع هو الامن الموجود بين القاتل والمخاطب . لكن اذا أخذ السر قهراً فلا عقاب على افشائه بل العقاب على استعمال القهر والاباحة من موجبات التشديد فيه »

في صفة المبيع

« يشترط لعقاب من يبيع السر الذي عرفه ان يكون من ذوي المهن أو الوظائف التي تجعل صاحبها محلاً لاسرار الناس . وقد نص القانون على نوعهم بقوله : (الاطباء أو الجراحين أو الاجزاجية أو القوابل أو غيرهم) وهو نص للتمثيل لا للحصر لقوله (أو غيرهم) وقوله ايضاً (بمقتضى صناعة أو وظيفة) فذكر الوظيفة مع كونه لم يذكر الموظف وهو دليل على ان المراد كل شخص اياً كان صار بمقتضى صناعته أو وظيفته محلاً لافضاء الناس باسرارهم اليه . الا ان الدليل الأول اقوى لان الطبعة العربية لم تذكر الموظف خطأ والواقع ان له ذكراً في الطبعة الفرنسية التي هي الاصل حيث جاء فيها بعد الاطباء والجراحين (أو غيرهم من ضباط الصحة) وهؤلاء هم الموظفون وهو من خلل الترجمة التي هي من خصائص الطبعة العربية بعد النص الذي اختصت به الطبعة الفرنسية »

« اما الذين كلفهم القانون بالمحافظة على الاسرار المودعة لديهم فهم الاطباء والجراحون وضم اليهم ضباط الصحة ثم الاجزاجية والقوابل وكذلك الاقوالية (المحامون) والوكلاء بنص المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات ويلحق بهم الموظفون والسامرة والقضاة وكتاب المحاكم ومستخدمو مصلحة البريد (البوستة والتلغرافات) والمحضرون ومستخدمو محلات الرهونات »

في مسوغات الاباحة

« رأى الشارع ان هذا الواجب العام وهو كتمان الاسرار قد يؤدي الى ضرر عام ويمطل اجراء العدالة بين الرعية ولذلك وفق بين الواجين فأباح لمن اودع له سر بمقتضى وظيفته أو صناعته ان يخبر به ووضع لذلك قيوداً معينة . ونحن لا نتكلم عن ذلك الا فيما يختص بالمحامين »

« جاء في المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كل من علم من الافوكالية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعة أو خدمته بامر ما أو بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو اعمال صنعة مالم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة »

وجاء في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور

« ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدم ذكرهما اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم »

« اما السبب في رفع الواجب عنهم ان كان الغرض من ابلاغ السرا اليهم ارتكاب جنحة أو جناية فظاهر لانهم انما احترقوا بحرقهم لخدمة الناس على مقتضى نظمات امتهم فليس من مقتضيات تلك الحرفة ان يستعملها الناس سبيلاً للاخلال بذلك النظام . وعليه فالمحامي في حل من التبليغ لانه انما يقوم بواجب هو المساعدة على حفظ النظام وهو مع ذلك لم يخل بواجب آخر لان الكتمان ليس مأموراً به في هذه الحالة اذ السر لم يودع اليه بمقتضى صناعته . لكن يلاحظ ان الاباحة لا تجوز الا اذا كان غرض الشخص الذي اودع السرا ارتكاب

جناية أو جنحة . أما اذا كان غرضه الافاضة بما لديه من الاسرار الى المحامي
ليمكنه من الدفاع في تهمة يريد ان يتخلص منها أو خصومة عرضت له فالسر
مودع الى المحامي بمقتضى صناعته وهو معاقب ان اباحه . واما علة الاباحة امام
المحاكم اذا طلب صاحب السر من المحامي ان يخبر به فضرورة اقامة العدل
من جهة ورفع الواجب الخاص بصاحب السر من جهة اخرى . ثم ان الترخيص
بالاباحة لا يسوغها الا في الشهادة امام القضاء دون غيرها . فلو رخص بالاباحة
مطلقاً منعت ان حصلت في غير الشهادة كما هو مفهوم من المادة وهو الارجح
عندنا اللهم اذا كان لصاحب السر منفعة في اباحته وطلب ذلك من المودع اليه
طلباً صريحاً بالكتابة »

والخلاصة انه يجب على المحامي ان يكتم السر في اثناء العمل وبعد تمامه
فاذا أودع سراً أو اطلع على اوراق أو علم بوقائع بمقتضى صناعته أو بسببها
وجب عليه ان لا يتوكل عن خصم الشخص الذي تتماق به تلك الوقائع لانه
يخشى من تأخير عمله في الخصومة . حتى انه لا يجوز له ان يترافع لاحد الخصمين
الذين شاوراه في الدعوى »

« ولما كان حفظ السر لازماً ليطمئن اصحابه عليه وترتاح ضمائرهم الى الافاضة
به لمن اضطروا الى طلب معونته وجب على المحامي ان يمتنع عن كل عمل يوجب
الريبة منه في نفوس موكله . لذلك يجب عليه ان لا يختلط بخصم موكله . وان
لا يكتب اليه ابداً . وان لا يجادته حديثاً يوجب الاخلال بثقة موكله في اماته .
وان لا يشهد في الخصومة اذا سبق له ابداء النصيح الى الطرفين . وعليه ان
يكتم السر حتى ما سمعه اثناء الصلح أو اذا صار هو خصماً لموكله »
« ويلحق بهذا الواجب . الواجب الذي اقتضته المادة ٢٧ من اللائحة بقولها »

« كل محام وكل من قبل احد الاخصام في دعوى أو ابدى له رأياً فيها لا يجوز له ان يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى او في دعوى اخرى مرتبطة بها ولو كانت هذه المساعدة من قبيل الشورى سواء انتهى التوكيل او كان مستمراً » وهو امر واضح لا يحتاج الى بيان أكثر مما تقدم »

(تطبيقات المحاكم الاجنبية بشأن كتمان المحامي الاسرار المسلمة اليه) - لا توجد جريمة إباحة السر الا اذا ثبت ان المحامي الذي اباحه كان سعيه النية في الإباحة وتمتع القذف بموكله وايصال الأذى اليه - وذلك ظاهر من وضع المادة ٢٨٤ عقوبات في الباب الخاص بالقذف والسب وافشاء الأسرار (تقض و ابرام فرنسا ٢٣ يوليو سنة ١٨٣٠) بندكت فرانسيز جزء ١١ « افوكاتو » صفحة ٣٥٤ نمرة ١١٣٩

وحكمت رقابة المحامين في باريس بمحذف اسم احد المحامين من الجدول لانه أباح سر موكله بعد ان حدثت خصومة بينهما وقالت في حكمها ان المحامي الذي يفعل كذلك يخون اعظم واجباته ولا يد أهلاً للدخول في مصاف المحامين (نمرة ١١٤٢ من الكتاب عينه)

وأما المحامي الذي يفشي السر عن خفة أو طيش فنقابة تأديبي فقط لاجنائي لعدم وجود سوء النية الذي هو ركن لا بد منه للعقاب الجنائي (١١٤٣) وعلى المحامي المحافظة على السر الذي أودعه عنده المتهم حتى بعد صدور الحكم بالبراءة (قرار رقابة المحاماة صدر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٥٤)

وقد أصدر ٢٥ محامياً من المحامين القدماء امام محكمة النقض والابرار الفرنسية فتوى خلاصتها ان المحامي غير ملزم بان يفشي الاسرار المسلمة اليه حتى بين يدي القضاء ذاته وقالوا فيها ما يأتي :

« حيث ان القانون حرص المواطنين بل امرهم بان يضعوا قهقهم في »

« المحامين فلا يحتمل انه يطلب الى هؤلاء ان يخونوا من أنهم بل ليس
 « من المحتمل ان القانون بعد ان اعطى للمتهم مستشاراً ينصب هذا المستشار
 « على اباحة ما سلم اليه بل ان طريقة مثل هذه تجعل القانون مناقضاً لذاته
 « وتكون مخالفة للأداب وظالمة وغير معقولة . وحفظ الأسرار ليس فقط
 « من المواد التي يرتبط بها شرف المحامين بل هي روح وظيفتهم . لان تعريض
 « السر للاباحة يهدم الثقة — وبدون الثقة لا يمكن المحامي ان يعطي رأياً مبنياً
 « على علم وروية ولا ان يتراجع مرافعة مؤسسة على ذلك (نمرة ١١٤٨)

وحكمت محكمة النقض والابرار ان المحامي الذي يطلب امام القضاء ليشهد
 في قضية لها علاقة بوقائع افضي اليه بها يجب عليه قبل ان يحلف اليمين ان
 يخبر المحكمة بانه لا يستبرأ اليمين رابطة اياه الا فيما علمه خارجاً عن وظيفته وبصفته
 فرداً من الافراد لا بصفته محامياً (نقض وابرار ٢٠ يناير سنة ١٨٢٦) (نمرة
 ١١٥٢) ولا يمكن الحكم على المحامي بالترامة لرفض حلف اليمين بلا قيد .
 ولكن المحامي الذي يشي سراً امام القضاء لا يعاقب على ذلك جنائياً لان
 سوء القصد معدوم في هذه الحالة بل يعاقب تأديبياً لان حفظ السر من
 اقدس واجبات المحاماة (نقض وابرار فرنسا ٢٣ يوليو سنة ١٨٣٠ بتدكت جزء
 ١١ صفحة ٣٥٥ نمرة ١١٥٧ — وشوفوا وهيلي شرح قانون العقوبات جزء ٥

نمرة ١٨٧٩

ومن واجبات المحامين عند ما يسألون في القضاء عن وقائع اعلما بها
 بصفته افراداً أو قبل استشارتهم وتوكيلهم أن يجيبوا بما يعلمون — ولا يعفون
 من اباحة واقعة كون بعض الاشخاص طلبوا اليهم ان لا يشهدوا (قوستين
 هيلي جزء ٤ نمرة ١٨٥٤ ونقض وابرار فرنسا ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٧) بتدكت

فرانسيز جزء ١١ صفحة ٣٥٥ نمرة ١١٥٨ . ولكن نقابة المحامين في باريس قررت في ٢٩ يناير سنة ١٨٣٩ منع المحامي من الشهادة في أية قضية وكل فيها كحام - وذلك لكيلا يعرض نفسه للريبة - فاذا شهد لمصلحة الموكل ظنوه محايًا وان شهد ضده اتهموه بخراب الذمة (بندكت ١١٥٩) وقاعدة وجوب كتمان السر ليست قاصرة على المحامي الذي يترافع والمحامي الذي يترن بل تشمل ايضًا المحامي الذي وقف نفسه على الافتاء

ولا يجوز للمحامي ان يترافع في قضية اعطى فيها رايًا لشخصين تخاصما (قرار نقابة باريس في ٦ اغسطس سنة ١٨٤٣) بندكت فرانسيز جزء ١١ صفحة ٣٥٥ نمرة ١١٦٨ - ومن واجبات المحامي عند ما ييجي اليه موكله وخصمه لعمل الصلح ان يجبر زميله الموكل عن الخصم ويطلب اليه الحضور للدفاع عن مصلحة موكله (الكتاب المذكور نمرة ١١٧٢)

ومن الواجب على المحامي الذي تعمله رسائل من الخصم ان يطلع عليها زميله الموكل عن ذلك الخصم (نمرة ١١٧٣)

وليت المحامين في مصر يشبهون بزملاتهم في فرنسا وانكثروا من حيث الاحترام المتبادل بينهم وسترهفوات اخوانهم والمحافظة على حقوقهم وينبذون الانقسام والتحاسد فانهما اثنان مهلكتان لمقام هذه الصناعة الشريفة . وقد قررت نقابة المحامين في باريس في ٢٧ فبراير سنة ١٨٥٥ - ان من واجبات المحامي المقدسة ان يكتم الوقائع التي اباحها الخصم في مكتبه عند المناقضة في الصلح - لان التكمين في مثل هذه الحالة شرط لاغنى عنه لحرية المصالحة وضمانة جوهرية لصدق البحوث القضائية . ملحق دالوز جزء اول محام صفحة ٧٣٢ نمرة ١٥٠

المطلب الثاني

في مسؤولية المحامي نحو غير موكله كالخصوم والشهود

المبحث الأول

في المرافعة

« (كتب يرجع إليها) المحاماة للامانة الفاضل احمد فتحي بك زغلول - مادة ١٩ من لائحة المحامين الأهلية (أمر عال في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣) و ١٨٦ من اللائحة العامة للقضاء المختلط - ودالوز - ملحق جزء ١ - صفحة ٧٢٥ - مرة ٩٨ و صفحة ٧٣٣ - مرة ١٥٨ - و بندكت فرانسيز عدد ١١ تحت كلمة Avocat - صفحة ٣٣٣ - مرة ٧٣٧ إلى ٧٤٨ »

المرافعة هي خطبة القضية وحكايتها ورواية وقائتها وتطبيقها على القانون والاحكام وهي تنقسم الى قسمين قسم الوقائع وقسم المباحث القانونية . وموضوعنا في هذا المبحث مقصور على القسم الأول

وجد الشارع ان من ضرورة الدفاع اطلاق لسان المحامي لكي يهاجم الظلم من واجبه . ويكشف القناع عن الاهواء والشهوات لكيلا يستتر عارها وقيبحها تحت ظواهر القضيّة والاستقامة - ولو قيد المحامي بالخوف من سؤاله امام القضاء . كلنا : شهر ظالماً أو : كشف ستر غشاش منافق . تحدث نار همته وانثلم ماضيه عزيمته - لذلك اباح الشارع للمحامي حرية القول ووسع للقضا هذه الحرية فأصبحت لا حد لها الا السب والشتم والتعرض للشخصيات

قال للشارع : الأهلي في المادة ١٩ من لائحة المحامين التي اصبحت قانوناً نافذاً بالامر العالي الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٣ ما يأتي :

« يجب على المحامين ان يتمتعوا . عن سب الخصوم وذكر الامور الشخصية

التي تسببهم واتهامهم بما يخدش شرفهم اوصيتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام بشرط ان يكونوا مسؤولين عنه دون غيرهم »
وجاء في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات المدرجة في القسم الخاص بالقذف والسب ما يأتي :

« احكام المادتين السابقتين المتعلقةتين بالاخبار بأمر كاذب لا تنطبق على ما يخص افتراء احد الخصوم على الآخر في اثناء المدافعة عن حقوقه امام المحاكم شفاهاً أو تحريراً فان هذا الافتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية »

ومن هذين النصين يظهر ان الشارع الاهلي جعل المحامي مسؤولاً عن الافتراء الذي يقع منه في المدافعة شفاهاً أو كتابة امام المحاكم ولم ينف عنه سوى المسؤولية الجنائية مبقياً المسؤولية المدنية والمسؤولية التأديبية »

اما الشارع المختلط فانه نفي المسؤولية نفياً تاماً عن المحامي اذا اتهم الخصم تهمة أو وجه اليه كلاماً مهيناً وكان ذلك بتفويض كتابي أعطي اليه من موكله وكانت حالة الدعوى تفضي بذلك (مادة ١٨٦ من اللائحة العامة للقضاء المختلط) وعندنا ان المحامي لا يحتاج الى السب في أية قضية كانت لأن آدابها يجب ان ترفع عن ذلك ولكنه يحتاج أحيانا الى اتهام الخصم تهمة تشينه وتحط من مقامه وما أحرى المحامين باتباع الطريقة الجميلة التي يبرتها رجال السياسة الانكليزيين عن افكارهم في مثل هذه الأحوال فانهم يلقون تعبيراتهم دون ان ينقصوا شيئاً من معانيها ومن طالع خطبهم ومرافعاتهم تظهر له براعتهم في هذا الفن

ومن أحسن النصائح في هذا الموضوع ملخص من خطاب للعلامة

مونتسكيو صاحب كتاب روح الشرائع القاه سنة ١٧٢٥ على مجلس بورديو
ونشر ملخصه في كتاب المحاماة المذكور صفحة ٣٤٩ نذكره هنا لإفادة القراء :
« أيها المحامون ان فيكم غيرة على حقوق موكلتكم ونحن نمتدح ذلك منكم
لكن غيرتكم تكون جريمة اذا انستكم ما يجب عليكم نحو خصوصيتكم . نعم انا اعرف
ان واجبات الدفاع قد تقضي عليكم بذكر سيئات خصوصيتكم التي طوتها الايام
الآن ان في ذلك ضرراً لا ينجي ونحن لا نسمح لكم بذلك الا اذا قامت الضرورة
على انكم كنتم اليه ملجئين . خذوا عنا هذه الحكمة واذكروها على الدوام .
لا تقولوا الحق ابداً اذا لم يكن له من اثر غير الاضرار بفضلكم وكرامتكم فما اشد
تعاسة اللسان اذا كان في اكل لحم الغير . ميتاً . ولعلنا لا نتكدر من امر ولا يكتر
صفونا اكثر من تجاوز بعض الألسنة حد الكمال في المقال . ان الذي تضحك
الناس منه لا يفرحنا ولكننا نبيكي دائماً على اولئك النساء الذين يشان شرفهم
وتثبك حرمتهم بقوارص المطاعن ومر الكلام . ايليق ان يلحق الخزي ويركب
المار كل من اقترب من رحاب هذا المجلس المقدسة . يا للأسف ! هل يخشى
البعض ان تظهر العدالة خاليه من كل عيب بعيدة عن الرذائل والمساوي وأي
عمل يساء به المصنوع اكثر من اتحابهم وحرقتهم اذا خرجوا من المصنوعة
كاسيين وقد جعلت حدة القول مذاق المدل مرّاً . ناشدكم الذمة ما الذي
نجيب به قوماً يقولون لنا (ايها القضاة انا آتينا للمشول بين يديكم فكان حظنا
ان رمينا بالنقايس وألبسنا جلايب المخازي ولقد انكشفت لكم جراحتنا فلم
تضمدوها وجلستم لتصفونا من اسأت اصابتنا بعيداً عنكم فقلنا من الاساءة
امامكم ما هو اعظم واشد وقماً فلم تقوهوا بينة شفة واتم الذين كنا نراكم في
مجلس قضائكم الهة الارض فسكنتم كأنكم اصنام من الخشب أو الحجارة

لا تنطقون . تقولون انكم وليتم القضاء لتحفظوا علينا . والنا - اجل وان شرفنا اعز عندنا - من كل مال . وتحفظوا ارواحنا نعم وان الشرف اعز على النفوس منها . فان لم تستطيعوا ان تردوا عنا جراح خطيب اخذته حذته فدلونا على مجلس قضاء اعدل منكم واحفظ لحقوقنا . وما الذي يدرينا انكم لم تقسموا تلك اللذة البربرية التي طلبها خصومنا ولم تفرحوا بما اصابنا من اليأس وما تولانا من الاضرار وان سكوتكم الذي نده ضمفاً منكم هو في الحقيقة اثم قد ارتكبتموه عمداً واختياراً) .

« ايها المخامون ليس لنا طاقة على احتمال مثل هذا التنب والتعنيف ولا يريد ان يقال انكم كنتم في ترك الواجب عليكم اسرع منا في استنهاضكم إلى ادائه » (انتهى منقولاً عن المحاماة . صفحة ٣٤٩ الى ٣٥٠)

(تطبيقات المحاكم الفرنسية والمختطة في شأن مسؤولية المحامي)

حكمت محكمة استئناف باريس في ٢٣ بريرال من السنة ١٣ لهجمهورية . أن المحامي لا يسأل في تعويض الضرر الذي ينشأ من توجيه تهماً وأموراً مهيئة . للخصم ما دام موكله إذن له بذلك

وحكمت محكمة بروكسل في ٢٣ يوليو سنة ١٨١٠ بأن المحامي لا يكون مسؤولاً عن النشر الذي يرتكبه في الدفاع عن موكله لأن فله بعد فعل الموكل والمسؤولية تقع كلها على الموكل دون الوكيل

(ونحن نعتقد ان المحامي الذي يساعد موكله على النشر وهو عالم بذلك يخون المحاماة ويسقط قدرها وإن لم يسأل مدنياً أو تأديبياً امام المحاكم فاذا اراد الموكل أن ينش فليتركه المحامي يدافع عن نفسه بنفسه لكيلا يفقد ثقة القضاء وثقة المستفيدين من الناس)

ولكن المحامي يُسأل اذا كانت التهم أو الامور المهيئة التي توجه للخصم غير متعلقة بالدعوى وقد وجهها بنية سيئة (حكم محكمة استئناف ليون في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٦)

وحكمت محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في أول مارس سنة ١٨٩٩ في قضية بول فريدمن ضد الحكومة المصرية بأن المحامي يتجاوز حد الدفاع القانوني عندما يوجه الى الخصم تسميات تمسه وفجرحه وان موكله الذي يقبل على نفسه مسؤولية ذلك ملزم بتعويض

(نشرة التشريع والقضاء المختلطين جزء ١١ صفحة ١٢٧)

المبحث الثاني

في المذكرات والنتائج

المذكرات نوعان نوع يقدم للمحاكم كتابة ويجب ان يكون مختصراً وأن توضع الأدلة فيه بطريقة واضحة صريحة وان يشار الى نمرة المستند المتسك به وذلك يوجب ترتيب المستندات بعد كتابة المذكرة ليكون الترتيب مطابقاً للحاجة

ونوع يطبع ويوزع على رجال القضاء والنيابة والمحاماة وغيرهم من رجال العلم والأدب وهو يستدعي إتمام رواية الوقائع وجعلها لذيدة مفيدة مع المحافظة على الحق في كل حال ثم يتلو ذلك المباحث القانونية مقسمة تقسيماً لطيفاً معقولاً وما قيل من وجوب عدم سب الخصوم في المرافعة ينطبق تمام الانطباق على المذكرات التي يجب ان تكون خالية من كل سب ومشائمة قاصرة على الأدلة وقد تستلزم حالة القضية أو صحة رواية وقائمتها نسبة الخصم الى تزوير

أو سرقة أو قتل أو جرح فاذا اسند المحامي ذلك الى خصم موكله لا يعد سباً ولا شتماً بل انما هو يرض تهمة على القضاء للفصل فيها واحسن مرشد في كيفية توجيه التهم حسن الذوق ومراجعة مذكرات ونتائج من اشتهر من المحامين بسمة العلم وبصون اللسان ومراعاة شروط المناظرة الأدبية واذا حوت المذكرات طعنات فيجأ بالخصم وسباً وشتماً ولا تنهأ تستلزمها حالة الدعوى جاز للقاضي أن يأمر بحذف البارات الحاوية السباب من المذكرات وان يحكم بتعويض على الموكل ان كان هو الذي فوض استعمال السباب الى محاميه والا جاز الحكم بالتعويض على المحامي ذاته . أما حذف السباب فللقاضي ان يأمر به من تلقاء نفسه ان وجد هناك وجوباً وأما الحكم بتعويض فلا يجوز إلا بعد ان يطلب ذلك الخصم المهان ويثبت حدوث ضرر يوجب التعويض (كتاب لوسيان سرجان في الصفة القانونية لوظيفة المحامي وفي مسؤولية ومكافأة أتباعه طبعة سنة ١٩٠١ صفحة ٩٦)

الـباب الثالث

في مسؤولية المحامي التأديبية

(٠) وثلاث ونصوص يرجع اليها - المحاماة لجناب احمد بك فتحي زغلول من صفحة ٣٧٥ الى ٣٩٣ - لائحة المحامين التي أصبحت قانوناً بالأمر العالي الصادر في ١٦ ستمبر سنة ١٩٠٣ من مادة ٢٨ الى مادة ٤٥ - وملحق دالوز جزء ١ صفحة ٧٣٤ نمرة ١٦٦ وما بعدها - وبندكت فرنسيز جزء ١١ صفحة ٣٦٧ وما بعدها من نمرة ١٤٣٣ الى ١٧٨٨)

للمحامين غير مسؤوليتهم الادبية والمدنية والجنائية (في حالة ارتكاب

جرمة) مسؤولية تأديبية وهي موضوع هذا الباب

اهتم الشارع بأن يقطع من جسم المحاماة كل عضو فاسد لأنها اخت القضاء ومعيته في حسن القيام بمهمته بل هي مشكاته التي تنير طريقه وتبدد الظلمات التي يحاول المتقاضون أن يلقوا بها الباطل فتخترق انوارها تلك اللغاف المزخرفة كما تخترق اشعة روتجن الاجسام النير الشفافة . ولأجل الوصول الى هذه الناية وضع الشارع الفرنسي في سنة ١٨٣٠ قانوناً رتب فيه مجالس لتأديب المحامين تؤلف من المحامين انفسهم (الا اذا لم يوجد فيهم العدد الكافي فيتخذ يؤلف من القضاة) وذلك لكي تكون المحاماة مستقلة . وهذه المجالس تؤلف من عدد يختلف بين خمسة أعضاء اذا كان عدد المحامين في مركز المجلس يقل عن ٣٠ و ١٥ اذا زاد على ١٠٠ وأما مجلس باريس فانه يؤلف من ٢١ محامياً ورئيس النقابة يكون رئيس المجلس

أما في مصر فالمحامون ينقسمون الى قسمين محامو المحاكم المختلطة ولهم نقابة منتظمة تدافع عن حقوقهم وتجعل مركزهم عزيزاً مصاناً ومحامو المحاكم الاهلية ولا نقابة لهم ومركزهم قائم على استحقاق كل منهم ولكن لا قوة متحدة لهم ولا كلمة مجتمعة وهذا في الحقيقة ليس مما يزيد اعتبارهم ويرفع اقدارهم لا أمام القضاء ولا أمام العامة فيينا نرى المحامين قضاة انفسهم في فرنسا ونرى تأديبهم في المحاكم المختلطة مشتركاً بينهم وبين المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف نجدهم في المحاكم الاهلية كالجنود التي لا قائد لها يديرها ولا علم يحقق فوق مسكرها فتلتف حوله وتذود عن حوضها وتدافع عن استقلالها وتنتفي من بينها المتطقلين عليها اعني الذين لا توجد فيهم الاستقامة والذمة والشرف وعلو الهمة وسعة الاطلاع ونصرة الاخوان ومحبة الانسان

واذا كان عتبنا على افراد الطائفة مثقالاً فهو قناطير مقنطرة على كرام الطائفة وكبارها وعقلائها إذ ماذا استفدنا من وضع مشروع لتنظيم حالة المحامين وانشاء نقابة لهم . ومن عرضه على جناب المستشار وابن اللجنة التي عهد اليها وضع المشروع والوصول الى تنفيذه ولم مرة الحث على جناب المستشار لكي يكرم بالنظر فيه مع انه هو ذاته كان محامياً ويحترم المحاماة ؟ - تلك اسئلة نرجو الجواب عليها من نوابنا الكرام ولهم ينهضون ويعملون بهمة خير الطائفة إذ لولا اعتقادنا بهمتهم ومروءتهم وغيرتهم لما اتعجبناهم لكي ينوبوا عنا في وضع المشروع والحصول على مضادة الحكومة على مواده

والخلاصة اننا الآن في المحاكم الاهلية بلا نقابة وقضائنا ليسوا متابل ليس لنا بين قضائنا من ينوب عنا ويشترك معهم في الحكم . فاذا وقت هفوة من أحد المحامين جاز لكل من رئيس المحكمة ورئيس النيابة ان يقيم الدعوى التأديبية على المحامي وهو ما يوم النيابة انها مسيطرة على المحاماة ويجعل نفوذ النيابة راجحاً على نفوذ المحاماة مع ان كلا منهما نائبة عن الجمهور فالنيابة تنوب عن حق المجبوع والمحاماة تنوب عن حق الافراد ولا شأن للمجموع بغير الافراد الذين يتألف منهم . ويؤلف مجلس التأديب في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة ومن قاضيين اثنين اجمعية العمومية كل سنة . وفي محكمة الاستئناف من رئيسها ومن اربعة قضاة تعينهم كذلك الجمعية العمومية كل سنة (مادة ٣١)

وطريقة المحاكمة والظلم في الاحكام التي تصدر منقولة بكل جلاء في كتاب المحاماة تلك الدرة القريفة التي زين بها جناب الرئيس الفاضل احمد بك فتحي جيد المحاماة فلترجع فيه

اما المقربات التأديبية فانها ثلاث منصوب عليها في المادة ٣٠ وهي (١) التوبيخ

(٢) والتوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة (٣) ومحو الاسم من الجدول اي الحرمان من حق ممارسة المحاماة والاشتغال بها ويوجد فوق ذلك عقوبة اخف هي الانذار المعطى حق استعماله لرؤساء المحاكم بالمادة ٢٩ من اللائحة

وقد استهجن اعطاء هذا الحق صاحب كتاب المحاماة الفاضل ضناً بكرامة المحاماة ان تضاع وود لو لم يسط ذلك لحفظ استقلال الطائفة فقال في آخر الصفحة ٣٨٢ ما نصه :

« لكننا لانرى هذا الحق من موجبات الاحترام ولا من مقتضيات النظام . فالمحامون احرار في حرقهم وحرقتهم لازمة لهم في القيام بواجباتهم »
« واخضاعهم لمثل هذا التسلط تصغير لهم في اعينهم وفي اعين الناس وحط »
« من كرامتهم بما لايجمل الانسان محترماً عند نفسه أو في نظر غيره . خصوصاً »
« وانه حق مطلق بلا قيد ولا شرط ولا معارضة ولا استئناف بل الرئيس »
« يتصرف فيه كيف يشاء وهنا يجمل في الاعتراف باتي مع كمال الازتياع »
« لا أعرف لرؤساء المحاكم هفوة واحدة باستعمال ذلك الحق بل كلهم اعرضوا »
« عنه وأهملوا استعماله ونم ما فعلوا »

« ومع ذلك فليلاحظ أن لرئيس نقابة المحامين عند الامم الأخرى حق »
« التنبيه والانذار في احوال مخصوصة على افراد الطائفة فلما قدت الطائفة »
« عندنا وضع الشارع ذلك الحق في يد الرؤساء . وعلى المحامين ان ارادوا »
« التدخل منه ان يكون لهم طائفة تمحيهم »

ويوجد في المادة ١٧ نص آخر يبيح للقاضي الجزئي منع المحامي الذي قبل امام المحاكم الجزئية عن المرافعة مدة لا تزيد على ستة أشهر - وغرض الشارع

هنا أن يكون القضاة الجزئون رقباء على المحامين الجدد فينصحونهم باجادة درس القضايا والاعتناء بالاشغال فاذا استمر بعضهم على الالهمال استحق ما يناله من المنع . وللمحامي استئناف الحكم بمنعه ان وجده في غير محله في موجبات المماقة التأديبية :

أولها - سلوك المحامي

قالوا ان سلوك الفرد راجع اليه وسلوك المحامي راجع الى طائفته اعني انه ان كان مستقيماً شريفاً نزيهاً رفع شأن المحاماة في عيون الناس وان كان على خلاف تلك الصفات حقر المهنة واحط بقدرها فانها - الالهمال في القيام بوظيفته - واذا نشأ عن ذلك ضرر اقترنت هذه المسؤولية التأديبية بالمسؤولية المدنية

ثالثها - عدم الاستقامة كالتصرف بالامانات التي تمنح له لنفقات القضايا أو المبالغ التي يقبضها لحساب موكله فاذا بذها استحق التأديب واقترنت مسؤوليته بمسؤولية جنائية

ومن اراد الاطلاع على عدة امثلة مما يجلب المسؤولية التأديبية في فرنسا فليراجع صفحة ٣٨٩ وما بعدها من كتاب المحاماة المذكور

❧ الفصل الخامس ❧

مسؤولية الموقعين

(كتب يُرجع اليها) «موسوعات دالوز جزء ٩ مسؤولية صفحة ٢٤٩
نمرة ٣٠٢ وما بعدها - وملحق دالوز جزء ١٥ مسؤولية صفحة ٥٥٦ نمرة ٤٦١
وما بعدها »

اختص في فرنسا بعمل العقود الرسمية وحفظها واعطاء صور منها موظفون
يسمون « موقنين » لا يأخذون راتباً من الحكومة بل يتقاضون أجرهم من
اصحاب العمل وهم موضع ثقة الترساوين في اتفاقاتهم وتصرفاتهم ولذلك أوجب
الشارع الترساوي على كل من يقوم بهذه الوظيفة تقديم ضمانه مالية تحفظ
حقوق الذين لهم علاقة بالموظف المذكور في حالة الخيانة أو في حالة الخطأ المضر
وقد افرد العلامة داللو في موسوعاته وفي ملحق تلك الموسوعات فصلاً
طويلاً لمسؤوليتهم فخلصه لقراء المسؤولية الكرام ليكون دليلهم في مسؤولية
كتاب العقود الرسمية في المحاكم المختلطة لانهم يقومون عندنا مقام الموقنين
Notaires في فرنسا

وستقسم الكلام على هذا الموضوع الى ثلاثة مطالب فالمطلب الأول -
يحتوي على قواعد عامة - وحدود المسؤولية - والثاني يختص بمسؤولية الموقنين
عن أعمال خارجة عن صحة العقود التي عقدها . والثالث - يختص بمسؤوليتهم
عن بطلان تلك العقود وفيه بحثان - الأول - في بطلان في الجوهر - والثاني
في بطلان في الشكل

المطلب الأول - قواعد عامة

في مسؤولية الموقنين وفي حدودها

أوجبت المادة ١٦ من قانون ٢٩ سبتمبر و ١٦ أكتوبر سنة ١٧٩١ على الموثق
المعوي أن يودع مقداراً من المال ليضمن به حسن قيامه بواجباته وذلك لان
مشترع ذلك القانون لاحظ أهمية هذه الوظيفة واضطرار الناس الى الاستئانة
بهذا الموظف لاثبات عقودهم وتصرفاتهم

وقضت المادة ٦٨ من قانون آخر للموثقين عمل في ٢٥ فانتوز سنة ١١ بان كل عقد يعمل لمواد مدينة في هذه المادة يستبرأ بطلاً إلا اذا وقع عليه كل المتعاقدين وحيثئذ يكون عقداً عرفياً لا رسمياً بسبب تلك المخالفة وذلك لا يمنع الحكم على الموثق بتعويض « ان كان لذلك محل »

وقد اختلف الشراح في هل وجود هذا النص مانع لتطبيق المسؤولية العامة المنصوص عنها في المواد ١٣٨٢ وما بعدها من القانون المدني الفرنسي المقابل للمادة ١٥١ من القانون المدني الالهلي - فقال موسيو « فيرجيه » في كتابه المسمى مسؤولية الموثقين ان نصوص المسؤولية العامة لم تؤثر في الموثقين لوجود نصوص خاصة بهم - وهي مواد قانون سنة ١٧٩١ وقانون ٢٥ فانتوز سنة ١١ - وضمت قبل تلك النصوص العامة المدونة في القانون المدني الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٤ وبني رأيه على القاعدة القانونية الآتية وهي ان القانون العام لا يغير القانون الخاص . ثم استنتج مما تقدم أن مسؤولية الموثقين ليست مطلقة لانها غير مبنية على المادة ١٣٨٢ المطلقة بل على نص قيدها وحصرها ضمن دائرة محدودة . وقد أيدت محكمة النقض والابرام هذا الرأي بحكم اصدورته في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٣٧

ولكن العلامة دالوزيرى أن من الصواب أن لا تستبعد هنا المادتان ١٣٨٢ و١٣٨٣ لانهما لا تترالان في مكانة القواعد العامة لمسؤولية الموثقين . وأن النص الخاص الذي وضع في قانون سنة ١٧٩١ ليس الا تطبيقاً مخففاً للقاعدة العامة ولذلك يستتج أن الموثق يمكن أن يسأل حتى في غير الاحوال المنصوص عنها في قانون ٢٥ فانتوز سنة ١١ - ولنضرب لذلك مثلاً وهو أن المادة ١١ من قانون فانتوز أوجبت على الموثق أن لا يعمل عقداً إلا بعد التحقق من شخصية

المتعاقدين فإذا خالف هذه القاعدة ونشأ ضرر جاز الحكم عليه بتعويض لا بنص هذه المادة أو أية مادة أخرى من هذا القانون (لان مواده خالية من وضع حد لهذا الواجب) - بل بنص المسؤولية العام المبين في المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ ولكن التعويض لا يكون واجباً الا اذا كان له محل لان مسؤولية الموثقين ملطفة بهذا الشرط الذي يعم كل نوع من انواع مسؤوليتهم

وقد وضع المشتري هذا التلطيف لمسؤوليتهم كما لطف مسؤولية غيرهم ممن ترتبط أعماله بالقانون اذ يصعب عليهم جداً أن يكونوا هدفاً لكل خطأ يقعون فيه في واجباتهم اليومية التي تقتضي تعمقاً في معرفة القوانين وحكماً صحيحاً في المسائل القانونية المعضلة التي تحمل اليوم على طريقة لا ينازع فيها احد ثم يتغير حلها غداً - وتحريراً جلياً صريحاً قانونياً رغماً عن المشاكل اللغوية وعن المصاعب التي يلاقونها في تطبيق العقود على القوانين

وقد اصاب مشرع قانون ٢٥ فانتوز في تطبيقه المسؤولية على وجود محل لها لانه بهذا التعليق جعل الامر مفوضاً الى القضاء وهو الذي يحصر هذه المسؤولية داخل حدود عادلة

فان كان من واجبات القاضي ان يحمي الناس من افعال الموثق وجهله في حالة وقوع ضرر بهم نشأ من فعله - فن واجباته ايضاً حماية الموثق الشريف المستقيم العالم من مطالبة المتعاقدين وان يكن طلبهم عادلاً اذا كان الخطأ الذي وقع فيه هذا الموثق فما يقع فيه اي انسان غيره بسبب ضعف الطبيعة الانسانية وكانت المحاكم الفرنسية في حوادث عهد القوانين الفرنسية المجموعة لا تسأل الموثق الا اذا ارتكب تدليساً أو اذا ارتكب خطأ قبيحاً مساوياً للتدليس في جسامته

المحاكم مستندين الى الايضاح الذي عمله موسيو فافار على المادة ٦٨ من قانون فانتوز سنة ١١ وأثبتوا أن من الواجب ان يُسأل الموثق أيضاً عن الميب الذي يرتكبه في الشكل ليس فقط عند ما يكون هذا الميب ناشئاً عن خطأ بل أيضاً عند ما يكون مسبباً عن اهمال وعدم احتراز. وعللوا ذلك بقولهم ان الواجب على الموثق قبل التمسد بالقيام بوظيفته أن يزن الواجبات التي تفرضها عليه هذه الوظيفة ويقبل المسؤولية التي يجلبها عليه التقصير في هذه الواجبات

وقد حكمت محكمة النقض والابرام الفرنسية حكماً بهذا المعنى في ١٤ مايو سنة ١٨٢٢ وطبقت هذا المبدأ أيضاً بحكم اصدرة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٤٠ قضت به بان الموثق الذي يعمل عقد شركة فيه تقييد لاستعمال توقيع الشركة ولا يذكر هذا التقييد في المخصص الذي اعده للنشر ليطلع عليه الناس ويعلموا ما هو التفويض المعطى لكل من الشركاء مسؤول امام من تعاقد مع بعض هؤلاء الشركاء على عمل تجاوزوا فيه حدود التفويض المعطى اليهم اذا لم يثبت ان الشركة انتفعت انتفاعاً يساوي هذا التجاوز

وحكمت في ١٩ ابريل سنة ١٨٣٦ بمسؤولية الموثق الذي أخطأ في نمرة تسجيل في صك فك رهن فوق الفك على نمرة غير المقصودة ونشا من ذلك ضرر للدائن

ولكن تطليف مسؤولية الموثق ينحصر في حالة مباشرته عمل وظيفته كموثق فاذا عمل بصفة وكيل لمعامله كانت مسؤوليته خارجة عن نصوص قانون فانتوز سنة ١١ ودخالة تحت احكام نصوص الوكالة

وقد قرر في تطبيقات المحاكم الفرنسية أن للقاضي السلطة السامية في تقدير قيمة التفويض في حالة وجوب الحكم به وأن ليس من الضروري أن

يكون التعويض مساوياً للضرر بل يجوز الحكم باقل من قيمة الضرر تبعاً لدرجة الخطأ الذي ارتكبه الموثق من الجسامة كما يجوز ان لا تحكم المحكمة عليه بشيء على الإطلاق وان على المحاكم ان تفرق بين اهمال امر من الامور التي لا غنى عنها وإهمال أمر قليل الأهمية أو في وجوبه خلاف بين رجال القانون - وبين خطأ جسيم قبيح وخطأ يقع فيه اشد الناس تيقظاً والتفاتاً

مسؤولية الموثق بصفة وكيل لشئير رأس مال - اذا عهد الى موثق من موكله استثمار مال دفعه اليه واقرض هذا المال لشخص آخر مرتهناً عقاراً بصفة تأمين ولكنه سمح لهذا الشخص أن يرهن العقار رهناً أولاً لموكل آخر ثم يحجز المدين عن الدفع ولما بيع العقار لم يمكن المرتهن الثاني أن يسترد كل ماله فالموثق يضمن له قيمة الفرق وان لم يرتكب أي غش لأنه اهمل التثبت من كفاءة العقار لقضاء الدين الثاني

ولكن المحاكم قضت بتخفيض ضمانه الموثق اذا كان من الممكن للموكل ان يراقب العمل بنفسه لوجوده في محل عقد القرض حين اتمام الاتفاق . وقضت في قضايا اخرى بالاكتفاء بتحميل الموثق تفقات القضية المقامة ضده في مثل الحالة الاخيرة . وحكمت بعدم مسؤوليته ولو ارتكب خطأ اذا ارتكب المتعاقدون أيضاً خطأً وكان كافياً لابطال العقد بدون نظر الى خطأ الموثق (حكم استئناف « نيم » في ١٤ فبراير سنة ١٨١٣) وقررت محكمة النقض والابرار الفرنسية في ٢٨ يوليو سنة ١٨٥٦ عدم مسؤولية الموثق عن ذكر أمور كاذبة نشأ منها بطلان العقد وان كان عالماً بكذبها ما دام المستفاد بالمقد مشاركاً له في هذا العلم

ولكن العلامة داللو وكثيرون غيره من المؤلفين في الحقوق خالفوا هذه

« مسؤولية الموثق عن كتابه » يُسأل الموثق عن عمل كتابه عند ما ينوبون عنه

« شروط وجود ضرر » تطبق هنا ايضاً القاعدة العامة للمسؤولية وهي أن لا محل لتعويض الا اذا وقع ضرر حقيقي

« من تحقق له اقامة دعوى ضد الموثق » يحق ذلك لكل من اصابه ضرر بفعل الموثق - كالأجانب عن الصك الذي عمله - والمتعاقدين في كل الاحوال التي يكون الضرر الذي أصابهم فيها ناشئاً عن فعله . بل يمكن للمتعاقدين مطالبة الموثق بتعويض وان اشتركوا في العمل الذي نشأ عنه الضرر ان كان الموثق قصر في اتمام عمل خاص بالشكل أوجبه عليه القانون

ولا محل لاقامة دعوى التعويض الا متى حكم بإبطال الصك ويمكن أن تنشأ مسؤولية الموثق - إما عن اشياء خارجة عن صحة الصكوك التي يحررها - أو عن بطلان هذه الصكوك

المطلب الثاني

في مسؤولية الموثق عن اشياء خارجة عن صحة الصكوك التي يحررها من واجبات الموثق ان يحرر الصكوك التي يطلب اليه تحريرها فاذا امتنع عن ذلك لزمه تعويض الضرر الذي ربما ينشأ عن الامتناع . ولكن الموثق غير ملزم بتحرير صكوك ممنوعة قانوناً بل اذا حررها وقع تحت المسؤولية مثال ذلك ان يحرر صكاً حوى قدفاً ضد شخص غير المتعاقدين في هذه الحالة يجوز للمقذوف ان يقيم ضد المتعاقدين وضد الموثق دعوى يطالبهم فيها بدفع تعويض بسبب اهانته

ولكل موثق دائرة اختصاص لا يمتدأها وعليه ان يسكن في الدائرة التي يختص بتحرير الصكوك فيها فاذا حرر صكاً خارج دائرة عمله عرض نفسه للايقاف عن العمل وللعزل في حال العود الى هذه الجريمة ولدفع تعويض ايضاً ومن واجبات الموثقين حفظ أصول الصكوك الرسمية عندهم واعطاء صور منها للمتاعدين

ومن وظيفة الموثق في فرنسا ان يعطي شهادة لاصحاب الحق في المعاش بانهم لا يزالون على قيد الحياة فاذا اعطي شهادة لرجل بانه فلان وهو حي استلم حاملها بموجبها مبلغاً من المال من خزانة الحكومة ثم اتضح ان الذي اعطيت اليه الشهادة ليس الشخص المشهود بحياته ضمن الموثق الضرر وان يكن استحضر شاهدين شهدا بما تضمنته هذه الشهادة (انظر موسوعات دالوز جزء ٣٩ مسئولية صفحة ٣٦١ نمرة ٣٣٧ فقرة نمرة ١ من الامثلة)

واما اذا عمل الموثق عملاً بطريق الوكالة فيجب ان تطبق عليه نصوص الوكالة لانصوص مسئولية الموثق ومسئولية الوكيل في القانون المدني الفرنسي اوي القاضية بان يضمن الوكيل الضرر الناشئ عن خطئه كما يضمن الضرر الناشئ عن غشه — وبان تكون مسئولية الوكيل المجاني اقل من مسئولية الوكيل المأجور وطبقت محكمة رين الاستثنائية هذا المبدأ بحكم اصدارته في ٩ يوليو سنة ١٨٣٤. قررت فيه انه وان يكن الموثق مسئولاً فقط عن تحرير الصكوك لا عن النتائج التي ربما نشأ عنها فالخلة لا تكون كذلك اذا عمل بصفة وكيل لا بصفة موثق .

وقد حكمت محكمة باريس في ٥ مارس سنة ١٨٣٦ بمسئولية الموثق الذي

اعطي اليه مبلغ من المال ليسلمه ببدل تأمين عقاري فسلم المبلغ الى المدين قبل اتمام الرهن .

ولا يسأل الموثق عن ضرر نشأ عن رأي اعطاه الا اذا اتضح انه تعمد غش المستشير

ولكن من واجباته ان يرشد الذين يستعينون به الى نتائج العقود التي يطلبون اليه تحريرها . وقد حكمت المحاكم بان الموثق لا يجب أن يكون آلة يديرها المتعاقدون بل من الواجب عليه أن يمدم برأيه وأن يلاحظ اتمام شرائط الشكل التي يضر عدم اتمامها بمصلحة المتعاقدين — وأن مسؤوليتهم تكون أعظم ان كان المتعاقدون أميين وعديي الاختبار (حكم محكمة باريس في ١٢ اغسطس ١٨٤٢ و ١٨ فبراير ١٨٤٢ وحكم محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٣)

وحكمت محكمة نيم في ٥ فبراير سنة ١٨٤٩ بان الموثق يضمن بطلان التأشير برهن الناشئ عن عدم ذكر الصك الحاوي الرهن ان كان عمل التأشير أو عهد اليه اتمامه لكونه محرر صك الرهن

ولكن العلامة دالوز يرى ان المحاكم تجاوزت الحد في جعلها الموثقين مسؤولين في ارشاد المتعاقدين الى كل النتائج التي تنشأ عن الصكوك التي يعملونها — صحيح انهم مسؤولون عن ذلك ادياً ولكن لا يمكن ان يسألوا عنه مدنياً بل يجب على المتعاقدين أن يهتموا بامورهم الخاصة . وقد حكمت محكمة باريس طبقاً لهذا الرأي في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٣٤ بان تقصير الموثق في اخبار المقرض عن وجود دعوى فسخ تهدد العقار المرهون لا يجعله مسؤولاً عن فقد قيمة الدين في حال فسخ البيع .

ويكون الموثق مسؤولاً عند ما يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً يساوي النش
ونسوء في ذلك أن يكون وكيلًا أو قائماً بلا توكيل مقام غيره في غيابه
أو مستشاراً

ومن واجبات الموثقين التحقق من اسماء المتعاقدين وصفاتهم ودفع رسوم
العقود فإذا قصر الموثق في تسجيل العقود التي عملها أصبح مسؤولاً عن نتائج
هذا التقصير وإن يكن المتعاقدون لم يدفعوا اليه العقود اللازمة لدفع الرسوم
أما التأشير برهن وشطبه فانهما ليسا من واجبات الموثق ولذلك لا يسأل
عن قصيره في عملها الا اذا فوض ذلك اليه من صاحب الشأن . ولكن من
واجباته عند ما يسلم اليه صك لتنفيذه أن يحدد تسجيل الرهن المأخوذ
بموجب هذا الصك قبل فوات الاجل المضروب لسقوط هذا التسجيل
(١٠ سنين من تاريخه) ومن الواجب على من يدعي أن الموثق عمل بصفة
وكيل اثبات الوكالة تبعا للقاعدة التي تقضي على المدعي باثبات دعواه

المطلب الثالث

(في مسؤولية الموثقين عن بطلان صكوكهم)

ينقسم بطلان الصكوك الى قسمين قسم مرتبط بمجوهر الصك وقسم
مرتبط بشكله وسنفرده لكل من هذين القسمين مبحثاً خاصاً به

المبحث الاول

(في البطلان المرتبط بمجوهر الصك)

يرى ثلاثة من علماء القانون . وم اوجان ورولان وملسيه ان البطلان

المرتبط بجوهر الصك : لا يجلب مسؤولية الموثق لأن المادة ٢٨ من قانون ٢٥
فبراير سنة ١١ لم يقرر مسؤولية الموثقين عن البطالان الذي ارتكبهوا الا اذا كان
لها محل حالة كون المادة ١٣٨٢ من القانون المدني تقضي بمسئولية الانسان عن
كل فعل نشأ عنه ضرر لغيره . وقد طبقت بمض المحاكم هذا الرأي بمدة
احكام منها حكم صدر من استئناف ريون بفرنسا في ٢٨ يوليو سنة ١٧٢٩ قضى
بان اهمال شروط صحة صك المرتبطة باصل الحق لا يكون سبباً لمسئولية الموثق
وان هذه المسؤولية لا يجلبها عليه سوى عدم احترامه . شروط الصك من لجهة
الشكل — وصدر حكم اخر من محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٢٢
ديسمبر سنة ١٨٤٠ بان الموثق الذي لا يرشد المتعاقدين الى نطق قانونية بهم
معرفة لا يسأل الا اذا سكنت عن ارشادهم عمداً لا لجهل القانون

ولكن الموثق الذي يعمل ضد القانون — كأن يخصص لبعض المتعاقدين
شيئاً خصصه القانون لمتعاقدين غيره — يجلب على نفسه مسؤولية مؤكدة . وقد
حكمت المحاكم بمسئولية الموثقين عن عدم ملاحظتهم الشروط الجوهرية لصحة
العقد وذلك لانه لا يليق بمقام وظيفتهم ان يكونوا آلات يديرها المتعاقدون بل
لا بد من ان يكونوا دليل المستثنين بهم الى اتباع الشرائط الصحيحة والاشكال
المقبولة . اما اذا كان الشرط الذي لم يلاحظوه من الامور التي اختلفت آراء
الشراح او تطبيقات المحاكم في لزومها فلا مسؤولية عليهم

ويكون الموثق مسؤولاً ايضاً امام المتعاقدين في كل احوال تقصيره
عن اتباع الشروط التي اوجبها عليه القانون والتقصير في عمل شيء مختص
بالشكل اوجبه القانون يجلب مسؤولية الموثق وان لم ينشأ عنه البطالان .

البحث الثاني

(في البطلان المرتبط بشكل الصكوك)

من المقرر ان الموثق مسؤول عن البطلان الناشئ عن عيب في شكل الصك وذلك ناشئ من جهة عن المادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي ومن جهة اخرى عن نص جاء في المادة ٦٨ من قانون ٢٥ فانتوز سنة ١٩١١ قضى بان يضمن الموثقون الخسارة الناشئة عن البطلان المسبب من التعصير او الخلط الذي يرتكبونه في تحرير الصكوك

ولكن قانون ٢٥ فانتوز المذكور لم يحتم التعويض في كل حالة من حالات البطلان بل قيده بوجود عمل له ومن ذلك ينتج ان مجرد تقرير بطلان صك لا يحتم الحكم على الموثق الذي عمله بتعويض واذا قام ريب بين الشراح أو بين المحاكم في صحة اوفساد طريقة اتباعها الموثق في تحرير صك ما جاز للمحكمة ان لا تحكم بمسئوليته عن البطلان الذي نشأ عن استعمال تلك الطريقة المختلف في صحتها .

وحكمت محكمة ديجون بان الموثق يرتكب عدم احتراز ويلزم على الاقل بدفع مصاريف الدعوى اذا أدرج في الصك شرطاً من شأنه جلب المنازعات بين المتعاقدين - (حكم ١٢ اغسطس سنة ١٨٤٧) .

ويكون الموثق مسئولاً اذا حرر الصك بغير حضور الشهود المشترط وجودهم لصحته أو اذا لم يكن هؤلاء الشهود حازرين الصفات المطلوبة قانوناً . وليس من واجبات الموثق العلم بصفات المتعاقدين الذين يأتون امانه ولا باهليتهم بل يكفي ان يعلم اسماءهم وصفاتهم اي صناعاتهم وعلى كل متعاقد

ان يبحث عن صفات المتعاقدين من اهل بيته وجنسيته . وبما ان من الصعب في المدن الكبرى ان يكون الشهود الذين يعرفون المتعاقدين معروفين عند الموثق فلذلك يكتب الموثق في التثبت من الشهود بالاطلاع على اوراق باسماهم كوصولات دفع عوائد أو تذكرة مرور أو ورقة انتخاب أو ما شاكل ذلك . ولا حاجة لاستحضار شهود ان كان المتعاقدون معروفين عند الموثق

واذا عقد الموثق عقداً وكان احد المتعاقدين غير معروف عنده ولم يستوثق من شخصيته بشهود ثم ظهر ان الرجل المجهول تسمى باسم شخص آخر وتنتج من ذلك ضياع مال المتعاقدين مع وقع الموثق في المسؤولية ولزومه الضمان . ولكن الموثق لا يضمن اذا قرر المتعاقدين مع الشخص المجهول انه يعرفه او اذا أعفى الموثق من التثبت من شخصيته . ويسأل الموثق عن بطلان توكيل عمله عن شخص مصاب بهيالة ظاهرة ومشهورة وعن نتائج هذا البطلان

ويجب على الموثق ان يطلع باصل الصك الذي يحفظه عنده توكيلات المتعاقدين بالنيابة عن موكلهم فاذا قصر في القيام بهذا الواجب عرض نفسه للفرامة والمسؤولية

ومما يجلب مسؤولية الموثق عدم ذكره قبول الموهوب اليه الهبة حالة كونه جاء امامه لهذا القصد . وعدم اخذه توقيع المتعاقدين على الزيادات والاشارات الى ما سيذكر والتحشيرات بين السطور وعدم ذكر تاريخ الصك وعدم توقيع المتعاقدين عليه

هذه تطبيقات المحاكم الفرنسية في شأن مسؤولية الموثقين ويمكن تطبيق اكثرها على موثقي المحاكم المختلطة الذين يقعون بكتاب اول لمكاتب المقود الرسمية وحينما لو كانت وزارة العدل عندنا تشيئ وظيفة شبيهة بوظيفة الموثق

الفرنساوي وتقوض العمل فيها الى الحائزين شهادة الحقوق بعد تمرينهم زمناً في مكاتب المحامين المشهورين وظهور استقامتهم ونباهتهم واجتهادهم ثم تفرق الوظائف في المدن والبلاد تبعاً لاحتياجاتها مخصصة عدداً معلوماً لكل مدينة أو مركز كبير وخافضة الرسوم ليشيع استعمال العقود الرسمية ويرتاح الناس من قلة الكتاب العموميين والفقهاء الذين قل بينهم المستقيمون وكثر المزورون والنشاشون

❦ الفصل السادس ❦

(مسؤولية الاطباء والقابلات)

(مؤلفات يرجع اليها) موضوعات دالوز جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٣١٥ نمرة ١٢٨ وما بعدها — وملحق دالوز جزء ١٥ مسؤولية نمرة ١٥٦ و ١٥٧

فن الطب من اشرف الفنون واسماها لان غرضه حفظ الاجسام من الال و تشييد ركن عظيم من اركان السعادة هو العافية قال احد الحكماء « العافية تاج على رؤوس الاصحاء لا يراه الا المرضى » وهي حكمة بالغة حقاً ان تنقش باحرف من ذهب وتوضع امام كل عاقل واذا كانت الامراض جيوشاً مهاجمة فالاطباء الجيوش المدافعة وكم منهم قضى شهيد القيام بالواجب في ايام الاوبئة وازمان الخطر وشجاعة الطيب هتا شجاعة اديية ومادية مثل شجاعة المحامي الذي يجازف بنفسه للدفاع عن المظلوم الضعيف ضد الظالم القوي ذي الحول والطول — وكلاهما ليس باقل شجاعة من الجندي الباسل الذي يمرض نفسه لنار العدو في سبيل الدفاع عن الوطن ومن اجل ما يتحلى به الطيب الادب والقيمة والعفاف وكمات السر

لانه متمكن بصناعته من مخالطة الاسرات والاطلاع على خفايا الاسرار فيجب ان يكون قويم المبادئ شريف النفس نزيهاً مخلصاً

وقد توم قوم ان الاطباء لا حرج عليهم فيما يعملون فان قتلوا مريضاً باهمالهم أو جھلهم أو اوقموا به ضرراً استحال على اهله أو عليه مطالبتهم بتعويض والحقيقة غير ما يتوهمون كما سنين ذلك فيما يلي

مسؤولية الطبيب عن خطائه موجودة من زمن الرومان فقد نصت شرائعهم على مؤاخذه الطبيب الذي يسبب وفاة عبد إما بعمل عملية قطع في غير محلها أو باعطائه دواء مضرًا به

وقررت المحاكم الفرنسية القديمة مبدأ مسؤولية الاطباء واصدرت في الوقت ذاته احكاماً برأت بعضهم من تلك المسؤولية فاجد ذلك ابهاماً في هذا الموضوع لم يزل بقانون ١٩ فانوز سنة ١١ الخاص بممارسة فن الطب . لان هذا القانون لم ينص عن هذه المسؤولية الا في حالة واحدة وهي حالة حدوث ضرر بسبب اقدام حامل الصحة . *officier de santé* ، على اجراء عملية جراحية كبيرة بدون ان يحضرها دكتور في علم الطب ليلاحظها

وقد اختلف رجال القانون في تفسير هذا النص فقال بعضهم ان المسؤولية لا توجد الا في هذه الحالة واستندوا على كون الشارع لم ينص عن غيرها وقال آخرون ان المسؤولية لا تنحصر فيها لانها ليست سوى مثال للحالات الاخرى . ويبحث في هذه المسألة موسيو تريوشيه في كتابه المسمى بـ « تطبيقات المحاكم في الطب » في الصفحة ١٨٦ وما بعدها كما بحث فيها موسيو كوفيتيار في دائرة القضاء في فصل عنوانه صناعة الشفاء تحت نمرة ٦١ وما بعدها . والنائب العمومي القانوني المشهور موسيو دويان *Dupin* ، في قضية رنانه .

وقد ارتأى الاثنان الأولان من الباحثين الثلاثة ان الطبيب الذي يعمل داخل حدود صناعته بقدر ما يدلله فكره وحسن طريقته لا حرج ولا مسؤولية عليه . فالقانون عين التجارب التي يجب ان تعمل لاختبار المرشحين للقب دكترية ولكنه لم يضع اي قيد لممارسة صناعة الطب العملية . والشخص الذي نال شهادة طبيب في مدرسة طبية قانونية مفروض انه كفؤ لممارسة هذه الصناعة ولا يجوز لاحد أن ينازعه في كفاءته

وليس من المعقول ان توضع مسؤولية غير محدودة على صناعة تعمل في الغالب على التخمينات والظنون ولا ان يفوض الى الحاكم الفصل في تصويب طريقة معالجة طبية أو تخطئها - ولذلك فان ممارسة صناعة الطب لا يمكن ان تجلب اية مسؤولية من الوجهة العلمية وهذا فضلاً على عدم وجود نص يقضي بهذه المسؤولية ولكن هذين الباحثين ارتأيا أن من الواجب تطبيق المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من القانون المدني الفرنسي (المقابلتين للمادة ١٥١ من القانون المدني الالماني) على الاطباء عند ما يمكن أن يسند اليهم إهمال أو خطأ ثقيل خارج عن دائرة المسألة الطبية . مثال ذلك طبيب وصف طريقة معالجة أو عمل عملية وهو في حالة سكر يسأل عن عواقب عمله الوخيمة - كذلك يسأل الجراح الذي ينسحب بعد عملية جراحية دون ان يركب الآلة اللازمة - ويسأل ايضاً الطبيب الذي يرتكب في وصفته خطأ مادياً يضر بالمرضى

ومن رأي العلامة دالوز ان ليس من الممكن أن يسأل الطبيب اذا اخطأ خطأً مرتبطاً بالعلم أو بالموهبة الفنية أو بالتدبير الطبي . ولكنه يسأل في اية حالة ارتكب فيها خطأً خارجاً عن دائرة المسألة العلمية . مثال الحالة

الاخيرة . طيب يعمل عملية على خلاف الشروط التي اوجبها القانون أو عامل من عمال الصحة يعمل عملية كبرى جراحية بدون حضور دكتور في الطب لأن ذلك من واجباته طبقاً لقانون السنة ١١

ثانياً - من مواضع المسؤولية كونه الضرر الذي وقع مسنداً الى واقعة خارجة عن صناعة الطب - مثال ذلك حدوث مضاعفات في مرض بعد ان ترك الطبيب عليه بلا سبب صحيح - أو موت المريض بعد ان عمل طبيب عملية له وهو في حالة سكر . فكل هذه الفلطات غلطات ارتكبها الطبيب بصفته رجلاً لا بصفته طبيباً

ومن مواضع المسؤولية ايضاً حتى في الامور المختصة بالطب العملي سلوك الطبيب بطياشة وعدم تروى - مثال ذلك وقوع خطأ منه في وصفته بأن ذكر مادة بدلاً من مادة أخرى - او اهماله بعدم ارشاده الى التحولات اللازمة لاستعمال الادوية التي وصفها او عدم احتياظه بوصف وصفات غير مستعملة أو بعمل تجارب خطيرة وفي هذه الحالة الاخيرة يجب على المحاكم أن تميز بكل تدقيق بين طياشة الرجل وجسارته وبين الثقة الشريفة التي تخرج في صدر العالم والناصح « ولا تنسى مثل إنك » الذي اوشكوا ان يقيموا عليه الدعوى العمومية بسبب استعمال علاج ظهرت فوائده فيما بعد

ومن مواضع المسؤولية ايضاً (جهل اوليات الصناعة) ولكن المحاكم مفوض اليها الحكم في هل الواقعة تدل على جهل ائيم أم على اختراع وبدعة اتجها التفكير والتروى . ويجب على القضاة لكي لا يخطئوا بين جهل الصناعة وترقيتها ان يستمينوا بانوار رجال الصناعة ولا يحكموا بالمسؤولية الا اذا انضح وقوع خطأ لا يمكن التسامح فيه . وخلاصة القول ان للقاضي بناء على القواعد

العامّة التي يتناها - ان يفصل في هل الواقعة للمشتكى منها حائزة صفة الخطأ الحقيقي وهل هي كافية لجلب المسؤولية على الطبيب والجراح وقد اسند هذا الرأي ايضاً جناب موسيودوبانت النائب العمومي في طلباته في قضية توري نور واي ضد جيني »

وبناء على هذا المبدأ حكمت محكمة دونفرون *Donifron* الابتدائية في ٢٨ ستمبر سنة ١٨٣٠ بان الحكيم المولد الذي يقطع ذراعي الجنين لتسهيل الولادة دون حاجة ظاهرة الى ذلك يجوز الحكم عليه بتعويض - وحكمت محكمة النقض والابرام الترنساوية في ١٨ يونيو سنة ١٨٣٥ بان الاطباء كثيرهم مسؤولون عن اهمالهم أو خطأهم الثقيل وان الطبيب الذي عند ما قصد مريضاً وخز الشريان الذراعي *Brachiale* وكانت نتيجة هذا الوخز وجوب قطع الذراع يجوز الحكم عليه بتعويض الضرر الذي نشأ عن هذا القطع المسبب عن عملياته اذا ثبت ان الاصابة نتيجة اهماله وخصوصاً تركه المريض ورفضه معالجته عند ما طلب منه ذلك

وحكمت محكمة كولار في ١٠ يوليو سنة ١٨٥٠ بانه وان يكن من القواعد العمومية ان رجل الصناعة يمكنه ان يصف أو يعمل ما هو في دائرة صناعته دون أن يسأل عن نتائج وصفاته أو عملياته الا من الجهل والاهمال في صناعة الطب ما يبلغ درجة من الجسامة تستدعي المؤاخذة واللام ولذلك فله حكمه ان تقدر حسب فكرها مسؤولية الطبيب الذي ثبت عليه ارتكاب خطأ جسيم أو عدم التفات أو سوء تدير في معالجة مريض ما - وفي القانون الاوستري نص صريح يقضي بمسؤولية رجل الصناعة الذي يعطي نصيحة مضرّة بالاستشير بطريق عدم الالتفات والتروي

ولكن مبادئ المسؤولية لا يمكن تطبيقها عند ما يكون الموضوع مرتبطاً بمسألة علم واختبار كالحكم مثلاً في تفضيل طريقة على أخرى في عمل عملية جراحية إلا في حالة ثبوت وقوع خطأ جسيم أو إهمال أو عدم تدبير أو جهل بمبادئ الصناعة الواجب على كل صاحب فن ان يعرفها (حكم كان في ٥ يونيو سنة ١٨٤٤)

ومن قضايا مسؤولية الاطباء التي رواها العلامة دالوز في موسوعاته (مجزء ٣٩ صفحة ٣١٨ نمرة ١٣٠) القضية الآتية . شتم احد الاطباء مريضاً كنية من الكلور وفورم قبل ان يعمل له عملية جراحية بسيطة جداً ولكنها تقتضي سكون الليل وعدم تحركه مطلقاً ولم يكد المريض يستنشق نشقات قليلة حتى مات بنته كانه اصاب بصاعقة . فاقبت على الطبيب الدعوى العمومية وحكمت عليه محكمة جنح السين (في باريس) رغماً عن شهادة فريق من أئمه الاطباء بان استعمال الكلور وفورم حدث مصحوباً بجميع الاحتراسات المطلوبة في مثل هذه الحالة وان الصناعة عاجزة عن معرفة هذا الخطر قبل وقوعه وان يكن وقوعه جائزاً بمض الاحيان بنسبة مرة في الالفين حسب تقدير الطبيب نيلاتون — ولكن الطبيب استأنف ومحكمة الاستئناف برأته من التهمة في ٣٠ يونيو سنة ١٨٥٣ وقد قال موسيو فيليواحد شهود القضية ما يأتي :

« ان نتيجة هذه القضية تم المجتمع اكثر مما تمهم جماعة الاطباء . لان الاطباء ليسوا في حاجة الى الكلور وفورم بل المرضى الذين يحتاجونه ويطلبون استعماله ولذا في اساس هذه القضية مسألة تمهم الانسانية — ومن الجلي ان الطبيب اذا وجد عند ما يحتاج الى استعمال الكلور وفورم ان هناك خطراً

يجوز وقوعه ولا يمكنه اجتنابه وان هذا الخطر ربما أدى الى صدور حكم ضده فلا شك انه يفرض استعمال اية واسطة مخدرة ويسهل عملته بدونها مما قاسى العليل من الآلام والاضطراب. ولست اقصد هنا القول بان من حقوق الطبيب ان يعمل كل التجارب في عياله . ولكن اذا كان لابد من مسؤوليته رغمًا عن كمال يتخذه من الاحتياطات والاحترازات التي تقضي بها القننة فاني اقرر هنا اني انا ذاتي لن اجسر على استعمال الكلووروفورم في المستقبل »

(في استعمال الكلووروفورم وفي الجمعية الطبية العلمية الفرنسية) . تلاه وسيو

« ديجري » في الجمعية الطبية العلمية الفرنسية مذكورة عن التخدير باستعمال الاثير او الكلووروفورم من حيث المسؤولية الطبية ومن رأي جنابه ان الاطباء ليسوا معفيين من المسؤولية إعفاء تاماً في ممارسة صناعتهم . وان وفاة العليل بسبب الكلووروفورم تجلب مسؤولية الطبيب الذي يعمل العملية ولذلك يجب على الاطباء ان يستعملوا لاعطاء الكلووروفورم آلات تصرفه بمقادير معينة وتبين بالدقة المقدار الذي نشقه العليل — فاذا استعملوا هذه الآلة كانت واسطة فعالة في يدهم لاثبات كونهم لم يعطوا العليل الا المقدار الواجب وان لا خطأ في جانبهم

ولكن اعضاء الجمعية المذكورة ابوا استعمال الآلات التي اشار اليها الخطيب المذكور مستنديين الى كونها ليس فيها من الضمانات اكثر مما في وسائل التنشيق العادية . واقامت الجمعية على المناظرة في هذه المسألة عدة جلسات في نهايتها عرض الخطيب على الجمعية أن تقرر ما يأتي : ان التخدير في حالة الفن الحاضرة يمكن عمله بآلة مخصوصة او بشيء آله ويترك ذلك لقننة الطبيب أو الجراح وقد قبلت الجمعية ما عرضه الخطيب وقررت في جلسة ٢٨ يوليو سنة

١٨٥٧ بعد ان رفضت اقتراح عضو آخر معناه ان استعمال الآلات فيه خطر اكبر من عدم استعمالها .

(هل من الواجب على الطبيب تلبية كل دعوة لاستشارة) صدرت عدة احكام اثبتت ان الطبيب غير ملزم باعطاء رأي ووصف علاج لكل من يطلب ذلك منه وقد ذكرت هذه الاحكام في مؤلف لموسيو اورفيليا صفحة ٥٦ ولكن دالالوز يستثني من هذه القاعدة حالة ترك الطبيب مريضاً شرع في معالجته مع احتياج الليل الى العناية وتعرضه للخطر في حالة الترك . والحقيقة ان المروءة في هذه الحالة تقضي على الطبيب بان يداوم العلاج لحين زوال الخطر لانه يتركه وشأنه . ويسرنا ان نقول ان اكثر اطبائنا يلبون دعوة كل مستشير وكثير منهم يعالج الفقراء مجاناً أو باجرة زهيدة

(مسؤولية الاطباء الجنائية) من المعلوم ان قانون العقوبات المصري الجديد نص في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ على معاقبة من كان سبباً في قتل او جرح نفس خطأً بغير قصد أو تعدد سواء كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحمز او عن اهمال او تقريط او عن عدم اقتباه وتوق أو عن عدم مراعاة واتباع الاوامر — وان عقاب القاتل خطأً إما الحبس مدة لا تزيد على سنتين او النرامة التي لا تزيد عن ٥٠ جنياً — وعقاب الجارح الحبس مدة لا تتجاوز الشهرين او النرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات . فيتمين علينا هنا ان نبحث في هل يجب تطبيق هاتين المادتين على الطبيب ومن شاكه في حالة ارتكابه خطأً

يرى علماء القانون الفرنسي المأخوذة عنه المادتان السابق ذكرهما ان الجواب على هذا السؤال يوجب التمييز بين حالتين حالة الخطأ الثقيل والاهمال

وجهل مبادئ الصناعة الواجب على كل ذي فن العلم بها . وهنا توجد المسؤولية الجنائية ايضاً كما توجد المسؤولية المدنية . وحالة الخطأ الخفيف المرتبط بالمسائل العلمية كتنفيذ طريقة علاج على طريقة اخرى او قلة الاختبار — او عمل عملية لم تكن لازمة لزوماً كلياً — او عدم اجراء العملية بمهارة كبيرة

وقد طبقت محاكم فرنسا هذه المبادئ في الاحوال الآتية فقررت (١) ان عامل الصحة الذي عندما يقصد احد المرضى يصيب الشريان الذراعي يستحق العقاب المنصوص عنه في المادة ٣٧٠ عقوبات فرنساي اذا حدث غشيرة في الذراع استوجبت قطعه ليس فقط بسبب عدم مهارته في اتمام العملية بل ايضاً لعدم استعماله الوسائل التي يقضي بها الفن (حكم محكمة آتجه في اول ابريل ١٨٣٣)

وقد اعترض على هذا الحكم موسيو اورفيل في الصفحة ٥٢ من كتابه المسمى ب « الطب الشرعي » بقوله ان الطبيب لا يجب ان يسأل لوغزه الشريان ومن جهة اخرى لا يجب ان يعاقب لانه لم يستعمل وسائل العلاج اللازمة لمداومة الاصابة بل مادام قد ثبت انه لم يترك المريض وشأنه بل أقام على معالجته بالمواظبة وان يكن بطرق لم تقدره فن الواجب تبرئته تباً للمبادئ الحكيمة التي قررها جناب النائب العمومي « دويين »

(٢) وان من الواجب ان يعاقب كقاتل بنير قصد الطبيب الذي وصف للمريض دواءاً للشرب فيه ٤ جرامات من سيانور البوتاس فأت العليل بعد شربه اول ملقة من هذا الدواء المشوم

(٣) وان المادة ٢٩ من قانون ١٩ قانون سنة ١١ القاضية بسؤال عامل الصحة عن نتائج عملية جراحية كبرى عملها بنير مساعدة دكتور في الطب وان

لم يرتكب فيها خطأً أو إهمالاً لا يجب ان تعتبر الحالة الوحيدة لمسؤولية الاطباء ولا هي تمنع من تطبيق المادتين ٣١٩ و ٣٢٠ من قانون العقوبات الفرنسي الخاصتين بالقتل والجرح خطأً على الاطباء الذين ارتكبوا إهمالاً أو عدم توق في ممارسة وظيفتهم (حكم يزانسون في ١٨ ديسمبر ١٨٤٤)

(٤) وان من الواجب على المحاكم ان لا تطبق العقوبات المنصوص عنها في المادتين السابقتين الا متى ظهر صراحة لكل رجل سليم العقل ان الطبيب ارتكب خطأً قتيلاً أو عدم فطنة محسوس او إهمال وعدم توقٍ وان ليس من شأن المحاكم ان تفصل فيما هو الافضل من المذاهب المختلفة وطرق العلاج المتباينة

ويرى ايضاً الملامتان شوفو وهيلي في الجزء الرابع صفحة ٩٢ من شرحهما لقانون العقوبات الفرنسي ان المادتين ٣١٩ و ٣٢٠ تنطبقان على الطبيب الذي يقتل شخصاً او يجرحه خطأً — واما المؤلفان بريان وشوديه فانهما يتكرران هذه المسؤولية (راجع كتابهما في « الطب الشرعي » صفحة ٥٠)

وقد قررت محكمة النقض والابرار الفرنسيون المبدأ الآتي في حكم صدرته في ٢١ يوليو سنة ١٨٦٢: كل انسان مهما كانت صناعته عرضة للمسؤولية التي تنشأ من إهماله وعدم توقيه — وهذه المسؤولية تتناول على الخصوص الخطأ المضر الذي يقع من الاطباء في ممارسة صناعتهم عندما تسند هذه المسؤولية الى قواعد الادراك والفطنة الخاضعة لها كل صناعة ولا يحتاج الأمر الى بحث في نظريات الطب وطرائقه الفنية

وحكمت محكمة جراي في ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٣ — ان الطبيب لا يسأل لمجرد عدم نجاحه في عملياته أو لكونه انشغل بل يسأل اذا ارتكب خطأً قتيلاً

أو اهل اهلاً ايماً أو اظهر عدم مبالاة بين - أوجب تجارب خطرة ولم يتبع مبادئ المعالجة المعقولة .

وحكمت محكمة متر في ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ بأن من الضروري لمسؤولية الطبيب ان يكون هناك خطأ ثقيل تملنه وقائع محسوسة ظاهرة تدل على نسيان القواعد العامة التي لا يجادل فيها كل ذي عقل سليم وبصيرة . ولذلك لا يمكن التقرير بمسؤولية طبيب لجرد كونه لم يظهر حذقاً في تشخيص المرض وبناءً على ذلك عرض المريض لاطار لم يكن ليرضه لها الطبيب الاكثر خبرة . ولا يسأل ايضاً عن خسارة عضو مكسور الطبيب الذي عمل عملية لهذا العضو اذا اتضح انه استعمل لاصلاحه الآلة المعتاد استعمالها ولاحظ عمل هذه الآلة بما تقتضيه النمة ثم وضعها في مكانها وترعها بعد أجل غير مخالف للمعالجة الصحيحة وان كان من الممكن له لو كان اكثر خبرة ان يحتاط للطوارئ التي سببت قطع العضو . ولا يهم كون الطبيب لم يقبل ما عرض عليه من مساعدة احد زملائه لان للطبيب الحرية التامة في الانفراد بالمعالجة ما دام لا يرى في حالة المرض شيئاً استثنائياً - ولا يهم ايضاً كونه انقطع عن الزيارة عند مجيء طبيب آخر اذا حدث غيابه في وقت لا يمكن ان ينتج منه ضرر للمريض الذي عملت له العملية (متر في ٢١ مايو سنة ١٨٦٧)

وقد طبقت محكمة دييجون في ١٤ مايو سنة ١٨٦٨ مبدأ مسؤولية الطبيب حيث قضت بتعويض ضد طبيب دعي لمعالجة رضيع شاهد عليه علامات اصابة زهرية ولم ينذر الموضع بحالة الطفل قشاً عن ذلك اصابة الموضع بالزهرى بطريق العدوى .

« تطبيقات المحاكم الاهلية فيما يخص مسؤولية الطبيب »

قررت محكمة مصر الابتدائية الاهلية برئاسة جناب بطرس بك يوسف في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المبدأ الآتي :

وفاة مريض ما بسبب العملية التي عملها فيه احد الاطباء لا يكفي لاعتبار الطبيب مسؤولاً عن نتيجة تلك العملية لان من المبادئ القانونية أن الطبيب لا يسأل في مثل هذه الحالة الا اذا ثبت اولاً ان تلك العملية لم تعمل طبقاً للقواعد الطبية — ثانياً ان الطبيب اهمل في احتياطات من الاحتياطات التي تستدعيها حالة المريض وتوجيهها اصول الفن عقب العملية

وخلاصة هذه القضية ان المرحوم سالم باشا سالم الطبيب عمل عملية بواسير للمرحوم امين خلط عقبها موت المريض بتزيف فاقام اقاربه دعوى على الطبيب طالين فيها الحكم لهم باربعة آلاف جنيه بصفة تفويض ضد الطبيب المذکور بدعوى انه اهمل في الاحتياطات اللازمة لمنع التزيف — والمحكمة عينت ثلاثة خبراء للبحث في هل وقع اهمال ام لا وقررت المبدأ السابق بيانه وحكمت محكمة عابدين الاهلية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ وكان قاضياها حضرة حسين افندي درويش بالزام الدكتور ف . ازاريان بدفع ٢٠٨٠ قرشاً تمويضاً الى الخواجا صموئيل فتورا والست روجينه زوجته لانه عمل لها عملية حقن بالابرة تحت الجلد دون أن يحمي الابرة على السيروتوميقمها وبلا غسل محل العملية غسلاً جيداً بالماء والصابون والسيروتو والسلياني فغشاً عن هذا الاهمال تولد خراج كبير فتحه للمريضة الدكتور فورونوف

وقد أيدت محكمة مصر الابتدائية الاهلية هذا الحكم برئاسة جناب احمد بك فتحي زغلول رئيس المحكمة وبحضور حضرتي واصف افندي سميكة

واحمد افندي قحة القاضين .

ونظرت محكمة استئناف مصر الاهلية برئاسة جناب يحيى ابراهيم بك وعضوية حضرات مسيو دوهنتس ومستر اولستن قضاة قضية أتهم فيها الدكتور نقولا يوسف حواراة بأنه عمل عملية جراحية لمريض كانت السبب في وفاته - واصدرت حكماً في ٦ مارس سنة ١٩٠٤ قضى ببراءته وارتنكت على ان التشريح وشهادة الاطباء لم يثبت منها ان العملية الجراحية هي السبب الوحيد في الوفاة بل ان تجمع الصديد في الجرح وتسم الدم بسبب ذلك التجمع هو السبب في وفاة المريض .

وقررت ايضاً بان المريض كان يبالغه المتهم في محل عيادة الراهبات الذي يشغل هوفيه بصفة مساعد متطوع وبدون اجرة ولا يمكنه في هذه الحالة ان يباشر علاج المرضى في منازلهم ولم يثبت ان المجني عليه اخذ لمحل العيادة ولم يبالغ العلاج اللازم

« مسؤولية القابلات »

تطبيقات المحاكم المختلطة

قررت محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في حكم اصدرته في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٠ في قضية النيابة العمومية ضد بولين ريجا (راجع نشرة التشريع والقضاء المختلطين جزء ١٢ صفحة ٣٥٠) المبادئ الآتية :

١ - ان استعمال احدى الدايات الكلوروفورم والملقط Porcofs في التوليد يمد مخالفة واحدة للمادة الخامسة من لائحة ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ الخاصة بممارسة صناعة الطب التي لا تسمح للدايات الا بالتوليد البسيط ومن ذلك يستنتج أن في حالة حدوث صعوبة في الولادة تستوجب استعمال الملقط

أول طرق خصوصية يجب على الدايات استدعاء طبيب لهذا الغرض
٢ — وان المادة ١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط التي اوجبت على
قاضي المخالفات ان يحكم بعدم اختصاصه عندما تقدم امامه تهمة جنائية او جنحة
لا تنطبق الآ على الحالة التي تكون فيها الواقعة جنائية او جنحة بذاتها ولذلك
لا محل لتطبيقها على الحالة التي تكون فيها الواقعة موصوفة قانوناً بأنها مخالفة
ولكنها تعد مع ذلك ظرفاً من ظروف جنحة كالقتل خطأ المسبب عن عدم
اتباع اللوائح

٣ — ان الشارع بايقاعه عقوبات المخالفات على من يمارس صناعة التوليد
خلافًا للقانون سمح للقاضي ان يوقع بكل شدة تلك العقوبات التي هي الجبس
من ٢٤ ساعة الى اسبوع والغرامة من ١٠٠ قرش فما دون (مادة ٤ من قانون
العقوبات المختلط)

❦ الفصل السابع ❦

(في مسؤولية السامرة)

(كتب يرجع عليها — موسوعات دالوز جزء ٣٩ صفحة ٣٩٩ نمرة ٤٨٨
وما بعدها — وملحق دالوز جزء ١٥ صفحة ٥٩٠ من نمرة ٦٦٤ الى ٦٧٢)
يوجد في فرنسا جماعة من السامسة يسمون وكلاء المبادلة Agents de change
ووظيفتهم تعد من قبيل الوظائف العمومية فاذا تطفل غيرم عليها الزم بتعويض
الضرر الذي يتألم من ذلك

وبما انهم مكلفون بيع وشراء الاسهم والسندات المملوكة لحاملها فاذا
ارتكب احدهم خفة وطيشاً في هذا الامر سئل عن تعويض الضرر — مثال
ذلك اسهم لحاملها سرقت وجاء بها بعضهم ليبيعها في البورصة على يد احد وكلاء

المبادلة فاخذها هذا وباعها دون التثبت من مصدرها ومن شخصية الذي سلمه اياها — يسأل الوكيل عن الضرر الذي نال مالك الاسهم المسروقة خصوصاً اذا لم يكن بحث قبل ذلك في الاعلانات المطبوعة في البورصة وفي مركز نقابة وكلاء المبادلة الدالة على فقدان هذه الاسهم (حكم محكمة استئناف باريس في ٢٣ فبراير سنة ١٨٤٦ قضية فانديمارك)

ومما يؤسف عليه ان بورصة الاسكندرية لا نظام فيها شبيه بهذا النظام فاذا سرت اسهم او سندات لحاملها امكن السارق ان يبيعها لاحد السامرة خارج البورصة او داخلها دون ان ينال السمسار مسؤولية لعدم وجود ترتيب أو قانون يقضي بتطبيق اعلانات عما يفقد او يسرق من تلك الاسهم والسندات وبالزام السامرة بالبحث في هذه الاعلانات قبل البيع والشراء ومن المقرر ان المبادئ التي تنطبق على وكلاء المبادلة تنطبق ايضاً على السامرة والفرق بين الفريقين ان السامرة لا يسألون عن نتيجة التمهيد الذي تعهدوا به بحسن نية بالنيابة عن شخص آخر لانهم عند ما تعهدوا تعهدوا كوكلاء. اما وكلاء المبادلة فانهم يسألون لكونهم تعهدوا باسمهم الخاص لا باسماء المتعاملين معهم

وقد نص القانون التجاري الاهلي على واجبات السامرة وحقوقهم في المواد ٦٦ الى ٧٥ وظاهر فيها ان السمسرة حرفة مباحة (مادة ٦٦) وان حقوق السامرة وواجباتهم واجزئهم تابعة للعرف التجاري والقواعد المقررة للتوكيل (مادة ٦٦) وان من واجباتهم كتابة كل عمل في محافظتهم وفي دفاترهم اليومية عقب اتمامه ذاكرين اسم البائع واسم المشتري وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها وثمنها وجميع شروط العمل (مادة ٦٨) وان

دفتر السمسار تكون من طرق اثبات الاتفاق وتفاصيله في حالة عدم جحد المتعاقدين وقوع الاتفاق (مادة ٦٩) وان من الواجب على السمسار إعطاء من يطلب ذلك من المتعاقدين كشفاً من دفتري بيان ما يختص بالعمل الذي عمله السمسار له كما يجب عليه ان يقدم دفتري للمحكمة ويعطي الايضاحات المطلوبة فاذا امتنع من ذلك لزمه تعويض الضرر الذي ينشأ من امتناعه (مواد ٧٠ و٧١ و٧٢) وان من واجبات السمسار ايضاً ان يحفظ عينة البضاعة التي يبيع على يده (مادة ٧٣) وانه مسؤول عن صحة توقيع البائع للموضوعة على ورقة من الاوراق للتداول بينها متى يبيع على يده (مادة ٢٧٤) وانه يسأل عن الوفاء بالعمل ويعتبر وكيلًا بالعمولة اذا لم يقرر اسم البائع أو اسم المشتري حال وقوع البيع أو الشراء (مادة ٧٥)

الفصل الثامن

(مسؤولية - معطي الاعلامات الفاسدة المفيدة او المضرة - والبنكية والتجار - ومديري شركات المساهمة - والمزاولة غير القانونية)

كتب يرجع اليها - ملحق دالوز جزء ١٥ صفحة ٤٨٨ نمرة ١٢١ الى ١٣٣ وصفحة ٥٩١ نمرة ٦٧٣ الى ٦٧٥ . وقانون التجارة الاهلي مواد ٢٦ الى ٣٠ و٥٧ و٥٨ . ومختصر ليون كان ورينو على القانون التجاري الفرنسي نمرة ٢٦١ الى نمرة ٢٦٨ - وتطبيقات المحاكم المختلطة للمشرنين المنتهية في سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٦١٢ وما بعدها - وبندكت فرانسيز جزء ٢٠ تحت مزاولة غير قانونية نقطة ٨ وما بعدها الخ .

(اعطاء اعلامات جيدة غير صحيحة)

من الامور التي تستوجب مسؤولية التجار واصحاب البنوك اعطاء

معلومات جيدة عن مستخدم خائن أو عن مدين مصر لما يقع بسبب ذلك من الضرر وهذه المسؤولية مبنية على المبدأ للشهور وهو ان كل من اضرَّ بالتير بفعله أو بتقصيره مسؤول عن تعويض ذلك الضرر . وقد حكمت محكمة استئناف باريس في ٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ - ان التاجر الذي يعطي تاجراً آخر بناءً على طلبه معلومات يعرف انها غير صحيحة يرتكب شبه جريمة ويسأل عن الضرر الذي نال المستعلم من عمليات تجارية عملها اعتماداً على هذا الاستعلام . وحكمت محكمة استئناف باريس في ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٩ بان الشخص الذي يوصي بمستخدم ويعطي عن استقامته اعلانات غير صحيحة يمكن ان يسأل عن السرقات التي ارتكبها هذا المستخدم اضراراً بسببه الذي سلمه وظيفة تحتاج الى الثقة وذلك اذا كان معطي الاعلامات عالماً بفسادها عند ما اعطاها .

بل يسأل ايضاً معطي الاعلامات الجيدة عن مستخدم ما اذا ظهر له بعد ذلك ان ذلك المستخدم عمل اعمالاً تدل على عدم استقامته ولم يخبر المستعلم لكي يتخذ احتياطاته ضد المستخدم المذكور (حكم استئناف بوزدو ١٩ يوليو سنة ١٨٦٩)

وبما يستوجب المسؤولية ايضاً نشر اوراق مالية كسندات معمولة بطريق النش أو استعمال اية طريقة اخرى لخدع الناس واستغلال قههم في غير عملها واطهار نجاح غير حقيقي (نقض وابرام فرنسا في ٢٤ يناير سنة ١٨٧٠)

ولكن مجرد تقديم رجل للاحد البنكيري والتوصية به لاجل خصم سند من السندات دون اعطاء اية ضمانه ودون تأكيد اية واقعة من شأنها ان تنش البنكيري ليس من شأنه ان يجعل المقدم مسؤولاً للبنكيري عن السند الذي خصمه

أن اتضح فيما بعد ان التوقيع الذي عليه مزور (حكم استئناف اكس في ١٧ فبراير سنة ١٨٨١)

واما اذا كان المخبر حسن النية فلا حرج عليه الا اذا كان ارتكب خفة وطياشة في اعطاء المعلومات أي اذا كان خطأ جسيماً ويجب تطبيق هذه القاعدة بنوع اخص عندما يكون معطي المعلومات لامصلحة شخصية له في اعطائها - وبناء على هذا المبدأ يجب التدقيق في محاسبة الذين يعطون مثل هذه الاعلامات بصفتهم وكلاء بأجرة وعلى الاخص الوكالات التجارية التي اختصت بمثل هذه الامور

ويحسن بنا هنا ان نقل حكماً صدر من محكمة استئناف باريس في ٧ يونيو سنة ١٨٧٢ قرر مبدأ مهماً لاغنى عن الاطلاع عليه للحضرات زملائنا اصحاب الصحف المصرية فان كثيرين منهم عمدوا الى طريقة للاعلان عن بعض الشركات بناء كيد وقائع لم يتحققوا بل بلغت اليهم من تلك الشركات او مروجي اسهمها دون ان يذكروا مصدرها فيتوهم القارئ ان الخبرات من صاحب الجريدة الذي لامصلحة له في الشركة لا من مروجي اعمال الشركة فينخدع ويشترى شيئاً من تلك الاسهم ثم لا يلبث ان يرى اثمانها في هبوط فيخسر خسارة طائلة كما حصل في اسهم ترامواي اسكندرية واسهم شركة الملح والصودا واسهم شركة النزل وغيرها - فاذا تبين مشترى الاسهم لهذه الامور امكانهم مقاضاة اصحاب الجرائد امام المحاكم ومطالبتهم بتعويض طبقاً لهذا المبدأ الذي قررته محكمة استئناف باريس في التاريخ المتقدم ذكره وهو :

(١) ان اصدار سندات شركة مالية في مكاتب جريدة ما لا يكفي لكي يحمل صاحب تلك الجريدة ومحررها مسؤولاً امام المكتبتين بتلك الاسهم

إذا لم يستثن صاحب الجريدة بتأكيدات كاذبة وتديرات احتيالية لنجاح
الاكتتاب - وان ليس من الممكن ان يمد مرتكباً تديراً احتيالياً لمجرد كونه
نقل اخباراً فاسدة ومنلوطة ما دلم قد بين مصدر هذه الاخبار ووضع القراء
في مركز يمكنهم من تحقق صدق الاخبار او كذبها بانفسهم

٢ ان الجريدة المالية التي حسنت لقراءها شراء بعض اوراق مما يباع في
البورصة لاتمد مسؤولية امام مشتري هذه الاوراق الا اذا اثبت هذا ان
مقالات تلك الجريدة كانت السبب الباعث له على الشراء وانه انفس اما برواية
اخبار كاذبة أو بشر اوراق مغيرة وبالاختصار بتديرات من شأنها ان تخدع
قبوله - ولا تكون هناك مسؤولية اذا اقتصر المدعي على مجرد القول بان
نصائح الجريدة كانت سبباً لشرائه وإذا لم يكن في الجريدة من شيء سوى
ابداء امال تختلف في درجة التأكيد وافكار تحتمل المناقشة والبحث ويجوز
للقارئ قبولها أو رفضها حسب تقديره وعلى الخصوص اذا كان المشتري
يشغل منذ مدة في البورصة وله مقدار من الخبرة المالية لان ليس من الممكن
في مثل هذه الحالة القول بانه لم يعتمد في الشراء الا على ما جاء في الجريدة
التي هو من مشتركيها

(حكم استئناف باريس في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢ قضية ديموري)

« اعطاء اخبار رديئة غير صحيحة »

إذا اعطى شخص عن آخر اخباراً رديئة غير صحيحة جاز للمطاة الاخبار
عنه ان يطالب بمطية بتعويض الا اذا كان حسن النية واعطى المعلومات سرّاً
وبلا مقابل وبناء على طلب المستلم - و اخرى بان يكون الحال كذلك عندما
تعطى المعلومات للقيام بواجب كاجابة طلب احد القضاة . وقد حكم بعدم مسؤولية

شيخ البلد الذي اعطى بحسن نية اخباراً رديئة مغلوطة عن شخص ما بناء على طلب قدم اليه بصفته المذكورة مييناً انه اخبر بناء على الشهرة والرأي العام (حكم استئناف اورليان في ٥ اغسطس سنة ١٨٩٢ في قضية جيرو)

واكثر الاحوال التي يتسكون فيها بهذه المسؤولية انما هي ضد شركات الاستعلام ويجب ان تطبق على القضايا التي تقام ضدها من المستعلم عنهم مبادئ الخطأ الناشئ عن جريمة لامبادئ الوكالة وذلك لعدم وجود اية علاقة تعاقد بين الخبير وبين المستعلم عنه . واذا نظرنا الى المسألة من وجهها المدني لوجدنا ان شركة الاستعلام مسؤولة ليس فقط في حالة تعمدتها الاضرار بالمستعلم عنه بل في حالة عدم الاحتياط والطيش ايضاً

(حكم استئناف باريس في ١٠ مارس سنة ١٨٦٤)

وتكون الشركة مسؤولة ايضاً ليس فقط عند ما تعطي الاعلام في قوائم أو منشورات دورية ترسلها الى مشتركها بل عند ما تعطي في ورقة سرية تسلم الى المشترك بناء على طلبه

(حكم استئناف روان في ١٨ يوليو سنة ١٨٨١)

وذلك لان اشتراط كتمان السر لا يمنع وقوع الضرر واذا امكن وجود فائدة منها في علاقات الشركة بموكليها لم يمكن التمسك بها ضد المستعلم عنه المدعي وقوع ضرر عليه لانه اجنبي عن هذه العلاقات . وغاية ما يؤدي اليه هذا الاشتراط تخفيف تلك المسؤولية

(حكم محكمة السين الابتدائية في ١٨ ابريل سنة ١٨٨٣)

وحكمت محكمة السين الابتدائية في ١٦ يناير سنة ١٨٩٢ بان لا محل للحكم بتعويض ضد شركة الاستعلام اذا كان المستعلم عنه لم يتمكن من اكتشاف

الامر الا بوسائل محرمة قانوناً (وذلك لان هذه المحكمة ليست على رأي القائلين بان الغاية تبرر الوسيلة بل تريد ان لا يستعمل لادراك الغرض الشريف سوى الوسائل الشريفة ونعم هذا التطبيق)

والمشترك الذي يعطى له استسلام سرّاً فيبوح به يجوز للشركة ان تطالبه بتعويض الضرر الذي يصيبها من هذا الاعلان .

• مسؤولية البكيرة •

ليس غرضنا من هذه الكلمة جماعة من المرايين المحتالين الخداعين الذين اتحلوا اسم بنكير ليخفوا تحت النش والخداع الذين هما عدتهم لسلب اموال البسطاء من الاهالي وهم ٩٥ في المائة من الامة بل البكيرة الحقيقية الحقيقيين كاصحاب الكريدي ليونيه والانجلو اجيشان والبنك اف اجبت وماشا كلهم من الصيارفة المعتبرين المحترمين ومن مواضع مسؤولية البنكير او الصراف اصداره اسهماً اذا ارتكب احتيالاً من شأنه ان يخدع الناس ويسلب ثقتهم ويمد مرتكباً جريمة او شبهها اذا غش المكتنين بالاسهم والسندات بتأييد اشياء كاذبة كقوله مثلاً انه قبض الربع الاول من الاسهم المكتتب بها . (تقض ابرام فرنسا في ١٦ مايو سنة ١٨٩٢) او اذا اشترك مباشرة في تحرير منشور كاذب وغير صحيح . (تقض ابرام فرنسا ١٨ مارس سنة ١٨٩١)

ولا يسأل اصحاب البنوك عن شراء اسهم أو سندات لحاملها من غير صاحبها اذا لم تحدث امامهم ظروف توجب الرية في البائع — كما لا يسألون عن خضم قيمة سند مسروق اذا تحققوا من صحة توقيع المحول .

مسؤولية مديري الشركات والشركاء — هذه المسؤولية مستفاد بعضها من نص القانون المدني العام الخاص بالمسؤولية وبعضها من نصوص القانون التجاري

(في شركات التوصية) قسم الشارع الشركاء الى قسمين قسم يسمى شركاء موصى عليهم Commandité ويكونون متضامنين اعني مسؤولين عن خسائر الشركة فوق ما اودعوه فيها من رؤوس الاموال فاذا لم تكف جاز للدائنين بيع اموالهم الخصوصية الخارجة عن الشركة وقسم آخر يسمى شركاء موصين Commanditaire وهؤلاء يعتبرون شركاء غير مسؤولين الا بقدر حصصهم التي اكتبوا فيها لتأليف رأس مال الشركة ومن المحرم عليهم التدخل في الادارة حتى ولو اعطي لهم توكيل من الشركاء المسؤولين كما لا يباح لهم ايضاً ان يدرجوا اسماءهم في مجلة الاسماء التي يؤلف منها عنوان الشركة فاذا تدخلوا في الادارة وقموا في المسؤولية واصبحوا متضامنين مع بقية الشركاء اما في نتائج العمل الذي عملوه أو في جميع اعمال الشركة واما اذا اذنوا بأدخال اسمهم في عنوان الشركة فيصبحون مسؤولين بالتضامن مع بقية الشركاء في جميع ديون الشركة وتسهلها. (مواد ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٣٠ من القانون التجاري) ولذلك نحذر الشركاء الموصين من ارتكاب احد هذين الامرين خشية مما يجوز ان ينالهم من الضرر الجسيم .

واما شركات المساهمة فانها لا يمكن ان تؤسس في القطر المصري الا بأمر يصدر من الجناب الخديوي وبقية شروط تأسيسها مبينة في المادة ٤٠ وما بعدها من القانون التجاري الاهلي

وقد نصت المادة ٥١ على بطلان الشركة ان لم تستوف الاجراءات المقررة في المواد التي قبلها في مدة ١٥ يوماً من تاريخ التوقيع على عقد الشركة ونصت المادة ٥٢ على زوال ذلك البطلان اذا اعلن ملخص عقد الشركة قبل طلب الحكم بالبطلان

ونصت المادة ٥٧ من قانون التجارة الاهلي على مسؤولية مدبري الشركة الذين يهلون اعلان عقد شركة المساهمة وقانونها الاساسي والأمر الصادر بتأليفها فحضت بالزامهم بديونها وبالتعويض متضامين وهي مسؤولية هائلة كذلك نصت المادة ٥٨ بذات المسؤولية في حالة اهمال المديرين الاعلان عن استمرار الشركة بعد الاجل المضروب لنهايتها وفي التغير الذي يحدث فيها أو في الشركاء وفي جميع الشروط أو الاتفاقات الجديدة التي يكون للغير شأن فيها لان الشركة تعتبر ملزمة حينئذ بذات الصفة المذكورة في المادة ٥٧ المشار اليها آنفاً .

وقد فصل العلامة ليون كان هذا البطلان وتلك المسؤولية طبقاً لنصوص القانون الفرنسي في كتابه المسمى بمختصر شرح قانون التجارة في نمرة ٢٦١ وما بعدها مبنياً في نمرة ٢٦٢ بطلان الشركة التي لا يتبع في تأليفها والاعلان عنها ما قرره القانون التجاري لذلك وفي نمرة ٢٦٣ نوع هذا البطلان الممدود مرتبطاً بالنظام العام

وفي نمرة ٢٦٥ نتائج البطلان وفي نمرة ٢٦٦ المسؤولية المالية الواقعة على مدير الشركة ومجلس المراقبة الاول والذين قدموا للشركة حصصاً غير نقدية أو اشتروا لانفسهم مزايا خصوصية . وفي نمرة ٢٦٧ تقدم دعوى بطلان الشركة وفي نمرة ٢٦٨ المسؤولية الجنائية للذين يصدر عن اسمهم لشركة التقت خلافاً للشرائط القانونية وهي غرامة من ٥٠٠ فرنك الى ١٠٠٠٠ فرنك ولنير ذلك ثم ين في نمرة ٢٧٣ مسؤولية اعضاء مجلس المراقبة في شركات التوصية ذات الاسهم والفرق بينها وبين مسؤولية اعضاء مجلس المراقبة في شركات المساهمة . وحيث ان حجم هذا الكتاب يضيق عن الاسهاب في هذا الموضوع فن شاء

من القراء الكرام زيادة في الايضاح فاعليه سوى مراجعة ذلك في النمر التي
أشرنا اليها من الكتاب المذكور

« في المزاخة النير قانونية - وفي حاية الملك الادبي والفني والصناعي »

قررت المحاكم المختلطة في حكم اصدرتها في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٩ (راجع
نشرة التشريع والقضاء المختلطة جزء اول صفحة ٧٧) ان الملك الادبي والفني
في مصر لم ينص على حمايته في معاهدة أو في قانون خاص ولذلك يجب ان
تطبق عليه نصوص القانون العام . وبناء على ذلك فان الضرر الذي ينشأ من
الاعتداء على هذا الحق يعطي للمصاب به الحق في اقامة قضية لطلب تعويض
ضد الشخص المعتدي

ثم قررت ايضاً في حكم آخر اصدرتها في ٨ مايو سنة ١٨٨٩ (تطبيقات
المشرعين من ١٨٨٩ الى ١٨٩٨ نمرة ٣٦٠٢) ان حق المؤلف في مؤلفه كحق
الملك في ملكه وان الملك الادبي في مصر لما كان غير محمي بقانون خاص فخاياه
موكولة الى المادة ٣٤ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (٣٦٠٣)

وأن نشر مؤلفات أدبية في جريدة دون مكافأة صاحب تلك المؤلفات
حالة كونه حفظ حقه في امتلاكها طبقاً لقانون بلاده يسبب ضرراً لذلك
المؤلف يوجب على مرتكبه التعويض (٣٦٠٤)

ولكن طبع احد الافراد القوانين لا يمكن ان يتخذ اساساً لان تقيم
الحكومة الدعوى ضده لانها انما تنشر القوانين بصفتها سلطة عمومية لا بصفتها
شخصاً ادبياً له ما لبقية الافراد من الحقوق وعليه ما عليها . (٣٦٠٥) أما نشر
احد الافراد تفرقات احدى الشركات التلغرافية قبل ان تسقط في دائرة
الملوكات العمومية اي قبل نشرها بين المشتركين فيها وعلى صفحات الجرائد

فيعد اعتداء على حقوق هذه الشركات ويوجب الزام فاعله بتعويض (٣٦٠٦)
هذه هي المبادئ التي قررتها المحاكم المختلطة وجعلتها سباجاً لصون حقوق
المؤلفين والكتاب وارباب الفنون ولا يسعنا سوى ان نبدي لها الشكر الوافر
لانها بصيانتها هذه الحقوق نشطتهم ودفعتهم الى الكد والعمل .

في الاكتشاف الجديد - وقد اصدرت ايضاً عدة احكام اخرى قررت
فيها مبادئ مفيدة لصيانة حقوق الصناعة والتجارة فبرفت اولاً الاكتشاف
الجديد بانه اختراع محصول جديد من محصولات الصناعة أو بعبارة أخرى
عين معينة لها صفات تميزها عن غيرها مما يشابهها وذات قيمة في ذاتها .

وبدون هذه الشرائط لا يمكن هذا المحصول ان يجعل لصاحب الصناعة
حقاً خاصاً به (حكم ١٦ يونيو سنة ١٨٩٧ نمرة ٣٦٠٨ من الكتاب المذكور)
« في التسمية الصناعية »

يحق للانسان ان يتمتع وحده بكمال لاي تسمية استبدادية أو خيالية ولكن
هذه التسمية تسقط في ملك الناس عامة اذا تركها صاحبها فلم يستعملها أو سمح
لغيره باستعمالها أو سكنت على ذلك ولم يعارض فيه (نمرة ٣٦٠٧)
« في علامة العمل »

قررت محكمة استئناف اسكندرية المختلطة ان ملكية علامات المعامل
أو التجارة محمية استناداً الى مبادئ الحق الطبيعي . وان هذه الحماية ليست
موقوفة على ايداع تلك العلامات في قلم كتاب العقود الرسمية أو في قلم كتاب
محكمة التجارة (٣٦١٠) وان صاحب المعمل الذي يضع على مصنوعاته أو مركباته
علامة لمعمل لكي يتمكن الناس من تمييزها عن المصنوعات أو المركبات الاخرى
المشابهة لها يكتسب بذلك ملكية العلامة (نمرة ٣٦١١)

في المزاومة الغير قانونية

بينما فيما تقدم ان القضاء المختلط اقتزع من القانون الطبيعي اي قانون المدل والانصاف والمقل قواعد متينة وضما لحماية المؤلف وذوي الفن وصاحب الصناعة او التجارة وقد اصبحت هذه القواعد ثابتة ثبوت القانون الصريح وهما نحن نين الآن المبدأ المهم الذي قرره ايضاً ذلك القضاء لحماية الصانع او أو التاجر المجتهد المتقن من مزاومة الذين يريدون ان يسلبوه الربح الذي استحقه بثمة الناس فيه واقبالهم عليه بسبب اجتهاده وسعيه وكده وتقننه في اساليب الصناعة أو التجارة . وبما ان المزاومة من حاجيات التجارة فلا يمكن صاحب المعمل أو التاجر أن يمنع آخر من ذات صناعته ان يفتح عملاً قريباً منه بل ان كل تاجر أو صاحب معمل يمكنه ان يسعى في استجلاب العاملين اليه وذلك بان يعرض عليهم بضاعة احسن من بضاعة غيره أو بثمان اقل وهذه هي المزاومة المباحة المدوحة التي من شأنها ان تسوق الكل الى التقدم والارتقاء وان تنفع المشتري بترخيص ائمان حاجياته وكالياته . هذه المزاومة مرتبطة بحرية التجارة بل هي روحها ولذلك فالقانون يبطل بطلاناً تاماً كل اتفاق بين جماعة من التجار على احتكار صنف من الاصناف ومنع غيرهم من بيعه وشراؤه لكي يستبدوا ويبيعوه بثمان ازيد مما كان يباع به لولا وجود ذلك الاحتكار

ولكن يوجد امام هذه المزاومة القانونية الشريفة مزاومة اخرى غير

قانونية سافلة وهذه هي المزاحمة التي يكرها الانصاف ويمقتها العدل وتطاردها المحاكم لانها وليتها .

تعريف المزاحمة الغير قانونية هي تديرات وأعمال يقصد بها صاحبها ان يستجلب لنفسه معاملي محل آخر (بندكت فرانسيز جزء ٢٠ تحت مزاحمة غير قانونية نقطة ٨)

وقد عرفها ايضاً روين دو كودير في الصفحة ٣٤٢ من قاموسه الذي وضعه في شرح القانون التجاري فقال انها تتكون من احتمالات محرمه يستعملها احد اصحاب المعامل أو التجارات ليمد معاملي محل تجاري عن ذلك المحل ويستجلبهم الى محله اما يزعمه كذباً ان محصولاته أو مصنوعاته صادرة من المحل الصلاني واما بسميه في الخلط بين محلين متناظرين

وكنا نود لو سمح لنا حجم هذا الكتاب الصغير الالمام بأطراف هذا الموضوع الواسع الميدان التسيح الجواب ولكننا مضطرون لضيق المقام الى الاكتفاء بالإشارة الى أهم أقسام المزاحمة دالين القارئ الذي يريد زيادة التنور الى الكتب والفصول التي يجد فيها الشرح الوافي

المزاحمة الغير القانونية تظهر بأشكال عديدة لا تحصى . والنش والاحتيال . اللذان تتركب منهما يتنوعات بتنوع قوة اختراع مرتكبها ولكن الباحث المدقق لا يصع عليه ترتيب كل هذه الألعاب والحيل في أقسام طبقاً لأشكالها واغراضها . والمحكم صاحبة الكلمة في تقديرها وهي المفوض اليها رفع شأن الصدق والوفاء وجعلها سائدين في المعاملات التجارية والضرب على ايدي الطامعين الذين يشنون الناس بتصريحات كاذبة أو بتديرات احتيالية . فاذا وقع لاحد التجار أو احد اصحاب المعامل ضرر بسبب هذه الاحتمالات أو

تلك الاكاذيب حق له اقامة دعوى ضد مسبب الضرر والحصول على تعويض
وسلطة المحاكم في هذه المسائل ممتدة تكفي لتعويض الضرر ومنه في
المستقبل — ولكن من اركان المزاخمة النير قانونية (١) سوء النية (٢) ووجود
ضرر وسلطة محاكم الموضوع في تقرير وجود سوء النية أو عدمه مطلقة وأما شرط
وقوع ضرر فلا غنى عنه لان دعوى طلب التعويض في المزاخمة النير القانونية
مبنية على المادة ١٥١ من القانون المدني التي هي منبع دعاوي التعويض وسلطة
محاكم الموضوع في تقرير وجود الضرر او عدمه مطلقة كما هي في امر سوء
النية وعدمه

ولكن المحاكم يمكنها مع تقريرها بعدم وجود ضرر في الحال ان تحكم
ببعض اجراءات احتياطية لمنع وقوع الضرر في الاستقبال ومن هذا القليل منع
المدعي عليه من استعمال تسميات توقع الخلط بين مصنوعاته أو محصولات معمله
وبين مصنوعات المدعي وهانحن نذكر الآن شيئاً صغيراً عن كل قسم من
قسام الافعال المكونة للمزاخمة النير القانونية

(في الاسم التجاري)

(١) بندكت فرانسيز جزء ٢٠ تحت مزاخمة غير قانونية صفحة ٣٦ نقطة
٤٠ وما بعدها

من الامور المقررة عند محاكم فرنسا وشراحيها ان لكل شخص حق
استعمال اسمه في تجارته وان شابه اسماً آخر ولكن لا يحق له ان يستعمله اذا
كان الغرض من هذا الاستعمال الخلط بينه وبين محل آخر اكتسب شهرة
وعلاء بسبب حسن التفاته للاعمال وصدقه وتدقيقه واتقانه وقد صدرت
عدة احكام بهذا المعنى ذكرت في نقطة ٢٠ من المزاخمة النير القانونية على

الصفحة ٣٧ من الجزء العشرين من كتاب البندكت فرانسيز. واذا كان الرجل الذي يريد الخلط بين اسمه واسم محل تجاري ناجح لم يشتغل في التجارة من قبل فلمحاكم ان تمنحه من استعمال اسمه في التجارة واما اذا سبق له الاتجار فلمحاكم ان تشترط عليه ان يضيف الى الاسم اشياء من شأنها ان تمنع الخلط بين الاسمين وهذا رأي موسيو بويه Pouillet كما هو مذکور في فقرة ٥٧ صفحة ٣٧ من الجزء ٢٠ من البندكت فرانسيز وقد حكمت محكمة النقض والابرام بان للمحاكم الحق في منع شخص اشترى اسم آخر غير مشغل بالتجارة لكي يزاحم محلاً تجارياً يشتغل تحت اسم مشابه للاسم المشتري وان هذا المنع لا يمد اعتداء على حق امتلاك الانسان اسمه بل هو حجر عاقل على من يريد ان يبيع اسمه للغير ليمكنه من مزاحمة تاجر مزاحمة غير قانونية (حكم ٢٧ مارس سنة ١٨٧٧ - بندكت فرنسيز جزء ٢٠ صفحة ٣٧ فقرة ٥٨) وقد صدو حكم آخر يمنع شركة من استعمال اسم احد الشركاء لانه لم يدخل الشركة الا ليمكنها من استعمال اسمه كي تزاحم شركة اخرى مشهورة مزاحمة غير قانونية. نقطة ٦٥ من ذات الكتاب.

وقررت المحاكم ايضاً ان علامة المعمل التي هي عبارة عن استعمال احد التجار او اصحاب المعامل اسماً علمياً للدلالة على بضاعته تصبح ملكاً مستعملها وان يكن اسمه مخالفاً لاسم العلامة ويجوز للمحاكم ان تمنع غيره ممن يسمون باسم العلامة من استعمال العلامة ذاتها لانها اصبحت مملوكة لمن استعملها اولاً فلا يجوز لغيره ان يكتسب من مشابهة اسمه لها لكي يحرم صاحبها من النجاح الذي استحقه بعمله (نقطة ٧١ من الكتاب عينه)

(٢) وصف المصنوع او المصنوع

(نقطة ١٣٠ من الكتاب عينه وما بعدها)

يستعمل اصحاب المعامل والتجار في اكثر الاحيان « تسمية خصوصية »
لوصف بعض مصنوعات معاملهم وهذه التسمية قد تكون في بعض الاحيان
استبدادية أو تخيلية—وقد تكون دالة على الجنس ولازمة له . والتسمية الاولى
هي التي يفتخ بها صاحب العمل أو يستنبطها ولكنها لا تدل على الشيء الموضوع
له ولا تتزع من طبيعة هذا الشيء ولا من جنسه . ويمكن ان تكون من كلمة
استنبطت للحالة أو من تعبير معروف ولكن لا علاقة بينه وبين الشيء الذي
يسمى به . مثال ذلك تسمية جوخ « جوخ الشمس » أو تسمية نوع من
الصابون « صابون نور الشمس » أو تسمية دهان لصبغ الشعر بلقطة *Melanocomo*
وهلم جرا

واما « التسمية اللازمة » فهي التي ترتبط بطبيعة الشيء المدلول عليه والتي تمد
على نوع ما الاسم الوحيد لذلك الشيء فلا يمكن استبدالها بتسمية أخرى دون
العرض الى اضلال الناس وعدم افهامهم الشيء المقصود . وبناء على ذلك فلا
يمكن مطلقاً ان تصبح هذه التسمية ملكاً لفرد من الافراد ولا ان تعطي حقاً
لمن استعمالها اولاً في مقاضاة من تلاه في استعمالها بحجة انه يزاوجه مزاحمة
مخالفة للقانون لان من الاعتداء على حرية التجارة والصناعة ان يسمح لفرد
من الافراد باحتكار كل نوع من انواع المحصولات أو المصنوعات بمجرد ادعائه
امتلاك التسمية المادية لذلك الشيء . او تسمية جديدة ولكنها لازمة . اما
التسمية الاولى اي « التسمية التخيلية » فانها تصبح ملكاً مستنبطها اذا اودعها قبل
غيره في قلم الكتاب التجاري في المحكمة واذا لم يكن الشيء المسمى دخل في
ملك العموم اي اصبح شائعاً وكذلك الامر في « علامة المصنوع » او المحصول فانها

تصبح ملكاً لصاحبها بشرط ايداعها في القلم التجاري (راجع تقط ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ من الكتاب عينه)

ومن اعتدى على هذه التسمية أو على تلك العلامة عرض نفسه للمسؤولية ووجب عليه تعويض الضرر الذي وقع بصاحبها
(٣) بيان مصدر المصنوعات

نقطة ٢٣١ وما بعدها من الكتاب عينه

لا يعد بيان مصدر المصنوعات أو البضائع تسمية قابلة لأن تكون ملكاً خاصاً إلا إذا كان مكان صدور المصنوعات ملكاً للتاجر الذي اتخذ هذه التسمية .

فاذا وضع تاجران على مصنوعاتهما اسم مصدر واحد وبين كل منهما اسمه ايضاً بطريقة لا يمكن بها الخلط فيما بين مصنوعات التاجرين امتنعت المزاومة الغير القانونية ولم يجوز لاحد التاجرين ان يقاضي التاجر الآخر لهذا السبب ولكن التاجر الذي يصنع بضاعته في مكان ويكتب عليها كذباً انها مصنوعة في مكان آخر اشترى بمجودة بضاعته يرتكب جريمة المزاومة الغير القانونية ويمرض نفسه للمطالبة بتعويض ولنعمه من الاستمرار في نسبة بضاعته الى تلك الجملة وذلك بناء على طلب جمعية التجار أو ارباب المعامل الذين يشتغلون في المكان المنسوبة البضاعة كذباً اليه

(٤) شكل المصنوعات الخارجية

نقطة ٢٦٦ وما بعدها من الكتاب عينه

يمطى بعض اصحاب المعامل أو التجار لمصنوعاتهم أو لبضائعهم شكلاً خصوصياً لمنع اي اختلاط بينهما وبين مصنوعات الغير وبضائمه - وقد اختلفوا في هل

يكون هذا الشكل ما يسمى « علامة معمل » اذا كان جديداً ودالاً على الشيء ولكن مما لا خلاف فيه ان تقليده يمرض المقلد لدعوى « المزاحمة الغير القانونية »

وذلك لان التاجر لم يستعمل هذا الشكل الخالص الا بقصد ان يميز بضاعته عن بضاعة مزاحميه - فتقليد هذا الشكل بطريق النسخ لارتكاب المزاحمة الغير القانونية يستوجب الضرب على يدي المقلد والزامه بتغيير شكل بضاعته وتعويض الضرر الذي الم بصاحب الشكل

طرق المزاحمة الغير القانونية المرتبطة بالاعلان عن المحصولات او البضائع واشهارها

اصبحنا في زمن لا نجاح فيه لمشروع الا اذا تناوله ايدي الشهرة واشاعته طرق الاعلان . ومن ام وسائل الشهرة ارمات المحلات التجارية او علاماتها Enseignes والاعلانات والمنشورات واعلانات الشهرة Réclames وغير ذلك مما تقتن به تجار الغريبين واصحاب المشروعات منهم تفتناً يوجب الاعجاب بقولهم والثناء على همهم

(١) في علامات المحل

نقطة ٣٥٦ وما بعدها صفحة ٥٦. بنديكت فرانسييز جزء ٢٠

لعلامة المحل اهمية كبرى في التجارة اذ بها يرف التاجر الناس بمحله ويحمل له شهرة . وفي الغالب تجمد الناس يجهلون اسماء ملاك المحلات التجارية والمشروعات الصناعية ويكتفون بمعرفة علامات تلك المحلات . وقائدة ذلك ان علامة المحل تخلد شهرته وصيته فتبقى كما كانت معها تعددت التغييرات في ملاكه واصحابه . ومن زايا العلامة تعريف المحل التجاري وتمييزه عن غيره من المحال وقد اصبحت حقاً يمتلك ويباع ويشترى

ومن شروط امتلاك الملامة ان تكون تسمية المحل تخيلية أو وهمية لاجنسية. واصحاب الملامة التخيلية الحق في منع غيره من استعمالها فاذا استعملها عرض نفسه لدعوى المزاحمة الغير قانونية .

مثال الملامة الجنسية - « معمل شكولانا » او « مخزن احذية - او مخزن شاي » وما شا كل ذلك . فالتسمية هنا تدل على جنس الشيء ولا يمكن لاحد امتلاكها

ومن الملامات التخيلية التي تبيح الامتلاك - تسمية « محل انكليزي لليرة » ود وكالة امريكانية » و « بنك باريس وهولاندا » وما جرى مجرى ذلك (٢) في المنشورات والاعلانات

بندكت فرانسيز جزء ٢٠ صفحة ٦٨ نمرة ٥٣٨ وما بعدها)
اعتاد التجار ان يقدموا مصنوعاتهم وبضائهم للعموم بواسطة منشورات واعلانات تين مزاياها وفوائدها ترغيباً للمشتري وتشويقاً للطالين . ومن طرق النش التي يسلكها بعضهم للخلط بين محلين متناظرين أو تحويل العملاء من تاجر الى آخر تقليد للنشور أو لون ورقة أو شكل الغلاف أو تقليد انشائه او وضع اخبار كاذبة فيه

وطالما ضربت محاكم فرنسا على ايدي المقلدين النشاشين الذين بدلاً من ان يشتهروا بمجدهم وسميتهم واقامهم اعمالهم يسرقون شهرة غيرهم من السابقين في ميادين التجارة والصناعة . وقد حكمت بتعويض في الاحوال التي وقع فيها ضرر ومنعت المقلدين من الاستمرار في تقليد

ومن طرق المزاحمة الغير قانونية التديد بمصنوعات الغير وطرائقه كالقول مثلاً بان مصنوعات المزاحم القلاني رديئة او فيها عيب ومثل هذا القول يجلب

مسؤولية قائله وبوجب الحكم للشخص المطعون في بضاعته او مصنوعاته بتعويض اذا نشأ منه ضرر

واما اذا قال التاجر او الصانع انه يبيع بضاعة احسن مما عند غيره او يعمل مصنوعات اتقن مما يعمله بقية الصناع دون تمييزهم او تسميتهم فلا حرج عليه لان ذلك لا يضر بهم لا اعتقاد الناس عموماً ان التاجر يمدح بضاعته . وانتقاد بضاعة الغير وذمها او ذم طرق اصحابها يسمونه في الاصطلاح *Dénigrement*

ومن طرق المزاحمة المحرمة قانوناً زعم التاجر انه يبيع بخصم شيء في المائة لتصفية المحل مثلاً مع كون الحقيقة انه لا يبني التصفية بل يريد استجلاب عملاء مزاحميه بواسطة جملهم يستقدون انه مضطر للبيع بشئ اقل مما يبيع به مزاحموه بندكت فرانسير جزء ٢٠ صفحة ٧٨ نمرة ٦٩٨ وما بعدها

(١) وضع احد تلامذة صانع مشهور كلمة احد تلامذة فلان على اعلان باسمه لا

تعد مزاحمة محرمة قانوناً الا اذا اوجدت اختلاطاً بين محل التلميذ ومحل معلمه

(٢) وقد اختلقوا في هل يعد مزاحمة محرمة فعل الشخص الذي يكتب في

اعلانه انه كان مستخدماً في المحل التجاري الفلاني والرأي الراجح ان ذلك لا يعد

مزاحمة غير باحة الا اذا كانت العمل مصحوباً بظن في صاحب المحل

التجاري الاصلي

ويوجد انواع عديدة من المزاحمة المحرمة يمكن القارئ الذي يرغب توسيع البحث في هذا الموضوع ان يطالعها في الجزء ٢٠ من البندكت فرانسير حيث يراها مفصلة تفصيلاً مشبهاً لا يسمح لنا به حجم هذا الكتاب لتمدد مواضعه وامتداد مباحثه

وقد عمد الشارع المصري باباً مخصوصاً في قانون العقوبات (حوى ٨ مواد

من ٢٩٩ الى ٣٠٦) نص فيه عن عقاب كل من يرتكب جريمة ضد حرية
الاجتار أو غشاً في المعاملات التجارية وهذا بيان الجرائم المنصوص عنها
(اولاً) تعطيل المزايدات عن المادة ٢٩٩ قصفت بالحبس مدة لا تزيد على
٣ اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين على من
يعطل بالتهديد والاكراه أو بالاعتداء باليد أو غيرها مزايداً لبيع اموال منقولة
أو ثابتة أو شرائها أو تأجيرها — أو بشأن تمهيد مقاوله أو توريد أو استغلال
شيء أو نحو ذلك

(ثانياً) رفع أو خفض اسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة
لتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية

وعقاب من يرتكب هذه الجريمة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة
لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين اذا نشر عمداً بين الناس اخباراً
أو اعلانات مزورة أو مقتراة أو اعطى للبائع ثمنًا ازيد مما طلبه أو تواطأ مع كبار
التجار الخائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه مطلقاً أو على
منع البيع بثمان اقل من الثمن المتفق عليه بينهم أو اذا استعمل اية طريقة
احتيالية اخرى

وهذه الجريمة قد يرتكبها تجار البورصة باحتكارهم صنفاً من الاصناف
وتعاقدهم مع غيرهم على شراء كميات من هذا الصنف تسلم اليهم بعد مدة من تاريخ
التعاقد فلا يجي وقت الاستلام حتى يرى البائعون انهم قد وقصوا في فسخ نصيبه
لهم ايدي الحيل لان المشترين سبقوا فاشترؤا الصنف من المزارعين ولم يبقوا
شيئاً منه وحينئذ يحكم للمشترين ويطلبون الثمن الذي يريدونه ويقع البائعون
في الخراب والافلاس (راجع المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات الاهلي)

وقد ضاعف الشارع العقوبة في المادة ٣٠١ لمن يمتثل بمثل هذه الحيل للتلاعب بأسعار ضروريات الحياة كاللحوم والخبز وحبب الوقود والقمح وما شاكل ذلك

(ثالثاً) النش في عيار المواد الذهبية أو الفضية وفي الحجارة الكريمة وفي جنس البضائع والاشربة والجواهر والتلات والمأكولات والادوية أو في الموازين والمكاييل والمقاييس وهذا النش منصوص عنه في المادة ٣٠٢ وعقاب مرتكبه الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو احدى هاتين العقوبتين (رابعاً) الاعتداء على حقوق المؤلفين خلافاً للقوانين واللوائح المرتبطة بملكية الكتب لمؤلفيها أو على امتياز اعطي لاحد الافراد أو لشركة مخصوصة لصنع شيء من المصنوعات أو المركبات

وقد عدت المادة ٣٠٣ عقوبات مرتكباً جنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المرتبطة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أي شيء أعطي من اجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد افراد الناس أو لشركة مخصوصة

وقضت المادة ٣٠٤ عقوبات بمصادرة المؤلفات والاشياء التي عملت تقليداً لتكون حقاً لصاحب الامتياز وبالزام المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز المائة جنيه مصري وكذلك يلزم بدفع مثل هذه الغرامة من أدخل في القطر المصري اشياء عملت تقليداً في البلاد الاجنبية — واما الشخص الذي يبيع كتباً أو اشياء عملت تقليداً وهو عالم بحالها فعليه ان يرم ما لا يتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً واما الذي يقلد اشياء صناعية أو الحاماً موسيقية مختصة بمؤلفيها أو يمين تنازلوا له عنها أو يقلد علامة معمل مختصة بصاحبها دون غيره طبقاً للوائح فيعاقب بغرامة

لا تتجاوز مائة جنيه مصري (مادة ٣٠٥)

ويماقب بدفع غرامة لا تتجاوز العشرين جنيهاً من باع أو عرض مصنوعات
عملت تقليداً أو بضائع وضعت عليها علامات مزورة وكذلك من غنى بنفسه علناً
الحائناً موسيقية أو حمل غيره على التغييها - أولعب ألعاباً تياترية أو حمل غيره على
اللعب بها اضراً أو بخطرهما (مادة ٣٠٦)

الفصل التاسع

(في مسؤولية الطالبين والصحافيين والكتاب - وفي القذف والسب)

(كتب يرجع إليها) (١) مسؤولية تأليف «سوردا» جزء اول نقط
٥٨ الى ٧٢ و ٣٢٤ ثانياً (٢) وبندكت فرانسيز جزء ٢٤ صفحة ١٨٤ قذف
وسب ١٣٥٧ وما بعدها وجزء ٥٠ مسؤولية صفحة ١٦ نمرة ١٩٩ الى ٢٠٦ -
(٣) وموسوعات دالوز - القاموس جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٣٠٠ نمرة ٤٥
وصفحة ٣١٢ نمرة ١١٢ أولاً - وجزء ٣٩ تحت عنوان «صحافة أو طباعة
واعتماد ونشر» صفحة ٣٨٤ وما بعدها . والملحق جزء ١٥ مسؤولية - صفحة
٥٢٧ نمرة ٣١٧ وصفحة ٥٢٨ نمرة ٣١٠ وصفحة ٥١٠ نمرة ٢٣٠ وصفحة ٥٠٨
نمرة ٢١٩ وصفحة ٥٠١ نمرة ١٨٤ - وجزء ١٣ تحت عنوان (صحافة أو طباعة
واعتماد ونشر «صفحة ٢٤٥ وما بعدها - (٤) وكتاب بواشين في المطبوعات
Traité de la Presse الجزء الاول في تصحيح اخبار مضرة بالنير من صفحة ١١٩
نمرة ١٦٠ الى صفحة ١٣٤ نمرة ١٧٥ - وفي «حق الرد» من صفحة ١٣٩
ونمرة ١٨١ الى صفحة ٢٢٣ ونمرة ٢٣١ - والقسم الثاني من الجزء الاول -
في الجنايات التي ترتكب بواسطة الطباعة أو الكتابة أو الكلام من صفحة ٣٨٩

نمرة ٣٧٣ الى صفحة ٥١٥ نمرة ٤٧٨ ومن صفحة ٥٤١ نمرة ٥٠٥ الى صفحة

٦١٤ نمرة ٥٤٥

والجزء الثاني - اخبار كاذبة من صفحة ١٢٦ نمرة ٦٤٤ الى صفحة ١٤٩

نمرة ٦٥٩ - « واعتداء على حسن الاخلاق » من صفحة ١٥٣ نمرة ٦٦٢ الى

صفحة ١٩٩ نمرة ٦٨٩ - والقذف والسب » من صفحة ٢٠١ ونمرة ٦٩٠ الى

صفحة ٥٤٨ نمرة ٩٣٦

تقسيم مباحث هذا الفصل

﴿ المبحث الاول ﴾

« المساءة والكتاب »

﴿ المبحث الثاني ﴾

« في التفرات الالزامية »

المطلب الاول - في التصحيح

المطلب الثاني - في الرد

﴿ المبحث الثالث ﴾

« في الجرائم التي ترتكب بواسطة الطبع او الكتابة »

المطلب الاول - في مسؤولية مدير الجريدة والمحرر وصاحب المطبعة

(عقوبات مواد ١٦٦ الى ١٦٨)

المطلب الثاني - في الاستئناف الممنوحة لمجلس نواب الامة وفي نشر

مباحث هذا المجلس

المطلب الثالث - في الاستئناف القضائية

المطلب الرابع — في نشر ماجريات جلسات القضاء. وفي دعاوي القذف
وفي نشر المفاوضات السرية التي تحدث في القضاء (عقوبات مواد ١٦٣ و ١٦٤ و
١٦٥)

المطلب الخامس — في نشر اعلانات بقصد جمع اعانات لدفع غرامة أو
تعويض محكوم به بسبب ارتكاب جناية او جنحة . عقوبات ١٦٦
المطلب السادس — في التحريض على كراهة الحكومة عقوبات ١٥١
المطلب السابع — في تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة
(عقوبات ١٥٢)

المطلب الثامن — في التحريض على تكدير صفو السلم العام بالمناداة ببغض
طائفة من الطوائف أو الازدراء بها . (عقوبات ١٥٣)
المطلب التاسع — في التحريض على عدم الانقياد لاوامر الحكومة
وقوانينها وعلى ارتكاب الجرائم (عقوبات ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٤)
المطلب العاشر — في انتهاك جريمة الآداب وحسن الاخلاق
(عقوبات ١٥٥)

المطلب الحادي عشر — في التطاول على مسند الخديوية المصرية أو
الطنين في نظام حقوق الوراثة فيها أو الطعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها
(عقوبات مادة ١٥٠)

المطلب الثاني عشر — في التطاول على شخص ولي الامر (عقوبات
مادة ١٥٦)

المطلب الثالث عشر — في التطاول على ملوك الدول الاجنبية أو رؤساء
حكوماتها (عقوبات مادة ١٥٧)

المطلب الرابع عشر - في اهانة احد اعضاء العائلة الخديوية (عقوبات مادة ١٥٨)

المطلب الخامس عشر - في اهانة وكلاء الدول السياسيين بسبب وظائفهم (عقوبات مادة ١٦١)

المطلب السادس عشر - في اهانة موظف عمومي أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو الاقتراء عليه أو سبه (عقوبات مادة ١٥٩)
المطلب السابع عشر - في اهانة المحاكم أو الهيئات النظامية أو الادارات العمومية (عقوبات مادة ١٦٠)

المطلب الثامن عشر - مسؤولية رؤساء الديانات الذين يطمنون في الحكومة برسائل دينية أو نصائح (١٦٩)
المطلب التاسع عشر - في مسؤولية الذين يرتكبون القذف والسب ضد الافراد احياء أو امواتاً

❦ المبحث الاول ❦

« الطباعة والمطبعة والكتاب »

ان اعظم اختراع افاد العالم لنشر العلوم والمعارف وتقريرها الى افهام جميع طبقات الامة اختراع المطبعة ولذلك حق لنا ان نمد سنة ١٤٣٩ السنة التي اشرقت فيها شمس الرقآن باختراع « جوتنبرج » أول مطبعة في مدينة « ستراسبورج » حيث طبع فيها كتاباً باللغة الرومانية يسمى *Humanae Salvationis Speculum* وعقب ذلك طبع عدة كتب ثم انتشار المطابع في سنة ١٤٦٩ - اي بعد اربعين سنة من اختراعها - في فرنسا واوروبا ثم انتقلها فيما بعد الى الشرق حيث كانت سلماً يرقى لتحصيل العلوم وقطف ثمار الفنون

والذي علمناه من تاريخ فرنسا ان ملوكها سموا في بادىء الامر في الضنط على حرية الطبع لان بعض الناس نشروا بين الامة ما لا يستحسن من المبادئ الخلة بالدين والنظام والادب فجعلوا في بداية القرن الثامن عشر عقاب من يجسر على الطعن في الدين او يحرض على قلب نظام الحكومة القتل - والليان لمن يرتكب جريمة اصغر مما تقدم ذكره

وانا وان كنا نقدس حرية ابداء الفكر فلا يسعنا سوى التماس المنبر لاولئك الملوك الذين وجدوا في عصر ملتف بالظلمات وبين قوم يتزعون لاقبل اشارة الى الثورة فاضطروا الى تجسيم العقاب ارباباً للجائحين الى هدم سلطتهم او الى الاعتداء على مكانة الدين التي لم تكن لتقل عن الملك في تلك الايام ولكن الافكار ارتقت في فرنسا بوجود بعض الكتاب المخلصين لوطنهم في اواخر القرن الثامن عشر وهبت فيها نار الثورة فكسرت قيود المطابع والصحف واعطتها حرية عظيمة لا حد لها ولكن لم تلبث القيود ان رجعت اليها بشكل اخف وذلك تبعاً للشرائع الطبيعية التي تقضي بان الافراط من أمر يفضي الى ضده ثم يعقبه الرجوع الى الاعتدال - فقد كانت كثرة التضييق على المطبوعات تطرفاً فلما تمكنت الامة الفرنسية من ادارة شؤونها بنفسها كسرت كل القيود ولم تترك منها ما لا بد منه لصيانة بسطاء الامة من تغرير عملة الشر وذوي الاغراض وتهور الحمقى فاوشك النظام ان يحتل ولذلك اضطرت الحكومات التي تلت الجمهورية الاولى الى الرجوع عن الحرية المطلقة وان تتمكن اختلفت في اقترابها من الاعتدال المناسب لحال الامة ومدنيتها ومزاجها واستعدادها

واعظم اثر في الشرائع الفرنسية الخاصة بالمطابع والصحف انما هو قانون

٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ الذي احاط بجميع اركان الجرائم التي تقع بواسطة الصحف والمطابع وغيرها ورتب الطباعة والصحافة ترتيباً جديلاً يدل على كثرة العناية ووفرة الحرص على الحرية من جهة وعلى عدم العبث بمقوق الافراد من الجهة الاخرى

وهذا القانون اطلق الحرية لكل انسان لكي يفتح مطبعة ويطلع فيها ما يشاء من الكتب بلا اذن من الحكومة ولم يستثن سوى جاليتين الاولى طبع كتب الكنيسة بلا اذن من الاسقف اي الرئيس الديني — والثانية طبع مسودات وزارة الخارجية والكتاب ولكنه اوجب على كل صاحب مطبعة ان يضع اسمه ومحلّه على كلما يطبعه من المطبوعات التي تشر وان يودع بعض نسخ مما يطبعه حال الطبع (مادتا ٢ و٣ من قانون ٢٩ يولي سنة ١٨٨١) واستثنى الشارع من هذين الشرطين الكتب التي تطبع لادارة الحكومة وحدها أو لاشخاص آخرين ولا يتاجر بها

والمذكرات أو الاستشارات التي يوقع عليها احد المحامين أو احد وكلاء الدعاوي — والمنشورات التجارية أو ورق الاقتراع

والواجب ايداعه نسختان من كل مطبوع واحدة « للمكتبة الوطنية » والثانية « لوزارة المعارف » ومسؤولية عدم ايداع النسختين عائدة على مدير الجريدة وحده دون غيره ولكن المحاكم جعلت مدير المطبعة مسؤولاً عن ذلك وهذه الجريمة تمتدحجة في القانون الفرنسي اما في مصر حيث لا قانون للمطبوعات فان سلامة ذوق اصحاب الصحف تقضي عليهم بان يقدموا لوزارة الداخلية اربعة نسخ بدلاً من اثنتين وهو ما يفضلونه عادة ولكن المؤلفين لا يقدمون للوزارة شيئاً من تأليفهم بل بعضهم يقدم نسخة او اكثر للمكاتب الوطنية

❦ للبحث الثاني ❦

« في النشر الاثامي »

قضى قانون ١٩ يوليو سنة ١٨٨١ الفرنسي على الجرائد بان تنشر أشياء معينة في ذلك القانون فإذا لم تنشرها أصبحت مسؤولة مسؤولية جنائية وذلك فضلاً عن المسؤولية المدنية

وهذا القانون وان يكن لا تأثير له في مصر لانه قانون اجنبي فيمكن محاكمنا ان تأتس بنصوصه لانها مبنية على المدل والانصاف والعقل وهذا ما اباح قانوننا الرجوع اليه عند عدم النص ولذلك سنبين هنا احوال النشر الاثامي في مطلبين الاول في التصحيح - والثاني في الرد .

❦ المطلب الاول ❦

« في التصحيح »

قضت المادة ١٢ من قانون ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ بان من الواجب على مدير الجريدة ان ينشر مجاناً وفي رأس اول عدد يصدر من جريدته أو صحيفته الدورية كل التصحيحات التي ترسل اليه من أحد امناء السلطة العمومية أو الموظفين بشأن اعمال داخلية في دائرة وظائفهم ذكرت في الجريدة أو الصحيفة بطريقة غير صحيحة - ولكن هذه التصحيحات لا يجوز ان تزيد على ضعف المقالة الاصلية واذا خالف المدير هذه المادة يحكم عليه برامة من ١٠٠ فرنك الى ١٠٠٠ فرنك

ومن نص هذه المادة يظهر ان حق التصحيح محصور في موظفي الحكومة وحدهم

﴿ المطلب الثاني ﴾

« في الرد »

اعطت المادة ١٥ من قانون ١٩ يوليوسنة ١٨٨١ القرنساوي لكل من ذكر اسمه تصريحاً او تلييحاً في احدى الجرائد أو الصحف الدورية الحق في الرد على ما نشر وان لم يكن فيه شيء من الالهانة والقذف بشرط ان يكون له مصلحة وفائدة في الرد . ومن الواجب على صاحب الجريدة او الصحيفة الدورية ان ينشر الرد في اقرب عدد يصدر فان لم يفعل حكم عليه بغرامة من ٥٠ فرنكاً الى ٥٠٠ فرنك — ويجب ان ينشر الرد في ذات المحل الذي نشرت فيه المقالة الاصلية وبذات حجم الاحرف ونوعها — ويكون النشر مجاناً بشرط ان لا يتجاوز ضعف المقالة الاصلية فاذا زاد على ذلك تنشر الزيادة باجرة ماثلة لاجرة الاعلانات القضائية

وهذا الحق مؤسس على حق الدفاع عن النفس لان كل شخص يجد نفسه مهاجماً له ان يدافع عن نفسه بكل الطرق الشريفة والرد المهذب طريق شريف للدفاع

ولكن وجود هذا الحق لا يمنع من مسه ضرر من المقالة المنشورة من المطالبة بتعويض وقد حكمت بذلك محكمة ليون الابتدائية المدنية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨١ في قضية اقيمت من بعض التجار على جريدتي « بتي ليونيه » و « ليون ريبليكان » لانهما نشرتا قراراتين صدرا من اتحاد الخراطين في ليون بمنع العملة من الشغل في محل المدعين — ولم تهتم بدفع صاحبي الجريدتين بانهما مستعدان لنشر الرد على هذين القرارين

وحق الرد وان لم يكن منصوباً عنه في القوانين المصرية فقد قرره المادة والانصاف فتجد ان الجرائد المصرية التي تحتّم نفسها وتحترم حقوق الغير وتعرف واجبات الصحافة لا تبخل باعمدها على من يريد الرد على شيء له علاقة به بشرط ان يعتدل في الرد ولا يمس صاحب الجريدة أو غيره باهانة أو سباب وهما الشرطان اللذين ينبغيهما لا يقبل الرد في فرنسا ولا يلزم صاحب الجريدة بفرامة

ولكن صاحب الجريدة لا يملك حق الرد ضد صاحب جريدة أخرى لان في يده واسطة للرد وهي جريدته — وقد حكمت بذلك محكمة باريس في قضية رفعت اليها من مدير القيجارو ضد مديري ثلاث جرائد فرنساوية نشرها في محليتهم أن القيجارو أسند رسالة الى موسيو دي تيارس مع كونها ليست منه وقد ارسل مدير القيجارو رداً على هذا الخبر ذكر فيه ان الرسالة من موسيو دي تيارس فابي مديرو الجرائد الثلاث نشرها ورفع الامر الى القضاء في سنة ١٨٧٤ فحكمت المحكمة برفض الدعوى بناء على المبدأ المتقدم ذكره

ومن المقرر ان حق الرد ملك للأشخاص الحقيقيين وللأشخاص المنويين أما الجماعات التي لا شخصية معنوية لها فليس لها هذا الحق وليس لوارث الشخص المين تصريحاً أو تلميحاً ان يستعمل حق الرد لان هذا الحق موكل الى حكمة الشخص نفسه وهو الذي يحكم في هل يفيد استعماله او لا يفيد واما اذا كان في المقال المنشور ما يعد قذفاً أو سباً يمس الوارث ايضاً بمجه المورث فللوارث حق الرد عليه

المبحث الثالث

« في الجرائم التي ترتكب بواسطة الطبع او الكتابة »

المطلب الاول - في مسؤولية مدير الجريدة والمحرر وصاحب المطبعة
(عقوبات مواد ١٦٦ الى ١٦٨ جديدة)

اصبحت الصحف والمطابع واسطة كبرى لاداعة الافكار والاقوال والحوادث
وقلما ترى شخصاً ممن يعرف قيمة الحياة والعلم لا يقرأ جريدة او اكثر في اليوم
ومجلة او اكثر في الشهر بل ترى في اوربا وامريكا البواب وسائق العربة
والجزار وصانع الاحذية جميعهم سواء في قراءة الصحف والمجلات ومطالعة
الكتب حيث يجد مناهل عذبة يرتوي منها ويسلي النفس بالاختلاف اليها

وقد ادخل الصحافة العربية في مصر جماعة من افاضل السوريين واقدم
جريدة لهم « الفلاح » لسعادة سليم باشا حموي ويلها « الاهرام » للمرحومين
سليم باشا قنلا واخيه بشارة باشا ثم « مصر » للمرحوم اديب اسحق « والحراسة »
للمرحوم سليم نقاش

وانشأوا لها مكانة عزيزة بين الجمهور ثم ولج ميدانها بعض افاضل اخوانهم
المصريين واخذت ترتقي شيئاً فشيئاً بتسابق العنصرين في سبيل نجاحها
وقد وضمت الحكومة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ قانوناً للمطبوعات
قصدت به غل ايدي المفسدين وربط السنة الذين يسعون في الاضرار بالامة
ولكن هذا القانون ما لبث ان ادرج في الاكفان ولم يبق لحماية الآداب
العامة واعراض الناس ومصالحهم سوى سلطة القضاء التي استندها من
القانونين الجنائي والمدني . ويسرنا ان نرى ان الحاكم الاهلية تقدر الصحف
حق قدرها وتميز بين النافع والضار وتحسن استعمال السلطة الممنوحة لها واقطع

دليل نوره على ذلك مقتطفات من اسباب حكم اصدورته جلسة المنع من محكمة عابدين الجزئية في يوم السبت ٤ فبراير سنة ١٩٠٤ برئاسة جناب الاصولي الكامل احمد افندي قحة وهو من للتضلمين في علم الحقوق في قضية النيابة ضد عبد المجيد كامل صاحب جريدة البابا غللو المصري وحسين توفيق صاحب جريدة الارنب المدرجة في جدول سنة ١٩٠٤ تحت نمرة ١١٤

« حيث ان تقع الجرائد عظيم اثرها جليل لما ينشأ عنه من تقويم الاخلاق وتهذيب النفوس وهي تمد لذلك من احسن عوامل التمدن ومن خير الوسائل واقواها في النصح والارشاد »

« وحيث انه لاهمية الجرائد على الصوم والفوائد الجليلة التي تعود منها على الامة والبلاد يجب ان لا يتولى ادارتها والتحرير فيها الا رجال من ذوي العلم والرفان يدل حاضرم على مكاتهم واهليتهم لمهنة الصحافة الجليلة ويشهد لهم ماضي ايامهم بحسن السمعة والجدارة بالثقة العمومية »

« وحيث ان مما يدعو الى شديد الاسف ظهور بعض جرائد في هذا العهد يحررها اناس منزلتهم من العلم والفضل تدور بين الشك واليقين حتى لقد يقود زمام بعضها من لا دراية له بشيء من القراءة والكتابة على الاطلاق مثل صاحب جريدة القوتنراف فانه من الامين كما ظهر في قضية شهد فيها امام احدى المحاكم حيث وقع في الشهادة بختنه مصرحاً بأنه لا علم له بالكتابة »

« وحيث ان من نكد البلاد ومن البؤس على الصحافة ان يوجد بين أربابها اناس معظمهم من المهمل طريدي الهيئة الاجتماعية على ما يظهر قد جعلوا ديدنهم الارتزاق من طريق التشهير بالناس والحط من كرامتهم لا يوقرون عظيماً ولا يراعون كبيراً واصبحت جرائدكم الكثيرة العدد القليلة البركة

من علل القوضى التي حدثت في المطبوعات في البلاد،
«وحيث ان الضرر على المجتمع الانساني من وجود تلك الورقات المنحطة
التي لا تنطق الا بسفاسف القول ولا تسير الا في طريق جرح العواطف
وايلاام النفوس مما تنجبه الآداب وتنافه الاذواق لمن المضار التي لا يضاهي
مقدارها الا مقدار النفع من الجرائد الجديدة بهذا الاسم المخلصة في الخدمة
المعمومية وقد يتعدى ضرر تلك الورقات الى نفس اصحابها لانها تكون بمثابة
السلاح المماضي في يد الصنير»

« وحيث ان انطلاق الصحف في ميادين الحرية وان كان من الاشياء
المرغوب فيها ولم تكن له الآن قيود في الواقع من جهة السلطة الادارية حيث
انها تصدر بلا رخصة وبدون ضمان وغير خاضعة للمراقبة غير انها خاضعة بطبيعة
الحال لسيطرة القانون العام فهو واقف لها بالرصاد يضرب باحكامه على ايدي
المتدين اذا هم خرجوا عن حدود الحرية المعتدلة المعقولة واتهكوا حرمة
الآداب » انتهى مقتطعا »

واذ قد عرفنا الآن واجبات اصحاب الصحف والفوائد التي تجني من
الصحافة العالية والمضار التي تتجمن عن الصحافة الدنيئة المأجورة الفاسدة نبحت
في من هو المسؤول عن الجرائم التي ترتكب بواسطة المطبوعات
من المقول ان اول مسؤول عن جريمة تقع بواسطة الطبع صاحب المقالة
الحاوية الطعن أو القذف أو المخالفة للقانون و يليه في المسؤولية صاحب المطبعة
ولكن هذا لا مسؤولية جنائية عليه الا اذا تواطأ مع صاحب المقالة وطبعها
مع علمه بندم جواز طبعها وبناء على هذه القاعدة قد يحدث ان يحكم على
صاحب القول الحاوي الطعن ولا يحكم على صاحب المطبعة التي طبع فيها هذا

القول اذا ظهر انه لم يطلع عليه ولم يتواطأ مع صاحبه على طبعه .

« مصادرة المطبوعات المنوعة وملحقاتها »

قضت المادة ١٦٧ بجواز مصادرة آلات جريمة الطباعة كالرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من ادوات الطبع والنشر

في اعدام بعض مواد الجريمة وفي نشر الحكم الذي يصدر في جريدة او اكثر وحتمت ايضا اشتغال الحكم الذي يصدر طبقاً للحاجة على الامر بازالة او اعدام كل او بعض الاشياء التي صودرت او التي مستصادر فيها بعد . واجازت اصدار امر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة او اكثر ولصقه على الجدران على نفقة المحكوم عليه

واوجبت على كل جريدة او مجلة او رسالة دورية ان تنشر الحكم الذي صدر بشأنها في احد اعدادها التي تنشر في اثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك يحكم بالنائها

في الناء الجريدة وفي قفل المطبعة

قضت المادة ١٦٨ من قانون العقوبات الجديد بان من لوازم الحكم على مرتكب جناية بواسطة الصحف والمطبوعات « الناء الجريدة » او الرسالة الدورية التي حكم على صاحبها او مديرها . واجازت ايضا التقرير في ذات الحكم الذي يصدر بالناء الجريدة بان تقفل المطبعة التي طبع فيها اللقال أو الكتاب المنوع قلاً مؤقتاً او مؤدياً اذا عوقب صاحبها بصفة كونه مشاركاً في ارتكاب الجناية الصادر الحكم بشأنها

في العود الى الجنب التي ترتكب بواسطة المطبوعات وفي تعطيل الجريدة

واما اذا ارتكب احد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنب المضرة بافراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في اثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالمقوية لارتكاب جنحة من نوع الاولى ساغ في هذه الحالة اصدار امر في الحكم الثاني بتعطيل الجريدة او الرسالة الدورية لمدة اقلها ١٥ يوماً واكثرها شهر. وان تكرر منه ذلك مرة ثالثة في اثناء السنتين المذكورتين يجوز الحكم بتعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى ٦ اشهر

ويجوز ايضاً اصدار امر في نفس الحكم الصادر بالمقوية في المرة الاولى بتعطيل الجريدة او المجلة او الرسالة من شهرين الى ستة اشهر اذا كان سبب العقاب التحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المضرة بأمن الحكومة ولم ينشأ عن هذا التحريض ارتكاب الجناية بالفعل او اذا كان سبب الجزاء الطعن في مسند الخديوية المصرية او في نظام حقوق الوراثة فيها او في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها او الطعن في الجناح المالي الخديوي

وفي حالة صدور حكم ثانٍ او حكم آخر بعده في اثناء السنتين التاليتين للحكم الاول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجناية او بسبب الطعن او التقص المتقدم ذكرهما يجوز اصدار امر في نفس الحكم الصادر بالمقوية بالناء الجريدة او الرسالة الدورية بل وبقتل المطبعة قتلًا مؤقتًا او مؤبدًا اذا عوقب صاحبها كشر يك في الفعل الذي وقع

ومما تقدم يظهر ان الشارع جعل مراتب للجنائيات والجنب التي ترتكب بواسطة الصحف . وقد خص (المرتبة الاولى) بالجنائيات التي ترتكب فعلاً بواسطة الصحف ومن نتائجها اللازمة إلغاء الجريدة او الرسالة التي حكم

على صاحبها ومن ثمراتها الجائزة قفل المطبعة مؤقتاً او مؤبدًا اذا عوقب صاحبها كشرىك

والمرتبة الثانية - للتحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المضرّة بأمن الحكومة اذا لم ينشأ عن هذا التحريض ارتكاب الجنائية

وللطمع الذي يمس مسند الخديوية أو نظام الارث فيها أو حقوق الامير الكريم أو نفوذه أو شخصه السامي (وهي جرائم بيده الوقوع لما عرف عن جميع عناصر الامة المصرية من حب امرائها والاخلاص لهم واحترامهم) ويجوز ان ينشأ عن هذه الجريمة فضلاً على العقاب الحكم بتعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى ستة اشهر

واذا عاد المجرم الى الجريمة في السنتين التاليتين جاز اصدار الحكم بالناء الجريدة او الرسالة وقفل المطبعة فضلاً مؤبدًا او مؤقتًا اذا عوقب صاحبها كشرىك في الجريمة

والمرتبة الثالثة - للعود الى ارتكاب جنحة (لاجنائية) غير الجنح المضرّة بافراد الناس . وغرض الشارع هنا الجنح المضرّة بالآداب العامة والحياء مثلاً . وجزاء هذا الفعل اذا ارتكب اثناء السنتين التاليتين للحكم الاول بالعقوبة وكانت الجريمة الثانية من نوع الاولى - تعطيل الجريدة او الرسالة الدورية مدة اقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها شهر . وهذا العقاب ليس بمحتم بل هو نحت تصرف القاضي ان وجد فائدة فيه نطق به وان لم يجد لم ينطق ولا يمنع النطق به معاقبة الجاني بعقوبة اخرى كالجلوس والنرامة مثلاً لان الشارع قصد ان يضرب على ايدي الممتدين بطريقتين طريقة مؤثرة باشخاصهم واخرى مؤثرة بالآلات والوسائط التي استعمالوها لارتكاب الجريمة وهي الجرائد

والرسائل والمطابع

والعود في المرة الثالثة لارتكاب هذه المرتبة من الجرائم يميز تطويل مدة التعتيل وجعلها من شهرين الى ستة اشهر اما الجرح المضره بافراد الناس فاهميتها اقل من المضره بالمجموع ولذلك لا ينشأ عن ارتكابها تحويل القاضي حق قتل الجريدة

وقد فرغنا الآن من بيان مسؤولية مدير الجريدة والمحرر وصاحب المطبعة من الوجهة الجنائية وسنرجي البحث فيها من الوجهة المدنية الى المطلب التاسع عشر فليطلبها القارئ الكريم فيها منماً للتكرار

﴿ المطلب الثاني ﴾

« في الاستثناءات الممنوحة لمجلس نواب الامة وفي نشر مباحث هذا المجلس »
منذ تأليف نظام حكومة فرنسا في ٢٤ يونيو سنة ١٧٩٣ على اثر الثورة وجد نص قانوني يحمي اعضاء مجلس شورى الامة من اقامة القضايا ضدهم بسبب الخطب التي يقونها في ذلك المجلس وذلك لان استقلال هؤلاء الاعضاء يقضي بعلمم مؤاخذتهم على ما يقولونه الا من المجلس ذاته . وكذلك اعفي من المسؤولية كلما يطبع من التقارير وغيرها باذن ذلك المجلس
وفي ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ صدر قانون المطبوعات الفرنسي المشهور وفيه المادة ٤١ التي تؤيد هذا المبدأ وتضي بان لا تقام دعوى ايا كانت بسبب الخطب الملقاة في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ أو بسبب نشر رواية ماجريات جلسات هذين المجلسين . وللجرائد ثلاث طرائق لاخذ هذه الرواية الطريقة الاولى نسخها من النال الذي يرسل للجريدة الرسمية للطبع والطريقة الثانية

اخذ نسخة من مختصرها الذي يحرر في المجلس ذاته وتطبع منه نسخ لاعطاها لكل جريدة تطلب ذلك - والطريقة الثالثة اخذ نسخة من خلاصة ماجريات الجلسة التي يحررها رؤساء كتبة سر المجلسين ورسولونها الى جماعة صحافة باريس . ويمكن الصحفيون نقلها من الجمعية أو من احد القصرين اللذين يجتمع فيهما مجلس الشيوخ ومجلس النواب

فاذا اخطأ الصحافي في رواية الوقائع خطأ غير ممتزج بسوء النية فلا عقاب عليه ولا مسئولية مدنية تصيبه

تطبيق هذه القاعدة على خطب ومباحثات مجلس شورى القوانين المصري والجمعية

العمومية وتلى روايتها في الصحف

كان يجب تطبيق هذه القاعدة على مباحثات وماجريات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فاذا رواها احد اصحاب الصحف وكان فيها ما يحسب قذفاً او سباً ضد احد الافراد لم يمكن حينئذ هذا الفرد ان يقيم دعوى جنائية ضد الناشر ولا دعوى مدنية ايضاً - وكان يمكن ان يؤسس ذلك على حسن نية الناشر وان غرضه الخدمة العمومية باطلاع الناس على ما يجري في مجلس مؤلف من هيئة تنوب عن الحكومة وعن الامة

وكان يجب ان ينص ايضاً على ان لا يسأل لا جنائياً ولا مدنياً اي عضو من اعضاء مجلس الشورى يوجه مطاعن ضد احد الموظفين او احد الافراد فيما له مساس بالخدمة العمومية لان سوء القصد معدوم هنا ومن لوازم استقلال المجلس ان لا يكون اعضاؤه عرضة لاقامة الدعاوي ضدكم بسبب حرية افكارهم وكشفهم الستار عن السيوب التي تمس مصلحة البلاد العامة . ولكن قانون العقوبات خلو من هذا النص ولذلك نستند ان للمحاكم ان تحكم بمعاينة اي

عضو من اعضاء مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية اذا قذف في حق احد الافراد غير الموظفين كما لها ان تعفيه اذا ظهر لها ان القاذف ليس بسبيء النية بل قصد الخدمة العمومية - ولكن المقذوف له حق في اقامة دعوى مدنية بطلب تعويض مبنية على قاعدة المادة ١٥١ وهي إلزام كل من اضره بغيره بتعويض ذلك الضرر ولا يمكن القاذف ان يقيم الدليل على ذلك واما اذا كان المقذوف موظفاً في الحكومة فيمكن القاذف طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات جديد ان يثبت صحة ما قذف به بصفة دفاع في الدعوى المدنية التي تقام ضده فاذا اثبت صحته حكم القاضي برفض الدعوى المدنية

واما اصحاب الصحف التي تنشر هذا القذف واصحاب المطابع التي يطبع فيها فشانهم شأن اعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعني انهم يبرأون في الدعوى الجنائية ان حسنت فيهم ويحكم عليهم ان سأت والارجح حسن النية الا اذا قام الدليل على سواها واما الدعوى المدنية فهي مقبولة ضدهم من الافراد غير الموظفين ومن الموظفين ان لم يمكن اصحاب المطابع واصحاب الصحف اثبات صحة الوقائع التي نشروها

﴿ المطلبين الثالث والرابع ﴾

« في الاستتانات القضائية وفي نشر ما جريات الجلسات القضائية والحالات

المقاب عليها والحالات التي لا يعاقب عليها »

بيناً عند الكلام على مسؤولية المحامين ان الشارع اراد جعل الدفاع حراً ولذلك اباح للمحامي ولصاحب القضية الطعن في الخصم شفاهاً وكتابة

بشرط ان يكون ذلك على قدر ما تقضي به الضرورة لتبيان حقائق الدعوى
لا بقصد الانتقام والتشنيع . وغرضنا الآن بيان مسؤولية اصحاب الجرائد من
نشر ماجريات الجلسات القضائية

من المعلوم ان اول واجب على الصحف نقل الاخبار الصادقة الى القراء
ليكونوا على علم بما يجري حولهم او في بلادهم من الامور الهامة ولذلك وجب
اطلاق غنان الاقلام لكي لاتدع كبيرة ولا صغيرة الا وتدونها على الطروس
ومن الامور التي يشوق القراء لمطالمتها ماجريات جلسات المحاكم لان فيها
عبر مفيدة للمتبصرين . وقد زاد الشارع الفرنسي في المادة ٤١ من قانون
المطبوعات الصادر في ٢٩ يوليو ١٨٨١ قرة في آخر تلك المادة أعني بها اصحاب
الجرائد والمطابع من المسؤولية الجنائية والمدنية عند ما ينشرون ماجريات
الجلسات القضائية وهذا نص المادة الاصلية وما زيد عليها

(المادة الاصلية) ٤١ - الخطب التي تلقى امام المحاكم والاوراق التي
تقدم اليها لاتكون اساساً لاقامة اية دعوى لسبب القذف او السب او التمدي
(الزيادة) وكذلك يكون الحال في نشر المباحث التي تحدث في جلسات
المحاكم اذا كان ما نشر رواية امينة للوقائع وكانت نية الناشر خالصة . (انظر
ان شئت التفصيل مؤلف بواتيقين عن المطبوعات جزء اول صفحة ٥٢٩ نمرة
٤٩٤ وما بعدها)

اما الشارع المصري فانه لم يستر الزيادة التي اضافها الشارع الفرنسي
على المادة ٤١ . يقانون ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ ولكن الذي يستتج من نص المواد
١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ من قانون العقوبات الاهلي انه قصد ما قصده الشارع
الفرنساوي واراد اطلاق الغنان لاقلام الرواة والمطابع بقيود بينها في تلك المواد

فقد نص على ما لا يباح نشره فكأنه رسم للنع دائرة كلما تجاوزها عدّ مباحاً
وهانحن نذكر هنا هذه الاستثناءات معقنين ملاحظتنا حيث نجد حاجة بذلك
(١) نشر ماجريات دعاوي القذف هذه الدعاوي تقسم الى قسمين قذف

ضد موظفي الحكومة فيما له مساس بوظائفهم ويقبل فيه الدليل من القاذف
لان من مصلحة الجمهور ان تظهر مائب وكلائه الموظفين فيبعد من لا يليق
منهم ويبقى الصالح وهنا اباح الشارع نشر ماجريات القضية كلها كي يطلع عليها
الجمهور والنوع الثاني من القذف يوجه الى موظفي الحكومة فيما يرتبط بحياتهم
الشخصية لا السمومية أو الى الافراد غير الموظفين وهذا حرم الشارع اقامة الدليل
على صحته لكيلا تكون احوال الافراد عرضة لفضول الخصوم وتقيب الحساد
وهنا لم يسمح الشارع بان تنشر ماجريات القضية كلها بل اباح ان ينشر
فيها اعلان الدعوى او الحكم الذي صدر فيها فاذا خالف صاحب الجريدة أو
الطبعة ذلك جاز الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالفرمة التي
لا تتجاوز ثلاثين جنيهاً مصرياً (مادة ١٦٣ عقوبات)

(٢) نشر ماجريات الجلسات السرية عقابه كعقاب نشر ماجريات
دعاوي القذف

(٣) نشر ماجريات الجلسات محررة قصد سب عقابه كما ذكر فوق

(٤) نشر المفاوضات او المداولات السرية التي تحدث في المحاكم الاستثنائية
أو الابتدائية — عقابه الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تتجاوز
عشرة جنيهات مصرية

﴿ المطلب الخامس ﴾

في نشر اعلانات بقصد جمع اعانات للفق غرامة او توبيخ بسبب ارتكاب
جناية او جنحة - (عقوبات ١٦٦)

وضع الشارع عقاباً لمن يرتكب هذه الجريمة وهو الحبس مدة لا تزيد
على سنة والغرامة التي لا تزيد على خمسين جنياً مصرياً . وذلك لان من
يجمع اعانة لمساعدة مرتكب جناية او جنحة يهين القضاء ويحول دون تأديب
الجاني بتخفيف وطأة العقاب عليه ومن واجبات الجمهور احترام احكام القضاء
كما ان من واجبات القاضي ان يبدل قصارى المجهود لكي يجعل هذا الاحترام
مبنياً على اقتناع الجمهور بمدالة الحكم واصابته ومناسبته لاصلاح حال
المحكوم عليه

﴿ المطلب السادس ﴾

« في التحريض على كراهة الحكومة (عقوبات ١٥١) »

هذه الجريمة من الجرائم المكروهة خصوصاً في بلاد كعصر تتمتع بمدالة
ونظام تنبسطها عليهما في بلاد أخرى شرقية ولذلك يجب على الجرائد ان تقابل
هذه النعمة بالشكران وان تقتصر في انتقاد الحكومة على اللهجة المعتدلة لا ان
تؤم عامة الامة واكثرها من البسطاء ان حكومتهم تقصد بهم شراً . وعقاب
هذه الجريمة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

﴿ المطلب السابع ﴾

« في تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة (عقوبات ١٥٢) »

هذه الجريمة من افظع الجرائم لانها تؤدي الى سفك الدماء وخراب

البلاد وكان من الواجب ان يكون اقصى عقابها الاشغال الشاقة لا الحبس مدة لا تتجاوز السنتين لان القرق فيها وبين التحريض على كراهة الحكومة عظيم جداً ولعل الشارع المصري يلتفت الى ذلك عند اول تنقيح لقانون العقوبات

﴿ المطلب الثامن ﴾

« في التحريض على تكدير صفو السلم العام »

« بالنشأة ببض طائفة من الطوائف او الازدراء بها (عقوبات ١٥٣)
عقاب هذه الجريمة الحبس مدة لا تزيد على سنة او غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً . ومن نكد الدنيا على الحرفي الشرقي ان يرى بعضاً من المنطقلين على موائد الصحافة يتخذ له من الطمن في بعض الطوائف واثارة خواطر الناس ضدها رأس مال يحسب انه يسد النقص الذي فيه من جهة العلم والادب ولكن عقلا القوم يمتقون هذا السلوك ويشرون من اصحابه وستدرك العامة ضرره وتقابل انصار الفساد والشقاق بما يستحقونه

وقد احتاط الشارع الحكيم فوضع في يد القضاء علاجاً ناجماً لمن يسوقه التطرف وسوء القصد الى بذر الشقاق بين سكان البلد الواحد فليحذر المفسدون عواقب امرهم وليجتنبوا سوء مصيرهم اذا استمروا على جهلهم وتمادوا في طغيانهم

﴿ المطلب التاسع ﴾

في التحريض على عدم الاقياد لاوامر الحكومة وقوانينها وعلى ارتكاب الجرائم
(عقوبات ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٤)

وضع الشارع عقاباً لمن ينري غيره بكتابة او مطبوعات او غير ذلك على

ارتكاب جناية أو جنحة فنص على وجوب معاقبته بما يعاقب به مرتكب تلك الجناية أو الجنحة ان وقعت فضلاً وأما اذا لم تقع بل حدث الشرع فيها فيعاقب المغربي والمغرى بالمعقوبة التالية تزولاً في سلم المعقوبات لتلك التي يجازي بها من اتم ارتكاب الجريمة

وقد وضع الشارع ايضاً عقاب الحبس لمن حرض على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة باحدى طرق النشر الكتابية وغير الكتابية اذا لم تنشأ عن التحريض اية نتيجة أما الذي يزير للناس عدم الاتقياد للقوانين أو يفريهم على امر من الامور التي تمد جناية أو جنحة حسب القانون فجزاؤه الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً

ويحسن باصحاب الصحف يتنا ان يعمقوا النظر فيما يكتبون لان صحفهم في ايديهم كالسلاح ذي الحدين فاذا أساءوا استعماله جرحوا غيرهم وجرحوا انفسهم ايضاً وما هذا هو الغرض من تسليمهم ذلك السلاح بل القصد استعماله لحفظ النظام ومنع الفتنة وقطع دابر الرذائل والنقائص

﴿ المطلب المباشر ﴾

« في انتهاك حرمة الاداب وحسن الاخلاق »

(عقوبات ١٥٥)

الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً عقاب من ينتهك حرمة الاداب وحسن الاخلاق

اعظم دليل على ارتقاء الامة وطول بقائها في مضمار التمدن والنجاح المحافظة

على حسن الاخلاق واحترام الاداب — والتاريخ يشهد بان كل امة فسدت اخلاقها الادبية انحدرت في منخفضات التأخر وهوت في حفر الانحطاط والواجب على الجرائد ان تسعى في انماء غروب الاخلاق الحسنة وفي استئصال الاخلاق الفاسدة لان تسعى في ارضاء الاخلاق السيئة لتكسب بذلك مالا من الفاسدة اخلاقهم الذين يقولون على مطالعتها اذا قدمت لهم ما تشتهي انفسهم المريضة لان من الصنائع ما لا يجب ان يكون حب المال العامل الاول فيه كالصحافة والقضاء والمحاماة والطب ويكفي عبدة المال ان يطرقوا ابواب الصناعات الاخرى ويشروا منها ويتركوا هذه الصناعات الجميلة الشريفة لمن يحب العلم للعلم والانسانية ولا يهيمه المال الا لضروريات الحياة

المطلب الحادي عشر

« في التطاول على مسند الخديوية المصرية والاقدام على ما يضرهما »
(عقوبات مادة ١٥٠)

مقام الملوك والامراء يجب ان يكون فوق الاحزاب فيترفعون هم عن اظهار الميل لثقة من رعيتهم ضد فئة اخرى منها وينظرون الى كل العناصر التي تتألف منها الرعية بين المساواة التامة لكي تقوم سلطتهم على حب الرعية واخلاصها لراعيا وهما من امنن الاساسات التي يبنى عليها الملك — ويجب على الرعية حينئذ الاخلاص للملكها وأميرها والاهتمام به كانه والد موقر محترم محبوب وربما اعترض بعض محبي الحرية على تقييد حرية الافراد والزامهم بقبول نظام الحكومة الخديوية وطريقة الوراثة فيها وسلطة الحضرة الخديوية وبنوا اعتراضهم على ان الامة الحق في تغيير شكل حكومتها كما تشاء وانها هي صاحبة

السلطة وان الملوك والحكام ليسوا الانوابها وان الزمان الذي كان للملوك فيه يدعون ان سلطتهم نزلت عليهم من السماء قد مضى واقضى والجواب على هذا الاعتراض ان الشارع لو لم يضع مثل هذا القيد لاضطرب النظام العام ولكنني ابيح للفن ان يستعين بجريدة او اكثر ليسعى في قلب نظام الحكومة وتكدير صفاء الامة وراحتها - وبناء على ذلك قد اصاب بوضعه عقاباً لمن ينجي على نظام الحكومة وهو الحبس لمدة لا تتجاوز السنتين أو الترامة التي لا تتعدى مائة جنيه - وهذا العقاب معتدل بالنسبة للجريمة

المطلب الثالث عشر

« في التطاول على شخص ولي الامر »

(عقوبات ١٥٦)

هذه الجريمة من افظع الجرائم لان احترام ولي الامر واجب دينياً وعقلاً وأدباً لانه كبير الامة ووالد الرعية واحترامه انما هو احترام لجميع افراد الامة الذين يدبر امورهم ومن حسن الحظ ان رعية سمو الخديوي مخلصه لمرشه شديدة الميل اليه ولذلك يندر للمحاكم ان تطبق عقاب هذه الجريمة وهو الحبس مدة لا تزيد على ١٨ شهراً أو الترامة التي لا تتجاوز مائة جنيه مصري

المطلب الثالث عشر

في التطاول على ملوك الدول الاجنبية او رؤساء حكوماتها كرؤساء الجمهوريات والامراء وغيرهم
(عقوبات مادة ١٥٧)

عقاب هذه الجريمة مساوٍ لعقاب الجريمة التي تقدم ذكرها في المطلب

الثاني عشر وذلك لان المجاملات السياسية والعلاقات الودية بين الامم تقضي بان لا تسمح حكومة مملكة باهانة رئيس حكومة مملكة اخرى ومن النادر في مصر وقوع مثل هذه الجريمة وهي حسنة للمطبوعات المصرية

﴿ المطلب الرابع عشر ﴾

« والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر »

(عقوبات ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١)

وضع الشارع عقاباً متساوياً وهو الحبس مدة لا تزيد على ٦ اشهر أو غرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيهاً على الجرائم الآتية

(١) اهانة احد اعضاء البيت الخديوي الكريم (عقوبات مادة ١٥٨)

(٢) اهانة وكلاء الدول السياسيين بسبب وظائفهم (عقوبات مادة ١٦١)

(٣) اهانة موظف عمومي أو أحد رجال الضبط أو اي انسان مكلف

بخدمة عمومية أو الاقراء عليه أو سبه (عقوبات مادة ١٥٩)

(٤) اهانة المحاكم أو الهيئات النظامية أو الادارة العمومية (عقوبات

مادة ١٦٠)

وهي حماية واجبة يقضي بها النظام العام — وهذه الجرائم مما يندرج وقوعه

في مصر وهو مما تشكر عليه مطبوعاتها

﴿ المطلب الثامن عشر ﴾

« مسؤولية رؤساء الديانات الذين يطمنون بالحكومة برسائل دينية او نصائح »

(عقوبات مادة ١٦٩)

لبعض رجال الدين ميل شديد الى الجمع بين السلطين الدينية والمادية

وقد نشأ عن هذا الميل كثير من الشرور التي افلقت راحة الامم وفرقت بين العناصر المتسكنة في البلاد الواحدة وقد اراد الشارع المصري حصر السلطة الدينية في دائرة الدم والارواح ولذلك ضرب في المادة ١٦٩ عقوبات عقاباً هو الحبس لمدة لا تزيد على الشهرين او غرامة لا تزيد على عشرة جنيهات على اي رئيس ديني ينشر بين الناس سواء بالكتابة او بالخطابة مقالة طعن او ذم في الحكومة او في قانون او امر صادر من الجنب الخديوي أو في عمل من اعمال جهات الادارة العمومية

ومما يذكر فيشكر ان رجال الدين في مصر لا يتدون على هذه القاعدة وان كان بعضهم يرتكب المخالفات الفاضحة لقواعد الدين واصوله حتى علت شكوى الناس ووجب على الحكومة المداخلة ووضع مراقبة من نظارة الحقانية على محاكم الاحوال الشخصية على اختلاف انواعها لكيلا يظلم المتقاضون وجبذا لو ضمت الحكومة جميع قضايا الاحوال الشخصية الى المحاكم الاهلية وجعلت احد افاضل رجال الدين يجلس مع القضاة الاهليين عند النظر في قضايا التابيع لمذهبه أو وضعت القيود اللازمة لكيلا يتولى افضية الاحوال الشخصية الا الذين درسوا الحقوق والشرية معاً

﴿ المطلب التاسع عشر ﴾

« في مسؤولية من يرتكب قذفاً او سباً ضد الافراد احياء كانوا او امواتاً ،

« سلامة الانسان في حفظ اللسان ،

« جراحات اللسان لها الثام ولا يلتام ما جرح اللسان ،

صون اللسان عن نهش اعراض النير من اعظم الفضائل التي لا يتجلى بها العاقل

ولذلك وجب على الوالدين الالتفات التفاتاً خصوصياً الى عدم تحديث اذهان
واسماع اولادهم بالالفاظ البذيئة وعبارات الشتم والسب والوقية ومحسن بكل
ذي ادب اذا سمع مثل هذه الالفاظ ان يمرض عنها ويغفر منها تشللاً بقول
العلامة الفاضل الشيخ ابراهيم افندي اليازجي

« ليس الوقية من شأني فان عرضت اعرضت عنها بوجه بالحياء ندي »
« اني اغار على عرضي يمزقه غيري فهل اتولى خرقه ييدي »
فالماقل من صان لسانه . وترفع عن التلوث بادران المشاعة والسب .
ولكن الانسان مضطر بعض الاحيان الى الطعن في اعمال تصدر من غيره
إما لكي يخدم بذلك المصلحة العمومية او لكي يدافع عن مصلحته الشخصية
ولذلك وجب عليه ان يدرس ما هو المباح وما هو المحرم ثم يعلم درجات التحريم
المتفاوتة وما يلحق بها من العقاب والمسؤولية المدنية وهذا امر لا بد منه لكل
ماقل خصوصاً لان جهل القانون لا يعد عذراً امام الحاكم ولا يبرئ من ذنب
والماقل يدرس مواضع الخطر في طريق الحياة ليجنبها ولا يسقط فيها
والذي يستينا البحث فيه في هذا المطلب ليس القذف والسب اطلاقاً
بل القذف والسب بطريق الكتابة او الطبع ولكن لا بد لنا أولاً من تعريف
القذف والسب وتبين الفرق بينهما ثم الاشارة الى مسؤولية من يرتكب
احدهما بالكتابة او الطبع

(تعريف القذف وعقابه) عرف القانون القذف في المادة ٢٦١ عقوبات
جديد بانه « عمل من يستند الى غيره بواسطة احدى الطرق المينة بالمادة ١٤٨
من هذا القانون اموراً لو كانت صادقة لاجبت عقاب من اسندت اليه
بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً او اوجبت احتقاره عند اهل وطنه » . والطرق

المدينة بالمادة ١٤٨ تنقسم الى قسمين الاول يشمل الايمان والقول والصباح
والتهديد في محل او محفل عمومي وكله خارج عن موضوعنا . والثاني كتابة
او مطبوعات يسمت او وزعت او عرضت في محلات او محافل عمومية او
اعلانات ملصقة على الحيطات أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة — وهو
موضوع بحثنا في هذا المطلب . وقد اعني الشارع في الفقرة الثانية من المادة
٢٦١ عقوبات جديد الطمن في اعمال احد الموظفين العموميين اذا جاء عن نية
سليمة ولم يتعد اعمال الوظيفة بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند الى الموظف :
وحرّم على قاذف غير الموظف اقامة الدليل على صحة القول

وعقاب القاذف الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً
اذا كان ما قذف به جناية او جنحة واما في غير هاتين الحالتين فلا يزيد الحبس
عن ستة اشهر ولا الغرامة عن ثلاثين جنيهاً مصرياً

(تعريف السب وعقابه) واما السب فقد عرفه الشارع بأنه . « ما لم يشتمل
على اسناد واقعة او أمر معين بل اشتمل على اسناد عيب معين او على خدش
الناموس والاعتبار بآية كيفية كانت من الاحوال المدينة في المادة ١٤٨
السابق ذكرها »

وللقصود باسناد واقعة معينة القول بأن فلاناً زور سنداً على فلان مثلاً .
وهذا القول يعدّ قذفاً لا سباً

واما اذا قيل « أن فلاناً مزور او سارق » فيعد القول اسناداً لليب معين
وهو داخل في السب — ومن خدش الناموس والاعتبار القول بأن « زيداً
دنيء او ان اهله تبرأوا منه » او ما شاكل ذلك — وهو من انواع السب ايضاً
(ويقسم السب الى قسمين) قسم علني وهو جنحة معاقب عليها بنص

المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . وقسم غير علني وهو عبارة عن مخالفة منصوص عنها في المادة ٣٤٧ عقوبات — أولاً

وعقاب جنحة السب المجلس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ويعنى مرتكب السب اذا وجهه الى موظف عمومي فيما لا يخرج عن دائرة وظيفته وامكنه اثبات ما اسنده اليه من العيوب كالسكر مثلاً او المقامرة او ما شاكل ذلك

وعقاب مخالفة السب غرامة لا تزيد عن جنية او حبس لا يزيد على اسبوع . والسب العلني الذي لا يشمل على اسناد عيب معين يعد مخالفة ايضاً ويعاقب عليه بالعقوبة المذكورة وسنئين اركان كل من هاته الجرائم

وستقسم بحثنا في القذف والسب الى فصول

الفصل الاول — في اركان جريمة القذف

الفصل الثاني — في السب واركانه

الفصل الثالث — في قذف الاموات وسبهم

الفصل الرابع — في اثبات الامور التي تد قذفاً

الفصل الاول — في اركان جريمة القذف

يتقسم هذا الفصل الى عدة مطالب :

المطلب الاول — في الاستناد وفي المُسند

المطلب الثاني — في المُسند اليه

المطلب الثالث — في الخط من الشرف أو من الاعتبار

المطلب الرابع — في نية الاذى أو الاضرار

المطلب الخامس — في العلنية كتابة

المطلب الأول

(في الاستاد وفي المسند)

(تعريف القذف) - حدد القانون اركان هذه الجريمة في المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الجديد قرر ان القذف انما هو « اسناد شخص لغيره بواسطة احدى طرق النشر المبينة بالمادة ١٤٨ من قانون العقوبات أموراً لو كانت صادقة لأوجب عقاب من اسندت اليه بالعقوبات المقررة في القانون - أو أوجب احتقاره عند اهل وطنه »

والمقاب ينال القاذف معها سى في الحرب منه ولا ينجيه وضمه القذف بصفة إشاعة او نقله عن غيره او التظاهر بالازتياب بالخبر

(بندكت فرانسيز جزء ٢٤ قذف وسب صفحة ١١٥ نمرة ٩٤ و ٩٥)

ويعد قاذفاً الشخص الذي يكتب في تذكرة بوستة بلا غلاف عن موظف فتح خطأ رسالة غير مضمونة باسمه انه فضولي « بالطبع » لان هذه التهمة مشينة للمتهم بها سواء بصفته موظف او بصفته فرداً من الافراد (قض وايرام فرنسا في ١٩ مايو سنة ١٩٠٣ كتاب بندكت فرانسيز جزء ٢٤)

قذف وسب صفحة ١١٦ نمرة ٩٧

ويمكن ان يوجد القذف بطريق التلميح او التهكم او التلاعب بالكلم او بطريق الانكار او الاستهزام (الكتاب ذاته صفحة ١١٦ نمرة ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١)

ولقاضي الموضوع ان مجرد القذف من التوب الذي عليه ويطبق عليه نص القانون (الكتاب المذكور صفحة ١١٥ نمرة ٩٥)

ولا يجوز لمؤلف روايات ان يسمي احد الاشخاص الذين يدخلهم في روايته باسم شخص حقيقي يعرفه ثم يحقر هذا الشخص باعطاء المسمى باسمه في الرواية دوراً محطاً بالشرف (الكتاب ذاته صفحة ١١٦ نمرة ١٠٨) ولا ان ينقل في احدى الروايات صور اشخاص حقيقيين موجودين (نمرة ١٠٩) ويجوز للقاضي ان يعد قذفاً اموراً اسندت الى شخص رغباً عن قول المسند انه ينقل الخبر بتحرز ويبقي حكمه في صدقه أو كذبه — أو رغباً عن شيوع هذا الخبر بين الناس . (نمرتي ١١٢ و ١١٣)

وقد اختلفت تطبيقات محكمة النقض والابرار في مواد القذف التي ترتكبها جريدة ضد جريدة أخرى قررت في ١١ ابريل ١٨٧٤ أن ليس من القذف قول جريدة عن أخرى انها كثيرة الخوف نحو مجلس بلدية باريس نظراً لما هناك من ادلة المودة بين الفريقين والطريقة التي جرى بها الجدل بين الجريديتين ولكنها عادت بعد ذلك عن هذا التطبيق وقررت المبدأ الآتي في حكم أصدرته في ٢٤ ابريل ١٨٧٩

« ان قانون ١٧ مايو ١٨١٩ (الخاص بالقذف) فيه نصوص عامة تنطبق على كل الاهالي ولا يمكن أية طبقة منهم الزعم بان لها امتياز يخرجها عن دائرة تلك النصوص — وان كان الجدل الذي يقع بين الجرائد يقتضي بعض الحرية فلا يجب ابدأ أن تتحول هذه الحرية الى قلة أدب كما لا يجب مطلقاً أن يمنع العقاب عن تهم ليست ثوب القذف واصبحت من الجنح »

(بندكت فرانسيز جزء ٢٤ صفحة ١١٦ نمر ١١٧ و ١١٨)

واختلفوا في مادة الاستهزاء فقال « شاستان » ان اسناد أمور يقصد منها الهزء بشخص ما لا يمكن أن يعد قذفاً وقال بعضهم غير ذلك والراجح ان

للقاضي تقدير هذا الأمر بعد البحث في ظروف وأحوال كل واقعة من الوقائع التي تمرض عليه من هذا القبيل (الكتاب ذاته صفحة ١١٦ نمري ١١٠ و ١١١)
« في الشيء المسند »

من لوازم القذف ان يكون الشيء المسند واقعة أو شيئاً محدوداً معيناً فإذا لم يكنه انعدم القذف

وقد طبقت محكمة النقض والابرار الفرنسية هذا المبدأ بحكم أصدرته في ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٥ حيث قررت أن لا اسناد واقعة معينة في نشر أحد اصحاب الدكاكين ورقة على باب دكانه المقول حوت المبارات الآتية : قل « مؤثماً بصفة ممانعة قانونية ضد تجاوز مدير الجهة حدود السلطة الممنوحة له »
(بندكت فرانسيوز جزء ٢٤ صفحة ١١٧ نمرة ١٣١)

وقد يعسر بعض الاحيان التمييز بين المسندات التي تعد قذفاً والتي لا تعد كذلك وبملا شبهة فيه أن القول بان فلاناً « لا قيمة له » أو انه « زنديق » لا يعد قذفاً — ولكن من العسر تحديد ماهية القول بان فلاناً سارق أو « مراب ربا فاحش » . وقد وضع بعض شراح القانون طريقة صحيحة لتمييز صفة الأمور المسندة وهي هذه — « يعد قذفاً كلما يمكن اثباته أو نفيه بالبرهان » — وبناء على ذلك فلا يعد قذفاً القول بان « فلاناً قاتل أو زور أو سارق » بل يعد ذلك سباً . واما اذا قيل ان فلاناً سرق ساعة من دكان فلان فذلك يعد قذفاً لا مكان اقامة الدليل عليه (الكتاب ذاته نمري ١٣٤ و ١٣٥)

وقد عدت المحاكم الفرنسية من قبيل السب لا القذف اسناد الصفات الآتية :

غشاش — سارق . (الكتاب المذكور صفحة ١١٨ تمرقي ١٣٨ و ١٣٩)
ولكن بعض التسميات يعد قذفاً لانه بمجد ذاته يحتوي على واقعة معينة
ومن هذه التسميات القول بان فلاناً « تاجر مفلس » (نمرة ١٤٣)
ويعد قذفاً ايضاً القول بان ثروة فلان بمجموعة من قروض بر يا فاحش
لان هذا القول فيه اسناد عادة الربا الفاحش وهو امر يحط بكرامة المسند
اليه ويوجب احتقاره (في بلاد اخرى غير مصر والشام حيث التني محترم وان
جمع ماله بالسلب والنهب والرشوة وغير ذلك من المحرمات) نمرة ١٤٥
والقول بان فلاناً « لياني » أو موسوم بحرفي ا — ش اي اشغال شاقة
لامكان اقامة الدليل على ذلك (نمرة ١٤٧)

وليس من الضروري ان يقال في الاسناد ان الشيء وقع بل يكفي ان
يقال انه شرع فيه كالقول مثلاً أن « فلاناً » شرع في قتل « فلان » .
(نمرة ١٤٩)

ومن القذف ايضاً القول عن بنت بانها فضت بكارتها وعن زوج بان
زوجه تخونه (نمرة ١٥٦)

وليس من الضروري لتكوين القذف أن توجه التهمة الى الشخص المسند
اليه مباشرة وشخصياً ولكن من الواجب أن يكون الشيء المسند الى ذلك
الشخص خاصاً بشخصه وان لم يتعلق به مباشرة — ولاهم عدم ذكر اسمه أو
عدم تعيين شخصه بصفة صريحة ويكفي ان التهمة أو الشيء المسند يسيبه كيفما
كانت طريقة الاسناد وكيفما كان شكله — وأن يكون الأمر المسند خاص
بشخص المسند اليه بأية صفة كانت — مثال ذلك اذا قيل لشخص « انك
ابن لياني أو ابن تاجر مفلس » عد هذا القول قذفاً بوالده وان يكن غير موجه

الى الوالد مباشرة — وعد سباً للولد المخاطب (نمر ١٥٨ و ١٥٩)

وقد عدت المحاكم الفرنسية من قبيل القذف الأمور الآتية :

- (١) القول عن احد الناس انه شريك قاتل في التهمة . (٢) أو ان له ولداً بالحرام (٣) أو انه يسكن مع خلية في منزل معين مع كونه متزوج (٤) والقول عن تاجر أو أحد اعضاء مجلس شورى انه يدع دائيه يقيمون الحجة ضده لمدم دفعه قيمة السندات التي عليه (٥) أو عن أحد الناس : حشرت احدى آلاته الصناعية (٦) أو الكتابة الى آخرين عن تاجر أنه في ضيق ولا يدفع اجرة مسكنه الا بصحوبة ومنزله مرهون . (٧) أو طبع احد وكلاء الاشغال جدولاً باسماء الذين عملت بروقستات ضد (٨) والقول عن احدى شركات الحمامات انها تنفش الناس في شأن المحصولات التي تباعها اليهم (٩) وعن احد الناس أنه من بقايا السجون (١٠) أو انه اختلس لقب شرف أو رتبة (١١) أو اتحل اسماً (١٢) وعن احد القسيسين انه يضاجع خادمته (١٣) وعن شركة تجارية انها عملت غشاً وخالفت قانونها الاساسي (١٤) وعن محام انه غير أهل لان يلبس البرنس . (١٥) وعن محرر جريدة انه اساء نيته مراراً واقتضب رسالة ارسلت اليه لان بعض عباراتها يضايقه (١٦) والقول عن طبيب انه يضحي مصلحة مرضاه لكسب المال . (١٧) وعن محام انه عار على الحمامة (١٨) وعن امرأة انها تنفق على رجل وانه عشيقها . او انها واسطة فالة عند شيخ البلد او حاكمها لاعطاء مقاولات بناء كبيرة (١٩) وعن شخص انه هرب من دفع ما عليه مستتراً وراء التقدم (٢٠) القول عن شيخ بلد انه اساء استعمال مركزه ليخفف الرسوم الاميرية الواجب عليه دفعها (٢١) وعن رجل انه سيء النية وهو متجه الى اللجان الخ الخ

وتعد سباً لا قذفاً الاقوال الآتية : (١) حيوان (٢) اهل (٣) سارق (٤) بألس (٥) قاتل — جان (٦) جرثومة للشاكل والخصومات (عن حمام) (٧) مرآء (٨) فوضوي (٩) رجل مجرم (١٠) يهوذا (١١) جاسوس روسي (١٢) وقع (١٣) متوحش (١٤) ساحر (١٥) قواد (١٦) ذو قرنين (١٧) نذل (١٨) محتال جصور (١٩) مارق (٢٠) محدث (٢١) لا ذمة له ولا شرف (٢٢) يدس الدسائس الممكنة وغير الممكنة لينش المتخمين وينال اصواتهم حالة كونهم يحتقرونه لبخله وعدم استقامته .

المطلب الثاني

(في المسند اليه)

يمكن ارتكاب القذف ضد « الغير » وكلمة غير هنا لها معنى عام بلا تمييز في سن الغير وجنسه سواء كان ذكراً أو أنثى وحالته واهليته وسيان ان يكون الغير شخصاً واحداً أو عدة اشخاص كمحكمة او مجلس بلدي او مجلس الوزراء وغيرهم من الاشخاص الادبيين كمجالس ادارة الشركات وما شاكلها وليس من الضروري تعيين الشخص المقذوف تعييناً صريحاً بل التلميح يكفي (بنداكت فرانسيز جزء ٢٤ صفحة ١٢٤ نمر ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩٢) ولقاضي الموضوع السلطة العليا في الحكم في هل التلميح يكفي لمعرفة الشخص المقذوف الذي لم يذكر اسمه (نمرة ٢٩٣)

وليس اللابن أن يبلغ بسبب القذف الموجه لوالده إن لم يكن عنده تفويض بذلك من الوالد (نمرة ٣٠٢) كما ليس لأحد اعضاء مجلس الشورى ان يقدم دعوى جنائية ضد احدى الجرائد التي قذفت بالمجلس كله دون

تخصيص (نمرة ٣٠٥)

ولا يمكن احد حكام الجندرية ان يقيم دعوى جنائية ضد من قذف بالجيش لانه لا يعد نائباً للجيش بل النائب هو وزير الحرب . (نمرة ٣٠٣)
ولكن يمكنه ان يقيم الدعوى عن بعض رجال الجندرية الذين هم تحت أوامره متى كان القذف موجهاً اليهم بسبب وظائفهم (نمرة ٣٠٤)

المطلب الثالث

« في الخط من الشرف أو من الاعتبار أو الكرامة »

هذا هو الركن الثالث من اركان جريمة القذف . والفرق بين الشرف والكرامة أن (الشرف هو اعتبار الانسان لنفسه) و(الكرامة هي اعتبار الغير له) . وكلا يمس الاستقامة يمس الشرف ولكن ليس كلما يمس الاعتبار يمس الشرف . مثال ذلك - القول بأن التاجر الفلاني خسر خسائر وانه غير ماهر في صناعته لا يمس شرف التاجر ولكنه يمس اعتباره (نمرة ٣١٠)

(في اهمية الامر المسند)

هذه الالهمية نسبية وتتوقف على تربية الشخص المقتدوف ومركزه في المجتمع والوسط الذي يعيش فيه - مثاله لو قيل عن أحد رجال الدين انه يدخل محلات الماهرات لكنت هذه التهمة اعظم بكثير مما لو وجهت الى أحد العساكر . (نمرة ٣١١)

وقد يكون الشيء ذاته سبباً لدعوى قذف في ظروف وغير سبب في أخرى . مثال ذلك لو قيل عن قاض أنه قبل هدية من أحد المتخاصمين عند ذلك قذفاً وأما اذا قيل عن محام أن موكله أهده شئاً عند ذلك شرفاً

واعترافاً بفضله

وليس من الضروري ان تكون التهمة حطت من الشرف والاعتبار فعلاً بل يكفي ان تكون مما يجوز ان يحط منهما نمرة ٣١٣ مثله القول عن عاهرة انها تشتغل بالمهارة هذا لا يحط من اعتبارها فعلاً ولكن من شأنه ان يحط منه (٣١٤)

ومن القذف ايضاً تعليق احد التجار في دكانه حكماً على أحد مستخدميه قضي بقاب المستخدم لسرقه - وارسال أحد المحلات التجارية منشوراً الى معامليه يقول فيه أن فلاناً عزل من المحل المذكور لانه قصر في واجباته . وليس من الضروري ان يكون الشيء المسند جالباً لعقاب جنائي (نمرة ٣٢٣) في الجرائد وما يجوز لما نشره من الانتقاد وغيره الجريدة التي تذكر دلائل جنائية أو جنحة وتشر اسم الشخص المظنون انه ارتكبها مسؤولية عن القذف والسب الذي ينال هذا الشخص وعن الضرر الذي وقع عليه . ولكن للجرائد الحق في انتقاد خطبة القاها بعضهم في مؤتمر أو جمعية ما دامت لها علاقة بمسألة سياسية أو اجتماعية (نمرة ٣٢٦) (في قسمة الاعتبار أو الكرامة)

يتقسم الى اعتبار خصوصي وهو الذي ينشأ من ممارسة الفضائل واتباع قواعد السلوك التي تكون الرجل المستقيم وأب العيلة الحسن والمواطن الشريف نمرة (٣٣٣)

ومما يمس هذا الاعتبار القول بان فلاناً اتحر أو انه صنّع ولم يطلب رد شرفه أو أنه من رجال البوليس السري

والى اعتبار المهنة

وهو الاعتبار الذي يكسبه المشتغل في مهنة ما ويُعدّ جزءاً من ثروته وملكاً له بل رأس مال ثمين — هذا الاعتبار يمكن ان يمتدّ عليه بواسطة القذف دون ان يمتدّ على شرف صاحبه . فالقول عن تاجر انه لا يحسن ادارة تجارتِه فيه حط من اعتباره مع انه لا يمسّ شرفه . والقول عن محام انه يَحْضِر قضاياه أو عن طبيب انه يدع مرضاه يموتون لجهله فيه حط من اعتبارها (نمر ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢)

ويرى بعض شراح القانون الفرنسي ان القول عن تاجر انه لم يحسن عملاً تجارياً وعن محام انه لم يحسن الدفاع في قضية وعن طبيب انه لم يحسن معالجة مريض ليس فيه قذف ولكن القذف يوجد في حالة التعميم التي ذكرناها قبل (نمرة ٣٥٣) ولكن المحاكم ترى ان لها تقدير الحالات فاذا رأت ان اسناد واقعة واحدة قذف حكمت بذلك وقد قضت محكمة استئناف نائسي بوجود القذف في قول بعضهم ان الطبيب القلائي امات احد مرضاه بسمية جراحية عملها له . (حكم ١٩ مارس ١٨٨٧) نمرة ٣٥٤ من بندق فرانسير جزء ٢٤ صفحة ١٢٧

ومن انواع القذف القول بان التاجر القلائي يدع دائنيه يسلمون البروتستات على سندات دينهم لان في ذلك اضماف الثقة في ميسرته والقول بأن فلاناً ينش معاملته في صنف البضاعة أو في وزنها — أو انه يهرّب — اما القول بان التاجر القلائي يبيع بضاعة رديئة أو انه غير متأدب مع معاملته فلا يكون سبباً لاقامة دعوى قذف ضد قائله . (نمر ٣٥٨ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢)

الشركات التجارية

البسها الشارع دعواً من حمايته ولكن انتقادها عند ما ترتكب مضاربات

خطرة أو أمورا مضرّة بالمعوم لا عقاب عليه بل هو مباح لكل من يقصد الخدمة العامة من إيجابها

وقد أباح الشارع الفرنسي في المادة ٣٥ من قانون المطبوعات الذي صدر في سنة ١٨٨٩ إسناد أمور تعد قذفاً لمديري الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تأخذ رأس مالها أو تستدين من المعوم سواء بطريقة استبداع التوفير أو بطريق الاقتراض بشرط أن يثبت القاذف صحة ما قذف به

أما الشارع المصري فإنه لم يفعل ذلك في المادة ٢٦١ ولم يبيح إثبات القذف إلا إذا كان موجهاً ضد الموظفين العموميين ولعل وزارة عدليتنا الجليلة تستدرك هذا الأمر فضيف إلى المادة ٢٦١ فقرة تضمنها نصّ المادة ٣٥ من قانون المطبوعات الفرنسي والمشار إليه لأنها ضرورية جداً في مصر حيث انتشرت شركات عديدة ولا بد لحفظ مصلحة الجمهور من إطلاق السنة انتقاد الجرائد حتى تقوم الموج فيها وتفتح أعين الناس فلا يقوموا في حياثل الماكرين المخادعين

انتقاد الموظفين العموميين

هؤلاء أباح الشارع انتقادهم وإسناد أمور تحط من شرفهم أو من كرامتهم بشرط أن يمكن المسند إثبات ما أسنده والا عرّض نفسه للعقاب إلا في حالة حسن النية وقصد المنفعة العمومية

في الاعتبار السياسي

الاعتبار السياسي هو الذي يؤسس على أهلية الشخص ومداركه وأخلاصه في إدارة المصالح العمومية

من الضروري إطلاق السنة الانتقاد في المواد السياسية إذ بدون ذلك لا يمكن المنظمات السياسية أن تقوم بواجبها وقد طبقت محاكم فرنسا هذا

المبدأ فحكمت محكمة النقض والابرار ان للمتخمين الحق في انتقاد المرشحين
للاختخاب وأفكارهم وأعمالهم ولكن القول بأن فلاناً المرشح ينش ويكذب
يعد قذفاً (نقض وإبرام فرنسا ١٠ يوليو ١٨٨٥ — بتدكت فرانسيز جزء ٢٤
صفحة ١٢٨ نمرة ٣٨٥)

ومن القذف أيضاً القول عن احد أعضاء مجلس النواب انه اقترع ضد
رأيه وواجبه والوكالة المعطاة له مراعاة لالحاح الحكومة الا اذا امكن اقامة
الدليل على صحة القول . نمرة ٣٨٦)

في الاعتبار الخاص بالمعول والآداب والصناعة

يعد قذفاً الطعن الذي يمس المعولون فيه في شهرته العلمية أو الصناعية —
مثال ذلك أن مؤرخاً يدعى جاكو يشتغل بترجمة حياة المشاهير ألف كراساً
عنوانه « معمل روايات » أو اسكندر دوماس وشركاؤه اسند فيه لاسكندر
دوماس الروائي الفرنسي الشهير انه كان يضع اسمه على روايات عديدة ألها
غيره ثم طعن فيه أيضاً في حياته الخصوصية — وقد اشتهر هذا الكراس شهرة
عظيمة ولكن مؤلفه اسقط في يده اذ عدته محكمة السين قاذفاً وحكمت عليه
في ١٦ أبريل ١٨٤٥ بالحبس ١٠ اشهر (نمرة ٤٠٢)

ويعد قاذفاً أيضاً من يسند الى نحات انه يمرض تمثالاً مصبوباً زاعماً انه
تمثال منحوت والى مصور بأنه يمرض صورة من رسم ويزعم انه اصل ذلك
الرسم لأن مثل هذا الاسناد لا يعد حكماً على الشيء المعول وتقديراً له بل
اتهاماً للنحات والمصور باستعمالهما للنش والخداع (نمرة ٤٠٤) ويعطى القانون
الفرنساوي لمن طعن في شهرته الفنية أو الصناعية حق الرد على هذا الطعن في
الجرائد والمطبوعات الدورية (نمرة ٤٠٥)

(سلطة محكمة النقض والايام)

لهذه المحكمة السامية حق البحث في هل تحوي الكتابة المشتكى منها اركان جريمة القذف أم لا - ومن هو الشخص المقصود بالقذف - وهل هناك نية الاضرار - وهل وقع ضرر . حكم محكمة نقض فرنسا في ٨ مارس سنة ١٨٦١ (انظر البندكت فرانسيز جزء ٢٤ صفحة ١٢٩ نمرة ٤٠٦)

المطلب الرابع

(في نية الاذى والاضرار)

ليس النرض من نية الأذى محصوراً في تعمد إيقاع الضرر مباشرة بشخص ما أو بماله أو بشرفه أو باعتباره - بل ان هذه النية توجد متى وجد روح التشهير والاثم وارضاء حاسة شريرة أو الغضب . (بندكت فرانسيز جزء ٢٤ نمرة ٤١٢)

فاذا خلا القاتل أو الكاتب من نية الاذى ولم يكن الطعن معدوداً من الجرائم نجا من أي عقاب . ولكن حسن النية لا يعني الطاعن من مطالبته بتوضيح طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي وهذا بشرط ان يكون وقع ضرر من الطعن أو القذف . (الكتاب عينه نمرة ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥) وان يكون وقع خطأ أيضاً (نمرة ٤١٦)

ولا يجب الخلط بين حسن النية وهو الاعتقاد بمشروعية وعدالة العمل الذي يأتيه الطاعن وبين عدم وجود قصد الاضرار ويمكن ان يوجد الامران معاً (حكم استئناف باريس ٦ ديسمبر ١٨٩٠) (بندكت جزء ٢٤ صفحة ١٣٠)

(نمرة ٤١٩)

وقد حكمت المحاكم بأن مجرد نشر الوقائع الحاوية قذفاً قرينة دالة على سوء النية (نمرة ٤٢٢)

ولكن العلامة فوستين هبلي انتقد هذا التطبيق وقال أن المحاكم فرضت فرضاً لا وجود له في القانون بل هو منافي لروح القانون الجنائي . (٤٧٣) وعلى كل حال فن الممكن أن ينفي الانسان هذا القرض بأية طريقة قانونية من طرق الاثبات والنفي

وقد ارتأت محكمة نقض وإبرام فرنسا في حكم أصدرته في ١٠ فبراير سنة ١٨٨٣ أن ليس من الضروري ان تذكر المحكمة صراحة في حكمها على المتهم بالقذف انه تعمد الاذى ما دام قصده هذا ثابتاً من مجموع وقائع القضية المثبوتة في الحكم (٤٢٨)

. ويعني القاذف من العقاب اذا قرر مثلاً عن احد المرشحين للانتخاب أموراً تخبط به لا بقصد الإضرار به بل لكي يعرفه المنتخبون ويكونوا على بينة من سلوكه . (نمر ٤٣٣ الى ٤٣٥)

(إعفاء الصحفيين من المسؤولية)

يعني الصحفي من المسؤولية اذا نشر منشوراً يمد قذفاً ولم يكن غرضه من هذا النشر سوى ارضاء قرائه باعطائهم الاخبار التي يشوقون لمعرفة .
(نمرة ٤٣٦)

كذلك يعني من المسؤولية السام الذي يذكر سوابق احد مديري شركة لا بقصد الإضرار بالمدير بل بقصد تنوير اذهان المساهمين لكي يختاطوا لانفسهم ولحفظ اموالهم (نمرة ٤٣٨)

(اقامة الدليل على صحة القذف)

حرم القانون على القاذف اثبات الاشياء التي اسندھا الى المَقذوف (الا اذا كان المَقذوف موظفاً عمومياً وكان القذف لا يخرج عن دائرة وظيفته ولا يعتمدھا الى مبعثته الخصوصية . (فقرة ثالثة مادة ٢٦١ من قانون العقوبات الأهلي) وهذا التحريم مرتبط بالنظام العام ولذلك يجب على المحاكم ان لا تقبل اقامة الأدلة ولو اتفق على ذلك القاذف والمَقذوف

(سلطة قضاة الموضوع)

لقضاة الموضوع السلطة التامة للفصل في هل المتهم كان يقصد الاضرار أم لا وما هو مقدار الخطأ الذي ارتكبه والباعث الذي دفعه الى العمل وحسن نيته او خبثها وهم يسترشدون للوصول الى الحقيقة في هذه المباحث بالاوراق والمطبوعات والاعلانات التي تقدم اليهم من الخصوص

(صاحب الاسم والمؤلف)

قد يحدث ان احد مؤلفي الروايات مثلاً يسمي أحد اشخاص روايته من ذوي الادوار المحترمة باسم احد الاحياء المبروفين ففي هذه الحالة يعد المؤلف قاذفاً اذا كان يقصد بهذه التسمية تحقير الشخص الحي . اما اذا كانت التسمية عن غير قصد سيئ وهي نتيجة الصدفة فللشخص الحي ان يطلب من المحاكم ان تأمر صاحب الرواية بحذف اسمه منها لان الاسم مملوك لصاحبه ولا يجوز الاعتداء عليه — وله ايضاً ان يطلب تعويضاً اذا ناله ضرر من هذه التسمية . (بندكت فرانسيز جزء ٢٤ صفحة ١٣٣ نمرة ٤٥٨ الى ٤٦٠)

(سحب القذف او التصحيح) كلاهما لا يمحى الجريمة ولكنه يخففها ويلطفها .

(نمرة ٤٦٣ و ٤٦٤)

(استعلامات عن تاجر مضرة به)

إذا اخذ بعضهم استعلامات عن تاجر مضرة به ثم بلغها لأئاس عديدين
بلا سبب معقول عد ذلك قذفاً

وقد بينا فيما تقدم في الصفحة ٢٩٠ وما يليها من هذا الكتاب الاستثنآت
المنوحة لمجلس نواب الأمة في خطبه ومباحثاته وللإمامة في نشر تلك الخطب
والمباحثات وبيننا في الصفحة ٢٩٢ وما يليها الاستثنآت القضائية وما يجوز نشره
وما لا يجوز ولذلك لا حاجة للرجوع الى هذه المباحث

— — — — —
﴿ الطلب الخامس ﴾

﴿ البحث الاول ﴾

(في العنينة كتابة)

(في العنينة على العموم) هي ركن من اركان القذف الجهرية وقد حدد
الشارع العنينة في المادة ٢٦١ بأنها اسناد أمر معاقب عليه أو مشين بأحدى
الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من قانون العقوبات وهذه الطرق هي :

« الإيحاء أو مقال أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي »
« أو بكتابة أو مطبوعات بيعت أو وزعت أو عرضت للبيع أو عرضت في
محلات أو محافل عمومية »

« أو بلبصق اعلانات على الحيطان أو بوضعها بدون لصق معرضة
لأنظار العامة »

وستنصر البحث هنا على العنينة الكتابية لان موضوعنا لا يخرج عن

دائرة المطبوع والمكتوب . ويدخل في دائرة المطبوعات في هذه المسألة كلما
يرسم سواء بطبع مطبعة احرف او حجرا او بمسودات او بصورا وبطريقة
الحفر والتصوير بالقلم الرصاصي او بالزيت وهلم جرا فالتماثيل المنحوتة المصبوبة
بشرط ان توجد العلنية فاذا لم توجد لانعدم العقاب ولم ينعدم التعويض
طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني . (راجع البندكت فرانسيز جزء ٢٤ صفحة
١٤١ نمرة ٦٠١ وما بعدها)

والعلنية توجد طبقاً للمادة ١٤٨ يبيع المطبوعات او الكتابات الخاوية
القذف او تعريضها في اماكن ومجتمعات عامة . او بلصقها على الجدران
او تعريضها للبيع . والبيع او التعريض للبيع كافٍ للعلنية وان لم يحدث في اماكن
عمومية — وأما شرط المحلات والمحافل العمومية فليس بلازم الا في حالة
العرض مطلقاً لغير البيع كي يقرأ المطبوعات اي انسان

والعرض للبيع كافٍ وان لم يشمل سوى نسخة واحدة ويعد عرضاً للبيع
الاعلان عن مطبوع سواء باعلانات لصق او باعلانات توزع على الناس وقد
عدت المحاكم عرضاً للبيع وجود مطبوع في احدى المكاتب التي تباع فيها الكتب
وأما التوزيع فلا يوجد الا اذا شمل عدة اشخاص . وقد حكمت محكمة
النقض والابرار الفرنسية في ٢٥ فبراير سنة ١٨٦٠ بأن توزيع عدة نسخ على
اشخاص متخمين قصد الموزع حصر الخبر بينهم لا يعد علنية — وكذلك اذا
بين الموزع أن الشيء الموزع يجب ان يبقى مكتوماً

وليس من اللازم للعلنية ان يقع التوزيع في محلات عمومية ولم يشترط
الشارع عدد النسخ التي يجب ان توزع لكي توجد العلنية ولذلك يفوض الأمر
الى القاضي وقد قضت بعض المحاكم الفرنسية أن التوزيع على اربعة أشخاص

يكفي لايجاد العلنية المقصودة وتوجد هذه العلنية ايضاً عند ما يرسل احد التجار منشوراً لعماله أو واحد اعضاء مجلس الشورى منشوراً لمتخيه
أما ارسال رسالة واحدة الى شخص فلا علنية فيه ولكن العلنية توجد ويلازم عليها المرسل والمرسلة الرسالة اليه اذا اطلع عليها اناساً كثيرين مع علمه بالقذف الذي فيها وأما اذا كان القذف موجهاً الى المرسلة اليه فاطلاعه اناساً كثيرين على الرسالة أمر يلازم عليه هو لا المرسل الذي لا علاقة له بهذا الاطلاع أما الموزع فانه لا يؤخذ لمجرد التوزيع بل لا بد ان يثبت سوء نيته واشتراكه (القذف بواسطة تذاكر البوستة المكشوفة — كلرت بوستال)

عرضت هذه المسألة على المحاكم الفرنسية فقضت فيها أولاً بحكمة النقض والابرار في ٢٣ مارس ١٨٤٤ بان القذف بواسطة تذاكر البوستة الممنونة لحل الرسالة اليه يعد سباً لا قذفاً . ولكن مجلس نواب فرنسا لم يلبث ان اهتم بالأمر وقرر قانوناً من نصوصه ان يميز بين ما تحتويه تلك التذاكر ان قذفاً فعقابه كذا وان سباً فجزاؤه كذا والجريمة توجد حال وضع التذكرة في صندوق البوستة أو حال تسليم التلغراف المكشوف الى ادارة التلغرافات . وهي تشتمل كل الرسائل المكشوفة سواء كانت في شكل تذكرة اوفي اي شكل آخر . ولكن يخرج منها الرسائل الموضوعة في غلاف وان لم يكن الغلاف ملصوقاً . ولا يهم باية لغة كتبت التذكرة او الرسالة المكشوفة

وليس من العلنية وجود المقال الحاوي القذف في عقد رسمي اوفي اعلان على يد محضر اوفي توكيل — ويمكن القول بوجه عام بأن جميع الاوراق المعروضة على القضاء معفاة من تطبيق مادة القذف او السب عليها ومن العلنية ايضاً لصق مطبوعات او كتابات أو صور أو ماشاكلها على

قوائم ولا يشترط ان توضع في محلات عمومية مادام يمكن كل انسان أن يلقى نظره عليها

(سلطة قاضي الموضوع في تقرير وجود العلية)

قررت محكمة النقض والابرام الفرنسية أن لقاضي الموضوع السلطة السامية في تقرير وجود العلية او عدم وجودها (حكم ٢٢ مارس ١٨٢٢) وذلك لان القانون باغفاله ذكر الظروف المكونة للعلية ففوض الفصل في هذا الأمر لذمة القاضي وذكائه

(ذكر مسألة العلية في الحكم)

على القاضي ان يذكر العلية في حكمه والأعرضه للسقوط بطريق النقض (نقض فرنسا في ٧ يناير ١٨٢٦)

ويكتفى بالاستدلال على وجود العلية من وقائع الحكم وشرحه ولا احتياج لذكرها صراحة

وقد عدت المحاكم تماماً من هذا القيل الحكم الذي بينت فيه المحكمة ان المقالة الحاوية القذف نشرت في المدينة القلاية في العدد كذا من الجريدة القلاية وخصوصاً حالة كون التهم لم ينكر العلية لا ابتداءً ولا استئنافاً

❦ الفصل الثاني ❦

(في السب وأركانه)

تعريفه — هو ما لم يشتمل على اسناد واقعة معينة واشتمل على خدش الناموس والاعتبار

تقسيمه — فان كان علنياً اي اذا وقع بواسطة احدى الطرق الميينة بالمادة

١٤٨ من قانون العقوبات وكان فيه اسناد عيب معين عد جنحة وانطبقت عليه أحكام المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات الاهلي الجديد

وان كان غير علني أو ان كان علنياً ولكن ليس فيه اسناد عيب معين عند مخالفة تنطبق عليها المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات الاهلي الجديد فقرة أولى وعقاب السب العلني الذي فيه اسناد عيب معين الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً

وعقاب السب الذي ينقصه العلنية او اسناد عيب معين الحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعاً او غرامة لا تزيد على جنيه واحد مصري

واما سب الموظفين العموميين اثناء تأدية وظيفتهم فيدخل في باب التمدي على الحكم الذي تضمنته المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات الاهلي الجديد

(أركان السب اربعة) أولاً — تمييز مهين او محقر او قارص ليس فيه اسناد أمر معين . ثانياً — شخص أو جماعة مؤلفة يوجه اليها هذا التعبير . ثالثاً — العلنية باحدى الطرق المبينة في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات الجديد . رابعاً — قصد الأذى

ويمكن السب أن يظهر في اشكال مختلفة فيكون بالتلميح أو بالاستهزاء أو بأية طريقة اخرى . وعلى القاضي ان يلاحظ سن الاشخاص وصفاتهم والمكان فيقرر بعد النظر في ذلك ان كان هناك سب أم لا

وقواعد العلنية التي ذكرناها في القذف تنطبق هنا أيضاً كما يجوز أن يوجد السب في كتابة او صورة أو صورة مخفورة أو غير ذلك

ومن المقرر أيضاً ان اثبات صحة الوقائع المكونة السب غير مقبول قانوناً

ولكن هناك ظروف يعد فيها المتهم بالسب معذوراً وهي ان يكون قد اعتدي عليه — وللقاضي السلطة في تقدير الظروف والوقائع التي يتكون منها الاعتداء . وقد عدت المحاكم الفرنسية من قبيل الاعتداء السب والتهديد والاشارات المهينة

• راجع البندكت فرانسيه جزء ٢٤ صفحة ١٤٦ عمدة ٦٩٠ وما بعدها •

— الفصل الثالث —

(في قذف الاموات وسبهم)

وضع الشارع الفرنسي في قانون المطبوعات الذي صدر في ٢٩ يوليو سنة ١٨٨١ مادة هي ٣٤ نصّ فيها على تطبيق المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من هذا القانون على من يقذف الاموات او يهينهم اذا كان يقصد بذلك مس شرف أو اعتبار ورتبهم الاحياء

وقبل أن يضع الشارع الفرنسي هذه المواد احتدم الجدل بين المؤلّفين كما اشتد أيضاً بين المحاكم في هل من جناح على قاذف الأموات في نص مادة القذف ومادة السب فارتأت محكمة نقض وبرايم فرنسا في حكم أصدرته أن كلمة « أشخاص » التي استعملها شارع ١٧ مايو ١٨١٩ في المادة ١٣ الخاصة بالقذف (وهي مقابلة لكلمة « غيره » في المادة ٣٦١ من قانون العقوبات الاهلي) تشمل الحي والليت بما ان الشارع لم يميز بينهما — وان الوارث يعد مكملاً لشخص المتوفي ولذا فاهانة المتوفي اهانة لوريته

وحكمت اكثر المحاكم الاستثنائية على عكس ما حكمت به محكمة النقض وبنت أحكامها على ان المقصود من كلمة « اشخاص » الاحياء فقط ولا يصح

مع عدم ذكر الاموات ان يعاقب قاذفهم لان العقاب غير جائز ان لم يكن هناك نص صريح يوجبه . ولكن المحاكم لم تحرم ورثة الميت من اقامة القضايا ضد القاذفين اذا كان في قذفهم اهانة للورثة أيضاً وكان غرض الناشر ايصال الاهانة اليهم . وهكذا حكمت محكمة استئناف بروكسيل في ١٦ فبراير سنة ١٨١٧ وارتأى احد المؤلفين المدعو موسيو « بابي » وجوب التمييز بين دائرة الحياة الخصوصية ودائرة الوقائع التاريخية وقال ان من المباح الجدل في الدائرة الثانية دون الأولى فاذا اعتدى احد الناس على وقائع حياة المتوفي الخصوصية حق لورثته اقامة الدعوى ضد المعتدي وان لم يقع ضرر على شخص الورث ولا بحث مجلس النواب الفرنسي في المادة ٣٤ من مشروع قانون المطبوعات وفي ملاحظات مجلس الشيوخ عليها قال العضو المنوط به أمر تقديم تقرير عن المشروع « نتج من مجموع البحث ان المجلس لم يقرر حق الورثة في اقامة قضية ضد من يقذف مورثهم الا اذا كان غرضه من القذف الصاف الاهانة بهم »

ولكن شراح قانون المطبوعات اختلفوا في تفسير للمادة ٣٤ فارتأى المؤلف « دوتروك » ان لا دعوى جنائية للورثة الا اذا كان القاذف متعمداً الاضرار بشرفهم او باعتبارهم واما اذا لم يثبت هذا التعمد فليس لهم سوى الدعوى المدنية بطلب تعويض

ويرى المؤلفان « فيروليثي » ان للورثة الحق في اقامة دعوى مدنية بطلب تعويض عن اهانة مورثهم وان لم يقع عليهم شيء مباشرة من القذف او السب الذي وجه اليه . والدعوى في حالة تعدد الورثة تكون من حقوق الاقرب للمتوفي

ولكن وزير العدلية الفرنساوية ارسل الى الحاكم الفرنساوية منشوراً
يفسر فيه الفرض من المادة ٣٤ المذكورة قال فيه ما يأتي :

« ان القانون لا يسمح للورثة بمداعاة الاشخاص الذين قذفوا او سبوا
مورثهم الا اذا قصد القاذفون او السابون الحط من اعتبار الورثة أنفسهم »
« ولذا فالقانون استبعد مسألة قذف الاثام . والاستثناء الذي عمله
لفائدة الورثة لا يمدّ انشاء الحق جديد - ولولا ان الحاكم اتبعت تطبيقات
مخالفة لهذا المبدأ لما كان هناك من حاجة الى وضع المادة ٣٤ - والحقيقة ان
الدعوى المعطاة بهذه المادة ليست سوى دعوى الوريث المقذوف »

ويوجد أيضاً لحماية حقوق الورثة طريق آخر للمدعاة مبني على المادة
١٣٨٢ من القانون المدني الفرنساوي المقابلة للمادة ١٥١ من القانون المدني
الأهلي المصري - ولكن التمسك بهذه المادة الأخيرة يقتضي ان يكون في
القذف او الاهانة الموجهة الى المتوفي خطأ نحو الوارث سبب له ضرراً وذلك
تبعاً للقواعد العامة الخاصة بالمسؤولية الناشئة عن المادة ١٥١
(ذم الاثام في القانون المصري)

لا يوجد عندنا نص مثل نص المادة ٣٤ من قانون المطبوعات الفرنساوي
ولكن عقاب قاذف الأثام مستتج من نص القانون العام الخاص بالقذف
ما دام الذي قذف الميت قصد اهانة ورثته لانه يعتبر حيثئذ قاذفاً للورثة ولهم
دعوى خاصة بهم مبنية على مواد القذف والسب المبيته في قانون العقوبات
وهذه الدعوى يرفعونها مباشرة امام محكمة الجنح - كما لهم ايضاً دعوى اخرى
مدنية مبنية على المادة ١٥١ من القانون المدني الأهلي التي تلزم كل من فعل
فعلاً مضراً بتيره ان يقوم بتعويض الضرر

ولنفرض هنا ان شخصاً قُذِفَ ثم توفي فاذا يحدث في الدعوى التي يحق له اقامتها ضد القاذف يجب التمييز بين حالتين : الاولى ان المتوفي اقام الدعوى قبل وفاته وفي هذه الحالة ينتقل الحق الى ورثته مثل غيره من الحقوق - والثانية - ان المتوفي لم يقم الدعوى قبل ان تدركه الوفاة وحينئذ لا يمكن الوريث أن يقيم الدعوى هو لان الدعاوي المبنية على القذف والسب من الدعاوي الخصوصية التي لا تقام الا بإرادة صاحبها

❦ الفصل الرابع ❦

(في اثبات الامور التي تمد قذفاً)

سبق لنا القول بان المادة ٢٦١ من قانون العقوبات حتمت عدم قبول اثبات القذف من القاذف الا في حالة القذف في أعمال الموظفين العموميين اذا حدث بحسن نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفة المقذوف . وليت الشارع المصري التفت عند تنقيح قانون العقوبات الى توسيع دائرة الاستثناء لكي تشمل الاشخاص الذين وان لم يكونوا موظفين عموميين فيمكن تشبيههم بالموظفين العموميين مثل مديري الشركات الصناعية والتجارية وغيرها التي يشترك العامة في تكوين رؤوس أموالها . هؤلاء يجب ان لا يتمتعوا بالامتياز الذي خصه الشارع بالافراد فاذا اتهموا باختلاس مثلاً أو باضلال الناس لخدمهم وهضم أموالهم اباحت المحاكم للمشتكي ان يثبت التهمة فاذا اثبتها فلا عقاب عليه

على ان محاكمتها يمكنها ان تعني المتهم من العقاب وان لم يمكنها ان تعطيه حق اثبات التهمة عند الدفاع عن نفسه في القضية التي يقيمها ضده المدير او الموظف المالي المقذوف وذلك بأن تبحث في حسن نية القاذف فاذا كان مثلاً

من أرباب الصحف ووجه التهمة لالتحيز لقريق أو لجر منفعه لنفسه او لابقاع الضرر بالمدير برأته لان من اركان القذف تعدد الاضرار بالمقذوف والذي يروي خبراً عن حسن نية لا بقصد الاضرار بالمقذوف بل بقصد تحذير العامة من الوقوع في اشراك المحتالين يستحق الشكر الا العقاب

(راجع البندكت فرانسيز جزء ٢٤ صفحة ١٦١ غمرة ١٠٠٢ وما بعدها)

وقد وضع الشارع الفرنسي شروطاً خاصة بالشكل في مادة الاثبات وضرب مواعيد لاعلان طالب الاثبات اسماء شهوده والاوراق التي يريد التمسك بها ولكن الشارع المصري لم يتبعه في هذا الطريق ولذلك يجب الرجوع الى طرق الاثبات العامة لعدم وجود نص مخصوص

ومن المقرر ان منع اثبات القذف الا في الحالة المستثناة بالقانون يعد مرتبطاً بالنظام العام ومن الواجب على القاضي الاصرار عليه وان اتفق القاذف والمقذوف على اباحة الاثبات لان غرض الشارع منع المخرج والمرج والاضطراب الذي يحدث من جرمرة اعراض الناس وشرفهم واعتبارهم في ساحات المحاكم وما ينتج من ذلك من الاحقاد والاثارات

الى هنا انتهت مباحث القذف والسب ولم يبق علينا من القسم الاول من كتاب المسؤولية سوى اربعة فصول وهي الفصل العاشر في مسؤولية الصناع والقلمة . والفصل الحادي عشر في مسؤولية ربان السفينة . والفصل الثاني عشر في مسؤولية مديري الملاعب . والفصل الثالث عشر في مسؤولية مهندس البناء والمتهمدين بالاعمال العمومية



❦ الفصل المباشر ❦

(في مسؤولية الصناع والعملة)

يسأل العامل عن فقد الشيء الذي فوض اليه عمله اذا قد بخطأ منه (داللو ز
جزء ٣٩ مسؤولية صفحة ٢٣٢ نمرة ٢٠٢)

مثال ذلك عامل حرير سلمت اليه بضاعة من الحرير ليشتغلها فحرق
البضاعة يلزم بتمنها الا اذا أثبت أن الحريق وقع بنير خطأ منه (الكتاب ذاته
صفحة ٢٣٧ نمرة ٣٢٣) ويكفيه أن يثبت وقوع الحريق وانه اتخذ قبل وقوعه
جميع الاحتياطات التي تقتضيها القطنة والحذر . (ملحق داللو ز جزء ١٥ مسؤولية
صفحة ٥١١ نمرة ٢٣٧)

ويسأل العامل أيضاً عن الضرر الذي يقع من سوء الصنعة (ملحق داللو ز
جزء ١٥ مسؤولية صفحة ٥١١ نمرة ٢٣٨)

❦ الفصل الحادي عشر ❦

(في مسؤولية ربان السفينة)

(راجع موسومات داللو ز مسؤولية ١٤٣ و ١٧٧ و ١٨٨ ثانياً . و ٢٣٠
ثالثاً و ٦٠٨ — وسوردا مسؤولية جزء ٢ نمرة ١٠١٤ وما بعدها)

ربان السفينة الذي يسبب غرقها بخطأ منه مسؤول عن الضرر الذي ينال
أصحابها كما هو مسؤول أيضاً عن الضرر الذي ينال الحكومة بقرقة المواصلات
في النهر بسبب وجود السفينة في مجراه وعن النفقة التي تنفقها لخراج السفينة
ليبقى المجرى حراً وتمكن بقية السفن من المرور

(مسؤولية ملزمة ٤٢)

ولربان السفينة مسؤوليات أخرى عن فعل مرؤوسيه سنوضحها في القسم
الثاني الخالص بالمسؤولية الناشئة عن فعل الغير

❦ الفصل الثاني عشر ❦

(في مسؤولية مديري الملاعب واللياترات)

مدير الملهى او الملعب مسؤول عن الضرر الذي يصيب المشخصين أو
المتفرجين بسبب اهماله وعدم احتياطة

مثال ذلك اذا حدث حريق في الملعب ولم يكن مديره قد اتخذ الطرق
اللازمة لاطفاء الحريق حالاً بواسطة مدّ انايب الماء الكبيرة وايصالها الى
الاماكن الخشبية والحال التي يخشى عليها من النار ولم يجعل للملعب أبواباً متعددة
واسعة لتمكن الناس من الخروج حالاً والنجاة بانفسهم ونشأ عن ذلك فقد
حياة البعض واصابة غيرهم بحروق او بضرر آخر فللمصاب أو من ناله ضرر من
وفاة الشخص دعويان دعوى جنحة مباشرة ضد المدير لأنه تسبب بقتل أو
جرح خطأ لإهماله وعدم احتياطة ودعوى مدنية صرفة مبنية على المادة ١٥١
من القانون المدني الأهلى التي تلزم كل من سبب ضرراً للغير بتعويض
ذلك الضرر

ويمكن أن تقام الدعوى أيضاً ضد مفتشى الملاعب المعينين من قبل
الحكومة لأنهم اهملوا أيضاً كما اهمل مدير الملعب والحكومة مسؤولة مدنياً
عن اهمالهم

ويا حبذا لو درست وزارة الأشغال عندنا القوانين الخاصة باللياترات
في انكلترا والولايات المتحدة ووضعت نظاماً دقيقاً لبناء اللياترات الجديدة

ولاصلاح القديمة بحيث تجنب الاخطار التي تهدد حياة بني الانسان ومن
سوء الحظ أن الحكومة لم تلثت الى الآن التفاتاً كافياً الى ملافة الاخطار
الناشئة عن مثل هذه الاسباب وعن أعمال الحفر والردم والمقاولات العمومية
وعن الأبنية المتداعية الى السقوط والخراب



الفصل الثالث عشر

(في مسؤولية مهندسي البناء والمقاولين)

(كتب يرجع اليها - (موسوعات دالوز) جزء ٣٩ تحت مسؤولية
نمر ٩٥ و ٢٠٣ وما بعدها و ٢٢٩ و ٧٥٧ و ٩٤ و ٢٠٨ وما بعدها و ٤٩٧ و ٦٠٥
وما بعدها (وملحق دالوز) جزء ١٥ نمرة ٧٥٦ وكتاب (سوردا في المسؤولية)
جزء أول نمر ٦٧١ وما بعدها و ٧٤٣ الى ٧٤٨ وجزء ٢ نمرة ١٣٦٨ مكررة .
وأيضاً نمرة ٨٩٧ وما بعدها . وكتاب الهندكت فرانسير جزء ٥٠ مسؤولية مدنية
١١٢٢ الى ١١٨١ - والقانون المدني المختلط مادتا ٥٠٠ و ٥٠١ والاهلي مادتا
٤٠٩ و ٤١٠)

لكل من المهندس المعماري والمقاول مسؤوليتان احدهما مباشرة اي
عن العمل الذي يسلمه هو والثانية بالواسطة أي بسبب الخطأ الذي ينشأ عن
عماله ومصدر المسؤولية الأولى القسم الاول من المادة ١٥١ من القانون المدني
الاهلي المكمل بالمادتين ٤٠٩ و ٤١٠ من القانون عينة ومصدر الثانية القسم الثاني
من المادة ١٥١ - والمادة ١٥٢ من القانون المذكور . وقد خصصنا هذا
الفصل بالمسؤولية الاولى أما الثانية فسيجي الكلام عليها في القسم الثاني من
هذا الكتاب الخالص بمسؤولية الانسان عن أفعال غيره

وظيفة المهندس المعماري والمقاول من الوظائف المهمة المرتبطة بصحة
الامة وسلامة أفرادها ومن سوء حظ الناس في مصر ان مراقبة الحكومة
ومهندسيها على انشاء الأبنية وهدم المتداعي الى السقوط منها ضعيفة جداً
لا تكاد تكون محسوسة فكثيراً ما نسمع أن البناية القلانية سقطت وقتل وجرح
بسبب سقوطها عدد من الناس وقد جراً أصحاب الأملاك على الاستهانة بأرواح
مواطنيهم جهل العامة حقوقها ومسؤولية النير أمامها وتراخي كثيرين من
مهندسي الحكومة عن القيام بواجباتهم فترى من جهة ان أكثر من يريدون
بناء الأبنية لا يستعينون بمهندس في فن البناء بل يكفون بخلاّ منهم وجهلاً
بمواقب الامور بالاستعانة ببناء اتحل لنفسه وظيفة المهندس فيأتي البناء غالفاً
لاصول الصنعة متانة وجمالاً وصحة وترقياً وهذه أكثر بيوت مصر أماننا شاهد
عدل على صحة ما نقول

ورغبة الامة اليوم اورغبة الفريق المتنور منها الذي بدا في التكون وبدت
بشائر ترقيه تظهر في جوانب مجلس الشورى والجمعية العمومية وجداول الصحف
والجرائد واوراق الكتب والمطبوعات المختلفة ان تضع وزارة الاشغال عندنا
قانوناً للبناء تحتم فيه الاستعانة بمهندس بناء من ذوي العلم الحائزين الشهادات
الكافية وعرض الرسم كله عليها للبحث فيه بشرط ان يبين قاصد البناء تفاصيل
البنائة ونوع الحجر وسبك البناء وارتفاعه والشيء الممد له حتى تتمكن الحكومة
من جعل كل الأبنية نظيفة ومتينة وجيلة وصحية على قدر الامكان وليس تحقيق
هذه الأمنية العادلة بأمر عسير على همه رجال الوزارة الذين اشتهروا بنفع الامة
النفع الجزيل في مسائل الري وغيرها واستحقوا الثناء الجميل من جميع أفرادها.
واذ قد استلقتنا أنظار حكومتنا الكريمة الى هذه التلمة في الادارة والقوانين

نشرع في بيان مسؤولية المهندس المعماري والمقاول

قال الشارع الاهلي في المادة ٤٠٩ من القانون المدني ان المهندس المعماري والمقاول مسؤولان بالتضامن عن خلل البناء في مدة عشرين سنة وان كان ناشئاً عن عيب الأرض أو كان المالك اذن في انشاء ابنية معينة بشرط ان لا يكون البناء في هذه الحالة الاخيرة معداً لان يمكث أقل من عشرين سنة وظاهر من هذا النص أن الشارع طبق أولاً على المهندس المعماري والمقاول قاعدة المسؤولية العامة المنصوص عنها في المادة ١٥١ من القانون المدني الاهلي ولكنه أقتصر هذه المسؤولية من جهة بأن حدد لها أجلاً لا يتجاوز العشرين سنة بمعنى أن الخلل الذي يحدث في البناء بعد أكثر من عشرين سنة لا يسأل عنه المقاول ولا المهندس المعماري — وجسم المسؤولية من جهة أخرى بان جعلها مسؤولين وان اذن لها المالك ببناء ابنية معينة بشرط ان لا يكون البناء ذاته معداً لان يقيم عشرين سنة على الأكثر — وبانه لم يفهما من المسؤولية وان يكن الخلل ناشئاً عن عيب من الأرض لا من البناء.

والحكمة في تخفيف المسؤولية ان الشارع قصد ان لا يكون المهندس والمقاول مهتدين الى آخر عمرهما بدعوى مسؤولية عن بناء أقاماه فضلاً على كون مدة العشرين سنة كافية للدلالة على متانة البناء فاذا لم يحدث خلل فيها فقلما يحدث بعد ذلك — وأما فائدة مسؤوليتهما عن خلل البناء المريب وان اذن به المالك وعن الخلل الذي ينشأ عن عيب في الارض فذلك لان بعض الملاك (واكثرهم في مصر) لا يدرك عواقب الامور وقد يدفعه حب الاقتصاد او التقدير الى استعمال اعداء المواد وبما ان المهندس والمقاول أعلم ببن البناء من المالك فقد أراد الشارع ان يحملا دون المالك مسؤولية الخلل الذي يحدث في

مدة العشر سنين

ومن المحقق ان المقاول والمهندس المماري مسؤولان ليس فقط عند ما يعملان بناية تامة بل أيضاً عند ما يعملان جزءاً من بناية بدليل ان الشارع نص عن خلل البناء على العموم دون تعيين مقداره . ويدخل في كلمة البناء البئر والترعة مثلاً وتجديد البناء أيضاً

وقد شرح العلامة سوردا في كتاب المسؤولية هذه المادة في الجزء الاول من كتابه في الصفحة ٧٦٩ غمرة ٦٧١ وما بعدها وميز بين حالتين حالة كون المقاول أخذ البناء على عهده مقابل مبلغ معين وفيها يكفي لمسؤولية المقاول حدوث الخلل في بناؤه وعليه أن يثبت ان الخلل ليس نتيجة خطأ في الصنعة بل نشأ عن قضاء وقدر . وجالة كون المقاول يعمل عملاً باليومية أو ثمن مستقل عن كل جزء من أجزاء العمل أو بأية كيفية أخرى غير المعاولة على العمل كله — وفيها يكون المقاول مسؤولاً عن خلل البناء بشرط ان يبرهن المالك على وقوع خطأ منه

وسبب التمييز بين الحالتين ظاهر — ففي حالة تعهد المقاول بالبناء مقابل ثمن معين تكون مصلحته ان يذل وسمه في الاقتصاد فلا يبعد عليه ان يبعد الى ذلك من غير طرقة المشروعة فيأتي بمواد رديئة وينشأ او على الأقل يُسئ التصرف ولا يتبع الحذر والاحتياط اللازمين . وقد أُلزم المقاول ايضاً بالخلل الناشئ عن عيب في الارض التي يقام عليها البناء لأن المقاول او المهندس أدرى بعيبها من المالك وهذه المسؤولية تمنحه من التنوير بالمالك وتمريض ماله للضياع لكي يفتنح هو بربح المعاولة

وأما في حالة كون المقاول يشتغل بأجرة معينة على كل مقدار من العمل

فلا مصلحة له في غش المواد ولذلك نص الشارع القرنساوي في المادة ٢٧٧٠ من القانون المدني الرجوع الى القانون العام اي ان لا يُسأل المَقاول عن الخلل الا اذا أثبت المالك انه ارتكب خطأ في البناء سبب ذلك الخلل

اما في القانون المصري فالشارع لم يميز بين الحالتين ولذلك على المَقاول فيما ان يثبت أن الخلل ليس نتيجة خطأ منه فان لم يمكنه اثبات ذلك ضمن الخسارة للمالك او لصاحب العمل

ومن امثلة العيب في البناء الذي يُسأل عنه المَقاول ومهندس البناء — وضع مداخن المدفئات بحيث يصل الشرر او النار منها الى الأخشاب او بحيث يدخل دخانها الى الغرف فيجعلها لا تصلح للسكنى — وارتشاح الماء من الاسقف — او دخولها من التوافذ الغير المحكمة السد أو استعمال حجارة فيها ملح البارود تنبث منها رطوبة مضرّة بالصحة

وينقسم خطأ المهندس والمَقاول الى قسمين : الأول — يشمل عدم اتباع أصول الصناعة ويدخل فيه كل عيوب البناء وعيوب الارض التي يبنى عليها وعيوب الرسم

والثاني يشمل مخالفة لوائح التنظيم وقانون المجاورة — مثاله : تشييد بناء ملصوق ببناء النير دون اتخاذ الاحتياطات المنصوص عنها في المادة ٦٧٤ من القانون المدني القرنساوي او زيادة التثقل على حائط متوسط مشترك . وقد اجمع الشراح القرنساويون على ان المَقاول ومهندس البناء مسؤولان في كلا القسمين المتقدمين . والمادة ٦٧٤ لا وجود لها في القانون المدني المصري الذي قلّه شارعنا عن القانون القرنساوي بطريقة اضاع فيها كثيراً من مزايا القانون الاخير ولم يصلح اكثر مبادئه ولكن لا شيء يمنع مسؤولية المَقاول في هذه الحالة لان

المقل يقضي بعمل هذه الاحتياطات وان لم ينص عنها القانون صراحة
والمسؤولية في الحالات المتقدم ذكرها تنطبق على كل مقاول لم يحمل
نفسه آلة صماء في يد المالك

ويكون المهندس مسؤولاً ان لم يراقب العمل متى ثبت اتباع الرسم
الذي وضعه للبناء وثبت أيضاً أن العيب ناشئ عن الرسم . (مادة ٤١٠ من
القانون المدني الأهلي) واما اذا راقب العمل فمسؤوليته لا ريب فيها الا اذا
اثبت ان العيب لم ينشأ عن خطأ منه ولا يبرره اتباعه تعليمات صاحب العمل
لجل هذا وخامة العاقبة ووجوب ابداء النصيح له والاصرار على اجتنابه
الخطأ لان في خلل البناء ضرران ضرر مالي يلحق بصاحب البناء وضرر جسمي
يلحق بالذين يسكنون البناء او يمرون به او عليه

وهذا المبدأ اي مبدأ مسؤولية المهندس والمقاول مرتبط بالنظام العام
فلا يجوز اغضائه باتفاق بينه وبين المالك اذ لو جاز ذلك لاندمت الضمانة التي
وضعها الشارع لسلامة الناس والحفاظ على حياتهم وأجسامهم . وهذا هو رأي
العلامة سوردا في كتاب المسؤولية جزء اول صفحة ٧٧٤ غرة ٦٧٢ مكررة
ويشاركه فيه اوبري وروثم لوران وم من أشهر شراح القانون المدني
(في تحديد مسؤولية مهندس البناء)

يجب التمييز بين حالتين حالة كون المهندس يضع الرسم ولا يراقب تنفيذها
وعند ذلك لا يكون مسؤولاً الا عن الخلل الذي نشأ عن عيب في الرسم —
وحالة كونه يعمل الرسم ويراقب البناء حينئذ يسأل عن خطأ الرسم وعن
خطأ البناء أيضاً

والتأمل في نص المادة ٤٠٩ من القانون المدني الأهلي يرى أن المهندس

المعماري والمقاول مسؤولان بالتضامن عن الخلل الذي يحدث في البناء بسبب خطأ منهما ولكن العلامة سوردا يقول في فقرة ٦٧٤ في الجزء الاول من كتابه ان من الواجب أن لا يسأل المهندس متى اتضح أن الخطأ ناشئ من فعل المقاول او من فعل عمال المقاول لان واجبات المهندس قاصرة على تقفد البناء ومراقبته مراقبة عامة فتى اتضح انه قام بواجبه واعطى الأوامر والتعليمات اللازمة لمنع حدوث خطأ في شكل البناء وأبان للمالك رداء مواد البناء فقد اجتنبت المسؤولية . وأما اذا لم يفعل ذلك فمسؤوليته واقعة ولكنها ليست مسؤولية كاملة ولا هي المسؤولية الاصلية . وذلك لان المسؤول الاصيل انما هو الشخص الذي سبب الضرر مباشرة وبمارة اخرى العامل الذي عمل العمل الموكول اليه بنيران اما غشاً واما اهمالاً . وما دام هذا العامل هو السبب الاصيل للضرر فمن العدل أن يلزم هو بتعويضه لان اهمال المهندس شيء ثانوي فرعي ويجب ان لا يلزم بالتعويض الا بصفة ضامن حتى اذا عجز المدين الاصيل عن الوفاء قام الضامن بذلك ورجع على المقاول . ومع ذلك فلقاضي أن يفصل في المسؤولية طبقاً لظروف كل قضية تمرض عليه فاذا وجد مسؤولية المهندس والمقاول مترابطة لا يمكن تجزئتها أزمعها كليهما حتى في العلاقات التي بين كل منهما والآخر

ومن رأي صاحب كتاب « شرح قوانين البناء في فرنسا » ان من الواجب على القاضي ازام المهندس والمقاول بالتعويض متضامنين على كل حال لأن كلاً منهما ارتكب خطأ فالمهندس اخطأ في ادارة العمل والمقاول اخطأ في تنفيذه ولذا يكون كل منهما مسيئاً للضرر كله اذ كان يمكنه ان يمنع بواسطة الاعتراض عليه

ولكن العلامة سورد ايعترض على هذا الرأي ويتهم صاحبه بالمبالغة في تطبيق مبدأ صحيح . ويقول ان التضامن في مادة الجرائم وأشباهاها يوجد عند ما تسند واقعة واحدة الى عدة أشخاص بحالة لا تقبل التقسيم . والواقعة هنا قابلة للتقسيم والخطأ الذي وقع من المهندس بالتراخي في المراقبة اقل من خطأ الما قول في استعمال مواد رديئة مثلاً او عدم اتقان الصنعة ولا شبهة في أن الما قول هو الخطأ الاصيل وخطأ المهندس اخف كثيراً ولذلك يجب ان لا يلزم المهندس بالتعويض في حالة كون الما قول ارتكب الخطأ الاصيل الا اذا عجز الما قول عن القيام بما اُلزم به

وسواء حكم على المهندس بالتضامن او بصفة ضامن غير متضامن فيمكنه الرجوع على الما قول متى كان هذا المسبب الاصيل للضرر ولكن الحكم بالتضامن شديد على المهندس ولذلك يجمل بمثل الحاكم أن لا تصدره الا متى اتضح لها ان الخطأ متساو وان انقسامه غير ممكن

(تحديد مسؤولية الما قول)

اذا كان الما قول يعمل عمل المهندس والما قول بمعنى انه يتولى ادارة الرسوم والخطط ويراقب العمل وينفذه فمسؤوليته مطلقة لا شريك له فيها وأما اذا كان يعمل عمل الما قول فقط وينفذ رسوماً وضعها المهندس فلا يعد على العموم مسؤولاً عن عيب الرسوم

صحيح ان محكمة النقض والابرام الفرنسية حكمت في ٤ مارس ١٨٣٩ بإلزام الما قول بصفة ضامن في حالة خلل حدث بناء على عيب في الرسوم التي وضعها المهندس ولكنها بنت حكمها على ان الما قول قبل الرسم على علاقته ولم يعترض عليه فكانه اشترك فيه وهذه الحالة شبيهة بحالة المهندس الذي يقبل

رسماً معيماً وضعه المالك . ولكن الحل يجب ان يكون على خلاف ما تقدم اذا
كان المقاول غير خبير في المسائل الصناعية وقد نفذ الرسم تحت مراقبة
المهندس وأوامره

(مسؤولية المهندس والمقاول نحو العموم)

ليست مسؤولية المهندس والمقاول محصورة في دائرة علاقتهما مع
صاحب البناء بل تمتد الى العامة أيضاً وان لم يكن بين الفريقين تماقد . مثال
ذلك - اذا حدث حريق في بيت وكان سببه عيب في بناء مدخنة الكانون
فلمستأجر هذا البيت الذي ناله ضرر من الحريق مطالبة المهندس الذي سبب
الحريق بعيب في رسمه . ولا شيء يلزم الساكن بمطالبة المالك أولاً لأن المادة
١٥١ من القانون المدني تبج له مطالبة مسبب الضرر الاصلي . ويمكن الغير
أن يتمسك ازاء المقاول والمهندس بنص المادة ٤٠٩ من القانون المدني وان
تكن هذه المادة وضعت في الاصل للعلاقات بين المهندس والمقاول وبين
صاحب البناء

ولا يمكن المقاول أو المهندس أن يهرب من مسؤوليته نحو العموم بحجة
أن العمل الذي اتهم كان بناءً على تعليمات المالك اذا كانت المسؤولية ناشئة عن
مخالفة أصول الصناعة وقوانين البوليس المرتبطة بمتانة الأبنية وسلامتها . ويجب
على المهندس ان يرفض تنفيذ اوامر المالك المخالفة لما تقدم

وأما اذا كانت المخالفة التي ارتكبها المهندس او المقاول مرتبطة بقوانين
الجوار التي لا تهم سوى النظام الخاص دون النظام العام كما لو خسر المقاول بترأ
لفصالات بيوت الراحة مجاوره لحائط الجار أو لو فتح شباكاً على ملك الجار
دون مراعاة المسافة القانونية فيمكن المهندس او المقاول ان يهرب من المسؤولية

أمام الجار ويطرحها على المالك بأن يبرهن على أن المالك أمره بذلك آخذاً
المسؤولية على نفسه . وسبب هذا الفرق بين الحالة الأخيرة والحالة الأولى أن
المالك في الأخيرة يمكنه أن يصالح الجار أو أن يتمسك بحق ارتفاق يبرر هذه
المخالفة ويحملها قانونية

(في ظهور خلل في البناء أو عيب فيه)

متى ظهر في البناء عيب أو خلل لم يقتصر حق المالك على إقامة قضية
لطلب التعويض مما حدث له من الضرر الحالي بل تناول أيضاً إعادة البناء من
جديد طبقاً لأصول الصناعة وعمل كل ما يلزم لمنع الضرر في المستقبل وإن لم
يحدث ضرر في الحال

(ماذا تشمل كلمة « مهندس »)

كلمة « مهندس بناء » تشمل كل الذين يقومون بهذه الوظيفة مهما كانت
ألقابهم . ويدخل في هذه الدائرة — مهندسو الطرق أو التنظيم ومهندسو
الكباري ومهندسو البلديات وغيرهم ممن يتعهد بعمل مرتبط بهندسة البناء .
(في زوال المسؤولية بالقضاء والقدر أو بالقوة القاهرة)

تقدم لنا القول أن القضاء والقدر أو القوة القاهرة تزيل المسؤولية . وبناء
على هذه القاعدة فالمهندس يجنب من المسؤولية إذا أمكنه أن يبرهن على أن
خراب البناء أو خله ناشئ عن أسباب لم يكن في امكانه توقعها أو حساباتها
أو منعها

الى هنا تم الفصل الاخير من الجزء الاول من المسؤولية بعد ان استغرق
منا كل اوقات الفراغ مدة تزيد على الثلاث سنين وقد وضعنا في اول هذا
الجزء فهرساً للمواضيع بترتيب صفحات الكتاب وسنضع مثله للجزء الثاني ان


شاء الله ونضيف اليه فهرساً ابجدياً لمواضيع الجزئين كي يصبح التفتيش في غاية السهولة . وقد وسعنا دائرة النقل والاقتطاف فاقطعنا من كتب اخرى غير التي ذكرناها في اول الكتاب ولم ندع مؤلفاً جديداً في المسؤولية الاجنبية الا جئناه لناخذ منه ما قل ودل ونسأل الله ان يكون في عملنا فائدة للقضاء والحماية خصوصاً وللأمة عموماً في معرفة افرادها واجباتهم وحقوقهم القانونية فطالما وقع الكثيرون في المسؤولية بجهلهم واجباتهم وضاعت حقوق غيرهم لجهلهم حقوقهم وهذا الكتاب كفيل بارشاد قارئه الى مواضع الضرر ومواقع الفائدة والله المسؤول ان يقدرونا على خدمة الاوطان ونفع بني الانسان بالقليل الذي اوتيناه من العلم وحسبنا رضى فضلاء القضاء والحماية وتشجيعهم لنا لان التأليف في مصر لا تنتظر منه الفوائد المادية ولذا لا يري المؤلفون فيها لنير الفوائد الادبية وهذه كتب شوقي وفتحي وقاسم وغيرهم اصدق دليل على ما نقول

نجيب شقرا

بشارع عبد العزيز نمرة ٢٩

مصر في اول نوفمبر ١٩٠٤



 Bibliotheca Alexandrina



0698337